التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

حققه الأستاذ

الدكتور حسن هنداوي

كلية التربية الأساسية - الكويت

كنوز إشبيليا

للنشر والتوزيع

التذييل والتكميل

في شرح كتاب التسهيل

ألفه

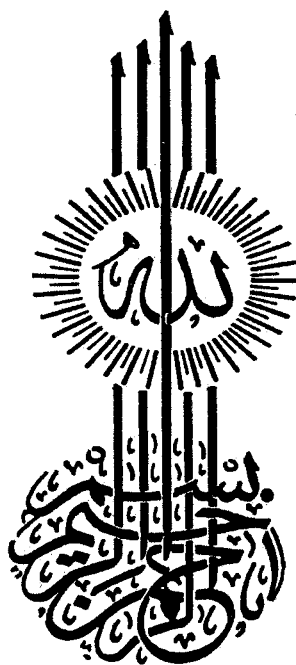
أبو حيان الأندلسي
(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي
كلية التربية الأساسية - الكويت

الجزء العاشر

دار كنوز إشبيليا
للنشر والتوزيع


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

التذييل والتكميل

في شرح

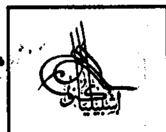
كتاب التسهيل

١٠

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع الرياض ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأندلسي، أبوحيان
التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ج١٠/.
أبوحيان الأندلسي، حسن محمود هنداوي الرياض ١٤٣٢هـ.
٣٧٢ صفحة ١٧×٢٤
ردمك: ٦-٨١-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨
١. اللغة العربية. النحو ٢. اللغة العربية — الصرف
أ. هنداوي، حسن محمود (محقق) ب. العنوان
ديوي ٤١٥١ ١٤٣٢/٣٨٣٤

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٣٨٣٤هـ
ردمك: ٦-٨١-٨٠٥٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ — ٤٩٦٨٩٩٤ — فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣
E-mail: eshbelia@hotmail.com

ص: باب كم وكأيِّن وكذا

كم: اسمٌ لعدد مُبهَم، فيفتقر إلى مميِّز، لا يُحذف إلا لدليل، وهو إن استُفهم بها كمميِّز عشرين وأخواته، لكنَّ فصله جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار، وإن دخل عليها حرف جرٍّ فجرُّه جائز بـ«مِن» مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافًا لأبي إسحاق. ولا يكون مميِّزها جمعًا، خلافًا للكوفيين، وما أوهمَ ذلك فحال، والمميِّز محذوف.

ش: مناسبة هذا الباب لأبواب العدد ظاهرة من حيث إنّ كم اسم لعدد مبهم، وكأيِّن وكذا كذلك أيضًا، وكلٌّ منها مفتقر إلى تمييز.

واختلف النحويون[1] في كم: أهي مفردة، وهو قول الجمهور، أو مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، وحُذفت ألفها كما تُحذف مع سائر حروف الجر، كما قالوا: لِمَ وبِمَ وعَمَّ، وكثُر الاستعمال لها، فأُسكنت، وأُجريت مجرى ما يكون مُسَكَّنًا في الشعر، نحو قول الشاعر[2]:

فلِمْ دَفَنْتُم عُبَيدَ اللهِ في جَدَثٍ ... ولِمْ تَعَجَّلْتُم ، ولِمْ تَرُوحُونا

وهذا مذهب الكسائي[3] والفراء[4].

ورُدَّ هذا المذهب بأنه لو كان كما ذهب إليه لقيل في جواب من قال: كم مالُك؟ كمالِ زيدٍ، كما يقال في جواب من قال: كمَن زيدٌ؟ كبكرٍ، وهذا لا يقوله أحد، فدلَّ على فساد قوله. انتهى.

---

(١) انظر الإنصاف ص ٢٩٨ - ٣٠٣ [٤٠] وتوجيه اللمع ص ٣٩٨.

(٢) البيت في الزاهر ٢: ٤٠٥ وإعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩. وآخره في ك: ولم تَرُو.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩ وتوجيه اللمع ص ٣٩٨.

(٤) معاني القرآن ١: ٤٦٦. ورد هذا المذهب في إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢٩ - ١٣٠.

ولا حجة في هذا؛ لأنه يقول: هذا هو الأصل، ولما رُكِّب الكاف و«ما» صُيِّرا شيئًا واحدًا، فحدَث لهما بالتركيب معنًى غير الذي كان لكل واحد منهما، كما قال النحويون في لولا وفي هلاَّ، فإنهم زعموا أنها مركبة من «لو» ومن «لا»، ومن «هل» و«لا»، ثم صار لهما بالتركيب معنًى لم يُلحظ فيه معنَى كل واحد منهما، وحُكمٌ لم يكن لواحد منهما، وصار مدلولهما غير مدلول كل واحد منهما، والكسائي لم يدَّعِ أنَّ كلاًّ من كاف التشبيه و«ما» الاستفهامية باقٍ على مدلوله قبل التركيب.

ورُدَّ مذهبه أيضًا بدخول حرف الجر عليها، واستعمالِها مبتدأةً ومفعولةً في فصيح الكلام، فدلَّ على فساد مذهبه؛ لأنَّ كاف التشبيه لا تُستعمل اسمًا إلا في ضرورة الشعر. انتهى.

ولا حجة في هذا؛ لأنَّ حرف الجر يدخل على «كذا»، وهي مركبة من كاف التشبيه ومن اسم الإشارة، فتقول: اشتريته بكذا، فلا ينافي دخول حرف الجر على ما هو مركَّب من كاف التشبيه وغيره؛ لأنه قد أُميت فيه مدلول حرف التشبيه وما رُكِّب معه الذي كان له قبل التركيب، وأُريد به معنًى آخر، حدث بالتركيب. وكذلك استعملوا «كذا» مبتدأةً، فقالوا: له عندي كذا. وكذلك «كأيِّن»، هي مركبة من كاف التشبيه و«أيّ»، واستُعملت مبتدأً ومفعولاً بها؛ لأنه حدث لها بالتركيب معنًى لم يكن لكل واحد منهما حالة الإفراد.

ويؤنِّس ما قاله الكسائي من التركيب أنَّ «كم» كناية مثل كأيِّن وكذا، فكما أنَّ كأيِّن وكذا مركبان /من كاف التشبيه وشيء آخر، كذلك ينبغي أن تكون «كم»؛ لتجري الكنايات على نسق واحد في أنَّ أصلها كلمتان صُيِّرتا كالكلمة الواحدة، وصار لها معنًى خلاف ما كان لكلِّ واحد منهما قبل التركيب. [٤: ١٧٢/أ]

وقوله اسمٌ استُدِلَّ على اسميتها بدخولِ حرف الجر عليها، وبالإضافةِ إليها، وعودِ الضمير عليها، والإسنادِ إليها، وكونِها تكون معمولة لعوامل النصب.

ولا نعلم في اسميتها خلافًا إلا ما ذكره صاحب «البسيط» في الخبرية أنَّ بعضهم ذهب إلى أنها حرف للتكثير في مقابلة «رُبَّ» الدالّة على التقليل؛ قال: «وهو فاسد لوجوه: أحدها أنك تقول: كم رجلٌ أفضلُ منك، فترفع، ولا يكون كلام بمرفوع واحد. ولأنَّ حروف الجر تدخل عليها، بخلاف رُبَّ، تقول: بكم مررتُ. وتقول: كم رجلاً ضربت، فتكون مفعولاً، ولذلك فرّغت. ولأنها بمعنى كأيِّن، وهي اسم».

وقوله **لعددٍ مُبهَم، فيفتقر إلى مميِّز** «كم» تنتظم العدد أولاً وآخرًا. قال الرماني: «الحكمة في وضعها الاختصار والعموم الذي لا يُستفاد بصريح العدد، لو قلت: أعشرون رجلاً جاؤوك؟ لم يلزمه أن يجيبك بكمية، بل يقول: لا، أو: نعم، وإن قال «لا» لم يحصل لك غرض السؤال مع الإطالة. ولو قلت: كم رجلاً جاءك؟ استغنيت عن لفظ الهمزة والعدد، وألزمت الجواب بالكمية» انتهى.

وزعم بعضهم أنها في الاستفهام للتكثير. والصحيح أنها وُضعت مبهمة، تقبل قليل العدد وكثيره لصلاحية الجواب بالأقل،حكى الأخفش عن العرب: كم مكثَ عبد الله أيومًا أم يومين؟ وهي أشدُّ إبهامًا من أسماء العدد؛ لأنه ينبهم معها العدد والمعدود، وأسماءُ العدد نصٌّ فيه، فلا إبهام فيه، لكنها لا تدلُّ على جنس المعدود، فيحتاج من أجل ذلك إلى ذكر جنسه ليتميز به العدد. واحتياجُ كم إلى مميِّز أشدُّ من احتياج أسماء العدد.

وقوله **لا يُحذف إلا لدليل** تقول: كم مالُك؟ وكم غلمانُك؟ وكم دِرهمُك؟ وكم سرتَ؟ وكم زيدٌ ماكثٌ؟ وكم جاءك بكرٌ؟ والتقدير: كم دينارًا أو درهمًا مالُك؟ وكم نَفْسًا غلمانُك؟ وكم دانِقًا[1] درهمُك؟ وكم فَرسَخًا سرتَ؟ وكم يومًا أو شهرًا زيدٌ ماكثٌ؟ وكم مرةً جاءك بكرٌ؟ وقال الشاعر[2]:

---

(١) الدانق: سُدس الدينار والدرهم.

(٢) هو جعفر بن عُلبة الحارثي. الحماسة ١: ٦٤ [٤] والتنبيه ص ٢٧ والمرزوقي ١: ٤٧ [٤]. حضنا: عدلنا منهزمين. وفيهن: «من الموت».

ولم نَدْرِ - إنْ جِضْنا عن الموتِ جَيْضةً -   كَمِ العُمرُ باقٍ ، والمَدَى مُتَطاوِلُ

وظاهر قول المصنف[(١)] **ولا يحذف إلا لدليل** يشمل تمييز الاستفهامية وتمييز الخبرية.

ونصَّ بعض شيوخنا وأبو المحاسن مُهَلَّب بن حسن[(٢)] في كتاب «نَظم الفَرائد وحَصر الشَّوارد» من تأليفه على أنه لا يجوز حذف مميِّز الخبرية، قال مُهَلَّب[(٣)]: «لأنَّ المضاف لا يُقتصر عليه دون المضاف إليه، فكما لا يجوز: عندي ثلاثةُ، تريد: أثوابٍ، فكذلك لا تقول كم وأنت تريد: غلمانٍ، ولا يجوز حذفها وإقامة المضاف إليه مقامها لذهاب لفظ الكَمِّية وبُطلان المعنى لذلك» انتهى.

وقال صاحب البسيط وابن عصفور: يجوز حذف تمييز الخبرية إذا دلَّ عليه الدليل. قال ابن عصفور[(٤)]: «ويَحسُن إذا كان ظرفًا، نحو[(٥)]:

كَمْ عَمَّةٌ لكَ - يا جَرِيرُ - وخالةٌ   ....

في رواية من رفع».

---

(١) وظاهر قول المصنف ... ولم يحسن في عشرين وأمثاله: موضعه في ك بعد قول الراجز في أواخر باب التمييز: الصلَّ والصفصلَّ واليَعضيدا.

(٢) هو أبو المحاسن مُهَذَّب الدين مهلَّب بن الحسن بن بركات المُهَلَّبِيّ البَهْنَسيّ المصري النحوي اللغوي الأديب [- ٥٨٣هـ]. أخذ عن ابن برِّي، وعبد الجبار بن محمد المَعافريّ. وأخذ عنه الجزولي. وصنف: نظم الفرائد وحصر الشرائد، وشرحه، والجواهر المنثورة في شرح المقصورة. إنباه الرواة ٣: ٣٣٣ - ٣٣٤ وتذكرة النحاة لأبي حيان ص ٣١٦ - ٣١٧ وبغية الوعاة ٢: ٣٠٤ - ٣٠٥ ومقدمة نظم الفرائد لمحققه ص ٩ - ٣٣.

(٣) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) شرح الجمل له ٢: ٥١.

(٥) عجز البيت: «فَدعاءُ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري». وهو للفرزدق. الديوان ص ٤٥١ والكتاب ٢: ٧٢، ١٦٢، ١٦٦ والخزانة ٦: ٤٨٥ - ٤٩٩ [٤٩٢]. الفدعاء: التي تمشي على ظهر قدميها، والفدع من صفات العبيد والإماء. العِشار: جمع عُشَراء، وهي الناقة التي أتى عليها من حملها عشرة أشهر. ورواية الرفع في الكتاب ٢: ١٦٦.

ومثَّل صاحب البسيط بهذا البيت، وبقوله[1]:

كَمْ بِجُـــودٍ مُقْــرِفٌ نــالَ العُــلا ....

في رواية مَن رفع مُقْرِف[2]، وكم قد أتاني زيدٌ، وكم عبدُك ضاربٌ زيدًا.

والذي ينبغي أن يقال في الحذف أنه إن قُدِّرَ تمييز الخبرية منصوبًا أو مجرورًا بـ«من» جاز الحذف لدليل، وإن قُدِّرَ مجرورًا بالإضافة فلا يجوز حذفه. وقيل: يَقبُح حذفه إلا أن يُقَدَّر منصوبًا.

وقوله وهو[3] **إن استُفهِم بها كمميِّز عشرين وأخواته** إنما قال «إن استُفهِم بها» لأنها تأتي على قسمين: استفهامية، وخبرية. وشرعَ المصنف يذكر أحكام الاستفهامية، فبدأ منها بتمييزها، فذكر أنه كمميِّز عشرين وأخواته[4]، يعني من العقود، أي: منصوب كما هو منصوب بعد عشرين. قال المصنف في الشرح[5]: «لَمَّا كانت الاستفهامية بمنْزلة عددٍ مقرون بهمزة الاستفهام أَشبهت العدد المركَّب، فأُجريتْ مُجراه بأن جُعل مميِّزها كمميِّزه في النصب والإفراد، ثم قُصد امتياز الخبرية، فحُملت من العدد على ما يُضاف إلى مميِّزه» انتهى. ويعني: فَجُرَّ التمييز.

وقال الرماني: نُصب تمييزها لأنها جُعلت بمنْزلة عدد متوسط، وهو من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعين؛ لأنَّ المستفهِم جاهل بالمقدار، فجُعلت للوسَط لقربه من القليل والكثير.

---

(١) عجز البيت: وكريمٌ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ. وقد نسبت الأبيات التي منها هذا الشاهد لأنس بن زُنَيم، ولعبد الله بن كُرَيْز، ولأبي الأسود. الكتاب ٢: ١٦٧ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٧٧ - ١٧٨ والحماسة البصرية ٢: ٨٠٧ [٦٤٨] والخزانة ٦: ٤٦٨ - ٤٧٦ [٤٨٩] وديوان أبي الأسود ص ٣٥١. المقرف: الخسيس الأب. وأوله في ظ: كم بجد.

(٢) الرواية في الكتاب ٢: ١٦٧.

(٣) هو: سقط من ك.

(٤) س: وأخواتها.

(٥) ٢: ٤١٨ - ٤١٩.

فإن قلت: لو كانت للوسَط لم يجز أن يُبدَل منها القليل ولا الكثير، وقد جاز: كم رجلاً جاءك أخمسةٌ أم مئة؟

[٤: ١٧٢/أ] /قيل: الجيِّد أن يُبدَل منها العدد الوسَط لِما ذكرنا، وإنما جاز خلافه لأنَّ كم مبهمة في نفسها، تحتمل القليل والكثير والوسَط، ولهذا يصحُّ الجواب بكلٍّ منها، وإنما جُعلت بمنْزلة الوسَط في نصب التمييز فقط.

وفي البسيط: «كم وُضعت وضعًا صالحًا لجميع المقادير، وعند بعضهم هي للتكثير، والظاهر الأول لصلاحية الجواب بالأقلّ» انتهى.

وقوله **لكنَّ فَصلَه جائز هنا في الاختيار، وهناك في الاضطرار** أي: فصله مِن كم جائز في سعة الكلام، وأمَّا في عشرين وأخواته فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقد تقدَّم[1] ما أنشدناه على ذلك. قال المصنف في الشرح[2]: «وإنما كان الأمر كذلك لأنَّ العدد المميَّز بمنصوب مُستَطال بالتركيب إن كان مركبًا، وبالزيادتين في آخره إن كان[3] العشرين أو إحدى أخواتها، فموقع التمييز منه بعيد دون فصل، فلو فُصل منه ازداد بُعدًا، فمُنع الانفصال إلا في ضرورة، وكم بخلاف ذلك، فلم يلزم اتصال مميِّزها» انتهى. فعلى هذا يجوز أن تقول: كم لك درهمًا؟ وكم أتاك رجلاً؟ وكم ضربتَ رجلاً؟ ولكن اتِّصال التمييز هو الأصل، وهو أقوى.

وزعم س[4] أنَّ السبب في جواز فصل تمييزها منها أنها لَمَّا لَزمت الصدر، ونظيرُها من الأعداد التي يُنصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صدرًا وغير صدر - جُعل هذا القدر من التصرف فيها عوضًا من ذلك التصرف الذي سُلِبَتْه.

---

(١) تقدم ذلك في ٩: ٢٧٥.

(٢) ٢: ٤١٩.

(٣) كان: سقط من ك.

(٤) الكتاب ٢: ١٥٨.

وزعم ثعلب أنه إنما جاز ذلك في المنصوب أن تجعله في آخر كلامك لأنه ليس مما يُسأل عنه؛ لأنك إذا قلت: كم مالُك؟ فـ«كم» سؤال عن العدد، والمال مسؤول عن عدده، وقولك «درهمًا» إنما هو شيء تضعه[1] من قِبلك ليُعلم أنك إنما سألتَ عن عدد المال لتميِّزه به، ولو لم تذكره به لم يَعلم المسؤول ما يميِّز مالَه لك به؛ لأنه قد يكون له أموال مختلفة، فإذا قلت: كم مالُك درهمًا؟ عُلم أنك إنما تريد الدراهم، وأنَّ عنايتك بها، وأنك إنما سألتَ عن المال من أجلها، فأنت محتاج إليه في تعريفه إياك العدد، وهو محتاج فيما سألتَه إلى معرفة النوع الذي تميِّز له به العدد، فلذلك وُضع مخرجًا عن الجملة.

قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذكره عندي حسن جدًّا. فإن قيل: فلأيِّ شيء كان الأكثر في الكلام أن يتصل تمييز «كم» بها؟ فالجواب أن تقول: إنَّ السبب[2] في ذلك كونها عاملة فيه، وهي من العوامل الضعاف، فكان الأحسن في ذلك ألاَّ يُفصَل بينهما، ومَن فَصل راعى المعنى الذي ذكره ثعلب» انتهى.

وزعم الأخفش الصغير أنهم جعلوا ذلك الذي يقع به الفصل يقوم لـ«كم» مقام التنوين، فلذلك حسُن الفصل به في «كم»، ولم يَحسُن في عشرين وأمثاله. ويعني أنَّ الاسم الذي ينتصب تمييزه إنما ينبغي أن يكون منوَّنًا، فجعلوا ذلك الفصل كأنه عوض من التنوين في اللفظ، وكأنهم لم يكتفوا بنيَّة التنوين فيه.

قال ابن عصفور: «وهذا التعليل فاسد؛ لأنَّ العرب لم تَرع[3] ذلك، بدليل أنهم لم يُجيزوا الفصل في خمسةَ عشرَ وأمثاله في فصيح الكلام مع أنه غير[4] منوَّن» انتهى.

---

(١) س، ك: تصفه.

(٢) إن السبب: سقط من ك.

(٣) ك: لم تدع.

(٤) ظ، د: مميز.

وللأخفش أن يقول: الفرق بينهما أنَّ خمسةَ عشرَ وأمثاله كانت قبل التركيب منوَّنة جزآها، وبعد التركيب حكمها حكم المنوَّن، بخلاف كم، فإنه ليس فيها تنوين لا في الأصل ولا في التقدير.

[٤: ١٧٢/ب] وزعم السيرافي وأبو علي[1] الدِّينَوَريّ /أنَّ السبب في ذلك أنهم أرادوا أن يجعلوا الفصل عوضًا من التمكن الذي سُلبته. وعَنَى بالتمكن الإعراب، قال[2]: «وذلك أنها مستحقَّة للإعراب بحق الأصالة لأنها اسم، فمُنعت ذلك لعارِض عَرَض فيها، فجُعل هذا التصرف عوضًا عن ذلك».

واعتُرِض عليه بخمسةَ عشرَ وبابه. فاعتَذر[2] بأنَّ «كم» خَرجت عن التمكن أكثر من خروج الأعداد المركَّبة من حيثُ بناؤها على السكون، وتلك الأعداد مبنيَّة على حركة. وأيضًا[3] فـ(كم) كثُر استعمالهم لها لأنها تُستعمل في كل مستفهَم عنه من المقدار، وما يَكثر استعماله يَكثر تصرُّفهم فيه.

قال بعض أصحابنا: «وما ذهب إليه أقيس؛ لأنَّ العِوض فيه من جنس المعوَّض منه، أعني أنك عوَّضت تصرُّفًا من تصرُّف، وليس الإعراب من جنس التصرف بالتقديم والتأخير» انتهى.

وهذه كلها[4] علل تسوِّد الأوراق، وليس تحتها طائل، وهي من العلل التي نحن ننكرها.

وهذا الفصل يكثر بالظرف والمجرور، وقد يُفصل بالخبر، نحو: كم قد أتاني رجلاً. وبعاملها نحو: كم ضربتَ رجلاً. وإذا فصلتَ جاز دخول مِن على التفسير لبُعده عنها بالفصل، ويَقبح دونه لأنَّ مِن إنما تكون مع الجمع.

---

(١) ظ: وأبو عمرو. د: وأبو عمرو والدينوري.

(٢) أي: السيرافي. شرح الكتاب ٣: ق ٢٠/ب.

(٣) وأيضًا ... بالتقديم والتأخير: سقط من س.

(٤) وهذه كلها ... نحن ننكرها: سقط من س، ك.

ويجوز أن تميز «كم» بـ«مِثلك» و«غيرك» و«أفعل مِن»، فتقول: كم مِثلَه لك؟ وكم غيرَه لك؟ وكم خيرًا منه لك؟ قال س[1]: «لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس» انتهى. وتقدَّم لنا ذكر الخلاف في باب التمييز[2]، وأنَّ الفراء منع: لي عشرون مثلَه، وعشرون غيرَه.

وفي كتاب «رؤوس المسائل» لابن أصبغ: «أجاز س[1]: كم غيرَه مثلَه[3] لك؟ وحكاها عن يونس، ومنعها غيرهما» انتهى. ولم ينص على المانع من هو، وهو مقتضى مذهب الفراء؛ إذ ذاك نصٌّ منه، منع التمييز بمثلك وغيرك في العشرين. وقال س[1]: «تقول: كم غيرَه مِثلَه[3] لك؟ انتَصب (غير) بـ(كم)، وانتصب المِثل لأنه صفة له» انتهى.

فرع[4]: لا خلاف في جواز قولك: كم رجلاً رأيتَ ونساءَه، أو نساءَهم، فإن قلت «وامرأته» أجازها الجمهور، ومنعها الفراء[5].

وقوله وإن دخل عليها حرف جر فجرُّه جائز بـ«مِن» مضمرة لا بإضافتها إليه، خلافًا لأبي إسحاق هذه مسألة خلاف، وهو: هل يجوز حمل مميِّز الاستفهامية على مميِّز الخبرية؟ فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منع، ومنهم من أجاز ذلك بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر، مثاله: على كم جِذعٍ بيتُك؟ قال س[6]: «وسألته - يعني الخليل - عن قولهم: على كَم جِذعٍ بَيتُك مَبنيٌّ؟ فقال: القياسُ

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٩.

(٢) تقدم ذلك في ٩: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) ك: مثلك.

(٤) انظر ذلك في الأصول ١: ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٥) لأنَّ تأويل رجل عنده جمع، فلا يرد عليه بالتوحيد. الأصول ١: ٣٢٣.

(٦) الكتاب ٢: ١٦٠.

النصب، وهو قول عامَّة الناس. وأمَّا الذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى مِنْ، ولكنَّهم حذفوها تخفيفًا، وصارت (على) عوضًا منها» انتهى.

ومذهب س والخليل والفراء[1] والجماعة أنَّ الخفض هو بإضمار مِن، إلا الزجاج، فإنَّ النَّحاس حكى[2] عنه أنه مخفوض بإضافة كَم لا بإضمار مِن. قال ابن خروف[3]: «ولا يكون الخفض بها؛ لأنَّها بمَنْزلة عدد يَنصب ما بعده قولاً واحدًا، فيجب لِما حُمل عليه ونُزِّلَ منْزلته أن يكون كذلك» انتهى.

[٤: ١٧٣/أ] وقال شيخنا /أبو الحسن الأُبَّذيّ: «حين خَفَضوا بعد الاستفهامية لم يَخفضوا إلا بعد تقدُّم حرف جر، فكونُهم لم يتعدَّوا هذا دليلٌ لِما ذكره س مِن أنَّ الخفض بإضمار مِن، وحُذفت تخفيفًا، وصار حرف الجر المتقدِّم عوضًا منه، أي: دليلاً عليه، إلا أنه عامِل في كم خاصةً، وجِذْع مخفوض بإضمار مِن. ومثَّل س[4] ذلك بقولهم: ها اللهِ[5] لا أفعلُ ذلك، يقول: مما حُذف منه حرف الخفض للعوض منه. وحين لم يكن عوضًا لم يخفضوا، كما قالوا: كم جذعًا؟ فنصبوا، فلما قالوا (على كم) أمكن أن يقولوا (جذعٍ) بالخفض لتقدُّم العوض» انتهى.

ولا يلزم أن يقع العوض موقع المعوض منه؛ ألا ترى أنَّ التاء في زَنادقة عوض من الياء في زَناديق، و لم تقع موقعها.

والدليل على أنَّ حرف الجر عوض مِن «مِنْ» أنهما لا يجتمعان، فلا تقول: على كم مِن جِذعٍ، والحذف للعوض كثير، كقولهم: آللهِ؟ ولا ها اللهِ، فالهمزة والهاء عوض من حرف القسم.

---

(١) والفراء: ليس في ك.

(٢) الحكاية في إصلاح الخلل ص ٢٢٩ وشرح الجمل لابن خروف ص ٦٥٥.

(٣) شرح الجمل له ص ٦٥٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٥) ك، ظ، د: تاللهِ.

ولو كان الخفض هو على الإضافة، كما ذهب إليه الزجاج من أنها خُفضت حملاً على الخبرية، وأنه لو كان[1] على إضمار مِن على الأصل لكان مجموعًا، فتقول: كم الأجذاع؟ كما تقول: عشرون[2] من الدراهم - لجاز[3] الخفض مع عدم الحرف الداخل على كم.

وأمَّا الحمل على الخبرية فلا يصح لأنهم لَمّا خَفضوا في الخبرية جعلوها بمنْزلة عدد مضاف، وهذا النوع يجوز فيه النصب على تقدير إثبات التنوين، فصحَّ الحمل هناك على الاستفهامية لقبول النصب، وأمَّا الاستفهامية فهي بمنْزلة ما فيه نون كعشرين، وهو لا يقبل الإضافة، فلا يُحمَل على الخبرية.

وقول الزجاج «لو كان لَجُمِع» لا يلزم؛ لأنّا لو سَلَّمنا أنَّ الأصل الجمع لقلنا: حَذفوا الجمع حين حذفوا اللام، كما حذفوا في: أفضل رجل، وكان الأصل حذف مِن لما تقدم، لكنهم أبقَوا عملها دونها ليخالفوا باب «عشرين رجلاً» لا من كل وجه، بل بالعمل فقط، ولَمّا كان الحذف مع العمل عَوَّضوا.

وذهب بعض النحويين إلى أن مِنْ إذا حُذفت جاز فيما بعدها الجر والنصب في الاستفهامية والخبرية مطلقًا، وهو قول الفراء وأكثر النحويين.

وقال المصنف في الشرح[4]: «لو خَفضت ما بعدها مرةً ونَصبته مرة لزم تفضيل الفرع على الأصل؛ لأنها بمنْزلة عدد يَنصب ما بعده، ولو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جر لصَلَحت للجرِّ بها إذا عَرِيَتْ من حرف الجر؛ إذ لا شيء من المميِّزات الصالحة لنصب مميِّزها وجرِّه بإضافتها إليه يُشترط في إضافته أن يكون هو مجرورًا، فالحُكم بما حَكم به الزجاجُ ومَن وافقه حُكمٌ بما لا نظيرَ له، فخُولِف مُقْتَفِيه، ورُغب عنه لا فيه».

---

(١) وأنه لو كان ... وأما الحمل على الخبرية: سقط من ن.

(٢) ظ، د: عشرين من الدراهم وأنهم جعلوا الخفض مع عدم الحرف.

(٣) ك: «فجاز» وفي موضعه في ظ، د: «وأنهم جعلوا». وهذه الكلمة ضمن ما سقط من ن.

(٤) ٢: ٤٢٠.

ونَصبُ التمييز هنا أجودُ في الاستفهامية، ويجوز فيه الخفض لتقدُّم حرف الجر[1]، ولم يذكر س الخفض إلا هنا، وذكره الفراء في كل موضع، كالنصب في الخبرية، وكذا ذكر أبو بكر[2] والزجاج[3] وجماعة، وعليه حَمل أكثرُهم[4]:

كَمْ عَمَّةً ....

[٤: ١٧٣/ب] **وقوله ولا /يكون مميِّزها جمعًا خلافًا للكوفيين إلى آخر المسألة**[5] مثال ذلك؛: كم غلمانًا لك؟ وهذه المسألة فيها ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز أن يكون تمييز الاستفهامية جمعًا.

الثاني: أنه يجوز، وهو مذهب الكوفيين، حكاه عنهم الأخفش[6]، كما يجوز ذلك في تمييز الخبرية.

الثالث: أنك إذا أردت بالجمع أصنافًا من الغلمان جاز[7]، فتقول: كم غلمانًا لك؟ تريد: كم عندك من هذه الأصناف، وهو مذهب الأخفش[8]. وإليه جنح بعض أصحابنا، فقال: «كم الاستفهامية لا تُفَسَّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص، وأمَّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ لأنه إذ ذاك بمنْزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك؟ تريد: كم جمعًا من الرجال عندك؟ إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عندك لا

---

(١) زيد هنا في ظ: عليه.

(٢) الأصول ١: ٣١٨.

(٣) والزجاج: ضرب عليه بالقلم في ظ.

(٤) تقدم في ص ٨.

(٥) يعني قوله: «وما أوهمَ ذلك فحال، والمميِّز محذوف».

(٦) الأصول ١: ٣١٧.

(٧) جاز: سقط من ك.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٦٥٢.

عن مبلغ أشخاصهم، ويسوغ باسم الجنس، نحو: كم بَطًّا عندك؟ تريد: كم صنفًا من البطّ عندك؟» انتهى.

وقال صاحب «رؤوس المسائل»: «لا خلاف في جواز: كم لك غلمانًا؟ فإن قلت: كم غلمانًا لك؟ جازت عند الكوفيين، وامتنعت عند البصريين» انتهى.

أمَّا المسألة الأولى فيخرِّجها البصريون[1] على أنَّ غلمانًا انتصب على الحال، والتمييز محذوف مفرد، التقدير: كم نفسًا لك؟ و«لك» في موضع الخبر، وجاءت الحال جمعًا على المعنى؛ إذ يجوز أن يُراعى لفظ كم، فيفرد الخبر والحال، كما أجازوا في: كم لك غلامًا؟ نصب الغلام[2] على الحال من الضمير[3] في «لك»، والتمييز محذوف[4]، ويجوز أن يُراعى المعنى، فيكون ذلك على حسَبه.

وأمَّا الكوفيون فذلك عندهم تمييز لـ«كم»، وجاء جمعًا على مذهبهم في إجازة الجمع في تمييز الاستفهامية.

وأمَّا المسألة الثانية فمنعها البصريون[5]؛ لأنَّ انتصاب غلمانًا عندهم على الحال، والعامل فيها عندهم معنى الفعل، وهو: لك، وإذا كان العامل في الحال معنى الفعل لم يجز أن تتقدم الحال عليه. وأمَّا الكوفيون فذلك عندهم تمييز، وهو يجيء جمعًا ومفردًا، فجاء هذا جمعًا.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون من كون تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفردًا. والدليل على ذلك وجهان: أحدهما أنه لم يُسمع من كلامهم: كم غلمانًا

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢١ والمقتصد ٢: ٧٤٥ - ٧٤٦ والمفصل ص ١٦٧، ونسب إلى البصريين في الكافي لابن أبي الربيع: حاشية الملخص ١: ٤٣٥.

(٢) ك: غلام.

(٣) من الضمير ... فيكون ذلك: سقط من ك.

(٤) ظ: محذوف التمييز.

(٥) الكتاب ٢: ١٥٩ والأصول ١: ٣٢٢.

لك؟ والثاني هو أنه حين دخل عليه مِنْ لم يأت إلا مفردًا منكرًا، نحو: كم من رجلٍ عندك؟ بخلاف تمييز العدد من أحدَ عشرَ إلى تسعة وتسعين، فإنه إذا دخلت عليه مِن لزم جمعه وتعريفه بأل، هذا وإن كانت كم جَرت مجراه فالتزام التنكير فيه منصوبًا ومجرورًا بـ«مِنْ». وكذا[1] إن كانت مجرورة بـ«مِنْ» مقدَّرة على مذهب س إذا دخل عليها حرف جر أو بالإضافة على مذهب أبي إسحاق دليلٌ على أنَّ إفراده شرط فيه.

وبخطٍّ بعض أصحابنا ما نصه: «ويجوز في الباب: كم ثلاثةٍ لك؟ وأعشرون ثلاثة لك؟ وأأربعون عبدِين لك؟ تجريها مجرى المفرد على قول أبي الحسن» انتهى.

ومن أحكام الاستفهامية أنها تقتضي جوابًا، وإذا أُبدل منها أُعيد مع البدل همزة الاستفهام، وأنه يجوز حذف تمييزها إذا دلَّ الدليل عليه، وإذا دخلت إلا في حيِّزها كان إعراب ما بعدها /على حد إعراب كم، وأفادت معنى التحقير [٤: ١٧٤/أ] والتقليل، ولا يُعطف عليها بـ«لا».

وزاد أبو المحاسن مهلَّب بن حسن - من تلاميذ أبي محمد بن برِّي - أنه لا يتحتم فيها التكثير[2]، بخلاف الخبرية، وسيأتي الخلاف في هذه المسألة - إن شاء الله - عند الكلام على الخبرية.

وتقول: كم ضربتَ رجلاً؟ فيجوز أن يكون رجلاً مفعولاً بضربتَ، وتمييز كم محذوف، فإذا دخلت مِن على رجل لزم أن يكون «مِن رجلٍ» هو التمييز.

وقال الرماني: وقد تُرفع النكرة بعد كم إذا كانت استفهامًا، ويكون التمييز محذوفًا، ويقدّر ما يحتمله الكلام، كقولك: كم رجلٌ جاءك؟ أي: كم مرةً أو يومًا؟ ورجلٌ: مبتدأ، وما بعده الخبر. وإذا رفعت لم يتعدد الرجل، بل تتعدد فَعَلاته.

---

(١) ك: فكذا.

(٢) نظم الفرائد وحصر الشرائد ص ٩١، ٩٥.

ص: وإن أُخبر بـ«كم» قصدًا للتكثير فمميِّزُها كمميِّز عشرة أو مئة مجرورٌ بإضافتها إليه لا بـ«مِن» محذوفة، خلافًا للفراء. وإن فُصِل نُصب حملاً على الاستفهامية، وربما نُصب غيرَ مفصول، وقد يُجَرُّ[1] في الشعر مفصولاً بظرف أو جارٍّ ومجرور، لا بجملة، ولا بهما معًا.

ش: هذا هو القسم الثاني لـ«كم»، وهو أن تكون خبرية. وما ذكره المصنف من كون كم الخبرية يراد بها العدد الكثير هو مذهب المبرد[2] ومَن بعده مِن النحاة إلا أبا بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[3]، فإنهما زعما أنها تقع على القليل والكثير من حيث كان معناها معنى رُبَّ، فكما أنَّ رُبَّ تكون للتقليل، وتكون للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار، فكذلك كم. وزعما أنَّ ذلك هو مذهب س والكسائي، قال س[4]: «ومعناها معنى ربَّ»، وقال الكسائي: وتقول كم رجلٍ كريمٍ قد أتاني، فكم إخبار بمعنى رُبَّ، ورجل خفض بـ«كم»، وكريم: نعت، و«قد أتاني» خبر كم، والمعنى: رُبَّ رجلٍ كريمٍ قد أتاني، إلا أنَّ كم اسمٌ مبتدأ، وقد أتاني خبره، ورُبَّ حرف. قالا: «فهذا نص منهما على أنها تقع على القليل والكثير، كما أنَّ ربَّ كذلك». قال ابن خروف: «ومن الدليل على وقوع كم على القليل ما حكاه الأخفش عن العرب: كم مكث عبد الله أيومًا أم يومين؟ ففسر بالواحد والاثنين». فوجه الدليل من ذلك عنده أنَّ كم الاستفهامية هي كم الخبرية في اللفظ والمعنى، لا تفارقها في أكثر من أنها متضمنة لحرف الاستفهام، وإلا فهما معًا واقعان على عدد مبهم، فكما أنَّ كم الاستفهامية تقع على القليل، فكذلك الخبرية؛ إذ لا يختلف مسمى الاسم بالنظر إلى الاستفهام والخبر.

---

(١) الذي في المخطوطات: «يجيء»، صوابه في التسهيل، وشرح المصنف، وما يأتي في الشرح.
(٢) في المقتضب ٣: ٥٧، ٦٥ أنَّ معنى كم كمعنى رُبَّ. أي: تقع على القليل والكثير.
(٣) شرح الجمل له ٢: ٦٥١، ٦٥٥.
(٤) الكتاب ٢: ١٥٦.

قال ابن عصفور: «ومما ينبغي عندي أن يُستدلَّ به على أنَّ كم الخبرية تقع على القليل والكثير قول الفرزدق[1]:

كَمْ عَمَّةٍ لك - يا جَرِيرُ - وخالةٍ ... فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشاري

شَغَّارةً، تَقِذُ الفَصيلَ بِرِجْلِها ... فَطَّارةً لِقَوادِمِ الأبْكارِ

كُنَّا نُحاذِرُ أنْ تُضيعَ لِقاحَنا ... وَلْهَى إذا سَمِعَتْ دُعاءَ يَسارِ

ألا ترى أنه لا يمكن أن يكون لجرير عمَّات وخالات كثيرة كلُّهن فُدْع يَقذن الفُصلان بأرجلهن حالبات لعِشار الفرزدق كَلِفات براعيه يسار؟ ومما يبين أنه ليس يريد تكثير العمات /والخالات روايةُ مَن رَوى برفع عمّة وخالة؛ ألا ترى أنَّ العمة والخالة إذ ذاك لا يراد بهما إلا الإفراد، وأنَّ كم واقعة على المراد، فهذه الرواية مبيِّنة ما ذكرته مِن أنه لم يُرِد تكثير العمات والخالات». [٤: ١٧٤/ب]

وقوله **فمُمَيِّزها كمميِّز عشرة أو مئة** يعني أنه يكون جمعًا مجرورًا كمميز عشرة، ومفردًا مجرورًا كمميِّز مئة، فمن الجمع قولُ الشاعر[2]:

كَم مُلُوكٍ بادَ مُلكُهُمُ ... ونَعيمِ سُوقَةٍ بادُوا

---

(١) تقدم الأول في ص ٨. والثاني والثالث في ص ٤٥٢ بتقديم الثالث على الثاني. والأول والثاني في الكتاب ٢: ٧٢. وانظر الخزانة ٦: ٤٨٥ - ٤٩٩ [٤٩٢]. الشغارة: التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنعه الرضاع عند الحلب. وتقذ الفصيل: تضربه ضربًا شديدًا. والفصيل: ولد الناقة. وفطّارة: من الفطر، وهو القبض على الضرع بأطراف الأصابع لصغره. والأبكار: التي نتجت أول بطن. وقوادمها: أخلافها، وهي أربعة: قادمان وآخران، فسماها جميعًا قوادم على المجاز. وإنما نعتها بهذا الضرب من الحلب لأنه أصعب مراسًا. واللقاح: جمع لَقوح، وهي الناقة الحلوب. ووَلْهَى: فاعل تُضيع، وهو فَعْلى من الوَلَه، ورسمت في المخطوطات والديوان: ولها. ظ: نظارةً. ظ: ولَهًا.

(٢) البيت بهذا الروي في الشرح الكبير ٢: ٤٨ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٣ - ١٦٥ [٣٠٥]. وآخره في الجمل المنسوب للخليل ص ٩٨: بارا، وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني أنَّ البيت بهذه الرواية من قصيدة رائية لعدي بن زيد. انظر ديوان عدي ص ١٠٠، ١٣١.

وقولُ الآخر[1]:

كَــم دُونَ سَــلمَى فَلَــواتٍ بِيــدِ　　　مُنْــضِيَةٍ للبــــازِلِ القَيْــدُودِ

والإفراد أكثر من الجمع، وقال الشاعر[2]:

وكَم لَيلــةٍ قــد بِتُّهــا غــيرَ آثِــمٍ　　　بِساجِيةِ الحِجْلَينِ ، مُفْعَمــةِ القُلْــبِ

وتشبيه المصنف تمييزها بتمييز عشرة وبتمييز مئة مُشعرٌ بأنَّ سبب الإفراد والجمع هو التشبيه بهما في أنَّ تمييزها يكون مفردًا كتمييز مئة، وجمعًا كتمييز عشرة، وهو قول مخالف لِما نُقل عن النحويين في سبب ذلك؛ لأنَّ بعضهم قال: جَرَتْ في تمييزها بالمفرد مجرى ثلاثمئة وأربعمئة ، وهو قول الفارسي[3] وجماعة، زعموا أنه لَمَّا كان معناها معنى التكثير جَرَت لذلك مجرى ثلاثمئة وأربعمئة، فكما أنَّ الثلاث والأربع يضافان إلى مئة - وهي مفردة - فكذلك كم. ومَن أضافها إلى الجمعِ فعلى قول مَن قال[4]:

ثلاثُ مِئين ....　　　..............................

ولذلك كانت إضافتها إلى المفرد أفصح، كما أنَّ ثلاثمئة أفصح من ثلاث مئين، وتقدَّم الخلاف[5] في «ثلاث مئين» أهو مما لا يقال إلا في الشعر، أو هو لغة.

وقال الفارسي[3]: «والقياس أن تُبَيَّن بالواحد مِن حيث كان عددًا كثيرًا، وأمَّا تبيينهم لها بالجمع فعلى القياس المتروك في ثلاثمئة ونحوها».

---

(١) الرجز في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٨ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٠ [مخطوط]. البازل: البعير الذي فطر نابه بدخوله في السنة التاسعة. والقيدود: الطويل.

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير. وهو مع بيتين قبله له في الأمالي ٢: ٦٠. وانظر السمط ٢: ٦٩٢. وأوله فيهما: ومن ليلة. وتأتي الأبيات الثلاثة في ص ٣٦. الحجلان: الخلخالان. ومفعمة: مملوءة. والقلب: سوار المرأة.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢١٩.

(٤) هذا جزء من بيت تقدم في ١: ٣٢٤، ٩: ٢٧٦.

(٥) تقدم ذلك في ٩: ٢٧٦ - ٢٨٠.

وقال بعضهم: سبب ذلك شبهها بـ«رُبَّ» في الوجوه التي سيأتي ذكرها عند الكلام على بنائها، فكما أنَّ رُبَّ تارةً تجرُّ المفرد والجمع أخرى، نحو قوله[1]:

ورُبَّ أُمورٍ لا تَضيرُكَ ضَيرةً وللقَلبِ مِن مَخْشاتِهِنَّ وَجيبُ

فكذلك كم.

وإضافة كم إلى المفرد أكثر من خفضها للجمع لأنه أخفّ، وهو يفيد من المعنى ما يفيده الجمع، ولهذا السبب كان خفض رُبَّ للمفرد أكثر من خفضها للجمع. وإلى هذا ذهب ابن كيسان.

ويمكن أن يقال: إنَّ المصنف ما قصد بالتشبيه السبب في أن جَرَّت الجمع والمفرد، وإنما قصد أنها تَجُرُّهما كما أنَّ عشرة تَجُرُّ الجمع، ومئة تَجُرُّ المفرد، إلا أنَّ في كلام المصنف ما يشعر بتساوي الوجهين الجمع والإفراد، أو ترجيح الجمع على الإفراد؛ إذ قَدَّمه، فقال «كمُمَيِّز عشرة»، ونصوص النحويين على خلاف ذلك؛ إذ ذكروا أنَّ الإفراد أكثر وأفصح من الجمع، بل زعم بعضهم أنَّ تمييزها بالجمع شاذ، قال العكبري في «شرح الإيضاح»[2]: «كم الخبرية تُمَيَّز /بالمفرد، وتُمَيَّز شاذًا [٤: ١٧٥/أ] بالجمع. وإنما كان الإفراد أَولَى لأنَّ الخبرية تضاف إلى ما بعدها، والمضاف إليه كجزء من المضاف، فلم يَطُل الكلام به، وأمَّا العدد المنوَّن والجاري مجراه فقد طال إمَّا بالتركيب أو بالنون، فلم يَطُل أيضًا بتمييزه بالجمع، فاقتَصروا منه على واحد مَنكور تخفيفًا، وقد ذكرنا في باب التمييز[3] أنه قد مُيِّزَ بالواحد ما يجوز تمييزه بالجمع، كقوله تعالى ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[4]» انتهى.

---

(١) هو ضابئ بن الحارث البُرجُميّ. الأصمعيات ص ١٨٤ [٦٤] والكامل ص ٤١٦، ٤٢٠.

(٢) شرح الإيضاح له ٣: ١٠٨٣، ١٠٧٢ [رسالة].

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ٣: ٩٦٦ - ٩٦٧ [رسالة].

(٤) سورة النساء: الآية ٤. قال: «لأنَّ الأصل: فإن طابت أنفسهنَّ، ثُمَّ حُوِّل عن ذلك ... وكان القياس أن يقول: أنْفُسًا؛ لأنَّ الفاعل في الأصل جمع، والمنصوب هنا هو المرفوع، إلا أنه اكتفى بالواحد لحصول الغرض به». شرح الإيضاح ٣: ٩٦٧ [رسالة].

وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ، كأنك قلت: كم جماعةٍ من الرجال.

وقوله مجرورٌ بإضافتها إليه لا بـ«مِنْ» محذوفة، خلافًا للفراء قال المصنف في الشرح[1]: «وزعم الفراء أنَّ الجر بعدها بـ(مِن) مقدرةً. ولا سبيل إلى ذلك، كما لا سبيل إليه فيما حُملت عليه، ولأنَّ الجر بعدها لو كان بـ(مِن) مقدرةً لكان جوازه مع الفصل مساويًا لجوازه بلا فصل؛ لأنَّ معنى مِن مراد، واستعمالها شائع مع الاتصال [فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع][2] الانفصال[3] في النثر والنظم، وفي كون الواقع بخلاف ذلك دلالة على أنَّ الجر بالإضافة لا بـ(مِن) مقدرة» انتهى.

وهذا المذهب[4] الذي نسبه المصنف إلى الفراء نسبه غيره إلى الكوفيين[5]، زعموا أنَّ الخفض هو بـ«مِن» مقدرة، وحُذفت، وأُبقي عملها، كقولِ العرب[6]: «لاهِ أنتَ»، وكقولهم[7]: «اللهِ لأفعَلَنَّ»، وقولِ الشاعر[8]:

رَسْمِ دارٍ ، وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ....

---

(١) ٢: ٤٢٠.

(٢) ما بين القوسين من شرح المصنف.

(٣) الذي في المخطوطات: والانفصال.

(٤) المذهب: سقط من ك.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٣٤.

(٦) كتاب العين ٤: ٩٠. أي: للّهِ أنت. وفي الكتاب ٢: ١١٥، ١٦٢، ٣: ١٢٨: لاهِ أبوك.

(٧) الكتاب ٣: ٤٩٨، ٤٩٩. أي: واللهِ لأفعلَنَّ.

(٨) عجز البيت: «كِدتُ أَقضي الغَداةَ مِن جَلَلِهْ». وهو مطلع قصيدة لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨ والأمالي ١: ٢٤٦ والخزانة ١٠: ٢٠ - ٢٥ [٨٠٥]. من جلله: من أجله، أو: من عظمه في صدري. رسمِ دار: أي: رُبَّ رسمِ دار.

وقولِ الآخر[1]:

رأينَ خَلِيسًا بعدَ أَحْوَى ، تَلَفَّعَتْ   بِفَوْدَيْهِ سَبعُونَ السِّنينَ الكَوامِلِ

أي: سَبعُونَ مِن السِّنين. وقال الأعشى[2]:

يا عَجَبِ الدَّهرِ متى سُوِّيا   كَمْ ضاحِكٍ مِنْ ذا ، ومِنْ ساخِرِ

قالوا: يريد: كَم مِن ضاحِكٍ مِن ذا، بدليل قوله: ومِن ساخِر.

وضُعِّف مذهبهم بأنَّ إضمار حرف الجر وإبقاء عمله إنما هو في ضرورة أو شذوذ من الكلام، والخفض بعد كم فصيح[3]، فدلَّ على أنه ليس على الإضمار. وبأنه[4] لا حجة في البيت لأنه يحتمل أن يكون عامَل «كم ضاحك مِن ذا» - وإن كان مجرورًا بالإضافة - معاملتَه في قولك: كم مِن ضاحكٍ من ذا، لَمَّا كانا في معنًى واحد، فعطف عليه المجرور لذلك.

وقوله **وإن فُصل نُصب حملاً على الاستفهامية** مثاله قول الشاعر[5]:

تَؤُمُّ سِنانًا ، وكَمْ دُونَهُ   مِنَ الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غارُها

---

(١) نسب البيت لأبي حية النميري في أمالي ابن الشجري ٢: ١٣١ - ١٣٢. وأنشده أبو علي الفارسي في إيضاح الشعر ص ٦٢، ونسبه لجرير أو غيره، و لم أقف عليه في ديوان جرير. وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٤. وأوله في س، ظ: «رأيت حليمًا». الخليس: الشعر الأشمط. والأحوى: الأسود. والفودان: شعر جانبي الرأس مما يلي الأذنين. ظ: ببرديه سبعون.

(٢) البيت من قصيدة هجا فيها علقمة بن علاثة ومدح عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما. الديوان ص ١٩١ وإيضاح الشعر ص ٦٢.

(٣) فصيح: سقط من ك.

(٤) ك: ولأنه.

(٥) نسب البيت في الكتاب ٢: ١٦٤ - ١٦٥ والجمل المنسوب للخليل ص ٩٧ والأصول ١: ٣١٩ إلى زهير، وليس في ديوانه. ونسب في المحتسب ١: ١٣٨ إلى الأعشى، وليس في ديوانه. تؤم: يعني ناقته. والغار: الغائر. أوله في ك: توجه.

وقال الآخر[1]:

كَمْ نالَني مِنهُمُ فَضلاً على عَدَمٍ   إذْ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أحْتَمِلُ

وزعم بعض قدماء النحويين أنَّ الأصل في تمييز[2] كم الخبرية والاستفهامية النصب، ولا يكون الخفض فيهما إلا بتقدير مِن، كما تقدم في: على كم جِذعٍ؟ ويدلُّ عليه ظهورها.

وقَوّاه /الخليل[3] بأنَّ حروف الجر قد تُضمَر وتَعمل، كقوله «لاهِ أبوك»، ولقيتُه أمسِ، تريد: بالأمس؛ لأنهم لا يستعملونه إلا بالباء؛ لأنه صار كالاسم للظرف، وقد تحذف رُبَّ، وتُبدَل منها الواو. [٤: ١٧٥/ب]

وضَعَّف س هذا بوجوه[4]:

أحدها: أنَّ الأكثر في الاستفهام النصب، فأُوِّل جَرُّها[5]، والأكثر هنا الجر، فلا يُؤَوَّل[6].

والثاني: أنَّ إضمار حرف الجر ليس بقياس، فلا يُصار إليه. وأمَّا «لاهِ أبوك» فشاذ، وأمَّا «لَقيتُه أمسِ» فيحتمل أن تستعمله هنا ظرفًا كما في الأصل مراعاة لأصله، كما تقول: لَقيتُه بالأمسِ.

فعلى هذا المذهب الذي لبعض القدماء لا يكون النصب في الخبرية حملاً على الاستفهامية، إنما يكون على الأصل، والخفض مُتَأَوَّل على إضمار مِنْ.

---

(١) هو القطامي. الديوان ص ٣٠ والكتاب ٢: ١٦٩ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٨١١. أحتمل: يكون لي حمولة أحتمل عليها. وقيل: أحتمل من بلد إلى بلد.

(٢) ك، ن: في قسمي.

(٣) الكتاب ٢: ١٦٢ - ١٦٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٦٣، ١٦٤.

(٥) ظ: جزءها.

(٦) ك: تأول.

وقوله وربما نُصب غير مفصول مثاله[1]:

كَمْ عَمَّةً لكَ - يا جَرِيرُ - وخالةً ....

في رواية من نصب عَمَّةً وخالةً.

وزعم بعض النحويين أنَّ هذا النصب بلا فصل هو لغة تميم[2]، وذكره س[3] عن بعض العرب، وهي لغة قليلة. ولمّا حُملت في الخفض على ثلاثمئة فيمن علّل بذلك أُجريت مُجرى ذلك إذا نوّن، فكما يقال ثلاثٌ مئةً قالوا: كم رجلاً. ومن علّل الجر بجرِّ رُبَّ ما بعدها قال: هي محمولة عليها أيضًا في لغة من قال: رُبَّه رجلاً، فكما انتصب رجلاً في هذه اللغة انتصب بعد كم.

قال بعض أصحابنا: وهذا الوجه عندي أولَى؛ لأنَّ (رُبَّه رجلاً) فصيحٌ، وكذلك (كم رجلاً) فصيح، وإن كان (كم رجلٍ) أفصح منه، وأمّا (ثلاثٌ مئةً) فلا يُتكلم به إلا في ضرورة الشعر.

وزعم بعض النحويين أنَّ السبب في نصب تمييزها في هذه اللغة الحمل على كم الاستفهامية؛ لأنها أصل لها من جهة أنها مبهمة، والإبهام يناسب الإبهام؛ لأنَّ المستفهِم إنما يَسأل عمَّا انبهمَ عليه لِيُفَسَّر له، والخبر ليس بابه الإبهام؛ لأنه موضع إبانة. وإلى ذلك ذهب السيرافي[4].

وإذا نُصب تمييز الخبرية بفصل أو بغير فصل في هذه اللغة جاز أن ينتصب مفردًا وجمعًا، كما كان ذلك حالة خفضه. ونصَّ على جواز الجمع في هذه اللغة القليلة السيرافي[4]، وفي كتاب س ما يدلُّ على ذلك، قال س[5]: «واعلم أنَّ ناسًا

---

(١) تقدم في ص ٨.

(٢) شرح المصنف ٢: ٤٢١.

(٣) الكتاب ٢: ١٦٢. وبعد البيت فيه: «وهم كثير، فمنهم الفرزدق».

(٤) شرح الكتاب ٣: ق ٢١/ب.

(٥) الكتاب ٢: ١٦١.

من العرب يُعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون، كأنها اسم منوَّن، ويجوز لها أن تعمل في جميع ما عملت فيه رُبَّ» انتهى. ولا خلاف في أنَّ رُبَّ تعمل في المفرد والجمع.

وذهب الأستاذ أبو علي[1] إلى أنها إذا انتصب تمييزها التُزم فيه الإفراد. وحَمَلَه على ذلك أنه رأى كل ما يكون تمييزه من الأعداد أو الكنايات عنها - نحو كم الاستفهامية، وكذا وكذا، وكأيِّن - منصوبًا التزمت العرب فيه الإفراد، فلمَّا كانت كم الخبرية كناية عن العدد ومميَّزة بمنصوب في هذه اللغة وجب عنده أن يكون تمييزها مفردًا.

قال بعض أصحابنا: والصحيح جواز جمعه، كما كان ذلك حالة الجر؛ لحملها في النصب على رُبَّ أو على ثلاثمئة، كما يقال ثلاث مئين إذا نون العدد، وإنما يلزم الإفراد إذا /كان النصب واجبًا، وأمَّا في كم فيجوز نصبه وخفضه، فجاز أن يجيء مجموعًا في حالة النصب كما جاز ذلك في ثلاثمئة. [٤: ١٧٦/أ]

ثم ذكر هذا المصحِّح أنَّ السيرافيَّ أجاز ذلك في هذه اللغة، وأنَّ في نص س دليلاً على ذلك.

ولا حجة في كلام س إلا لو نصَّ على ذلك، وإنما أخذ ذلك المصحِّح من عموم قول س[2] «في جميع ما عملت فيه رُبَّ»، ولا حُجَّة في هذا العموم؛ لأنَّ مِن مجرور رُبَّ الضمير، ولا تَجُرُّ كم الضمير، ومِن مجرور رُبَّ «مَنْ»، كقوله[3]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيظًا صَدرَهُ ....

ولا تُفَسَّر كم بِمَنْ وما ولا بنحوهما مما توغَّل في البناء، ولا بما توغَّل في الإبهام، نحو: شيء، وهذا منصوص عليه.

---

(١) التوطئة ص ٢٨٥.

(٢) الكتاب ٢: ١٦١.

(٣) عجز البيت: «قد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ». وهو لسُوَيد بن أبي كاهل اليشكري. المفضليات ص ١٩٨ [٤٠] والخزانة ٦: ١٢٣ - ١٢٧ [٤٣٩].

وفي «الإفصاح»: «ظاهر كلام أبي علي وكلام س وأبي العباس أنه يجوز نصب مميِّز الخبرية مفردًا كان أو جمعًا، وعلى الظاهر حمله بعضهم».

وقال ابن هشام: «لا يكون منصوب كم - يعني الخبرية - جمعًا لأنه تمييز، والتمييز يلزمه ألاّ يُجمع إلا ما استُثني منه» انتهى، وفيه بعض تلخيص وتقديم وتأخير.

وقوله وقد يُجَرُّ في الشعر مفصولاً بظرف أو مجرور مثال ذلك قولُ الشاعر(١):

كَمْ - بِجُودٍ - مُقْرِفٍ نالَ العُلا ... وكَريمٍ ، بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

وقولُ الآخر(٢):

كَمْ - في بَني بَكرِ بْنِ سَعْدٍ - سَيِّدٍ ... ضَخمِ الدَّسيعةِ ، ماجدٍ ، نَفّاعِ

وقولُ الآخر(٣):

كَمْ - فِيهِم - مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقةٍ ... حَكَمٍ بِأرْدِيةِ المَكارِمِ يَحْتَبي

وهذه المسألة فيها مذاهب(٤):

أحدها: ما ذهب إليه الكوفيون من أنه يجوز ذلك في الكلام؛ لأنَّ الخفض عندهم هو على إضمار مِنْ، فكما يجوز ذلك مع إظهارها، كقول الشاعر(٥):

---

(١) تقدم في ص ٩.

(٢) البيت في الكتاب ٢: ١٦٨ والخزانة ٦: ٤٧٦ - ٤٧٧ [٤٩٠]. الدسيعة: العطية، ويقال: هي الجفنة. والماجد: الشريف. ظ: ضخم الرسيقة.

(٣) البيت للفرزدق. ديوانه ص ٣٨، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢: ١٦٧، وآخره فيهما: «محتبي». وأوله في الديوان: «كم فيَّ من ملكٍ». أغرّ: مشهور.

(٤) الإنصاف ص ٣٠٣ - ٣٠٩ [٤١] وشرح الكافية ٢: ٣٨٣ - ٣٨٤ [تحقيق د. الحفظي].

(٥) هو الأعشى. ديوانه ص ١٢٣ والكتاب ٢: ٥٦ وشرح أبياته ١: ٤٧٤. المهمه: المفازة البعيدة. والدكداك من الرمل: اللين. والأعقاد: جمع عَقَد، وهو ما تعقد من الرمل وتراكم بعضه على بعض.

وكَـــمْ دُونَ بَيتِـــكَ مِـــنْ مَهْمَـــهٍ   وَدَكْـــداكِ رَمْـــلٍ وأَعْقادِهـــا

كذلك يجوز مع إضمارها. وتقدَّم الكلام على خفض ما بعدَ كَم.

وذكر صاحب «البسيط» أنَّ مذهب الكوفيين هو رأي يونس؛ لأنَّ الفصل بين المضافين جائز في الضرورة، وأجوز منه بالظرف والمجرور، لكنه لمَّا كانت هذه يجوز الفصل بينها وبين معمولها في النصب كان موطئًا لجوازه في الخفض في غير الضرورة، ولأنها مجرورة بـ«مِن»، وذلك لا يختلف تقديمًا ولا تأخيرًا.

المذهب الثاني: أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الشعر؛ لأنَّ في[1] ذلك فصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وذلك في الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين، وسواء أكان الظرف والمجرور تامًّا أم ناقصًا.

المذهب الثالث: أنه يجوز إذا كان الظرف أو المجرور ناقصًا، ولا يجوز إذا كان تامًّا، فتقول: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائعٍ جاءني، تجعل بك متعلقًا بمأخوذ، واليوم /منصوبًا بجائع، وهو مذهب يونس[2]. وهو باطل؛ لأنَّ العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تُجريهما مُجرًى واحدًا، وقال الشاعر[3]: [٤: ١٧٦/ب]

كَمْ - دُونَ سَلْمَى - فَلَواتٍ بِيدِ   ....

وقال الآخر[4]:

---

(١) في: انفردت به حاشية ظ.

(٢) الكتاب ٢: ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ٩٤٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠ وشرح الكافية ٢: ٣٨٣ [تحقيق د. حسن الحفظي].

(٣) تقدم في ص ٢١.

(٤) نسب البيت في المقاصد النحوية ٤: ٤٩٦ لذي الرمة، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٢: ٤٢١ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤. الموماة: الصحراء. ويهال: يفزع. وتيمَّمها: قصدها. والخريت: الدليل الماهر الحاذق. والجلد: القوة.

كَمْ - دُونَ مَيَّةَ - مَوْماةٍ ، يُهالُ لها إذا تَيَمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ

فصل بالظرف التامّ بين «كم» و«فَلَوات»، وبين «كم» و«مَوماة»، و«دُونَ» ظرف تامّ.

وقوله **لا بجملة** مثاله: كم جاءني رجلٍ، بخفض رجل. وهذه المسألة فيها مذهبان:

أحدهما: أنه لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنَّ الفصل بالجملة بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز البتة، وهو مذهب البصريين.

والمذهب الثاني: أنه يجوز ذلك في الكلام، وهو مذهب الكوفيين[1]. وبَنَوا جواز ذلك على أنَّ الجر للتمييز هو بإضمار مِنْ، وتقدَّم الكلام على ذلك. وحكى بعضهم خفض «فضل» من قول الشاعر[2]:

كَمْ نالَني مِنهم فَضْلٍ على عَدَمٍ ....

فإن ثبت فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه لا في كلام ولا في شعر.

وظاهر كلام المبرد أنه يجيز الفصل بالجملة في الشعر؛ لأنه أنشد قول الشاعر[3]:

وكَمْ قد فاتَني بَطَلٍ كَمِيٌّ وياسِرِ فِتيةٍ سَمْحٍ هَضُومِ

قال[4]: «ولولا أنَّ القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب». فنصُّه بالاختيار ينبئ أنه يجيز الجر مع الفصل بغير الظرف في الشعر. و س يمنع ذلك. ورَوى س قوله:

---

(١) قال الرضي: «وأمَّا الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه إلا الفراء». شرح الكافية ٢: ٣٨٤.

(٢) تقدم في ص ٢٥.

(٣) البيت في الكتاب ٢: ١٦٦ والأعلم ص ٣٠١ والمقتضب ٣: ٦٢ بلا نسبة. وهو للأشهب ابن رُمَيلة في شعره المنشور ضمن كتاب شعراءِ أمويون ٤: ٢٤٠ من قصيدة ميمية مضمومة الروي، وهو له في شرح أبيات سيبويه ١: ٥٧٥ وفرحة الأديب ص ١٨٨ - ١٩٦. الياسر: الداخل في الميسر. والهضوم: الذي يهضِم ماله للصديق والجار والسائل.

(٤) المقتضب ٣: ٦٢، وفيه: «لاختير في هذين البيتين الرفع».

وكَمْ قد فاتَني بَطَلٌ كَمِيٌّ ....

بالرفع[1]، ولم يجز فيه الجر.

وقوله ولا بهما يعني ولا بالجملة والظرف أو المجرور، وإذا لم يجز بالجملة وحدها فلأن لا يجوز بها وبالظرف أو المجرور أولى.

ويجوز دخول مِنْ على تمييزها[2]، ويَكثر اتصال تمييز الخبرية بها، نحو قوله تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾[3]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾[4]. ولا يَكثر في الفصل، نحو: كم فيها مِن رجل، فلا يَكثر استعمال مِن فيه كثرته إذا اتّصل.

ولا يجوز أن يكون التمييز منفيًّا لا في الاستفهامية ولا الخبرية، لو قلت[5] في الاستفهامية: كم لا رجلاً[6] ولا رجلينِ جاءك؟ لم يجز، كما لا يجوز: له عشرون لا رجلاً ولا رجلين. ولو قلت في الخبر: كم لا رجلٍ ولا رجلينِ صحبتُ، لم يجز أيضًا، نصَّ على ذلك س[7].

وأجاز بعض النحويين: كم لا رجلاً ولا امرأةً عندك، وعندي عشرون لا رجلاً ولا امرأةً. فإن أراد: كم عندك غيرَ رجل وامرأة، أي: كم عندك بهيمةً غير رجل وامرأة، جاز. وإن أراد أنَّ لا رجل هو المميِّز فهو فاسد لانبهامه، ولا يظهر ذلك من مقصده. وإن أراد أنَّ المجموع هو المميِّز على معنى بهيمة أو شيء يصح العطف عليه بلا فهو شيء لا يوجد. وإن أراد أنَّ المميِّز محذوف للعلم به، فحُذف

---

(١) الكتاب ٢: ١٦٦.

(٢) ظ: تمييزهما.

(٣) سورة النجم: الآية ٢٦.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٤.

(٥) ك: ولا الخبرية نحو قلته.

(٦) ك، س، د: لا رجل.

(٧) الكتاب ٢: ١٦٨.

[٤: ١٧٧/أ] المعطوف عليه، وتُرك المعطوف - فهو سائغ. هكذا رَدَّد بعض أصحابنا في /كلام هذا المجيز. والذي يظهر أنه قصد به التمييز لا أنه معطوف؛ ألا ترى أنه أورده مع قوله: له عشرون لا رجلاً ولا امرأةً، على أنَّ هذا مما يحتمل حذف التمييز، وهو المعطوف عليه. والذي يقال إنه لم يسمع ذلك من كلام العرب.

ويجوز أن يُعطَف على كم بالنفي، فتقول: كم أتاني لا رجلٌ ولا رجلان، أي: كثيرٌ أتاني لا رجلٌ ولا رجلان. وكذلك: كم فَرَسٍ ركبتُ لا فرسًا ولا فرسَين، أي: كثيرًا من الأفراس ركبتُ لا قليلاً.

ص: فصل[1]

لَزِمَت «كم» التصدير، وبُنِيتْ في الاستفهام لِتضَمُّنِها معنَى حرفه، وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنًى. وتقع في حالتيها مبتدأً، ومفعولاً، ومضافًا إليها، وظَرفًا، ومصدرًا.

ش: قال المصنف في الشرح[2]: «أداة الاستفهام منبهة للمستفهَم، ومؤذنة بحاجة المستفهِم إلى إبداء ما عنده، فتنَزلت مما في حيزها منْزلة حرف النداء من المنادى في استحقاق التقدم، فلذلك امتنع تأخيرها، والتُزم تصديرها، ولا فرق في ذلك بين كم وغيرها، فلذلك وجب رفع صاحب الضمير في نحو: زيدٌ كم ضربتَه؟ كما وجب في نحو: زيدٌ أينَ لَقيتَه؟ وبِشرٌ متى رأيتَه؟ والخبرية جارية مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير، فلذلك[3] لا يجوز في نحو: زيدٌ كم دراهمَ أعطيتُه، إلا الرفع» انتهى.

فأمَّا ما ذكر من لزوم كم التصدير في الاستفهام والخبر فعليه مناقشتان[4] فيهما:

أمَّا في الاستفهام فإنه ذكر التزام تصدير كم، وأنه لا فرق في ذلك بين كم وغيرها. وهذا ليس على إطلاقه كما ذكر، بل بعض أدوات الاستفهام في الاستثبات يجوز ألاَّ تتصدر، وأن يتقدمها العامل اللفظي غير الجارّ، وذلك مَن وما وأيّ، فتقول لمن قال «لقيتُ زيدًا» إذا استثبت: لقيتَ منْ؟ ولمن قال أكلتُ خبزًا: أكلتَ ما؟ ولمن قال ضربتُ رجلاً: ضربتَ أيًّا؟ ومُجَوِّز ذلك هو أنَّ الذي تكلم

---

(١) فصل: انفردت به ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

(٢) ٢: ٤٢١ - ٤٢٢.

(٣) فيما عدا د، وشرح المصنف: فكذلك.

(٤) س: مناقشات.

بالكلام قبلك قد كان أجرى الفعل في كلامه، فاستغنيتَ به عن إعادة آخر مثله، فوقع ذكرك لذلك الفعل كالتكرار، فكأنك لم تذكر قبل أداة الاستفهام فعلاً، ولذلك لم يفعلوه إلا في الاستثبات، ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام، يقول القائل: خرجتُ يومَ الجمعة، فتقول في الاستثبات: متى خرجتَ؟ ولا تقول: خرجتَ متى؟ ويقول: سرتُ ضاحكًا، فتقول في الاستثبات: كيفَ سرتَ؟ ولا تقول سرتَ كيفَ، ويقول: قعدتُ خلفَ بكر، فتقول في الاستثبات: أين قعدتَ؟ ولا تقول: قعدتَ أين؟ وقد حكي في أين دخول العامل عليها في الاستثبات، وإجراؤها في ذلك مجرى مَن وما وأيّ، حكي من كلامهم: إنّ أينَ الماءَ والعشبَ؟ جوابًا لمن قال: إنّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ. وتقول لمن قال: اشتريتُ عشرين فرسًا، إذا استثبتَّ: كم فرسًا اشتريتَ؟ ولا تقول: اشتريتَ كم فرسًا. وقد يجيء ذلك في كم[1] في العطف، حكي من كلامهم: قبضتَ عشرين وكم؟ إذا استثبتَّ من قال: قبضتُ عشرين كذا وكذا. ومحسِّن ذلك هو أنه يجوز في المعطوف ما لا
[٤: ١٧٧/ب] يجوز في المعطوف /عليه. فهذه مناقشة على المصنف في نفس كم إذ جاز تقدم العامل عليها في العطف وكونها لم تلزم الصدر، وعلى قوله «ولا فرق في ذلك بين كم وغيرها»، وقد بيَّنّا الفرق بينها وبين بعض أدوات الاستفهام في كون أيّ ومَن وما للاستفهام يجوز ألاّ تقع صدرًا، وأن يتقدم عليها العامل في الاستثبات.

وأمَّا في الخبر فإنه ذكر أنّ الخبرية تجري مجرى الاستفهامية في وجوب التصدير. وهذا الذي ذكره بالنسبة إلى أشهر اللغات، وأمَّا في بعض اللغات فإنه يجوز ألاّ تتصدر، ويتقدمها العامل، فتقول: فككتُ كم عانٍ، وملكتُ كم غلامٍ، وهي لغة قليلة، وهذه اللغة كانت القياس لأنها بمعنى كثير، فإذا قلت: كم عانٍ فككتُ، فالمعنى: كثير من العُناة فككتُ، فكما يجوز : فككتُ كثيرًا من العُناة،

(١) كم: ليس في ك.

وهو الأصل، أعني تقديم العامل هنا، فكذلك كان ينبغي أن يجوز في كم الخبرية. وهذه اللغة حكاها الأخفش[1]. واضطُرِبَ في القياس عليها، فقيل: يقاس عليها، فيجوز: ملكتُ كم غلامٍ. وقيل: هي من القلّة بحيث لا يُلتفت إليها. والأول هو الصحيح لأنها لغة، فينبغي أن يقاس عليها.

ويناقض قولَ المصنف إنها لزمت التصدير قولُه بعدُ حين ذكر مَحالّ[2] إعرابها: «ومضافًا إليها»[3]، فإنها إذا كانت مضافًا إليها لم تلزم التصدير؛ إذ قد تقدَّمها ما عمل فيها وما انخفضت بسببه. وكذلك إذا دخل عليها حرف جرّ لم تلزم التصدير، نحو: بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبك؟ لأنه دخل عليها عامل يخفضها، فكان ينبغي أن يقيِّد كلامه فيها، فيقول: كم لَزِمَت التصدير إلا إذا أُضيف إليها، أو دخل عليها حرف جر، أو كانت استفهامًا وعُطفت في الاستثبات، فإنه يجوز ألاّ تتصدر. أو كانت خبرًا في اللغة الشهرى، وأمَّا في اللغة الأخرى فيجوز ألاّ تتصدر.

وقوله **وبُنيت في الاستفهام لتضمُّنها معنى حرفه** هذا الذي قاله هو قول النحاة، وهو أنه لمّا تضمَّنت معنى همزة الاستفهام بُنيت، ومذهب المصنف يقتضي أنها بنيت في الاستفهام والخبر لمشابهتها للحرف في الوضع على حرفين، وقد نصَّ هو في الشرح على ذلك، فقال[4]: «وهي أيضًا - يعني الخبرية - مساوية لها - أي للاستفهامية - في وجوب البناء لتساويهما في مشابهة الحرف وضعًا وإبهامًا».

وقوله **وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظًا ومعنًى** يريد بقوله ومعنًى أنها لعدد مبهم كما أنَّ الاستفهامية كذلك. وقال في الشرح حين ذكر تساويهما في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٥٠.

(٢) س: محل.

(٣) شرح المصنف ٢: ٤٢٢.

(٤) ٢: ٤٢٢.

مشابهة الحرف وضعًا وإبهامًا، قال[1]: «وتنفرد الاستفهامية بتضمُّن معنى حرف الاستفهام، والخبرية بمناسبة رُبَّ إن قُصد بها التكثير، وبمقابلتها إن قصد بها التقليل، وهو الغالب على رُبَّ» انتهى.

وما ذكره المصنف في بناء كم الخبرية هو قولان للنحويين[2]:

زعم بعضهم أنها بُنيت لشبهها بالاستفهامية في أنَّ لفظهما واحد، وهي كناية عن عدد مبهم كالاستفهامية.

وزعم بعضهم أنها بنيت لشبهها بـ«رُبَّ» في أنَّ كل واحدة منهما تُستعمل [٤: ١٧٨/أ] /في المباهاة والافتخار، ولذلك عُطفت كم على رُبَّ، قال عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير[3]:

فإنْ تَكُنِ الأيامُ شيَّبْنَ مَفْرِقي ... وكَثَّرْنَ أشْجاني ، وفَلَّلْنَ مِنْ غَرْبِي
فيا رُبَّ يومٍ قد شَرِبْتُ بِمَشْرَبٍ ... شَفَيتُ به عَنِّي الظَّما باردٍ عَذبِ
وكَمْ لَيلةٍ ، قد بِتُّها غيرَ آثِمٍ ... بِساجِيةِ الحِجْلَينِ مُفْعَمةِ القُلْبِ

فاستعمل رُبَّ وكم في معنًى واحد حيث أراد أن يفتخر بكثرة الجواري اللواتي تمتَّع بهن.

وقيل[4]: حُملت على رُبَّ في البناء لأن ربَّ للتقليل، وكم للتكثير، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

وقال الأستاذ أبو علي: بُنيت لتضمُّنها معنَى حرفٍ للكثرة، فلم يُستعمل، وذلك أنهم كما جعلوا للتقليل حرفًا انبغى لهم أن يجعلوا للتكثير كذلك، كما

---

(١) ٢: ٤٢٢.

(٢) أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠، ١٩٦ وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٢٧ واللباب للعكبري ١: ٣١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٦.

(٣) تقدم البيت الثالث في ص ٢١، وثَمَّ تخريج الثلاثة. شفيت: في حاشية ظ: لعله نفيت.

(٤) ذكر العكبري في اللباب ١: ٣١٤ أنَّ هذا قول معظم النحويين.

جعلوا للإيجاب حرفًا كما جعلوا للنفي، فلم يفعلوا ذلك، لكنهم ضمَّنوا كم معناه، فلذلك بُنيت.

قال ابن هشام: ولا أعرف أحدًا قال هذه المقالة، ولا نظير له من كلامهم، والقياس لا يعطيه؛ لأنَّ التضمن[1] فرع على الوجود، فإذا لم توجد الكلمة لم ينبغ أن تُضَمَّن كلمة معناها.

وقوله **وتقع في حالتيها مبتدأً** حالاها هما الاستفهام والخبر. أخذ المصنف في ذكر[2] محالّها من الإعراب لئلا يُتَوَهَّم أنها لَمّا أشبهت رُبَّ كانت حرفًا. ومن استعمالها مبتدأةً قول العرب[3]: كم رجلٍ أفضلُ منك، برفع أفضل، ولا يقولون: رُبَّ رجلٍ[4] أفضلُ منك، في فصيح الكلام، فأمَّا قوله[5]:

.... ورُبَّ قَتلٍ عارُ

فـ«عار» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو عارٌ، وقد أظهره الشاعر في قوله[6]:

يا رُبَّ هَيْجَا ، هِيَ خَيرٌ مِن دَعَهْ ....

وإنما جاز ذلك في رُبَّ تشبيهًا للصفة بالصلة، فكما لا يجوز ذلك في الصلة إلا في الطول، فكذلك في الصفة في باب رُبَّ، ولما كان تمييز كم مبهمًا كما أنها مبهمة كان - إذا كانت مبتدأة - الأحسن في خبرها أن يكون فعلاً أو اسمًا[7] نكرة،

---

(١) ك، د، ن: المتضمن.

(٢) من هذا الموضع إلى آخر قوله في ص ٦٧ «وقد ذكرنا أن كل تركيب شخصي ليس»: ليس في ظ.

(٣) الكتاب ٢: ١٦١.

(٤) أفضل ولا يقولون ربَّ رجلٍ أفضل: سقط من ك.

(٥) هذا جزء من بيت تقدم في ٤: ٤١.

(٦) هو لبيد. الديوان ص ٣٤٠ والخزانة ٩: ٥٤٧ - ٥٥٩ [٧٩٦]. الهيجا: الحرب. والدعة: الخفض والراحة.

(٧) ك: أن يكون فعلاً واسمها.

نحو قولك: كم رجلٍ قائمٌ، وكم رجلٍ ذهب، وكم رجالٍ قاموا، وكم رجالٍ ذاهبون، ويقبح أن يكون خبرها اسمًا معرفة، نحو قولك: كم رجالٍ قومُك. وكم غلمانٍ غلمانُك، تريد قومًا معهودين أو غلمانًا معهودين. فإن لم تُرد ذلك، بل أردتَ أن تقول: كم رجالٍ هم قومُك، وكم غلمانٍ هم غلمانُك - جاز ذلك. وكذلك أيضًا لا يحسن أن يُخبَر عنها بالظرف ولا بالمجرور؛ لأنَّ في ذلك ضربًا من التخصيص؛ ألا ترى أنَّ قولك «كم غلمانٍ لك» معناه ومعنى قولك «كم غلمانٍ غلمانُك» سواءٌ، فضعُف لذلك.

ومما يبين لك أنَّ الأحسن في خبرها أن يكون مبهمًا أنه لا يجوز الإخبار عنها بالموقت، لو قلت: كم رجلٍ عشرون، وكم امرأةٍ ثلاثون - لم يَسغ ذلك؛ لأنَّ الإخبار عنها بالموقت ينافي ما وُضعت له من الإبهام.

وإذا قلت: كم رجلٍ جاءني، فكم مبتدأ، وجاءني خبره. ونقل العكبري[1] عن العبدي أنه أجاز أن يكون «أتاني» صفة لرجل، ويُحذف الخبر، ويُقدَّر /بما يليق [٤: ١٧٨/ب] بالمعنى، قال - يعني العبدي -: «ويجوز ألا تحتاج إلى خبر؛ لأنَّ الصفة قد أغنت عنه، وهذا كقولهم[2]: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلا زيد، فأقلُّ مبتدأ، ويقول صفة رجل، وأغنت الصفة عن الخبر» انتهى. ويظهر الفرق بينهما؛ لأنه لمدَّعٍ أن يقول هو الخبر. ولئن سلمنا أنه صفة فإنما أغنت عن الخبر لأنَّ المعنى: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، بخلاف: كم رجلٍ جاءني، فلمَّا كان في معنى ما لا يحتاج إلى خبر أغنت الصفة عنه.

وقال بعض أصحابنا: وجاز الابتداء بها - يعني الخبرية - لأنها - وإن كانت نكرة - محمولةٌ على الاستفهامية في مواضع، ولأنَّ تمييزها يبينها، فتصير مخصوصةً من جهة المعنى.

---

(١) شرح إيضاح الفارسي له ص ١٠٧٥ [رسالة]، وفيه نص العبدي.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

وقد يُحذف الخبر إذا دلّ المعنى عليه، كقوله[1]:

وكَمْ مالئٍ عَينَيه مِنْ شيءِ غيرِهِ   إذا راحَ نحوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

كأنه قال: في الحج، أو: بِمِنَى، لدلالة الكلام عليه.

وإذا كانت كم مبتدأة فلا يدخل عليها من العوامل إلا ما يعمل[2] فيما قبله، نحو ظننت، تقول: كم ظننتَ[3] إخوتك؟ وكم عبدًا علمتَ ملكًا لزيدٍ؟ وكم كان إخوتُك؟ ولا تعمل إنّ وأخواتها ولا ما؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها.

وذكر أبو علي[4] إعمال الظن فيها وإلغاءه، فقال: كم تُرى الحرورية رجلاً؟ بنصب الحرورية على الإعمال، ورفعها على الإلغاء، ويقدر بناؤها للمتعدي إلى ثلاثة، و لم يُستعمل ذلك، وإن لم يكن بُدٌّ من تقديره.

وقوله **ومفعولاً** يريد: ومفعولاً به، سواء أتعدّى الفعل إليه بحرف جر أو بنفسه، مثال ما وصل إليه الفعل بنفسه: كم غلامًا اشتريتَ؟ وكم غلامٍ اشتريتُ، فموضع كم نصب على المفعول به، وكأنك قلت: أعشرين غلامًا اشتريتَ أم ثلاثين؟ وكثيرًا من الغلمان اشتريتُ. والدليل على أنّ كم مفعول بها أنّ اشتريت فعل متعدٍّ إلى واحد، وهو مفرَّغ للعمل في كم؛ لأنه لم يشتغل بغيرها، فوجب لذلك أن يُحكَم عليها بأنها في موضع نصب على المفعول باشتريت؛ لأنك لو لم تفعل ذلك لكنت قد هيَّأت العامل للعمل، وقطعتَه عنه، وذلك غير جائز. ومثال وصول الفعل بحرف جر: على كم مسكينٍ تصدقتُ، أو تصدقتَ؟

---

(١) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٤٥٩ ودلائل الإعجاز ص ٤٧. وأوله: «ومِن مالئٍ عينيه». والبيت الذي قبله:

وكم من قتيلٍ لا يُباءُ به دَمٌ   ومِن غَلِقٍ رَهْنًا إذا ضَمَّهُ مِنَى

(٢) س: إلا ما لا يعمل.

(٣) تقول كم ظننت: سقط من ك.

(٤) الإيضاح العضدي ص ٢٢٣.

وقوله **ومضافًا إليها** مثاله: غلامَ كم رجلٍ ضربتَ؟ ورقبةَ كم أسيرًا فككتَ؟ قال بعض أصحابنا: وذلك بشرط أن يكون الاسم المضاف معمولاً لِما بعدها، نحو ما مثّلنا به، فغلام معمول لضربت، ورقبة معمولة لفككت[1]. وهذا الشرط الذي شرطه يقتضي ألاّ يجوز: غلامُ كم رجلٍ قام، أو أتاك؟ ولا: غلامُ كم رجلاً دخل في ملكك؟ ولا أرى هذا إلا جائزًا. ولا فرق بين كم والمضاف إليها، فكما أنّ كم تقع مبتدأة في: كم رجلٍ قام، أو زارك؟ وفي: كم غلامًا دخل في ملكك؟ فكذلك ما أضيف إليها.

وقوله **وظرفًا ومصدرًا** مثال ذلك: كم ضربةً ضربتَ زيدًا؟ وكم ميلاً سرتَ؟ وكم يومًا صمتَ؟

فهذه خمسة مواضع ذكرها المصنف لموضع إعراب كم، وترك ثلاثة مواضع:

[٤: ١٧٩/أ] أحدها: /أن تكون خبرًا للمبتدأ، مثاله: كم درهمُك؟ في أحد الوجهين، فإنه يجوز أن تُعرب كم مبتدأة، ويجوز أن تُعرب خبرًا، ودرهمُك هو المبتدأ، وهو أقيس الوجهين.

الثاني: أن تكون خبرًا لـ«كان» وأخواتها المتصرفة في معمولها، نحو قولك: كم غلامًا كان غلمانُك؟ وكم كريمٍ كان قومُك.

والثالث: أن تكون مجرورة بحرف جر، بشرط أن يكون ذلك الحرف متعلقًا بالفعل بعدها، نحو قولك: بِكَمْ درهمًا اشتريتَ ثوبك؟ وبِكَمْ جاريةٍ تمتعتُ، ولِكم غرضٍ قصدتَني. إلا أنّ من قاس على اللغة التي حكاها الأخفش في الخبرية من أنه يتقدم عليها العامل في نحو «ملكتَ كم غلامٍ» يجوز في قوله أن يتقدم هنا الفعل الذي يتعلق به حرف الجر، فيقول: تمتعتُ بِكَمْ جاريةٍ.

---

(١) ك: بفككت.

ويوجد في كلام س[1] وأبي علي الفارسي[2] أنه تكون فاعلةً، وليس المعنى أنه يتقدم الفعل مسندًا إليها، وإنما يعنون أنها تكون مبتدأة فاعلةً من حيث المعنى، نحو: كم رجلٍ أتاك، ولا تكون فاعلةً في اللفظ؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى إخراجها عما وُضعت عليه مِن أن تكون صدرًا.

وزعم ابن هشام أنها أيضًا تكون مفعولاً لها، نحو: لِكَمْ إكرامًا لك وصلتُ. قال: ولا بُدَّ من حرف العلة؛ لأنه لا يُحذف إلا في لفظ المصدر. وتوقف أبو عبد الله السُّوسي[3] من نحاة تونس في إجازة ذلك. ولا نعلم أحدًا نصَّ على جواز ذلك غيره. قال ابن هشام: ولا تكون - يعني كم - مفعولاً معه؛ لأنه لا يتقدم.

وهذه تنبيهات: قال بعضهم: إذا كانت كم استفهامًا نصبت النكرة الواقعة بعدها التي تحسن فيها مِن كما تنصب في العدد. وقال أيضًا: إذا قلت: كم درهمًا عندك؟ فالتقدير: أيُّ عدد من الدراهم حاصل عندك؟ فاختير للتمييز بصلاحية دخول مِن عليه. وقدَّر كم في المثال المذكور بقوله: أيُّ عدد؟ وتقول في الاستفهامية: كم مالُك إلا درهمان؟ وكم عطاؤك إلا عشرون؟ إذا كنت تستقلُّه، كما تقول: هل الدنيا إلا ظلٌّ زائل، فما بعد إلا بدل، ترفعه إذا كانت كم رفعًا، وتنصبه إذا كانت نصبًا، نحو: كم أعطيتَ إلا درهمًا؟ وتجرُّه إذا كانت جرًّا، نحو[4]: بكم أخذتَ ثوبَك إلا بدرهمٍ؟ ولا يكون هذا البدل في الخبرية لأنه استثناء من موجب.

---

(١) الكتاب ٢: ١٥٦.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٢٢ والمسائل المنثورة ص ٧٨.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار بن محمد الرُّعَينيّ التونسي، من نحاة القرن السابع. أخذ عنه إبراهيم بن حسن الربعي التونسي، ومحمد بن إبراهيم التجيي عرف بتوبة، وآخرون، كان قاضيًا. الارتشاف ٢: ٧٨٦ وبغية الوعاة ١: ١٥٣ وبرنامج الوادي آشي ص ٤١، ٥٦، ٥٨، ٥٩.

(٤) نحو: انفردت به د. وفي بقية النسخ: وبكم.

وتقول في الخبرية: كم رجلٍ جاءك لا رجلٌ ولا رجلان، فتعطف على كم بـ«لا» لأنَّ الكلام موجب، ولا يكون هذا في الاستفهامية لأنَّ «لا» لا[1] يُعطف بها في الاستفهام.

وتمييز كم يجوز دخول مِن عليه، سواء أكان متصلاً بها أم متأخرًا عنها، وسواء أكانت خبرية أم استفهامية، إلا إذا كان قد دخل على كم الاستفهامية حرف جر، فلا يجوز أن تدخل على تمييزها مِن؛ لأنَّ ذلك الحرف جُعل عوضًا مِن «مِن»، فلا يجتمعان. [٤: ١٧٩/ب]

و«كم» لفظها مفرد، ومعناها الجمع، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث، تقول: كم رجلٍ لقيتُه، وكم امرأةٍ رأيتُها، قال تعالى ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾[2]. ويتبع المعنى، فيكون العائد جمعًا، فتقول: كم رجلٍ رأيتُهم، وكم امرأةٍ رأيتُهنَّ، /وقال تعالى ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِي شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا﴾[3]. والحمل على اللفظ هو الأقيس؛ لأنَّ الضمير والمظهر من قبيل الألفاظ. فإن كان التمييز جمعًا - وذلك في الخبرية - فلا يعود الضمير إلا ضمير جمع، نحو قوله[4]:

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمُ ....

ولا يعود مفردًا، لا تقول: كم رجالٍ قام. وقد تقدَّم ذكر المصنف[5] الإشارة إلى الحمل على لفظ كم وعلى معناها من الجمع في باب الموصول في أوائل الكتاب في أول الفصل الثاني من الباب في شرح الحمل على مَنْ وما بالنسبة إلى اللفظ والمعنى.

---

(١) لا: سقط من ك، ن.

(٢) سورةالأعراف: الآية ٤.

(٣) سورة النجم: الآية ٢٦.

(٤) تقدم في ص ٢٠.

(٥) شرح المصنف ١: ٢١٢، ٢١٣ والتذييل ٣: ١٠٧ - ١٠٨.

وفي «الإفصاح»[1]: إذا حملوا تارةً على اللفظ وتارةً على المعنى، وسبق الحمل على اللفظ - فلا خلاف في جواز هذا وحسنه وكثرته، فإذا كان الأمر بالعكس فلا يخلو أن يكونا في كلام مرتبط متصل غير منفصل، أو في منفصل، فإن كان في منفصل فقد منعه قوم لأنه عدول عن مراعاة اللفظ، فالرجوع إلى ما عُدل عنه نكث، والصحيح أنه جائز لأنه الأصل.

وقال بعضهم: أصل كم أن تكون استفهامًا، والخبر داخل على الاستفهام، فالاستفهامية أصل للخبرية، والدليل على هذا أنها إذا كانت خبريةً تلزم الصدرَ، فلا يعمل فيها ما قبلها، فلولا أنّ الاستفهامية أصل للخبرية ما امتنع أن يعمل في الخبرية ما قبلها؛ لأنها في معنى: كثير من كذا عندك. قال شيخنا أبو الحسن الأُبَّذيّ: «وهذا يمكن أن يكون بالحمل للشبه اللفظي والمعنوي، فلا تكون إحداهما أصلاً للأخرى» انتهى.

كلّ واحدة من «كم» و«رُبَّ» لا تُستعمل إلا في الماضي أو المستقبل المتحقق الوقوع، تقول: كم عالمٍ لقيتُه، ورُبَّ عالمٍ لقيتُه، ولا تقول: كم عالمٍ سألقاه، ولا: رُبَّ عالمٍ سألقاه، وقال تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾[2]، و(يَوَدُّ) مستقبل متحقق الوقوع ثابت، كما أنّ الماضي متحققٌ وقوعه. ومثلُه قول الشاعر[3]:

فإنْ أَهْلِكْ فَـرُبَّ فَتًـى سَـيَبكي عليَّ ، مُخَضَّبٍ ، رَخْـصِ البَنـانِ

ولو وقعت كم هنا، فقيل: كم فتًى سيبكي - لساغ ذلك.

وتقول: كم تُرى الحروريةَ رجلاً، إذا أعملت تُرى، وهذا الكلام معزوّ إلى الحَجّاج بن يوسف. وكم يحتمل أن تكون استفهامية كما ذكره أبو علي في

---

(١) ك: وفي الإيضاح.

(٢) سورة الحجر: الآية ٢.

(٣) تقدم البيت في ١: ١٠٦.

الإيضاح[1]، وخبرية كما أجازه في تذكرته، ولا يكون إذ ذاك قصده السؤال عن مبلغهم، بل تكثير عددهم، وتُرى مبنيَّة للمفعول، وتقدم الكلام[2] عليها في باب ظننت. ويجوز إلغاؤها وإعمالها، فإن أعملتها فـ«كم» في موضع نصب مفعول ثانٍ لها[3]، والحرورية الثالث، والضمير فيها[4] المستكنّ هو المفعول الأول.

وأجاز أبو علي في تذكرته أن تكون كم المفعول الأول مما دخلت عليه تُرى، والحرورية المفعول الثاني مما دخلت عليه تُرى، قال: لأنَّ كم ترتفع بالابتداء في نحو هذا؛ ألا ترى أنَّ س قد قال في: كم جَرِيبًا أرضك؟ إنَّ كم مبتدأ[5]، ويكون في تُرى ضمير مرفوع بها مستترًا، وهو المفعول الأول الذي بُنيت له تُرى.

وإن ألغيتَها كانت كم في موضع رفع على /الابتداء، والحرورية خبر، أو مبتدأ، وكم خبره. وألغيت تُرى لتوسُّطها. ورجلاً في الحالين تمييز مفصول بينه وبين كم. والأحسن: كم رجلاً تُرى الحرورية؟ أو كم رجلٍ تُرى الحَروريّة. والحَروريّة صنف من الخوارج، يقال: إنَّ عليًّا سّماهم بذلك نسبة إلى حَرُوراء - موضع - قالوا فيه حَرُوريّ، وهو من شاذّ النسب[6]. [٤: ١٨٠/أ]

وتقول: بكم ثوبُك مصبوغًا؟ النصب على الحال، وهو يسأل: كم يساوي الثوب في تلك الحال؟ ويكون خبر الابتداء في المجرور الذي قبله. وإن قال: بِكَمْ ثوبُك مصبوغٌ؟ فهو يسأل: بِكَمْ صُبِغ الثوبُ؟ فثوبُك: مبتدأ، ومصبوغٌ: خبره، وبِكَمْ: متعلق بمصبوغ.

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٣.

(٢) تقدم ذلك في ٦: ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) مفعول ثانٍ لها: سقط من س.

(٤) فيها: سقط من س.

(٥) الكتاب ٢: ١٦٠.

(٦) الكتاب ٣: ٣٣٦.

تقييد في إعراب كم: إن تقدم عليها حرف جر فهي مجرورة به، وإن لم يتقدم عليها حرف جر: فإن كانت كنايةً عن مصدر[1] أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب على المصدر، أو الظرف. وإن لم تكن كناية عن ذلك: فإن لم يكن بعدها فعل، أو كان[2] فعل لازم بعدها، أو فعل متعدٍّ مسندٌ إلى ضمير كم أو إلى سببيِّها - فهي في موضع رفع على الابتداء، أو مسندٌ لغير ضميرها وغير سببيِّها، ولم يأخذ معموله - فهي معمولة له، أو أخذ معموله، فيجوز في كم الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال.

جواب[3] كم الاستفهامية يجوز أن يكون مرفوعًا وإن اختلف موضع كم من الرفع والنصب والجر. ويجوز أن يكون على حسب موضعها، إنْ رفعًا فرفعٌ، وإنْ نصبًا فنصبٌ، وإنْ جرًّا فجرٌّ، وهذا هو الأولى والأجود. مثال ذلك: كم عبدًا دخلَ في ملكك؟ وكم عبدًا اشتريتَ؟ وبكم عبدًا استعنتَ؟ فيجوز في جواب هذه كلها أن تقول: عشرون عبدًا، ويجوز أن تقول في المثال الأول: عشرون، وفي المثال الثاني: عشرين، وفي المثال الثالث: بعشرين. وكذلك إذا كانت مما يَسوغ فيها الاشتغال، نحو: كم عبدًا اشتريتَه؟ يكون في الجواب إن اعتقدت أنَّ كم مبتدأة الرفع، وإن اعتقدت أنها منصوبة بإضمار فعل يكون في الجواب الرفع والنصب.

---

(١) ك: عن المصدر.

(٢) كان: ليس في ك.

(٣) ك، ن: مع جواب.

ص: فصل

معنى «كأيِّنْ» و«كذا» كمعنى «كم» الخبرية، ويقتضيان مُمَيِّزًا منصوبًا مفردًا[1]، والأكثرُ جرُّه بـ«مِن» بعد كأيِّنْ. وتنفرد من «كذا» بلزوم التصدير، وأنها قد يُستَفهَم بها، ويقال: كَيْءٍ، وكاءٍ، وكَأٍ، وكَأْيٍ[2]. وقلَّ ورود «كذا» مفردًا، أو مكررًا بلا واو. وكنى بعضهم بالمفرد المميَّز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميَّز بمفرد عن مئة وبابه، وبالمكرَّر دون عطف عن أحدَ عشرَ وبابه، وبالمكرَّر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه.

ش: «كأيِّن» زعموا أنها مركبة من كاف التشبيه و«أيّ»، قال بعضهم: الاستفهامية، وحُكِيت ، وصارت كـ«بِزَيدٍ» لو سُمِّي به، فإنه يُحكى، ويُحكم على موضعه بالإعراب.

قال ابن عصفور: «والكاف فيها زائدة؛ ألا ترى أنك لا تريد بها معنَى تشبيه، وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في قولهم[3]: افعلْه آثرًا ما[4]، وقولهم: لا سِيَّما زيدٍ[5]. وهي غير متعلقة بشيء؛ لأنَّ حروف الجر الزوائد لا تطلب ما تتعلق به. والدليل /على أنَّ الكاف وأيًّا صُيِّرَتا كالكلمة الواحدة استعمالها مبتدأةً، [٤: ١٨٠/ب]
نحو قوله: كأيِّن مِن رجلٍ في الدار، ومفعولةً، نحو قوله: كأيِّن مِن رجلٍ ضربتُ،

(١) مفردًا: ليس في ك، ن، التسهيل، شرح المصنف، شرح ناظر الجيش. منصوبًا: ليس في د.
(٢) ك، ن، شرح المصنف: ويقال كيءٍ وكاءٍ وكأيٍ. د: ويقال كيءٍ وكاءٍ وكيءٍ وكأيٍ.
(٣) ك: في قوله.
(٤) الكتاب ١: ٢٩٤ والزاهر ١: ٣٩٤ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦١، ٣٠٣. ومعناه: افعله آثرًا مختارًا له معنيًّا به.
(٥) الكتاب ٢: ١٧١، ٢٨٦.

ومجرورةً، نحو: بِكَأَيِّن مِن رجلٍ مررتُ، ولو لم يكونا كالكلمة الواحدة ما ساغ ذلك» انتهى.

ولا تلزم «ما» في «لاسيَّما زيدٍ» كما ذكر، وقد نص س[1] على أنَّ حذف ما في «لا سيَّما زيدٍ» عربي.

وقال بعض أصحابنا - وقد قرر أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ الاستفهامية عن العدد، وصارت بمنْزلة كم في الخبر والاستفهام - قال: «ويحتمل أن تكون بسيطة» انتهى.

وهو الذي كنتُ أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل إنه يحتمل أن تكون بسيطة. ويدلُّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات التي سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كاف التشبيه[2] ومن أَيِّن، وهو اسم على وزن فَيْعِل، فالنون من أصل الكلمة. ولم يُستعمل هذا الاسم مفردًا بل مركبًا مع كاف التشبيه، وهو مبني على السكون من حيث استُعمل في معنى كم قبل.

وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ جَعْلَها مركبة مما استقرَّ في كلام العرب وعُرف معناه أولى مِن جَعْلِها مركبة من كافِ الجر ولفظٍ لم يَستقرّ في كلامهم، ولا عُرف له معنًى.

وأمَّا «كذا» فقالوا هي مركَّبة من كاف التشبيه ومن «ذا» اسم الإشارة، أُوقع على عدد مبهم.

قال ابن عصفور: «الكاف في قولك كذا وكذا زائدة؛ لأنه لا معنًى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: لي عليه عدد ما، وزيادتها فيه كزيادتها في قولهم: فلان كذي الهيئة، يريدون: ذو الهيئة، ولزمت لزوم ما الزائدة في «آثرًا ما»، وذا مجرورة

---

(١) الكتاب ٢: ١٧١.

(٢) ك: من كاف اسم ومن أين وهو اسم على وزن فعل.

بالكاف الزائدة كانجرارها بالكاف الزائدة في كأيِّن، ولا تتعلق بشيء، وصُيِّرت مع ذا كالشيء الواحد، وكُني بهما عن عدد مبهم. ويدلُّ على أنهما كالكلمة الواحدة أنّ ذا لا تختلف بحسب المشار إليه، تقول: له عندي كذا وكذا ملحفةً، ولا تقول: كذه وذه ملحفة، فجرت مجرى حبَّذا، وعلى هذا قالوا: إنَّ كذا وكذا مالُك، فرفعوا المال» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقال العكبري في «شرح الإيضاح»[1]: «كذا مركبة من الكاف [وذا، والكاف] للتشبيه[2] وذا اسم إشارة، أُوقع على عدد مبهم. وإذا جعلت الكاف حرفًا لم تحتج إلى ما تتعلق به؛ لأنَّ التركيب غيَّر حكمها كما غيَّر حكم كأنَّ. فإذا قال: له عندي كذا درهمًا، فـــ(كذا) في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي: شيء كالعدد، أو الكاف اسم مبتدأ كمثلٍ» انتهى.

وإذا جعلنا كذا في موضع الصفة لزم أن تتعلق الكاف بمحذوف ضرورة، كما تقول: قام رجلٌ كأسدٍ، أي: كائنٌ كأسد، فلا يصح في كذا إذ ذاك دعوى التركيب.

وقال صاحب (البسيط): «له عليَّ كذا وكذا درهمًا، أصلها ذا التي للإشارة، تقول: عنده ذا العددُ، تشير إليه، ثم تَركبتْ مع كاف التشبيه، كأنك قلت: عنده عددٌ كهذا العدد، ثم تركَّبا بمنْزلة حبَّذا وكأيِّن، فصارت اسمًا واحدًا مبنيًّا بالتركيب، ودخله الإبهام، وصلاحيتُه /للأعداد بحسب أصله، وجُعل كالكنايات [٤: ١٨١/أ]
عن أعدادٍ معلومة؛ لأنَّ الإشارة إنما تكون إلى معلوم، أو تقيِّده، فجُعل مبهمًا في المعلوم منه، فلذلك كان كنايةً كـ(فلان)؛ لأنها كناية عن علم» انتهى.

وتلخَّص لنا من هذه النقول الخلاف في كذا، أهي باقية على أصل وضعها مِن أنَّ الكاف للتشبيه وذا للإشارة، وهو المتفهم مِن جَعْل مَن جعَلها صفة لمبتدأ

---

(١) شرح الإيضاح له ٣: ١٠٩٤ - ١٠٩٧ [رسالة].

(٢) ما بين القوسين من شرح الإيضاح.

محذوف إن كانت الكاف حرفًا، أو جعَل الكاف اسمًا مبتدأة عاملة الجر في اسم الإشارة، أم هي مركبة من كاف التشبيه الزائدة واسم الإشارة، وُجعلا كالكلمة الواحدة، أم هي مركبة من كاف التشبيه غير الزائدة واسم الإشارة، ثم جُعلت بالتركيب اسمًا واحدًا مبنيًّا.

وقوله **معنَى كأيِّن وكذا كمعنى كم الخبريَّة** أمَّا «كم» فقد تقدَّم فيها الخلاف[1] إذا كانت خبريَّة: هل موضوعها العدد الكثير، أو تكون للتقليل، وتكون للتكثير.

وأمَّا «كأيِّن» فالذي يظهر من استعمال العرب لها أنها للتكثير.

وأمَّا «كذا» فالذي يظهر[2] أنها لم توضع للتكثير، بل هي مبهمة في العدد، سواء أكان كثيرًا أم قليلاً.

ومما يدلُّ على أنَّ كأيِّن بمعنى كم الخبرية قولُ الكُميت[3]:

وكائنْ وكَم مِن مُحدِثٍ قد أَجَرْتُمُ بِلا سَبَبٍ دانٍ إليكم ولا صِهْرِ

عطفَ كم على كائن توكيدًا، كأنه قال: كَمْ وكَمْ.

وزعم س[4] أنَّ معنى كأيِّن معنى رُبَّ. قال بعض أصحابنا: وذلك غير خارج عما قاله غيره من النحويين من أنها بمعنى كم؛ لأنَّ معنى رُبَّ وكم وكأيِّن واحد؛ لأنَّ جميعها تستعمل في المباهاة والافتخار.

وقوله **ويقتضيان مميِّزًا منصوبًا** يعني أنَّ كأيِّن وكذا تميَّزان بمنصوب، مثال ذلك في كأيِّن قول الشاعر[5]:

---

(١) تقدم ذلك في ص ١٩ - ٢٠.

(٢) «من استعمال العرب لها أنها للتكثير. وأما كذا فالذي يظهر»: سقط من ك.

(٣) البيت ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري، وللكميت بيتان يبدآن بـ«وكائن وكم»، ورويهما لام مفتوحة موصولة بـ«ها». الديوان ص ٢٧٩، ٢٨٠.

(٤) الكتاب ٢: ١٧١.

(٥) شرح المصنف ٢: ٤٢٣ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ [٣٠٧].

اطْـرُدِ اليـأسَ بالرَّجـا ، فكَـأيِّنْ آمِلاً ، حُـمَّ يُـسرُهُ بَعـدَ عُـسْرِ

وقول الآخر[1]:

وكائنْ لنا فَـضلاً علـيكم ونِعمـةً قَديمًا ، ولا تَدرُونَ ما مَـنُّ مُـنْعِمِ

وقال س[2]: «وكذلك: كأيِّنْ رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأيِّنْ قد أتاني رجلاً». ومثالُ ذلك في كذا قوله[3]:

عِدِ النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطفًا به نُسِيَ الجَهدُ

ولا يجوز أن تضاف كأيِّن وكذا إلى التمييز؛ لأنَّ المحكيَّ لا يضاف، ولأنَّ في آخر كأيِّن تنوينًا، فهو مانع من الإضافة أيضًا، وفي كذا اسم إشارة، واسم الإشارة لا يضاف.

وقوله **والأكثرُ جَرُّه بـ«مِن» بعدَ كأيِّن** قال س بعد أن ذَكر النصب، قال[4]: «إلا أنَّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن» انتهى. ويظهر من كلام س أنها لتأكيد البيان، فهي زائدة، وقد يقال: إنها لا تزاد في غير الواجب، فيقال: إنَّ هذا رُوعِيَ فيه /أصله من الاستفهام، وهو غير واجب، ولَمَّا تعذَّرت الإضافة لم يَبق إلا النصبُ أو جرُّه بِمِنْ، وكان جرُّه بِمِنْ أكثر من استعماله منصوبًا؛ لأنَّها بمنْزلة كم الخبرية في المعنى، وكم الخبريةُ يقلُّ نصب تمييزها إذا لم يُحَلْ بينها وبينه. [٤: ١٨١/ب]

وذهب أبو العباس[5] إلى أنَّ الاختيار في جرِّه بِمِنْ سببُه أنه مع عدمها لا يتعين أن يكون المنصوب هو التمييز، بل يحتمل في نحو قولك «كأيِّن رجلاً

---

(١) الأعشى. الديوان ص ١٧٧. والبيت بلا نسبة في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ [٣٠٨] مضموم الروي.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٣) البيت في شرح المصنف ٢: ٤٢٣ وشرح أبيات المغني ٤: ١٦٩ [٣١٠].

(٤) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ٢٣/ب.

ضربتُ» أن يكون رجلاً مفعولاً بضربت، ويكون التمييز محذوفًا، ويقدَّر: كأيِّن مرةً رجلاً ضربتُ، فيكون رجلاً واحدًا لفظًا ومعنًى. ويحتمل أن يكون تمييزًا، فيكون واحدًا في معنَى جمع، و«مِن» تَرفع هذا اللبس، فاستُعمل التمييز مقرونًا بها، وليست في ذلك مثل كم الخبرية؛ لأنَّ اللبس يرتفع بالإضافة، وكأيِّن لا تضاف إلى التمييز، بل إذا حُذفت مِن انتصب ما بعدها. انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وهذا الذي قاله أبو العباس مبنيٌّ على أنه هل يجوز حذف تمييز كأيِّن أم لا يجوز؟ وإيراد النحويين كلام أبي العباس من غير اعتراض عليه في تقدير حذف التمييز دليل على جوازه.

وقال صاحب البسيط: «وأمَّا حذفُه فضعيف فيه لِلُزوم مِن؛ لأنه حذفُ عامل ومعمول» انتهى.

ومَن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذف وهو مجرور بِمِنْ، بل حُذف وهو منصوب كما حُذف من كم الاستفهامية وهو منصوب. ولا يُحفَظ جرُّ التمييز بعد كأيِّن، فإن جاء كان بإضمار مِن، وهو مذهب الخليل والكسائي. ولا يُحمَل على إضافة كأيِّن كما ذهب إليه ابن كيسان لِما تقدَّم مِن أنه لا يجوز إضافة كأيِّن إلى ما بعدها. وقال س[1]: «وقال: إنْ جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يَجُرَّها بإضمار مِن» انتهى.

وقال ابن خروف: «يكون في مميِّزها النصب، ويجوز الجر بِمِنْ وبغير مِنْ، بفصل وبغير فصل، ومعناها التكثير، ولها حكم كم الخبرية في جميع أحوالها».

والوقف عليها على ما زعم السيرافيُّ[2] بغير تنوين، وهو القياس، وإنما كُتبت بالنون لَمَّا أشبهت اسمَ الفاعل مِن (كان) في الوزن واللفظ ، ثم حُمل سائر اللغات عليها.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧١.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٤/أ.

ويقتضي الاستقراء أنَّ تمييز كأيِّن لا يكون جمعًا، فليست مثل كم الخبرية في التمييز إذ الصحيح والمسموع[1] أنه يكون جمعًا، وإن كان الأكثر أن يكون مفردًا. وأمَّا تمييز كذا فملتزَم فيه النصب.

واختلف النحاة في الوقف على كأيِّن: فذهب السيرافي[2] والفارسي[3] وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف التنوين؛ لأنه الذي كان في أيٍّ. وذهب ابن كيسان، وتبعه ابن خروف، إلى أنها لمَّا تَركَّبتْ جُعل التنوين فيها كالنون الثابتة في الحرف، فوُقف عليها بالنون، وكُتبت بالنون.

وقوله **وتنفرد من كذا بلزوم التصدير** يعني أنَّ كأيِّن تلزم الصدر، بخلاف كذا، فإنه لا يُلتزم فيه التصدير، بل يجوز أن تتقدَّم عليها العوامل، وقد تقدَّم في تمثيل ابن عصفور[4] أنه يدخل عليها حرف الجر، فمثَّل بقوله: بِكأيِّن مِن رجلٍ مررتُ. وقد تقدَّم ابنَ عصفور إلى ذلك ابنُ قتيبة، فقال في «الكتاب الجامع» له في النحو: «كأيِّن بمعنى كم، تقول: بِكأيِّن /تبيع هذا الثوب؟ أي: بِكَمْ تَبيعه؟». [٤: ١٨٢/أ]

وقال ابن تقي: «كأيِّن أصلها أيٌّ التي يُسأل بها عن كل شيء، فلمَّا دَخلت الكاف عليها لزمت بجملتها العدد، وزالَ معنى الاستفهام منها، فكان الأصل: كأيٍّ عددٍ عددُ دراهمك[5]؟ ثم حذفوا الثاني، ونَوَّنوا ، ورَكَّبوا، وغَلَّبوا الاسمية، وصارت لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنَّ أحد جزأيها في الأصل استفهام» انتهى.

ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى نقل، ولا ينبغي أن تقاس في ذلك على كم الخبرية؛ لأنَّ قياس كأيِّن عليها يقتضي أن يُضاف إليها أيضًا كما يُضاف إلى

---

(١) أي: في تمييز كم.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٣/ب.

(٣) الحجة ٣: ٨٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٤٧.

(٥) الذي في المخطوطات: دراهم.

كم الخبرية، فتقول: غلامَ كأيِّن مِن صديقٍ أكرمتُ، كما تقول: غلامَ كم مِن صديقٍ أكرمتُ، ولا يُحفَظ هذا من كلامهم.

وتكون مبتدأة، نحو ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ ﴾[(١)]، وقد استقرأت جملةً مما وقعتْ فيه مبتدأ، فوجدت الخبر لا يكون إلا جملة فعلية مصدَّرة بماضٍ أو مضارع، ولم نقف على كونها اسمًا مفردًا، ولا جملةً اسمية، ولا مصدَّرةً بمستقبل، ولا ظرفًا، ولا مجرورًا، فينبغي ألاَّ يُقْدَم على شيء من ذلك إلا عن سماع من العرب.

ومفعولةً، نحو قوله[(٢)]:

وكائنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِـنْ مُـدَجَّجٍ ... يَجيءُ أمامَ القـومِ يَـرْدي مُقَنَّعـا

والقياس يقتضي أن تكون في موضع نصب على المصدر، وعلى الظرف، وعلى خبر كان، كما كان ذلك في كم.

وفي «البسيط» أنها تكون مبتدأ وخبرًا ومفعولاً.

وقوله **وأنها قد يُستَفهَم بها** الذي وقفنا عليه من كلام النحويين ينصُّ على أنَّ كأيِّن استُعملت في الخبر، وهذا المصنف ذكر أنها قد يُستَفهَم بها، فقال في الشرح[(٣)]: «وانفردت كأيِّنْ أيضًا - يعني من كذا - بأنَّها قد يُستَفهَم بها، كقول أُبيِّ ابن كعب - ﷺ - لعبد الله - ﷺ -: (كأيِّنْ تَقرأ سورة الأحزاب؟ أو: كأيِّنْ تَعُدُّ سورة الأحزاب؟). فقال عبد الله: (ثلاثًا وسبعين)[(٤)]. فقال أُبيّ: (قَطُّ)[(٥)]. أراد: ما كانت كذا قَطُّ». انتهى كلامه.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.

(٢) هو عمرو بن شأس، وقد أنشده أبو حيان منسوبًا إليه في ص ٥٩. الكتاب ٢: ١٧٠ والمسائل البغداديات ص ٣٩٣ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٠٦. مدجج: لابس السلاح. ويردي: يمشي الرديان، وهو ضرب من المشي فيه تبختر. والمقنَّع: المتغطي بالسلاح.

(٣) ٢: ٤٢٣.

(٤) في شرح المصنف: ثلاثًا وتسعين.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣٥: ١٣٤ [الحديث ٢١٢٠٧]، وفيه أنَّ السائل أُبيُّ بن كعب، والمسؤول زِرُّ بن حُبَيش.

ولم يَذكر دليلاً على أنه يُستَفهَم بها سوى هذا الخبر، وقد تقدَّم لنا الكلام[1] معه في أنه مخالف للنحاة في إثبات القواعد النحوية بما ورد في الآثار، كهذا الأثر وغيره، وبيَّنّا العلة التي عدَل النحويون لأجلها عن الاستشهاد بذلك.

وقوله ويقال كَيْءٍ وكاءٍ وكَأٍ وكَأْيٍ تقدمت اللغة الأصلية التي ذكروا فيها أنها مركبة من كاف التشبيه ومن أيٍّ، وهي أفصح اللغات فيها.

وهذه اللغة بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منونة، وهذه اللغة حكاها المبرد[2]، قال المصنف في الشرح[3]: «وأصله كَيَّأٍ[4]، بتقديم الياء على الهمزة، ثم عُوملت معاملة مَيِّت، فقيل: كَيْءٍ، ثم أُبدلت ياؤه ألفًا، فقيل: كاءٍ، وبه قرأ ابن كثير[5]، ثم حُذفت ألفه، فقيل: كَأٍ. وأمَّا كَأْيٍ فمقلوب كَيْءٍ، وبه قرأ ابن مُحَيصن والأشهب[6]» انتهى.

ودلَّت قراءة ابن محيصن والأشهب بها على صحتها، وحكاها ابن كَيسان والأعلم[7].

وزعم ابن خروف أنَّ الأعلم غلطَ فيها، وإنما هي كايٍ بالألف والياء.

[٤: ١٨٢/ب] وليس ذلك بغلط لِما ذكرناه /مِن قراءةِ مَن قرأ بها، ولِحكاية ابن كيسان لها، وضبطها ضبطًا لا يلبس، قال ابن عصفور: «وأمَّا ما قاله ابن خروف مِن أنها

---

(١) فصَّل القول في ذلك في المجلد السابع ق ٩٩/ب - ١٠١/أ [مخطوطة مكتبة كوبريلي].

(٢) الكامل ٣: ١٢٥٢.

(٣) ٢: ٤٢٣ - ٤٢٤.

(٤) نص أبو علي الفارسي في البغداديات ص ٣٩٤ على أنَّ الياء الثانية المدغم فيها مفتوحة.

(٥) في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، سورةآل عمران: الآية ١٤٦. السبعة ص ٢١٦

(٦) والأعمش أيضًا. المحتسب ١: ١٧٠.

(٧) تحصيل عين الذهب ص ٣٠٤. وذكرها قبله ابن جني في التنبيه ص ٤٧٩ والمحتسب ١: ١٧٠.

كاي بالألف والياء، فلم يَحك ذلك غيره، وهي جائزة في القياس، كما أبدلوا الهمزة في رأس، فقالوا راس، لمّا كانت كَأيٍ أبدلوها» انتهى[1]. وليست جائزة في القياس، بل كونها مسهَّلة لقلبها ياءً بعد الألف هو على غير قياس.

وأمّا كائن فهي تلي كأيّن في الفصاحة، واختلفوا في تعليل تغييرها من كأيّن:

فقال المبرد[2]: حذفوا الياء الأولى من كأيّن، وجعلوا التنوين عوضًا من الياء المحذوفة. والذي يوجبه مذهبه أنهم بنوا من كأيّن اسمًا على وزن فاعِل، الكاف منه فاء الفعل، وبعد الكاف ألف فاعِل، وبعدها الهمزة التي هي أوَّل أيّ في موضع عين الفعل، والياء الباقية في موضع لام الفعل، ودخل عليه التنوين الذي كان في أيٍّ، فسقطت الياء لاجتماع ساكنين، فصار كاءٍ، ولزمت النون عوضًا.

وقال الزجاج: لمّا صيَّروا الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة أبدلوا الهمزة ألفًا، على حدِّ قولهم في سألَ: سالَ، وخففوا الياء، فصار كايٍ، فدخل في باب قائل وبائع، فهُمز.

وقال الفارسي[3]: قلبوا، فصار: كَيًّأ، ولحق الهمزةَ التنوينُ كما لحق الياءَ المشددة، وجاز القلب فيما تركَّب[4] من كلمتين - وحكمُه أن يكون في كلمة واحدة، نحو قِسِيّ - لكونهما صارا كالكلمة الواحدة، ولكثرة الاستعمال، كما قالوا: رَعَمْلِي في لَعَمْري، ثم حُذفت الياء المتحركة كما حذفت من كيِّنونة، فقالوا: كَيْنونة، فصار كَيْءٍ، مثال كَيْعٍ، وإذا كانوا قد حذفوها من أيٍّ قبل التركيب في نحو قول الشاعر[5]:

---

(١) انتهى ... هو على غير قياس: سقط من س.

(٢) الفقرة في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٤/أ.

(٣) الحجة ٣: ٨١ والمسائل البغداديات ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

(٤) ك: ركِّب.

(٥) تقدم البيت في ٣: ١٤٥.

تَنَظَّرتُ نَصْرًا والسِّماكَينِ أَيْهُما عَلَيَّ مِنَ الغَيثِ استَهَلَّتْ مَواطِرُهْ

فالأحرى بعد التركيب؛ لأنَّ الطول أدعى للتخفيف، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفًا، كما قالوا في دُوَيَّة: دُوَابَّة، وكما قالوا طائيّ في النسب إلى طيِّئ. قال أبو علي في «البغداديات»[1]: «وهذا قول بعض البصريين. إلا أنه لم يشرحه هذا الشرح».

وقال ابن خروف: قلبوا الياء المتحركة قبل الهمزة، ثم قلبوها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفوا الياء الساكنة، وكسروا[2] الهمزة لَمّا صارت طرفًا، وكان السبب في حذف الياء الساكنة على هذا اجتماعها مع النون، وهي ساكنة.

قال بعض أصحابنا: «وما ذهب إليه الفارسي أولى؛ لأنَّ ما ادَّعاه من القلب والتخفيف قد ثَبَتَ في هذه الكلمة سماعًا؛ بدليل قولهم فيه كَيْءٍ، فوجب أن يُجعل أصلاً لـ(كاءٍ) لقربه منه، وأن يُقَدَّر أنَّ ألف كائن بدل من ياء على حدِّ دُوابَّة في دُوَيَّة. وما ذهب إليه المبرد والزجاج وابن خروف لم يرد به سماع، وإنما أجازوه بالقياس من عندهم» انتهى.

وفي الوقف أيضًا على كائن خلاف: فابن كيسان والمبرد يقفان بالنون. وعلة ابن كيسان ما تقدم في وقفه على كَأَيٍّ. وعلة المبرد أنَّ النون صارت عوضًا من الياء المحذوفة، فلزمت لذلك.

وذهب جماعة إلى الحذف؛ لأنها التنوين الذي كان في أيٍّ، فحُذف كما حذف.

وأجاز الفارسي الوجهين، قال في «الحجة»[3]: «فأمَّا النون فهو التنوين،
[٤: ١٨٣/أ] وقياسه الحذف وتسكين الهمزة المجرورة للوقف، وقياسُ من قال مررت /بِزَيدِي أن يقول: كائي، فيبدل من التنوين ياء.

(١) البغداديات ص ٣٩٦.

(٢) وكسروا الهمزة ... على هذا: ليس في ك.

(٣) ٣: ٨١ - ٨٢. وأول النص فيه: «فأمَّا النون فهي التنوين».

ولو قال قائل: إنه بالقلب الذي حدث في الكلمة صارت بمنْزلة النون التي من نفس الكلمة، كما جعلت النون في لدن بمنْزلة[1] التنوين الزائد في قول من قال: لَدُنْ غُدْوةً - لكان قولاً».

وقال ابن يسعون[2]: «يمكن أن يكون كائن مشتقًا من قولهم: كاءَ يكيء كَيْئًا وكَيْئةً: إذا رجع وارتدع، وأيضًا إذا هاب[3]، فهو كاءٍ من هذا اللفظ، كجاءٍ ونحوه، ثم أُلزم الاستعمال بمعنى كم من حيث كان الرجوع والارتداع تردُّدًا وانضمامًا واجتماع بعض الشيء إلى بعضه؛ وهذا المعنى قريب من العدد والكثرة».

وينبغي أن يكون الوقف عليه في هذا القول بحذف النون لأنها تنوين. وهذا القول فاسد لأنها لو كانت اسم فاعل من كاءَ في الأصل لجاز إضافتها إلى التمييز كإضافة ما هي في معناه، وهي كم؛ إذ لا مانع من ذلك، لكنها بمنْزلة المحكي، فتمتنع الإضافة.

وحكى قطرب عن يونس[4] أنّ كائن اسم فاعل من كان، وعلى هذا تثبت النون وقفًا وخطًّا لأنها من نفس الكلمة.

وهذا فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لم يكن لبنائه[5] وجه إلا حمله على كم من حيث استُعمل في معنى كم، ولو كان كذلك لوجب أن تكون نونه متحركةً حتى يكون بناؤه على حركة؛ لأنه معرب في الأصل، طرأ البناء عليه. وأيضًا فإنّ قولهم فيه كَأَيِّنْ وكَيْءٍ يبين فساد ذلك.

---

(١) كما جعلت النون في لدن بمنْزلة: سقط من ك.

(٢) المصباح له ١: ٤٨١.

(٣) الذي في المخطوطات «آب». والتصويب من كتاب الأفعال لابن القطاع ٣: ١٠٠ والمصباح وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٢ [مخطوط]. وانظر اللسان (كيأ).

(٤) رأي يونس في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٤/أ والمحتسب ١: ١٧١ والمصباح لابن يسعون ١: ٤٨١ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ١٣٢ [مخطوط].

(٥) لم يكن لبنائه ... ولو كان كذلك: سقط من ك.

وأمَّا كَيْءِ فإنه لما قلب، وحذفت الياء تخفيفًا، لم تقلب الياء ألفًا.

ومن قال كَأْيٍ فكأنه قلبٌ من هذا مراجعةً للأصل؛ إذ الهمزة في الأصل متقدمة على الياء، ولكثرة تلعبهم بهذه الكلمة.

وأمَّا كَئِنْ فإنه كائن في الأصل حذفوا الألف منه اجتزاءً بالفتحة عنها، كما قالوا: أَمَ واللهِ لقد كان كذا[1]، ولو تَرَ أهل مكة[2]، أي: أمَا، ولو ترى.

وقال ابن جني[3]: «من قال كَأٍ فإنه حذف الياء من كَيْءٍ». وهذا الوجه يَرجح الأولَ بقلّة العمل، ورَجَحه الأولُ بكون المحذوف قد بقي ما يدلُّ عليه بعد الحذف، وهو الفتحة.

وفي الوقف على هذه اللغات خلاف: فمنهم من يحذف لأنه التنوين الذي كان في أيٍّ، فحَكم له بحكمه. ومنهم من يُثبته لأنها كالنون التي هي من نفس الكلمة، فجعل الكاف مع أيٍّ كالكلمة الواحدة.

وإنما جُعلت هذه اللغات كلها مغيَّرة من كأيِّن لتقاربها في الحروف واتحادها في المعنى.

وقد انتهى الكلام في تعليل هذه اللغات وجريانها على قوانين العربية، وذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، فالأولى ادِّعاء البساطة في هذه الكلمة؛ إذ هي الأصل، ويكون التغيير فيها كالتغيير الذي جاء في لَدُنْ، وفي رُبَّ، وفي حيث، وما أشبهها. ولو كانت أحكامٌ نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف لكان الاشتغال بها أولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول.

---

(١) في صحيح مسلم ٢: ٩٢٥: كتاب الحج [باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف] أنّ عمر بن الخطاب - ﷺ - قبَّل الحجر، ثم قال: (أَمَ واللهِ! لقد علمتُ أنك حَجَرٌ، ولولا أنّي رأيتُ رسولَ اللهِ - ﷺ - يُقَبِّلُكَ ما قَبَّلْتُك).

(٢) المسائل الشيرازيات ص ١٧١، ولفظه: «أصابَ الناسَ جهدٌ، ولو تَرَ ما أهلَ مكة».

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٣٠٨.

والأفصح اتصال تمييزها بها مجرورًا بـ«مِنْ»، وكذا وقعت في القرآن ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ﴾[1]، و﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2]، و﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَـٰهَا﴾[3]، و﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ﴾[4]. ويجوز الفصل بينهما بالجمل، وبالجار /والمجرور، وبالظرف، قال الشاعر، وهو عمرو بن شأس[5]: [٤: ١٨٣/ب]

وكائنْ رَدَدْنا عَنكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ يَجيءُ أمامَ الحَيِّ يَرْدي مُقَنَّعا

وقال الفرزدق[6]:

وكائنْ إليكم قادَ مِن رأسِ فِتنةٍ جُنودًا ، وأَمثالُ الجِبالِ كَتائبُهْ

وقال السُّليك[7]:

وكائنْ حَواها مِنْ رئيسٍ ، سِلاحُهُ إلى الرَّوعِ صَحْنٌ ، مائلِ الشِّقِّ أَبْكَمِ

وقال ذو الرمة[8]:

وكائنْ تَرى مِن رَشْدةٍ في كَريهةٍ ومِن غَيَّةٍ تُلْقَى عليها الشَّراشِرُ

وقال أيضًا[9]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٦. وقوله ﴿قاتَلَ﴾ ضبط في س: ﴿قُتِلَ﴾، ولم يضبط في النسخ الأخرى. و﴿قُتِلَ﴾ قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، و﴿قاتَلَ﴾ قراءة بقية السبعة. السبعة في القراءات ص ٢١٧.

(٢) سورة يوسف: الآية ١٠٥.

(٣) سورة الحج: الآية ٤٥.

(٤) سورة الطلاق: الآية ٨.

(٥) تقدم البيت في ص ٥٣.

(٦) الديوان ١: ١٠١.

(٧) ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري. وآخره في د: «فجر مائل الروع أبكم». ن: «مائل الشوق». وسقط البيت من ظ ضمن عدة لوحات ليست في مصورتها. الصحن: القدح الواسع الضخم.

(٨) الديوان ٢: ١٠٣٧. الشراشر: المحبة.

(٩) الديوان ٢: ٦٨٨. المهاة: بقرة الوحش. ورامح: ثور له قَرن؛ لأنَّ قَرنه بمنزلة الرمح.

وكائنٍ ذَعَرْنا من مَهاةٍ ورامِحٍ بِلادُ العِدا ليستْ لهُ بِبِلادِ

وقال الكميت[1]:

وكائنْ تَرَى فينا مِنِ ابْنِ أخيذةٍ أَبَى العِتْقُ مِنْ خالاتِهِ أنْ تُغَيَّرَا

وقال آخر[2]:

وكائنْ تَرَى فينا مِنِ ابْنِ سَبِيَّةٍ إذا لَقِيَ الأَبْطالَ يَضْرِبُهُمْ هَبْرَا

وقال آخر[3]:

وكائنْ تَرَى مِنْ يَلْمَعِيٍّ مُحَظْرَبٍ وليسَ لهُ عندَ العَزائمِ جُولُ

وقال الآخر[4]:

وكائنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لو أُصِبْتُ هو المُصابا

وقال الأَدْهَم بن أبي الزَّعراء[5]:

وكائنْ بنا مِن ناشِصٍ قد عَلِمتُمُ إذا نَفَرَتْ كانتْ بَطيئًا سُكُونُها

وجاءت هذه اللغة كثيرة في كلام العرب خصوصًا في أشعارها، وهي تلي في الفصاحة لغة كأيِّن، وقراءة الجمهور[6] (كأيِّن)، وقرأ ابن كثير بهذه اللغة.

---

(١) البيت ليس في ديوانه، ولم أقف عليه في مصادري. الأخيذة: السَّبِيَّة.

(٢) هو حاتم الطائي، أو غيره. ديوانه ص ٢٨٣، وفيه تخريجه والخلاف في نسبته. وآخره فيه: «يَطعُنُهم شَزْرًا». ك: من ابن سبيئةٍ. ضربٌ هَبْر: يسقط الهبر. والهبر: اللحم. وطعنه شزرًا: طعنه من عن يمين وشمال.

(٣) طرفة بن العبد. ديوانه ص ١٨٧ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٢٣٥ والسمط ١: ١٩٢. اليلمعي: الحديد اللسان والنظر. والمحظرب: الشديد الفتل. وليس له جول: ليس له عزيمة تمنعه. س، ك: يلميع مخطرَف.

(٤) تقدم البيت في ٢: ٢٩٧.

(٥) الحماسة ٢: ١٨٨ [٦٢٨] والمرزوقي ٣: ١٤٧٥ [٦٢٢] والأعلم ٢: ١٠٨٨ [٨٥١]. الناشص: الفارك لزوجها المتكبرة عليه، فاستعاره للشعر والهجو. س: الأدهم بن الزعراء.

(٦) السبعة ص ٢١٦.

ومن غريب الحكايات في هذه اللغة ما حدثني به بعض أدباء تونس - والعهدة عليه - أنّ الفقيه المحدِّث أبا القاسم بن البراء كان يحرِّض شيخنا الأديب الحافظ المستبحر أبا الحسن حازم بن محمد بن حازم(1) على أن يشتغل بالفقه، ويكفّ عن الأدب، فحضر حازم وجماعة عند المستنصر أبي عبد الله محمد ابن الأمير أبي زكرياء ملك إفريقية، وذكروا قراءة ابن كثير (وكائن)، واستغربوها، وقالوا: لم يجئ منها في كلام العرب إلا قول الشاعر:/ [٤: ١٨٤/أ]

وكائنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ ....

فقال لهم حازم: قد جاء منها ما لا يُحصى. فطلبوا منه ذلك، فأنشدهم من هذه اللغة ألف بيتٍ، فدفع له المستنصر ألف دينارٍ من الذهب، فجاء بها إلى ابن البراء، فقال له: هذه مسألة من الأدب، أخذت فيها ألف دينار، فأرني أنت مسألة من الفقه حصل للمخبر بها ألف دينار؟ انتهى.

والذي أقوله إنّ هذه المسألة كانت - والله أعلم - مبيَّتة، طُولِع فيها دواوين العرب أيامًا كثيرة، على أنّ حازمًا كان من الحفظ في غاية لا يشاركه فيه غيره من أدباء عصره.

وأمّا ثلاث اللغات الباقية فنقلها النحويون ،ولم يُنشدوا فيها شعرًا فيما علمت.

وقوله وقلّ ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو كنّا قد ألّفنا كتابًا في أحكام كذا، سميناه بـ«كتاب الشَّذا في أحكام كذا»، بسؤال قاضي القضاة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي(2)، عرف بابن الحريري،

---

(1) هو حازم القرطاجنّيّ المشهور [٦٠٨ - ٦٨٤هـ]. بغية الوعاة ١: ٤٩١ - ٤٩٢.

(2) ك، ن، د: «شمس الدين الحنفي» فقط. و«الدين»: سقط من س. هو أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن الشيخ صفي الدين أبي عمرو عثمان بن أبي الحسن بن عبد الوهاب الأنصاري الحنفي المعروف بابن الحريري، كان قاضي قضاة مصر والشام، وأحد أعيان الأعلام. ولد سنة ٦٥٣، وتوفي سنة ٧٢٨هـ. الرد الوافر ١: ٥٣.

أولَ قدومه من الشام متوليًا قضاء الديار المصرية، وجمعنا في آخره الأحكام مجردةً، ثم اخترنا منها ما قام عليه الدليل من لسان العرب، وأنا الآن أسرد تلك الأحكام، وأذكر ما اخترناه منها، حرفًا بحرف من ذلك الكتاب، فنقول:

أمَّا الكاف فأصلها التشبيه، و«ذا» أصلها أنها اسم إشارة للمفرد المذكر، فمتى أُبقيت كل واحدة منهما على موضوعها الأصلي فلا تركيب فيها، ولا تكون إذ ذاك كناية عن شيء، وإن أُخرجت عن موضوعها الأصلي فإنَّ العرب استعملتها كناية عن عدد وعن غير عدد، وفي كلتا الحالتين تكون مركبةً، ولذلك لا يثنَّى ذا، ولا يجمع، ولا يؤنَّث، ولا يُتبَع بتابع، لا نعت، ولا عطف، ولا تأكيد، ولا بدل، ولا تتعلق الكاف بشيء، ولا تدلُّ على تشبيه؛ لأنهما بالتركيب حدث لهما معنًى لم يكن قبله، ولا تلزم الصدر، ولا تكون مقصورة على إعراب خاصّ، بل تُستعمل في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جر بالإضافة وبالحرف.

ومِن النحويين مَن حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسمًا[1]. ومنهم مَن حكم عليها بالزيادة، ولزمتْ[2]، وكل هذا فرار من دعوى التركيب فيها.

فإذا كانت كناية عن غير عدد، فتكون مفردةً ومعطوفة، تقول العرب: مررتُ بدارِ كذا، ونزلَ المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا، وقالت العرب: أمَا بمكانِ كذا وكذا وجْذٌ؟ فقال: بلى، وِجاذًا[3]. ولا يراد بالمتعاطفين أنَّ المكان يوصف بصفتين معطوفة إحداهما على الأخرى. وهو كناية عن معرفة، ومن وقوعه على النكرة قوله[4]:

---

(١) ممن ذهب إلى ذلك أبو طالب العبدي، وابن أبي الربيع. الملخص ١: ٤٣٩ والأشباه والنظائر ٤: ٢٨٩.

(٢) ممن ذهب إلى ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٣٠٣. وتابعه ابن عصفور. الأشباه والنظائر ٤: ٢٩١ - ٢٩٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٥ - ٢٥٦، أي: أعرف بها وِجاذًا. والوجذ: موضع يمسك الماء.

(٤) شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ - ١٦٨ [٣٠٩]. أسلمني: خذلني. والأُنس: الطمأنينة.

وأسلَمَنِي الزَّمانُ كَذا فلا طَرَبٌ ولا أُنسُ

أوقع كذا موقع الحال، وهي نكرة. وتقول العرب: مررت بدارٍ كذا، فتصف به النكرة، فدلَّ على أنه نكرة، وبدارِ كذا، واشتريته بثمن كذا، وله عندي كذا.

فإذا كانت كناية عن عدد فاختلف النحويون في ذلك:

فمذهب البصريين أنَّ تمييزها يكون مفردًا، سواء أكانت مفردة أم معطوفة، وأُريد بها عدد قليل أو عدد كثير، فتقول: له عندي كذا درهمًا، وله عندي كذا وكذا درهمًا. وبه قال ابن طاهر وابن خروف. وقد نازع ابنُ خروف في إفرادها /في العدد، فزعم أنه غير مستعمل في كلام العرب. [٤: ١٨٤/ب]

وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنها تُفسَّر بما يُفسَّر به العدد الذي هي كناية عنه، فمن الثلاثة إلى العشرة بالجمع المخفوض، نحو: له عندي كذا جوارٍ، وتكون هي مفردة. وعن المركب بالمفرد المنصوب، وتُركَّب هي، فتقول: له عندي كذا كذا درهمًا. وعن العقود بالمفرد المنصوب، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهمًا. وعن المعطوف بالمفرد المنصوب، وتكون هي معطوفةً على مثلها، نحو: له عندي كذا وكذا درهمًا. وعن المئة والألف بالمفرد المجرور، وتُفرد هي، نحو: له عندي كذا درهمٍ.

وقد وافق الأخفشُ - على ما نقله صاحب البسيط - والمبردُ[(١)] وابنُ الدَّهَّان وابنُ مُعطٍ[(٢)] وابنُ عصفور[(٣)] الكوفيين في هذا التفصيل. وذكر أبو بكر عتيق بن داود اليمانيُّ[(٤)] موافقة الأخفش وابن كيسان والسيرافي في المركب والمعطوف

---

(١) الكامل ص ١٢٥٢.

(٢) الفصول الخمسون له ص ٢٤٤.

(٣) المقرب ١: ٣١٤ وشرح الجمل ٢: ٥٢. وانظر ما يأتي بعد قليل.

(٤) فقيه حنفي، له رسالة مشهورة في فضل الإمام أبي حنيفة، ورسالة السماع والغناء. توفي سنة ٤٦٠هـ. الجواهر المضية في طبقات الحنفية ١: ٣٤٣ وكشف الظنون ١: ٨٧٢.

للكوفيين، إلا أنَّ ابن عصفور قال في الكناية عن الثلاثة إلى العشرة، وعن المئة والألف: «له عندي كذا من الدراهم»[1]، فردَّ التمييز إلى الجمع، وعرَّفه، وأدخل عليه مِن، كما يفعل في العدد المركب وغيره من التمييز المفرد إذا أراد إدخال من عليه، تقول: له عندي أحدَ عشرَ من الدراهم.

وأمَّا حكاية ابن السِّيْد مِن[2] أنَّ الكوفيين والبصريين اتفقوا على أنَّ كذا وكذا كناية عن الأعداد المعطوفة، وأنَّ كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة - فوجهُ الجمع بينه وبين ما نقلناه من مذهب البصريين أنَّ ابن السِّيْد وقف على قول المبرد أو على قول مَن حكى عنهم عتيقٌ اليماني، فتوهم أنه قول البصريين؛ لأنَّ المبرد ومَن ذكر عنه ذلك من كبراء البصريين، ولم يحفظ خلاف غيرهم من البصريين، فجعل ذلك اتِّفاقًا. وقول ابن عصفور إنه يظهر له أنَّ اتفاق البصريين والكوفيين على أنَّ كذا وكذا كناية عن العدد المعطوف، وكذا كذا كناية عن العدد المركب - إنما هو عن سماع من العرب، ولذلك لم يختلفوا فيه، بناء من ابن عصفور على ما نقل ابن السِّيْد من الاتفاق؛ لأنَّ ابن عصفور ذكر ذلك مستندًا إلى نقل ابن السِّيْد. وقد ذكرنا نحن أنَّ مذهب البصريين خلاف ما ذكره ابن السِّيْد، وتأوَّلنا قول ابن السِّيْد[3] في نقل اتفاقهم. وقد تقدَّم قول ابن خروف في: كذا كذا درهمًا، وزعمُه أنَّ ذلك لا يستعمل في كلام العرب.

وتحصَّل[4] مما لخصناه أنَّ المذاهب ثلاثة:

مذهب البصريين غير المبرد ومن وافقه أنها كناية عن العدد مطلقًا، سواء أكان مركبًا أم معطوفًا أم عقدًا أم غير ذلك من سائر العدد.

---

(١) شرح الجمل ٢: ٥٢.

(٢) كذا في المخطوطات، والعبارة في الارتشاف ٢: ٧٩٦ بلا «مِن».

(٣) وتأولنا قول ابن السيد: سقط من ك.

(٤) ك: فحصل ما.

ومذهب الكوفيين ومن وافقهم أنها كناية عن العدد، فتطابق هي وتفسيرها ما هي كناية عنه من إفراد وتفسير بجمع مجرور، أو تركيب وتفسير بمفرد منصوب، أو إفراد وتفسير بمفرد منصوب، أو عطف وتفسير بمفرد منصوب، أو إفراد وتفسير بمفرد مجرور.

ومذهب ثالث - وهو مركب من هذين المذهبين - وهو موافقة الكوفيين في المركب والعقد والمعطوف، ومخالفتهم في المضاف، وهو الثلاثة إلى العشرة، والمئة والألف، فيفسَّران بجمع معرف بالألف واللام مجرور بـ«مِنْ»، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم /أنه مذهب البصريين. [٤: ١٨٥/أ]

وقد اضطرب في ذلك قول أبي علي الفارسي، فمرة قال بقول البصريين[1] على ما حكيناه نحن، ومرة قال بقول الكوفيين.

فلمَّا اطَّلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة واختلافهم فيها رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب؛ فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم يُنقل من لسانهم اطَّرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات القواعد[2] النحوية، إنما نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شخصيًّا من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئًا منه بالقياس؛ لأنَّ كل تركيب له شيء يخصه، فلو قسنا شيئًا على شيء لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تنطق العرب بشيء من أنواعها. والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنما هو بعد تقرُّر السماع، فلا نُثبت الأحكام بالقياس، إنما نُثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيس وحكمة لذلك السماع، ومَن تأمَّل كلام س وجده في أكثره سالكًا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع، فنقول: المسموع من لسان العرب أنَّ «كذا» إذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة، ومعطوفة خاصةً، ولا يُحفظ تركيبها، فإذا كانت

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٢٢٤ والبصريات ص ٦٢٩.

(٢) ك: الأحكام.

كناية عن عدد فلا يُحفظ إلا كونها معطوفة، ولا تُحفظ[1] مفردة ولا مركبة، ولذلك لم يمثّل بها س[2] والأخفش والفارسي[3] في الأعداد إلا معطوفة. ثم ذكر س[4] أنها كناية للعدد، فلم يخصّ عددًا من عدد، بل ذكر أنه مبهم في الأشياء، وبذلك ورد السماع، قال الشاعر[5]:

عدِ النَّفسَ نُعْمَى بعدَ بُؤساكَ ذاكِرًا كذا وكذا لُطفًا به نُسِيَ الجهدُ

وسائر التراكيب التي أجازها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب؛ ألا ترى أنَّ ابن خروف قال عند ذكر قول المبرد: «هو دعوى وقياسٌ في اللغة، وإنَّ توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياسٌ في اللغة، ولا تؤخذ إلا عن أفواه العرب بالمشافهة». وقال ابن عصفور في إجازة الكوفيين: كذا درهمٍ، وكذا دراهمَ: «لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس، ونهايتهم أن قالوه بالقياس». وقال ابن أبي الربيع حين حكى مذهب الكوفيين: «وهذا كله إنما قالوه بنوع من القياس، و لم يرد به سماع». وقال أبو علي حين سأله أبو الفتح عن التفصيل في كذا وتنْزيله على مذهب الكوفيين، فقال: «هذا من استخراج الفقهاء، وليس هو في النحو كذا، إنما كذا بمنْزلة عدد منوَّن». وقد خطَّأ هو والزجاجيُّ وابنُ أبي الربيع وابنُ عصفور مَن جَرَّ التمييزَ بعد «كذا».

وقال الزجاجي في «شرح مقدمة أدب الكاتب»[6]، وقد بحث في كذا: «إنه عُملت عليه مسائلُ كالمصطلح عليها، وهي عندي غير جائزة». ثم سرد تلك التراكيب على مذهب الكوفيين.

---

(١) ولا يحفظ تركيبها ... إلا كونها معطوفة: سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٠، ٣: ١٥١.

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٢٤ والمسائل البغداديات ص ٤٠٢ - ٤٠٣.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٥) تقدم البيت في ص ٥٠.

(٦) طبع باسم: تفسير رسالة أدب الكاتب. والقول هذا في ص ١١٧ منه.

وقال المصنف في الشرح[1]، وقد ذكر التفصيل في كذا: «مستندُ هذا التفصيلِ الرأيُ لا الرواية».

وقال ضياء الدين أبو عبد الله بن العِلج، وقد ذكر موافقة الأخفش للكوفيين: «ما ذكره صحيح في القياس، فإن ساعده النقل أُخذ به، /وإلا تُرك، وأمَّا تجويزهم بعد كذا الرفعَ فخطأ؛ لأنه لم يُسمع من لسانهم، وإنما تجويز ابن قتيبة الخفضَ بعد كذا وكذا المعطوف فمنصوص على أنه لحن؛ إذ هو مخالف لما حكي عن العرب من النصب بعد المعطوف[2]، وأمَّا كذا درهمٍ بالخفض فلا يجوز، لا على الإضافة ولا على البدل، خلافًا لزاعميهما». [٤: ١٨٥/ب]

فهذه النصوص كلها تدلُّ على أنَّ مذهب الكوفيين في ذلك وتفصيلهم ليس بمسموع، وإنما قالوه بالقياس. وقد ذكرنا أنَّ كل تركيب شخصي ليس[3] له أصل[4] في لسانهم من تركيب نوعيّ فهو ليس معدودًا من كلام العرب.

فعلى هذا الذي اخترناه لو قال قائل: له عندي كذا وكذا درهمًا - لنَزَّلناه[5] على درهم واحد، إلا إن قال: أردتُ به عددًا أكثر من ذلك - فيُرجع في ذلك إلى تفسيره. وكذلك لو قال «كذا كذا درهمًا» لم نجعله تركيبًا، بل نجعله مما حُذف منه حرف العطف على مذهب من يُجيز ذلك. وكذلك لو قال «كذا درهمًا» لم نجعله مفردًا، بل يكون مما حُذف منه المعطوف، وإنَّ أصله: كذا وكذا. كلُّ ذلك حفظٌ لِما استقرَّ في كلامهم مِن أنَّ «كذا» لا تُستعمل في العدد إلا معطوفة. وكذلك لو لحنَ، فخفض الدرهم، أو رفعه؛ لأنَّ اللحن لا يبطل الإقرار.

---

(١) ٢: ٤٢٤.

(٢) فمنصوص على أنه لحن ... من النصب بعد المعطوف: سقط من ك.

(٣) هنا نهاية السقط من ظ الذي بدأ بقوله «محالّها من الإعراب لئلا يتوهم في» ص ٣٧.

(٤) د: ليس بالأصل.

(٥) ظ: أنزلناه.

وقد اختلفت مذاهب الفقهاء في الإقرار بهذه الكناية اختلافًا كثيرًا جدًّا، وإذا لم يكن للناس عُرف فيها، ولا اصطلاح خاصٌّ لبعضهم[1] - وجبَ حملها على اللغة، وإذا نظرنا في لغة العرب لم نجد لهم ما يتحقق إثباته فيها من التراكيب إلا ذلك التركيب الذي ذكرناه؛ فوجب الحمل عليه إذ ذاك. وقد ذكرنا في «كتاب الشذا» أقاويل الفقهاء في ذلك، والعجب أنه لم يقل أحد منهم بما يوافق اللغة.

وفي قول المصنف **وقلَّ ورود كذا مفردًا أو مكررًا بلا واو** دليل على وروده كذلك في لسان العرب، لكنه لم يستشهد على ذلك بشيء. وتقدَّم من قولنا إنها إذا كانت كنايةً عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة، وإذا كانت كناية عن عدد فالعطف، فينبغي أنه إن وردت مفردة في غير العدد يؤول ذلك على حذف المعطوف، وإذا وردت مكررة بلا واو حُملت أيضًا على حذف حرف العطف، كما كانت كَيْتَ كَيْتَ بمنْزلة كيتَ وكيتَ، وذَيْتَ ذَيتَ كذَيَّةَ وذَيَّة[2].

---

(١) ك، ن: ليفهم.

(٢) هكذا في المخطوطات، والأولى أن يقول: كذيت وذيت.

ص: باب نِعْمَ وبِئْسَ

وليسا باسْمَين فَيَلِيَا عواملَ الأسماء، خلافًا للفراء، بل هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاءَ المدح والذمّ على سبيل المبالغة. وأصلهما فَعِلَ، وقد يَرِدانِ كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها، أو بكسرهما، وكذا كل ذي عَين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسمًا، وقد تُجعل العين الحلقيَّة مُتبَعَةَ الفاء في فَعِيل، وتابعتَها في فَعْل، وقد يُتبَع الثاني الأولَ في مثل نَحَوٍ ومَحَمُوم، وقد يقال في بئس: بَيْسَ.

ش: مناسبة هذا الباب لِما قبله هي أنَّ نِعمَ وبئسَ قد يكون معهما تمييز كما كان ذلك في الباب الذي قبله، وقد ذكره بعض النحويين[1] عَقيب باب الفاعل، وهو مناسب، وأُفرد بالذكر لأنه جرى الفاعل فيهما على طريقة لم يجر /في غيرهما. [٤: ١٨٦/أ]

وقوله **وليسا باسْمَين** إلى قوله **بل هما فعلان** أورد النحويون الخلاف[2] في نعم وبئس على طريقتين:

الطريقة الأولى: قالوا: في كونهما فعلين خلاف: ذهب أكثر النحويين - ومنهم البصريون والكسائي - إلى أنهما فعلان. واستدلُّوا على ذلك بوجوه:

أحدها: أنه يرتفع بعدهما الفاعل كما يرتفع بعد الفعل، فتقول: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وبكرٌ بئسَ الرجلُ.

---

(١) كابن عصفور في المقرب ١: ٦٥.

(٢) انظر الخلاف والأدلة في شرح أسماء الله الحسنى ص ٢٤٤ - ٢٤٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٤ - ٤٢٢ [المجلس ٦٠] والإنصاف ص ٩٧ - ١٢٦ [المسألة ١٤] والتبيين ص ٢٧٤ - ٢٨٢ [المسألة ٤٠] وأسرار العربية ص ١٠٢ - ١١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٨ - ٥٩٩.

الثاني: أنه يُضمر فيهما كما يُضمر في الفعل، تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ويبرز في بعض الكلام على ما حكي، وسيأتي بيانه، فتقول: نعما رجلَين الزيدان، ونِعمُوا رجالاً الزيدون، ونَعِمْنَ نساءً الهندات، حكاه الكسائي(١) والأخفش(٢).

والثالث: أهما تلحقهما تاء التأنيث مع المؤنث، وتسقط مع المذكر على حد غيرهما، فتقول: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ.

والرابع: بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية.

والخامس: أنّا لم نجد في كلامهم مضمرًا فيه المرفوع على شريطة التفسير إلا فعلاً، نحو: ضَرَبَنِي وضربتُ زيدًا.

وذهب الفراء(٣) وكثير من الكوفيين(٤) إلى أهما اسمان. واستدلُّوا على ذلك بوجوه:

أحدها: كونهما لا مصدر لهما.

الثاني: كونهما لا يتصرفان.

الثالث: الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ، قال الرؤاسي: سمعت العرب تقول: فيك نِعمَتِ الخَصلةُ.

الرابع: عطفهما على الاسم. قال الفراء: سمعت العرب تقول: الصالحُ وبئسَ الرجلُ في الحقِّ سواءٌ.

الخامس: دخول حرف الجر عليهما، قال رجل من بني عُقيل، وقد وُلدت له بنت، فقيل له: نِعمُ الولدُ، فقال(٥): «واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصرُها بكاءٌ، وبِرُّها

---

(١) الإنصاف ص ١٠٤.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦.

(٣) معاني القرآن له ١: ٢٦٨، ٢: ١٤١ والمراجع السابقة.

(٤) كثعلب وأصحابه. أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٤.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

سَرِقَةٌ». وقال بعضهم: «سرتُ على عَيري هذا خمسةَ عشرَ ميلاً»، فقيل له: «نِعْمَ السَّيرُ على بئسَ العَيرُ»[1]. وقال حسان بن ثابت[2]:

أَلستُ بِنِعْمَ الجارُ ، يُؤْلَفُ بَيتُهُ ... كذي العِرض ذا مالٍ كَثيرٍ ومُصْرِما

السادس: إضافتها إلى ما بعدها، قال الشاعر[3]:

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيرٍ عاجلِ ... بِنِعْمَ طَيرٍ ، وشَبابٍ باكِرِ

وقال آخر[4]:

فقد بُدِّلتُ ذاك بِنِعْمَ مالٍ ... وأيامٍ ، لَياليها قِصارُ

واستعمالها مبتدأ يقتضي دخول النواسخ عليها، فتقول: كان نَعمَ الرجلُ زيدًا، وإنَّ نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وظننتُ نِعمَ الرجلُ زيدًا.

السابع: النداء، قالوا[5]: «يا نِعمَ المولى ويا نِعمَ النَّصيرُ».

الثامن: دخول لام الابتداء عليها في خبر إنَّ، ولا تدخل على الماضي.

التاسع: أنه سُمع فيها: نَعِيمَ الرجلُ[6]، على وزن فَعِيل، وهو من أوزان الأسماء لا أوزان الأفعال.

---

(١) اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٤٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

(٢) الديوان ١: ٣٥ والإنصاف ص ٩٧ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥. ويروى آخره: ومُعْدِما. المصرم: المعدم الذي لا يجد شيئًا.

(٣) الرجز أنشده الكسائي كما في تهذيب اللغة ٣: ١٠. وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٨ وشرح المصنف ٣: ٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٣ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٧. وهو في منهج السالك ص ٣٨٧ كما في التذييل. وفي تهذيب اللغة: «بِنُعْمِ عَينٍ»، ولا شاهد فيه حينئذ.

(٤) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٣٣ عن الزهرة. وهو بلا نسبة في المقرب ١: ٦٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٩٩. ظ: بنعم بال.

(٥) أي: العرب. اشتقاق أسماء الله الحسنى ص ٢٤٤ - ٢٤٥ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٠٥.

(٦) رواه قطرب. المحتسب ١: ٣٥٧.

وتأول القائلون بالفعلية جميع ما احتجَّ به هؤلاء:

[٤: ١٨٦/ب] أمّا كونهما لا يتصرفان فلا حجة في ذلك على الاسمية؛ /لأنَّ لنا ما لا يتصرف، وهو فعل بالإجماع بيننا وبينكم، وهو عسى، إلا قولاً شاذًا إنَّ عسى حرف[1].

وأمّا كونهما لا مصدر لهما فلا حجة فيه أيضًا لوجهين: أحدهما أنهما في ذلك كعسى. والثاني على مذهبكم، وذلك أنَّ المصدر هو فرع عن الفعل في الاشتقاق، فلا يلزم من وجود الفعل أن يُشتق منه مصدر.

وأمّا دخول حرف الجر والنسق على الاسم فهو مما حُذف فيه الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، تقديره: فيك خَصلةٌ نِعمَت الخَصلةُ[2]، والصالحُ ورجلٌ بئسَ الرجلُ في الحقِّ سَواءٌ. وحسَّن ذلك - وإن كانت الصفة غير خاصة - دلالة نِعمَت الخصلةُ وبئسَ الرجلُ على الموصوف المحذوف. ونظيرُ دخول حرف الجر على الفعل بإجماع قولُ الشاعر[3]:

والله ما زيدٌ بِنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ

تقديره: واللهِ ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبُه.

وأمّا إضافتهما إلى ما بعدهما فـ«نِعْمَ» في قوله «بِنِعْمَ طيرٍ» و«بِنِعْمَ بالٍ» اسم بدليل إضافتها إلى ما[4] بعدها، ولا يضاف إلا الاسم، وكأنها في الأصل نِعْمَ التي

---

(١) حكي هذا القول عن ثعلب، ونقل عن ابن السراج. الجنى الداني ص ٤٦١. ونسبه السيرافي إلى سيبويه، وذلك إذا اتصل بعسى ضمير نصب متصل. شرح الكتاب ٩: ٨٦، ونسبه المرادي في الجنى ص ٤٦٨ إلى السيرافي.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة! وهذا مثال للإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ كما تقدم قبل قليل، وليس لدخول حرف الجر عليهما.

(٣) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٢: ٤١٦، وهو بلا نسبة في الكامل ص ٤٩٧ والتنبيه ص ٤٧١ والخزانة ٩: ٣٨٨ - ٣٩٠ [٧٦٢]. الليان: النعيم وخفض العيش.

(٤) بعدهما فنعم ... بدليل إضافتها إلى ما بعدها: سقط من ك.

هي فعل، فسُمِّي بها، وحُكيت، ولذلك فُتحت الميم منها مع دخول حرف الجر. ونظير ذلك: قيلَ وقالَ، فإنَّ العرب لمّا جعلتهما اسمين للقول حُكيا. وقالوا[1]: «ما رأيته مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ»، فجعلهما اسمين، وحكي فيهما لفظ أصلهما، وهو الفعل، وعرضت الاسمية فيهما كما عرضت في «لا» في قول الشاعر[2]:

بُثَيْنُ ، الْزَمي «لا» ، إنَّ «لا» إنْ لَزِمْتِهِ على كَثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ

فأوقع الزمي على «لا»، ثم أجراها مجرى اسم، فعاملها معاملة الأسماء، وأدخل عليها إنَّ، ولا يلزم من ذلك أن يُحكم بالاسمية إذا لم يُستعمل هذا الاستعمال.

وأمّا دخول حرف النداء فلا حجة فيه لأنه يدخل على الفعل، نحو قوله[3]:

ألا يا اسْقِياني قَبلَ خَيلِ أَبي بَكرِ ....

وعلى الحرف، نحو ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[4]، وقوله[5]:

فيا رُبَّ يـومٍ قـد لَهَـوتُ ولَيلـةٍ بِآنِسـةٍ ، كأنَّهـا خَـطُّ تِمثـالِ

وعلى هذه الطريقة[6] حكى الخلافَ فيهما المصنفُ في الشرح[7] وأكثرُ أصحابنا[8].

---

(١) الكتاب ٣: ٢٦٩. أي: مذ كان شابًّا إلى أن دَبَّ على العصا.

(٢) جميل بثينة، ديوانه ص ٢٠٨ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٦٧ - ٦٨. والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٣.

(٣) عجز البيت: «لعلَّ مَنايانا قَريبٌ ولا نَدري». وهو أول خمسة أبيات لحُرقوص بن النعمان في معجم البلدان ١: ٤٢٧ (البشر)، وفيه المناسبة التي قال فيها الأبيات.

(٤) سورة النساء: الآية ٧٣.

(٥) تقدم البيت في ١: ١٠٨.

(٦) ظ: الطريقة الأخرى.

(٧) ٣: ٥ - ٨.

(٨) الشرح الكبير ١: ٥٩٨ - ٥٩٩، والتعليقة لابن النحاس ص ٢٣٤ - ٢٣٦ وشرح الجمل لابن الضائع ١: ٢٧٢ [رسالة] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٥ - ٨٨ [مخطوط].

وأمَّا دخول اللام عليها في خبر إنَّ فلأنها قَرُبت من الأسماء بعدم التصرف والزمان والمصدر، فبعُدت عن الماضي، فجاز ذلك فيها. وهذا على مذهب مَن يُجوِّز ذلك فيها. ومِن النحويين مَن منع دخول اللام عليها في خبر إنَّ.

وأما كونها سمع فيها «نَعِيمَ» فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه فخُرِّج على الإشباع، كقول الشاعر(١):

.... يُحِبُّكِ عَظْمٌ في التُّرابِ تَرِيبُ

يريد: تَرِبٌ، فأشبع، وكقوله(٢):

.... تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

يريد: الصيارف، جمع صَيْرَف.

والطريقة الأخرى من ذكر الخلاف فيهما(٣) حرَّرها الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في تصانيفه المتأخرة(٤)، /قال: لم يختلف أحد من النحويين البصريين [٤: ١٨٧/أ] والكوفيين في أنَّ نِعمَ وبِئسَ من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عمرٌو، وأشباه ذلك - فعلان، وأنَّ الاسم المرفوع بعدهما فاعلٌ بهما، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل:

فذهب البصريون إلى أنَّ «نِعمَ الرجلُ جملة»، وكذلك: بئسَ الرجلُ.

---

(١) تقدم في ١: ١٨٢.

(٢) ظ: وكقول الآخر. وهذه قطعة من قول الفرزدق يصف سرعة الناقة في سير الهواجر:

تَنفي يَداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ

الديوان ص ٥٧٠ والكتاب ١: ٢٨ والمسائل الحلبيات ص ١١٤ - ١١٥ وفيه تخريجه. الهاجرة: وقت اشتداد الحر في الظهر. والتنقاد: من نقد الدراهم، وهو التمييز بين جيدها ورديئها.

(٣) فيهما: سقط من ك.

(٤) نص ناظر الجيش في شرح التسهيل ٥: ٢٥٢٥ على أنه ذكر ذلك في كتابه شرح المقرب.

وذهب الكسائيُّ إلى أنَّ قولك نِعمَ الرجلُ وبئسَ الرجلُ اسمان محكيَّان بمنْزلة: تأبَّطَ شرًّا، وبَرَقَ نَحرُه، فـ«نِعمَ الرجلُ» عنده اسم للممدوح، و«بئسَ الرجلُ» اسم للمذموم، وهما جملتان في الأصل، نُقلا عن أصلهما، وسُمِّي بهما.

وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو: رجلٌ نِعمَ الرجلُ زيدٌ، ورجلٌ بئسَ الرجلُ عمرٌو، فحُذف الموصوف الذي هو «رجل»، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نِعمَ وبئسَ وفاعلهما مقامه، فحُكم لهما[1] بحكمه، فنِعمَ الرجلُ، وبئسَ الرجلُ - عندهما - رافعان لزيد وعمرو، كما أنك لو قلت: ممدوحٌ زيدٌ، ومذمومٌ عمرٌو - لكان زيد مرفوعًا بممدوح، وعمرو مرفوعًا بمذموم.

وقد رُدَّ مذهب الكسائي والفراء بأنه لو كان محكومًا لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواضعها في فصيح الكلام، فكنت تقول: إنَّ نِعمَ الرجلُ قائمٌ، وإنَّ بئسَ الرجلُ منطلقٌ، وظننتُ نِعمَ الرجلُ قائمًا، وظننتُ بئسَ الرجلُ منطلقًا، وكان نعمَ الرجلُ منطلقًا، وكان بئسَ الرجلُ ضاحكًا، فلمَّا لم يُسمع ذلك في فصيح الكلام دلَّ على بطلان ما ذهبا إليه.

وقد يجاب عن ذلك بأنهما لَمَّا خرجا عن أصلهما: إمَّا بكونهما صارا اسمين محكيَّين، أو صارا خلفًا من موصوف لم يُنطق بموصوفهما - التُزم فيهما طريقة واحدة في باب المبتدأ والخبر. فلم يُتصرَّف فيهما بالنواسخ لذلك، كما التُزم في بعض المبتدآت الرفع بالابتداء، فلم يُتصرَّف فيه بدخول النواسخ عليه، نحو «ايْمُن» في القسم، ونولُك أن تفعل[2].

وقال صاحب البسيط فيه: «القائلون بأنَّ نِعمَ وبئسَ اسمان فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعًا عندهم لنِعمَ إمَّا بدلاً أو عطفًا، ونِعمَ اسم يراد به

---

(١) ك، ظ: لها.

(٢) أي: ينبغي لك أن تفعل.

الممدوحِ، فكأنك قلت: الممدوحُ الرجلُ زيدٌ، وهو مشتقٌّ لتضمُّنه معنى المدح، وأصله أن يكون بالحرف[1]، فكأنه تضمَّنه» انتهى. وقوله «ينبغي» يدلُّ على أنه لم يقف على النقل في إعراب نعمَ الرجلُ زيدٌ على قولِ مَن قال بأنَّ نِعمَ وبِئسَ اسمان، والنقل عنهم في إعراب ذلك ما نقله ابن عصفور.

وقد رُدَّ مذهب الكسائي بأنه إمَّا أن يكون اسمًا لممدوح معلوم أو لممدوح منكور، فالأول مقصور على السماع، لا يقاس عليه، نحو قولهم: شابَ قَرْناها، فإنه سُمِّي بذلك مِن فَوره، ولا يمكن أن يُدَّعى أنه لمعروف في الناس كتَأَبَّطَ شَرًّا، ولا لمنكور؛ إذ المعنى ليس عليه.

وقوله لا يَتَصَرَّفانِ لِلُزُومِهما إنشاءَ المدح والذمِّ على سبيل المبالغة ووجه[2] امتناع تصرُّفِهما أنَّ نِعمَ لَزِمَت المدح، وبِئسَ لزمت الذمَّ، فلم تخرجا عن المدح والذمِّ، وقد كانا قبل أن يُرَكَّبا هذا التركيب يُستَعمَلان في غير المدح والذمِّ؛ /لأنَّ نِعمَ منقولة مِن قولك نَعِمَ الرجلُ: إذا أصابَ نعمةً، وبِئسَ منقولة مِن بَئِسَ: إذا أصاب بؤسًا. [٤: ١٨٧/ب]

وقال العبديّ: هذان الفعلان قد خالفا سائر الأفعال الموضوعة للمدح والذمّ؛ لأنَّ كل فعل استعملته لجهة من المدح كان مقصورًا عليها لا يتعدى إلى غيرها، وكذلك الذمّ، نحو: كَرُمَ الرجلُ، إذا وصفتَ جوده، ولَؤُمَ الرجل، إذا وصفتَ بخله، وسَخُفَ الرجل، إذا وصفتَ بذاء لسانه، وشَعُرَ إذا وصفتَ ما يختصُّ به النظم من بيانه، وليس كذلك نِعمَ؛ لأنَّ صفة كل مدح تدخل تحتها، وبِئسَ كل صفة ذم تدخل تحتها، ولذلك استُعمل معها الاسم الشائع. والمضمر هنا بمنْزلة الأجناس التي فيها الألف واللام، ولهذا فُسِّر بالنكرة.

---

(١) ك: في الحرف.

(٢) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: «وجه» بلا واو.

وقال بعض أصحابنا: الفعل القاصر منه ما لزم معنًى من المعاني، وسُلبت عنه دلالته على الزمان بحسب صيغته، فامتنع التصرف فيه، وعلى المصدر، فلا ينصبهما، كأفعال المدح والذمّ. ومنه ما بقي[1] على أصله، كغيرها من الأفعال. وإنما سُلبت ذلك لأنها لزمت المدح والذمّ، وهما لا يكونان إلا بما ثبَت واستمرّ، ولا يُمدح بمعدوم، فلزم الاستمرار، فدلّ على وقوع مستمرّ، ولذلك لا يقال: نعمَ الرجلُ أمسِ أو غدًا أو الآنَ، وقد يُقطع استمرارها بـ(كان)، تقول: لقد كان نِعمَ الرجلُ، ويدلُّ على الصيرورة إلى ذلك بـ(صار)[2]، فتقول: لقد صار نِعمَ الرجلُ.

وقال ابن أبي الربيع[3]: «لم يتصرفا لنقلهما عما وُضعا له من الدلالة على الماضي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ نِعمَ رجلاً، أو بِئسَ رجلاً - فالمعنى أنه في حال مدح أو ذمّ، وإذا أردتَ الماضي أدخلتَ كان، فتقول: كان زيدٌ نعمَ رجلاً، وإذا أردتَ المستقبل قلتَ: سيكون زيدٌ نِعمَ رجلاً» انتهى. ويجوز أيضًا: سيكون نِعمَ رجلاً زيدٌ.

وقوله **إنشاءَ المدح والذمّ** أي أنَّ نِعمَ لإنشاء المدح، وبئسَ لإنشاء الذمّ. وقد يُسند نِعمَ إلى مَن يراد تقديمه في أمرٍ ونفوذُه فيه وإن كان ذمًّا، وبئسَ حيث يراد التأخر وعدمُ النفوذ وإن كان مدحًا، قال الحطيئة[4]:

فَنِعْمَ الشَّيخُ أنتَ لدى المَخازي وبِئْسَ الشَّيخُ أنتَ لَدى المَعالي

وقوله **على سبيل المبالغة** ولذلك جاء في صفة الله تعالى والأنبياء. وربما تُوُهِّمَ أنَّ ذلك ليس على سبيل المبالغة في المدح والذم، روي[5] أنَّ شُرَيك بن عبد

---

(١) ومنه ما بقي ... لأنها لزمت المدح والذم: سقط من ك.

(٢) بصار: انفردت به ن.

(٣) معنى قوله هذا في كتابه الكافي في الإفصاح ص ٦٨٢ - ٦٨٣.

(٤) الديوان ص ٢٦٩ والشعر والشعراء ص ٣٢٤.

(٥) الحكاية في شرح اللمع لابن برهان ص ٤١٧ ووفيات الأعيان ٢: ٤٦٨.

الله النَّخعي القاضي[1] ذكر علي بن أبي طالب - كرَّم الله وجهه - فقال جليس[2] له: نِعمَ الرجلُ عليٌّ. فغضب، وقال: أَلِعَليٍّ تقول: نِعمَ الرجلُ؟ فأمسك القائل عن شريك حتى سكن غضبه، ثم قال له: يا أبا عبد الله! ألم يقل الله تعالى ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾[3]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾[4]، و﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[5]؟ قال شريك: بلى. فقال: ألا ترضى لعليٍّ ما[6] رضيه الله لنفسه ولأنبيائه؟ فنبَّهه على موضع غلطه.

وقوله وأصلهما فَعِلَ، وقد يَرِدانِ كذلك، أو بسكون العين وفتح الفاء، أو كسرها، أو بكسرهما قال المصنف في الشرح[7]: «وفيهما أربع لغات: نَعِمَ وبَئِسَ، وهو الأصل، /ونَعْمَ وبَأْسَ بالتخفيف، ونِعِمَ وبِئِسَ بالإتباع، ونِعْمَ وبِئْسَ بالتخفيف بعد الإتباع، وهذه اللغة أقعد من الأصل وأكثر في الاستعمال. وحكى أبو علي[8]: بَيْسَ، بياء ساكنة بعد فتحة، وهو غريب» انتهى. وأصل بَيْسَ: بَأْسَ، أبدلت من الهمزة ياء على غير قياس. [٤: ١٨٨/أ]

---

(١) أبو عبد الله الكوفي، محدِّث فقيه، ولي قضاء الكوفة ثم الأهواز، وكان عادلاً. ولد بِبُخارى، وتوفي ببغداد سنة ١٧٧هـ. تاريخ بغداد ٩: ٢٧٩ - ٢٩٤ [٤٨٣٨] دار الكتاب العربي - بيروت ووفيات الأعيان ٢: ٤٦٤ - ٤٦٨ [٢٩١].

(٢) هو سليمان بن عمرو بن عبد الله أبو داود النخعي الكوفي ابن عم شريك كما في تاريخ بغداد ٩: ١٥ [٤٦١٣] دار الكتاب العربي، وفي شرح اللمع لابن برهان أنه رجل من بني أمية، وعنه في درة الغواص ص ١٤٥، وعنه في وفيات الأعيان ٢: ٤٦٨.

(٣) سورة الصافات: الآية ٧٥.

(٤) سورة المرسلات: الآية ٢٣.

(٥) سورة ص: الآية ٣٠.

(٦) ظ: بما.

(٧) ٣: ٦.

(٨) س: أبو عبيد. ويأتي بعد قليل أنَّ الأخفش حكاها.

وهذه الأوجه التي ذكروها جائزة فيهما وهما غير متصرفين كانت جائزةً فيهما وهما متصرفان. وتقدَّم[1] قول من قال في نِعْمَ: نَعِيمَ، وأنه على سبيل الشذوذ، فلا يجعل ذلك لغةً.

وظاهر قوله **وقد يَرِدانِ كذلك** إلى آخره أنه ورد كذلك من لسان العرب مسموعًا ذلك فيهما، والذي يظهر أنَّ بعض تلك الأوجه هو بالقياس، فأمَّا نِعْمَ فسُمع فيها الأصل[2]، قال[3]:

فَفِــداءٌ لِبَنِــي قَــيسٍ علــى ... ما أصابَ الناسَ مِــنْ سُــرٍّ وَضُــرْ

خــالَتِي والــنَّفسُ قِــدْمًا إنَّهــم ... نَعِمَ الــسَّاعُونَ في القــومِ الــشُّطُرْ

وأمَّا نِعِمَ بالإتباع فقال تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[4]، و﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[5].

وأمَّا نِعْمَ بالسكون بعد الإتباع فهي الكثيرة الفاشية، ووجه فُشُوِّها أنَّ التغيير يأنس بالتغيير، وأنَّ في الإتباع ثقلاً بتوالي كسرتين.

وأمَّا نَعْمَ بفتح النون وسكون العين فلم يذكروا شاهدًا عليه من السماع.

وأمَّا بِئْسَ فقال بعض أصحابنا: إنه لم يسمع فيها إلا لغتان: إحداهما بِئْسَ مخففة عن الإتباع، وبَيسَ مخففة عن الأصل، فدلَّ هذا على أنَّ بِئِسَ بكسر الباء والهمزة، وبَأْسَ بفتح الباء وسكون الهمزة، غير مسموع، وأنه إنما قيل بالقياس.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٧١.

(٢) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ﴿إنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنَعِمَّا هي﴾. سورة البقرة: الآية ٢٧١. السبعة ص ١٩١ والحجة ٢: ٣٩٦ - ٣٩٩.

(٣) طرفة. الديوان ص ٧٢ والخزانة ٩: ٣٧٦ - ٣٨٣ [٧٥٩]. السُّرّ: السَّرَّاء. والشطر: البُعداء من الناس الغرباء، واحده: شطير. ويروى آخر البيت الثاني: في الأمر المُبِرْ.

(٤) سورة النساء: الآية ٥٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

وما حكاه المصنف أنّ أبا علي حكى بَيْسَ - وهو غريب - قد حكاه الأخفش. ووجه ذلك أنّ أصله بَئِس، فخُفِّفت الهمزة بأن جُعلت بين الهمزة والياء، ثم سُكِّنت بعد التسهيل، وأُخلصت ياءً على حد قولهم في يومَئذ: يومَيْذ.

وفي كتاب أبي الفضل الصفار: «وأجاز[1] السيرافيُّ[2] في بِئْسَ: بَئِسَ وبِئِسَ وبَأْسَ، والمسموع إنما هو بِئْسَ، بالهمز وتركه، وحكى الأخفش: بَيْسَ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: الأفصح نِعْمَ، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ، وعليه ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[3]، ثم نَعِمَ، وهي الأصلية، ثم نَعْمَ، وهي في الرتبة الرابعة.

وقوله **وكذا إلى أو اسمًا**[4] مثاله شَهِدَ وسَئِمَ ونَعِمَ وسَخِرَ ووَغِرٌ[5] ووَحِرٌ[6]، ووَحِلٌ[7] وفَخِذٌ وسَهِكٌ[8] ووَغِرٌ وفَئِرٌ[9] ووَغِلٌ[10] وزَعِرٌ[11]، وسواء أكان الاسم اسمًا أو صفة، فكل هذه يجوز فيها ما ذكر المصنف.

وقد أطلق المصنف وغيره هذا، وينبغي أن يقيد ذلك بشرط ألاّ يكون مما شذّت العرب في فكّه، نحو: لَحِحَتْ عينُه[12]، أو اتَّصل بآخر الفعل ما يُسكَّن له، نحو شَهِدتُ، أو كان اسمَ فاعلٍ من فَعِلَ معتلّ اللام، نحو: ضَحٍ، من قولهم: ضَحِيَ

---

(١) وأجاز: سقط من ك. ظ: أجاز.

(٢) شرح الكتاب له ٣: ق ٢٩/أ.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧١. ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾.

(٤) يعني قوله: وكذا كل ذي عين حلقية من فَعِلَ فعلاً أو اسمًا.

(٥) وغر صدره يَغِرُ فهو وَغِرٌ: امتلأ غيظًا.

(٦) وَحِرَ صدرُه يَحِرُ فهو وَحِرٌ: حقد ووغر.

(٧) وَحِلَ فهو وَحِلٌ: وقع في الوَحل، وهو الطين الرقيق.

(٨) رجل سهك الريح: كريه الريح بسبب العرق.

(٩) مكان فئر: كثير الفأر.

(١٠) الوغل: الرجل الضعيف.

(١١) شعر زعر: قليل رقيق.

(١٢) لححت عين الرجل: لصقت بسبب ما نشأ فيها من رطوبة.

الثوبُ ضَحًى فهو ضَحٍ إذا اتَّسخ، وسَخِيَ سَخًى فهو سَخٍ أيضًا إذا اتَّسخ، وسَخِيَ البعيرُ: ظَلَعَ مِن وُثوبه[1] بالحِمل الثقيل، فتعترضه الريح بين الجلد والكتف، وهو بعير سَخٍ، فإنَّ هذه لا يجوز تسكين عينها. وأنشدوا[2]:/ [٤: ١٨٨/ب]

لو شَهْدَ عادًا في زَمانِ عادِ   لابْتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ

وقال آخر[3]:

إذا غابَ عَنَّا غابَ رَبيعُنا   وإنْ شِهْدَ أَجْدَى خَيْرُهُ ونَوافِلُهْ

وقوله وقد تُجعَل العين الحلقيَّة مُتبَعة الفاء في فَعِيل، وتابعتَها في فَعْل مثال المسألة الأولى شَهيد وضَئيل وبَعير وصَغير ونَحيف وسَخيف وبَخيل، وسواء أكان اسمًا أم صفة، ومؤنثًا بالتاء كبهيمة أو غير مؤنث، وسواء أكانت الصفة بمعنى فاعلٍ أو بمعنى مفعول، نحو رَئِيّ من الجن[4]، فيجوز في هذه كلها إتباع فاء الكلمة في الحركة لحركة العين، وهي لغة تميم[5].

ومثال المسألة الثانية فَحْم وقَعْر ودَهْر ونَخْل وكَأْس ووَغْد[6]. وهذه المسألة فيها خلاف[7]:

ذهب البصريون إلى أنَّ هذا النوع مقصور على السماع؛ لأنَّ الوارد من ذلك هو مما جاء فيه لغتان: الفتح والسكون، فليس الأصل السكون، ثم عَرَض له الفتح لأجل حرف الحلق، وليس أصله الفتح، ثم سُكِّن طلبًا للتخفيف.

---

(١) ك، ظ: وقوفه.

(٢) الكتاب ٣: ٢٥١ والأعلم ص ٤٦٢ والإنصاف ص ٥٠٤. مبارك الجلاد: وسط الحرب ومعظمها. وشَهْدَ: أراد شَهِدَ، فأسكن الهاء تخفيفًا.

(٣) هو الأخطل. الديوان ص ٣٤٨ والكتاب ٤: ١١٦، وآخره فيهما: «وحَداوِلُهْ».

(٤) الرئي: الذي يعتاد بعض الناس من الجن.

(٥) الكتاب ٤: ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) الوغد: الأحمق الضعيف، واللئيم.

(٧) المنصف ٢: ٣٠٥- ٣٠٧ والمحتسب ١: ٨٤ - ٨٥، ١٦٦- ١٦٧ والخصائص ٢: ٩- ١٠.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ بعضه فيه اللغتان، وبعضه أصله السكون، ثم فُتح لأنَّ الفتحة من الألف، وهو من حروف الحلق، فكان في جعلها على العين - والعينُ حلقية مسبوقة بفتحة - مشاكلةٌ ظاهرة ومناسبات متجاورة، قاله المصنف في الشرح[1].

وقوله وقد يُتْبَعُ الثاني الأول في مثل نَحَو ومَحَمومٍ قال المصنف في الشرح[2]: «واختار ابن جني[3] مذهب الكوفيين» - يعني في نحو فَحْم - قال[4]: «مستدلاً بقول بعض العرب في نَحْو: نَحَو، وفي مَحْمُوم: مَحَمُوم، فقال: لو لم تكن الفتحة عارضة لزم[5] انقلاب الواو ألفًا، لكنها فتحة في محل سكون، فعومل ما جاورها بما كان يعامل مع السكون، ولم يُعتدّ بها. وكذا فتحة مَحَموم، لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مَفَعُول أصلاً، ولا سبيل إلى ذلك، لكن فتحة الحاء منه في محل سكون، فأُمن بذلك عدم النظير، وكان هذا التقدير أحسن تقدير[6]» انتهى.

وهذا في العُروض شبيه جَيَئَل[7] وتَوَءَم ويَسَعُ ويَضَعُ وبِيُوت إذا قلت: جَيَلُ وتَوَمٌ، فلم تقلب الياء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تقل يَوْسَعُ ويَوْضَعُ كيَوْجَلُ لِعُروض هذه الفتحة؛ إذ الأصل يَوْسِعُ ويَوْضِعُ، ولم تَعتدّ بكسرة بِيُوت، فاحتملتها لعُروضها، ولم تحتمل في فِعُل المفرد.

---

(١) ٣: ٧.

(٢) ٣: ٧.

(٣) المحتسب ١: ٨٤ - ٨٥، ١٦٦ - ١٦٧.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٧. وهذا النص يلي قوله السابق بلا فاصل.

(٥) لزم انقلاب الواو ألفًا ... لو لم تكن عارضة: سقط من ظ.

(٦) ظ، د: تقديرًا. وسقط قوله «تقدير» من ن. وفي شرح المصنف: التقدير.

(٧) جيئل: اسم من أسماء الضَّبُع.

وقوله وقد يقال في بِئْسَ: بَيْسَ تقدَّم نقل ذلك[1] عن أبي عليٍّ في كلام المصنف في الشرح، ونقلناه نحن عن الأخفش، وتقدَّم توجيهه. وقال المصنف في الشرح[2]: «الوجه فيه أنَّ أصل بَيْسَ: بِئْسَ، فخفف: بِيسَ، ثم فُتحت الباء التفاتًا إلى الأصل، وتُرك ما نشأ عن الكسرة؛ لأنَّ استعمالها أكثر، فكانت جديرةً بأن تُنوى مع رجوع الفتحة لشبهها بالعارضة في قلة الاستعمال» انتهى. وهو توجيه مخالف لما ذكرناه نحن في توجيه ذلك.

ص: فاعلُ نِعْمَ وبِئْسَ في الغالب ظاهرٌ معرَّف بالألف واللام، أو مضافٌ إلى المعرَّف بهما /مباشِرًا أو بواسطة، وقد يقوم مقام ذي الألف واللام «ما» معرفةً تامةً، وفاقًا لسيبويه والكسائي، لا موصولةً، خلافًا للفراء والفارسيّ. وليست بنكرة مميِّزة، خلافًا للزمخشريّ والفارسيّ في أحد قوليه. ولا يؤكَّد فاعلهما توكيدًا معنويًّا، وقد يُوصَف، خلافًا لابن السَّرَّاج والفارسيّ، وقد ينكَّر مفردًا أو مضافًا. [٤: ١٨٩/أ]

ش: تقدَّم القول في نِعمَ الرجلُ وبِئسَ الرجلُ في ذكر الخلاف، وكيف يكون إعرابهما على مذهب من ادَّعى فيهما الاسمية[3]. وأمَّا القائلون ببقائهما على الفعلية فالأكثرون على أنَّ ما بعدهما مرتفع بهما على أصله من الفاعلية.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنه مركب بمنْزلة حبَّذا للزومه طريقةً واحدة وتغيُّر الفعل عن أصله، وذلك يدلُّ على التركيب، فيكون عنده على مذهبه في تغليب الاسم في باب حبَّذا، فيكون بمعنى الممدوح، فيَقرُب من مذهب الكوفيين.

ورُدَّ عليه بأنهم لو ركَّبوا لَبَنَوُا الآخر على الفتح كخمسةَ عشرَ، ولأنهم لم يلزموا به طريقةً واحدةً؛ ألا تراه يكون بالمضاف وبـ«من» و«ما» وبالنكرة على

(١) تقدم ذلك في ص ٧٨، ٧٩، ٨٠.

(٢) ٣: ٧ - ٨.

(٣) تقدم ذلك في ص ١٧٥ - ١٧٦.

مذهب مَن أجاز ذلك، فقد تصرَّف، ولم يُسمع مثله في حبَّذا، وبأنَّ التاء تلحق لتأنيث الفاعل، وكل ذلك لا يدلُّ على التركيب.

وقوله **في الغالب** لأنه يجيء على خلاف ما ذكر مما سيذكر إن شاء الله. ومثالُ ما عُرِّف بأل ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1]، ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2]. ومثال ما أُضيف إلى ذي أل مباشرًا ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[4]. ومثالُ ذلك بواسطةٍ قولُ الشاعر[5]:

فإنْ تَكُ فَقْعَسٌ بانَتْ وبِنَّا ... فَنِعْمَ ذَوُو مُجامَلَةِ الخَليلِ

وقولُ الآخر[6]:

فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ غيرَ مُكَذَّبٍ ... زُهَيْرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمائلِ

ولم يتعرض المصنف لـ«أل» هذه، وفيها خلاف:

ذهب الجمهور إلى أنها جنسية، واختلف هؤلاء:

فقال قوم: هي جنسية حقيقة، فإذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، فالرجل عامٌّ، والجنس كله هو الممدوح، وزيد مندرج[7] تحت الجنس لأنه فرد من أفراده، فأل فيه للجنس.

واستدلَّ[8] على أنها للجنس بوجهين[9]:

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٠٦.

(٣) سورة النحل: الآية ٣٠.

(٤) سورة الزمر: الآية ٧٢.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨١.

(٦) هو أبو طالب عم نبينا محمد ﷺ. السيرة النبوية ١: ٢٧٩. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٥.

(٧) وزيد مندرج: سقط من ك.

(٨) واستدل: سقط من ك.

(٩) الوجهان في شرح الجمل ١: ٦٠٣ - ٦٠٤.

أحدهما: التزام أل في فاعلهما أو فيما أضيف إليه فاعلهما، ولو لم تكن للجنس لكان فاعلهما كل اسم، والمفرد المعرف بأل تكثر إرادة الجنس به، كما قالوا: أهلكَ الناسَ الدينارُ الصُّفْرُ والدرهمُ البِيضُ[1]، وقال تعالى ﴿وَالْعَصْرِ ۝ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[2]، فاستثنى من (الإنسان)، وهو مفرد، فلولا أنه أريد به الجنس لما حسُن الاستثناء، وقال الشاعر[3]:

بِهِـم هَـدى اللهُ جميـعَ الإنـسانْ مِنَ الـضلالِ ، وهُـمُ كالعُمْيـانْ

وقال آخر[4]:

إنْ تَبْخَلِي - يا جُمْـلُ - أو تَعْتَلِّـي أو تُـصْبِحي في الظـاعِنِ المُـوَلِّي

/وكذلك المضاف إلى ما عُرِّف بهما، كقوله[5]: (مَولَى القومِ منهم)؛ ألا ترى أنه يريد بذلك جميع الموالي. [٤: ١٨٩/ب]

والوجه الثاني: قول العرب في فصيح كلامها: نِعمَ المرأةُ هندٌ، وبئسَ المرأةُ جُملٌ، فلا تلحقهما تاءَ التأنيث، ولا يقولون «قامَ فلانةُ» في فصيح الكلام، فدلَّ ذلك على أنَّ أل للجنس، فمن ذَكَّرَ فلأنَّ الجنس مذكر، ومن أنَّثَ فَرَعْيًا للَّفظ، كقولهم: قال النساء، وقالت النساء، أحدهما على الجمع، والثاني على الجماعة، كذلك هنا على الجنس واللفظ.

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٦: ٣٥٧ والكشف لمكي ٢: ٣٥٥ وحجة القراءات ص ٧٤١.

(٢) سورة العصر: الآيات ١ - ٣.

(٣) الرجز في اتفاق المباني وافتراق المعاني للدقيقي ص ١١٣. وقبله: وعصبة تنميهم من عدنان.

(٤) منظور بن مرثد الأسدي، وينسب إلى أمه فيقال له: منظور بن حَبَّة. النوادر ص ٢٤٨ ومجالس ثعلب ص ٥٣٣ - ٥٣٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٢ والخزانة ٦: ١٣٢ - ١٣٨ [٤٤٢] وشواهد الشافية ص ٢٤٩. والشاهد في قوله: «في الظاعن المولِّي»، فإنَّ الظاعن اسم جنس، والتقدير: في الظاعنين المولِّين.

(٥) يعني رسول الله ﷺ، وهذا جزء من حديث أخرجه أحمد في مسنده ٣١: ٣٢٦ [الحديث ١٨٩٩٢].

واختلف الذاهبون إلى أنَّ أل للجنس حقيقة في سبب كونه جنسًا وتوجيه المدح فيه للشخص مع أنه واقع على الجنس:

فقيل: لَمَّا كان الغرض عموم المدح واستغراقه في الثبوت للممدوح المخصوص، وكان الأبلغ في إثبات الشيء أن يُجعل للنوع الذي الممدوح منهم، حتى لا يكون طارئًا عليه، ويحسب أنه يزول ويرتفع - عدلوا إلى مدح الجنس، فكأنك قلت: زيدٌ نعِمَ جنسُه وقومُه، أي: ثَبَتَ لهم الوصف الجميل والصلاح، وما ثَبَتَ للجنس ثَبَتَ لأفراده، فتَثبُت للممدوح تلك الفضيلة، ولا تكون إلا بالاستغراق في واحدٍ واحدٍ، وهذا تأويل س، ولذلك قال[1]: «لأنك تريد أن تجعله من أُمَّةٍ كلُّهم صالحٌ»، ولذلك[2] شبَّهه بقولك: زيدٌ فارِهُ العبدِ، تريد أنَّ في ملكه العبد الفارِهَ لا عبدًا بعينه.

وقد رُدَّ هذا بوجهين:

أحدهما: أنك إذا مدحت الجنس جعلت المقصود بالمدح تبعًا لهم، فيصير المقصود غير مقصود، ولأنَّ ما ثبَت للشيء على جهة الشِّركة فيه لا يكون مدحًا يؤثِّر ميلاً إلى الممدوح بخصوصيته، والمراد بالمدح ذلك.

والثاني من وجهي الرد: أنه يؤدي إلى التكاذب في مدح الجنس وذمه إذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، ولا يكون الشيء ممدوحًا مذمومًا، وقال تعالى ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[3] يعني أيوب، وليس كل العبد ممدوحًا.

وقيل: السبب في ذلك أنه لمَّا كان الفعل عامًّا في المدح جعلوا فاعله عامًّا ليطابق الفعل؛ إذ لا يكون الفعل عامًّا والفاعل خاصًّا.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٧.

(٢) ك: فلذلك.

(٣) سورة ص: الآية ٣٠.

وقيل: السبب في ذلك أهم أرادوا الإبلاغ في المدح حتى تعدَّى إلى جنسه بسببه؛ كما يقال: شَقِيَ بابنه، وعَظُمَ بأخيه، إذا كان ذلك سبب تعظيمه لكونه بحيث يعظُم غيره بسببه، فمعناه: زيدٌ يُمدَح جنسه لأجله، فتُرك هذا للعلم به، كما تقول لمن لبس ثيابًا: أنتَ الآنَ حسنٌ، تريد: بسبب ثيابك.

وقد رُدَّ هذا بأنه لو كان المعنى على هذا لَلُفِظ بالسبب في بعض المواضع، ولم يُلفَظ به، فدلَّ على فساد هذا القول.

وقال قوم[1]: هي جنسية مجازًا، فإذا قلت «زيدٌ نِعمَ الرجلُ» فزيدٌ جعلتَه جميع الجنس مبالغةً، ولم تقصد غير مدح زيد بذلك، وكأنك قلت: نِعمَ زيدٌ الذي هو جنس الرجال، كقولهم: أكلتُ شاةً كلَّ شاة[2]، جُعلت لَمَّا كانت هذه من الوفور والسِّمن كأنها كلُّ الشِّياه، وكقولهم: كُلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفَرا[3]، وهو حمار الوحش، جُعل لجلالته كأنه بمنْزلة جميع الصَّيد.

وَوجه التثنية[4] على هذا أنَّ /كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس، فاجتمع جنسان، فثنِّيا، فكأنك قلت: الزيدانِ نِعمَ الرجلان اللذان كلُّ واحد منهما جنس. [٤: ١٩٠/أ]

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ أل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، عهدية. واختلف هؤلاء على مذهبين:

أحدهما[5]: أنه معهود ذهني لا خارجي، كما نذكره في تعريف أل؛ إذ من أنواعها التعريف الذهني، فتشير إلى ما في الأذهان من تصور رجل، كما تقول:

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٤ والمقرب ١: ٦٧.

(٢) الكتاب ٢: ١١٦.

(٣) هذا مثل. أمثال أبي عبيد ص ٣٥ ومجمع الأمثال ٢: ١٣٦. يُضرَب لمن يفضَّل على أقرانه.

(٤) أي في قولهم: الزيدان نعم الرجلان.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٩٠ - ٩١.

اشتريتُ اللحمَ، ولا تريد الجنس ولا معهودًا تقدَّم، فكذلك هذا. وصحَّ أن يكون خبرًا، على ما نذكره بعد إن شاء الله.

المذهب الثاني: أنها للعهد في الشخص الممدوح، فكأنك قلت: زيدٌ نعمَ هو. وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو إسحاق بن مُلكون(١) من أصحابنا، وأبو منصور الجواليقي اللغوي(٢) من أهل بغداد.

واستُدلّ لهذا المذهب بتثنية المرفوع بهما وجمعه، فلو كانت أل للجنس أو للعهد الذهني لا الخارجي لم تجز تثنيته ولا جمعه؛ لأنها إذا كانت للجنس استَغرقت جميع أفراده، ولأنها إذا كانت للعهد الذهني كانت لمعقول الماهية، وذلك شيء مفرد، فلا يصحُّ فيها إذ ذاك لا تثنية ولا جمع.

وهذا المذهب لا يتأتى إلا على مذهب الأخفش(٣) في كون الرابط يكون تكرار المبتدأ بغير لفظه، كما أجاز: زيدٌ قام أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنية زيدٍ. وقد أبطلوا مذهب الأخفش في كون الربط يكون بهذا، وما ابتنى على الباطل باطل. وأمَّا على مذهب س في أنَّ أل للعموم فلا ينبغي أن تصح التثنية ولا الجمع.

وأمَّا من جعله للجنس مجازًا فيسوغ له ذلك؛ لأنك تجعل كل واحد من المثنَّى والمجموع كأنه جميع الجنس مجازًا. وقد نُوزِع أهل هذا المذهب في كون الجنس لا يثنَّى، وزعموا أنه قد جاء مثنًّى في قول الشاعر(٤):

فـــإِنَّ النـــارَ بـــالعُودَينِ تُـــذْكَى ... وإنَّ الحَـــربَ أَوَّلُهـــا الكَـــلامُ

ألا ترى أنه لا عهد في قولك: فإنَّ النارَ بالعُودَين.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٥ .

(٢) حكى ذلك عنه تلميذه أبو البركات الأنباري. معجم الأدباء ١٩: ٢٠٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٥.

(٤) تقدم البيت في ٣: ٢٣٥.

وقال بعض أصحابنا: «فإن قيل: كيف طريق الاستقراء في هذا، ولم يسمع النحوي[1] سوى نِعمَ واسمٍ بعدها معرَّف بالألف واللام، والاسمُ المعرَّف بالألف واللام مشترك بين الجنس والعهد، فما الذي حمله على أن يقول: لا تكون إلا للجنس؟

فالجواب: أن ذكر حذف التاء[2] في (نعمَ المرأةُ هندٌ) في الفصيح والتزام أل في فاعلها، ولا يُلتزم في اسمٍ من جهة الإخبار عنه إلا لأحد أمرين: إما لحصرِ الصنف، وإما لعهدٍ في شخص، وكلٌّ ما تكون فيه أل للعهد يَسوغ زوالها منه وتصريفه على غير معنى العهد؛ إذ معنى العهد عارض في الكلام وراجع إلى وضعٍ باختيار من المتكلم، وأل المُنبئة بالحصر لا يمكن زوالها؛ لأنها مبيِّنة لحقيقة الاسم، تتنَزل من الكلام منْزلة بنية الجمع؛ ألا ترى أنه لا سبيل لك إلى هدم بنية الجمع من الإخبار؛ لأنه لا تؤدي بنية المفرد معناه، وأل العهدية ليس لها من جهة حقيقة الاسم في نفسه /زيادة سوى تخصيصه، والتخصيصُ أمرٌ زائد عليه، ووجدنا العرب [٤: ١٩٠/ب] قد التزمت أل هنا، فعرفنا أنها لم تلتزمها إلا لكونها تفيد في حقيقة الاسم ما لا يمكن تحصيله دونهما من جهة ضرورة الإخبار.

فإن قيل: هاتان الدلالتان اللتان ذكرنا غايتُهما[3] أن تؤثرا ظنًّا في الموضع لا قطعًا، وربما يُعترض فيهما، فيقال: قولهم: نِعْمَتِ المرأةُ، ونِعمَ المرأةُ، في فصيح الكلام - إنما سقطت التاء لأنَّ الفعل غير متصرِّف فيه كما تُصرِّفَ في سائر الأفعال، ولا يلزم عليه اطِّراد ذلك في ليس، وإن كانت لم تتصرف؛ لأنه ما ثبتَ فيه حكم أصل قوي لا يُسأل عنه لأي شيء ثبت فيه، إنما يُسأل عنه إذا لم يثبت فيه، فهذه الدلالة الواحدة معترضة. والدلالة الثانية كذلك؛ لأنَّ مجرد التزام أل لا

---

(١) ظ: النحويون.

(٢) ك: وذكر حرف التاء. ظ، د: وذكر حذف التاء.

(٣) غايتهما: سقط من ك.

يدل على الجنس؛ إذ يمكن أن تكون للعهد، وتكون أولاً موضوعة عليه، فإذا كان الكلام موضوعًا عليه كان المعنى لا يحصل دونه، فلا سبيل إلى إزالتها؛ لأنها إن أُزيلت لم يبق ما يدل على ما وُضع الكلام عليه؛ ألا ترى أنّ هذه الجملة - أعني جملة المدح والذمّ - كيف التُزم فيها أن تكون خبرًا لمبتدأ، هو المخصوص بالمدح أو الذمّ إن تقدم، أو مفسِّرًا فاعلها به إن تأخر، فلا بدَّ من ذكره على كل حال، فتلك إحالة عليه، ولا مانع من هذا التصور.

فإن قيل: قد ذكرتَ الدلالتين ومعارضتهما، وأوجبتَ عند ذاك أن تكون أل عهدية، أو حمَّلت الموضع ذلك، فهلاً بسطتَ القول في معنى المحتملين؛ إذ هما متباينان، وتنسب ذلك لمعنى المدح أو الذمّ، فربما يلوح عند ذلك أحد المحتملين، فيُصار إليه ، ويُعوَّل عليه، أو يتكافأ الأمران، فتكون المسألة مسألة خلاف.

قلت: أمَّا المعنى المؤدَّى بأل الجنسية منسوبًا لمدح أو ذمّ في حق المخصوص بأحدهما فهو بطريق سِراية، ولهم في ذلك منْزعان[1]:

أحدهما: أنك إذا قلت زيدٌ نعمَ الرجلُ كنت مادحًا لزيد بإسنادك بنية المدح لجنسه، وإذا كنت قد مدحت جنسه ضمن ذلك مدحه، وهذا هو الذي جرى عليه أكثرهم، والجنس مع هذا مأخوذ على الحقيقة.

والمنْزع الآخر: هو أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس مبالغة، فإذا قلت: زيدٌ نعمَ الرجلُ، فكأنك قلت: زيدٌ نِعمَ زيدٌ، ولكن وضعتَ اسم الجنس موضعه مضمنًا تشبيه زيد بجنسه، والجنسية مستفادة على هذا. وجعل صاحب هذا المنْزع هذا المعنى من باب[2]:

---

(١) انظر ذلك في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٠ - ٩١ [مخطوط].

(٢) البيت لأبي نواس. الديوان ص ٤٥٤ والحيوان ٣: ٦٤ ودلائل الإعجاز ص ١٩٦، ٤٢٤، ٤٢٨ والحماسة البصرية ٢: ٥٨٦ [٤٣٥] وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٩١ [مخطوط]. ويروى صدره: «ليس على الله بمستنكر».

وليس لِلَّهِ بِمُستَنْكَرٍ أَنْ يَجمَعَ العالَمَ في واحِدِ

ومثل المعنى في قولهم «أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ»[1] إذ جعلت الشاة المذكورة كأنها جميع الشياه مبالغةً. قال: ومثل قولهم: «كلُّ الصَّيد في جَوفِ الفَرَا»[2].

قلت: هذا لا يُنكر في المعاني، وهو من قبيل المبالغة وتشبيه الأقل بالأكثر، وإقامة الجزء مقام الكل عند وصف فيه مستحسن من باب التجوز، ولكن لم ترد العرب هذا المعنى إلا /بألفاظ تنصّ عليه، وموضعنا هذا[3] ليس فيه من التنصيص على هذا المعنى قليلٌ ولا كثيرٌ، فهو حال لا يعوَّل عليه. [٤: ١٩١/أ]

واعلم أنَّ النحوي ليس في استطاعته فهم هذا من العربي إلا لو شرحه ونظَّره، وهذا لم يُنقل فعله عن العرب، فلا سبيل إليه إلا أن يكون المدح يسري إلى زيد من ذكر جنسه بعد صيغة[4] المدح على المنْزع الأول.

وأمَّا إذا أخذنا أل عهدية فتقول[5]: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، أو نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وعنيت بالرجل زيدًا، وبزيد الرجل، كنت قد قرنت بنية المدح بالعبارة الدالَّة بمطابقه على الممدوح من غير تكلُّف.

لكن بقي عليك أن يقال: ما فائدة ذكرك الرجل مع زيد إذ هو هو، هلاَّ قلت «نِعْمَ زيدٌ» إذا أردت مدحه، كما تقول: ما أحسنَ زيدًا! إذا أردت التعجب منه من غير زيادة شيء آخر؟

فنقول: قد كان ذلك لهم لو اختاروه، ولكن جرت طباعهم على أن يذكروا الممدوح أو المذموم بعبارتين، إحداهما ليس لها به اختصاص؛ لأنها صادقة على آحاد

---

(١) الكتاب ٢: ١١٦.

(٢) تقدم في ص ٨٧.

(٣) ك، د: ينص عليها وموضعها هذا. ن: ينص عليه وموضعها هذا.

(٤) ك، ن: بعرضية.

(٥) فيما عدا د: وتقول.

جنسه، ثم يبينوها بالعبارة المختصة به ليكون أمدح له وأبين لحقيقته؛ إذ الاسم الدالُّ عليه مفردًا إذا اجتمع مع الاسم الذي يفهم بالجنس لم يبق إشكال على السامع. وهذا[1]، وليناسب الإسهاب المألوف في المدح والترقي من الإبهام إلى الشهرة، وهو حسنٌ.

ومما يُسَنِّي هذا، بل يُنَزَّل منْزلة البرهان على أنَّ المقصود بالاسم المعرف بأل ذات المخصوص بالمدح والذم ـ كونه يثَنَّى بتثنيته، ويُجمع بجمعه، ويُفرد لإفراده، ولو كان عبارة عن الجنس ـ كما زعموا ـ لم يَسغ ذلك؛ ألا ترى أنَّ المستفيض: الزيدان نعمَ الرجلان، ونعمَ الرجلان الزيدان، والزيدون نعمَ الرجالُ، فقد وضح صحة هذا المعنى وسهولة المنْزع في اللفظ الدالّ عليه. ونذكر ارتباط الجملة بالمبتدأ بعد هذا، إن شاء الله» انتهى كلامه[2]، وهو ترجيح لمذهب من ذهب إلى أنَّ أل عهدية في الشخص خارجًا لا في الذهن.

وقال أبو بكر خطّاب الماردي مؤلف كتاب «الترشيح في النحو»: «كل شيء لا نظير له، ولا هو واحد من جنس يَشرَكه في اسم ـ لا يجوز وقوع نعمَ وبئسَ عليه، لو قلت: نِعْمَت[3] الشمسُ هذه، ونِعمَ القمرُ هذا ـ لم يجز من حيث جاز: نِعمَ الرجلُ، ولو قلت: نِعمَ القمرُ زيدٌ، ونِعمَت الشمسُ هندٌ ـ لجاز على التشبيه، ولو قلت: نِعمَ القمرُ ما يكون لأربعَ عشرةَ، ونِعمَت الشمسُ شمسُ السُّعود ـ جاز ذلك؛ لأنك أردت تفضيل أحوالهما، كما تقول: هذه الشمس حارّة، وهذه الشمس باردة» انتهى. وهذا بناء على أنَّ أل جنسية، وشرط في الجنس أنه لا يكفي[4] تصوره بل وجوده في الخارج في أشخاص.

---

(١) هاهنا فراغ في س، ظ بقدر كلمتين. وبقدر سبع كلمات في د. وبقدر كلمة في ك.

(٢) أي: كلام بعض أصحابه الذي بدأ في ص ٨٩.

(٣) ك: نعم.

(٤) ك: أنه يكفي.

وقوله **وقد يقوم إلى قوله في أحد قوليه**[1] قال المصنف في الشرح[2]: «ما في نحو نعمَ ما صَنَعتَ عند س[3] والكسائي[4] فاعلٌ بمنْزلة ذي الألف واللام، وهي معرفة تامَّة، أي: غير مفتقرة إلى صلة. وهي عند الفراء[4] والفارسي[5] فاعلة موصولة مكتفًى بها وبصلتها عن المخصوص.

وأجاز الفراء[6] أن تُركَّب نِعمَ وبئسَ مع ما تركيب حبَّ مع ذا، فيليهما مرفوع بهما، كقول العرب[7]: بِئْسَما /تزويجٌ ولا مهرَ. [٤: ١٩١/ب]

والصحيح جعلُ (ما) فاعلة ببئسَ، وكونهما خبر: تزويجٌ ولا مهرَ، والتقدير: بئسَ التزويجُ تزويجٌ مع انتفاء المهر. وجعل الزمخشري[8] والفارسي[9] - في أحد قوليه - ما نكرةً مميِّزة، وسيأتي إبطال ذلك».

وقال أيضًا[10]: «ويُقَوِّي تعريف ما بعد نِعْمَ كثرةُ الاقتصار عليها في نحو: غَسَلتُه غَسلاً نعمَّا[11]، والنكرة التالية نِعمَ لا يُقتصر عليها إلا في نادر من القول، كقول الراجز[12]:

---

(١) يعني قوله: «وقد يقوم مقام ذي الألف واللام (ما) معرفةً تامةً، وفاقًا لسيبويه والكسائي، لا موصولةً، خلافًا للفراء والفارسيّ. وليست بنكرة مميِّزة، خلافًا للزمخشريّ والفارسيّ في أحد قوليه».

(٢) ٣: ٩.

(٣) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٥) المسائل البغداديات ص ٢٥١ - ٢٥٤ والشيرازيات ص ٤٨٧ - ٤٨٨.

(٦) معاني القرآن له ١: ٥٧ - ٥٨.

(٧) معاني القرآن للفراء ١: ٥٨ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢٤٧ وتهذيب اللغة ١٣: ١٠٩.

(٨) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٤.

(٩) الحجة ٢: ٣٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ٤٨٩ والمسائل البغداديات ص ٢٥٢: ٢٥٣.

(١٠) ٣: ١٣.

(١١) الكتاب ١: ٧٣.

(١٢) الرجز لبعض العرب. والبيتان في الاشتقاق ص ١٥ وجمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١١٧٦ والشيرازيات ص ٤٨٨. عرسي: امرأتي. وعومرة: خصومة وشرّ. والمعنى: بئس امرأً أنت.

تقولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي في عَوْمَرَهْ   بِئْسَ امْرأً ، وإنَّني بِئسَ المَرَهْ»

انتهى. وليس بنادر كما قال، لقوله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[1]، فهذا كقوله: بئسَ امرأً.

ولم يبيِّن المصنف ما موضع الجملة الفعلية بعد «ما» إذا كانت ما معرفةً تامَّة؛ ولا استوفى الخلاف في المسألة.

وجماع القول فيها أنه إذا جاءت بعد نِعمَ وبئسَ «ما» فإمَّا أن يجيء بعدها اسم أو فعل:

إن جاء بعدها اسم نحو: نِعِمَّا زيدٌ، وبِئسَما عمرٌو، كانت تمييزًا نكرة غير موصوفة، وتكون نعمَ وبئسَ قد أُضمر فيها ما كانت «ما» تمييزًا له، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذمّ، والتقدير: بئسَ شيئًا عمرٌو، ونِعمَ شيئًا زيدٌ.

وإن جاء بعدها فعلٌ، نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[2] كانت «ما» أيضًا تمييزًا نكرة موصوفة بالفعل الذي بعدها، وفيها[3] ضمير مفسَّر بـ«ما»، والمخصوص بعدها مذكور أو محذوف لدلالة المعنى عليه. هذا مذهب البصريين في نقل بعض أصحابنا.

وقد قال س في قولهم «غَسَلتُه غَسلاً نِعِمَّا»: «أي: نِعْمَ الغَسلُ ، وكقولهم: إنِّي مِمَّا أنْ أصنعَ، أي: مِن الأمرِ أنْ أصنعَ»[4]، فحَمل ما على أن تكون معرفةً كالموصول، ويكون قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[5] من هذا، أي :فنِعمَ الشيءُ هي، أي: بذلك الوصف من الإبداء. ويُروى جواز ذلك عن الكسائي في قوله «بِئسَما

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٠.

(٣) في حاشية ظ: «لعله وفيه». قلت: يريد بقوله «وفيها» الفعلين نعم وبئس.

(٤) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢ - ٧٣، وفي الكلام تقديم وتأخير.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

تَزويجٌ ولا مَهرَ»، أي: بئسَ التزويجُ تزويجٌ عَرِيَ عن المهر، كما تقول: نِعمَ الرجلُ زيدٌ. وكذلك: ساءَ ما صَنعتَ، أي: ساءَ الصنعُ صنعُك. وكذلك قدَّره المبرد[1] في: دَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الدَّقُّ.

وكونها معرفةً تامَّة هو مذهب ابن السراج[2] والفارسي وأحد قولي الفراء. وإذا كان النقل عن س والمبرد[1] وابن السراج والفارسي أنها معرفة تامَّة فلا ينبغي أن يُطلق أنَّ مذهب البصريين أنها تكون نكرة منصوبة؛ إذ قول هؤلاء - وهم جِلَّة البصريين - يخالف هذا القول.

وقد أجاز الجرميُّ في نِعمَ ما صنعتَ أن تكون ما اسمًا تامًّا، كأنك قلت: نِعمَ الشيءُ صنعتَ، وأن يكون نكرة منصوبة، أي: نِعمَ شيئًا صنعتَه[3]. قال صاحب «البسيط» فيه: «ورَدَّه بعض البصريين؛ لأنَّ ما لا تكون معرفة إلا موصولةً، وحملوا هذه على أنها نكرة منصوبة. وجوَّزه الكسائي أيضًا. والمعنى: ساءَ شيئًا صنعُك، وبئس شيئًا تزويجٌ ولا مهرَ، كما تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ. وهذا أيضًا ضعيف؛ لأنها لا تكون نكرةً في كلامهم غير موصوفة، وإنما يجوز تأويلها بذلك في قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[4]، وكقوله تعالى ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[5] انتهى.

وقد أجاز /هذين الوجهين في «ما» ابن كيسان[6]، أجاز أن تكون اسمًا تامًّا مرفوعًا، وأجاز أن يكون منصوبًا، فيجري مجرى المعرفة مرة ومجرى النكرة مرةً. [٤: ١٩٢/أ]

---

(١) المقتضب ٤: ١٧٥.

(٢) انظر الأصول ١: ١٢١.

(٣) ك، ن: صنعت.

(٤) سورة البقرة: الآية ٩٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٤ - ٩٥ [مخطوط].

وقد ضُعِّفَ النصبُ على التمييز بأنَّ التمييز لا بُدَّ أن يكون قابلاً للألف واللام؛ وهذا معلوم بالاستقراء، وبأنَّ التمييز إنما يجاء به لتبيين جنس المميَّز إذا أُبهم، و«ما» في غاية الإبهام، فلا تكون تمييزًا ، وقد قال س[1]: «فأمَّا ما فإنها مُبهَمة تقع على كل شيء»، وقد نص أصحابنا على أنه لا يُمَيَّز بالأسماء المتوغِّلة في البناء ولا بالأسماء المتوغِّلة في الإبهام كشيء وموجود وشبههما، ولا اسمَ أدخلُ في البناء والإبهام من «ما»، فلا يجوز التمييز بها.

وقد ردَّ أبو ذَرٍّ مُصعب بن أبي بكر الخُشَنِيّ على أبي علي الفارسيّ تخريجه قوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[2] على أن تكون[3] «ما» تامَّة في موضع نصب على التمييز، وكان يقول: هي كالمضمر المجهول الذي في نِعمَ، لا يُدرى ما يُعنَى به، وكذلك ما، ولا يُفَسَّر الشيء بما هو مثله في الإبهام، وإنما ينبغي أن تكون «ما» فاعلة نِعمَ، أي: فنِعمَ الشيءُ هي.

وهذا الذي قاله أبو ذَرٍّ مخالف لقول ابن مُلكون، قال: «(ما) هنا أشدُّ إبهامًا من (شيء)، وموقعها هنا أحسن موقع؛ لأنَّ القصد في المدح والذم تعميم جنس الممدوح والمذموم، فكأنه هنا مدح كل شيء لأجل الذي ذكر، أو ذم كل شيء» انتهى.

وذهب قوم[4] إلى أنَّ ما مع نِعمَ وبئسَ كالشيء الواحد، لا موضع لها من الإعراب، قالوا: والاسم الواقع بعدها مرفوع بنعمَ وبئسَ، ومَن قال: بَئسَت المرأةُ هندٌ لم يقل: بئسَتْ ما هندٌ، ومَن أجاز: نِعمَت المنْزلُ مكةُ لم يلزمه أن يقول: نِعمَتْ ما جاريتُك.

---

(١) الكتاب ٤: ٢٢٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

(٣) تكون: سقط من ك.

(٤) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

فإذا جئت بعدَ «ما» بالفعل، نحو: نِعمَ ما صنعتَ - فـ«ما» محذوفة، والتقدير: نِعْمَ ما ما صَنعتَ، فـ«ما» الأولى مبهمة، والثانية يفسِّرها ما في صلتها، وكفَت إحداهما عن الأخرى.

واختلفوا في المحذوفة: فقال الكسائي[1]: المحذوفة هي الثانية. وقال الفراء[2]: المحذوفة هي الأولى.

وذهب قوم إلى أنه لا حذف هنا، و(ما) مصدرية، وتأويله: بئسَ صنعُك. ولا يَحسُن في الكلام «بئسَ صنعُك» حتى تقول: بئسَ الصنعُ صنعُك، وهذا كما تقول: أظنُّ أن تقوم، لا يَحسُن: أظنُّ قيامَك، وإن كان بمعناه، حتى تقول: أظنُّ قيامَك سريعًا، أو نحوه مما تريد من المعنى. وإنما حسُن: نِعمَ ما صنعتَ، وأظنُّ أن تقوم، حين صار الكلام على قسمين، وكفى من الاسمين اللذين بعد الظنّ ونِعمَ.

قالوا: فإن قدَّرتَ (ما) تقدير (الذي)، و(الذي) لا يجوز أن يلي نِعمَ وبئسَ، وليس الآن قبله ما تعتمد نِعمَ عليه من المفسر، فهناك (ما) محذوفة مكتفًى منها بالذي وصلت بالفعل، وتقديرها لو جيء بها تقدير المنصوب. وإن جعلتَ ما في معنًى ما فيه أل اكتفيتَ بها من التي في معنى الذي، فصارت كقول العرب: نِعمَ الرجلُ عندك، ونِعمَ الرجلُ أكرمت. انتهى نقل هذا المذهب.

وهذا الذي ذُكر أنه من كلام العرب فيه خلاف، ذكره ابن أصبغ، قال: «أجاز الكسائي[3]: نِعمَ الرجلُ يقوم، ونِعمَ الرجلُ عندي، ومنعه أكثر النحويين» انتهى. /وقد جاء في الشعر ما يدل على جواز: نِعمَ الرجلُ يقوم، قال الأخطل[4]: [٤: ١٩٢/ب]

إلى خالـدٍ ، حـتى أُنِخْـنَ بخالـدٍ ... فنِعْمَ الفتى يُرجَى ، ونِعْـمَ المُؤَمَّـلُ

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٢) نص في معاني القرآن ١: ٥٧ على أنه لا يجيز ما أجازه الكسائي من إضمار ما.

(٣) الأصول ١: ١١٨.

(٤) الديوان ص ٢٧.

وقال الآخر[1]:

لَبِئسَ المَرءُ قد مُلِئَ ارْتِياعًا ... ويَأبى أنْ يُراعي ما يُراعَى

التقدير: فَتًى يُرجَى، ومَرءٌ قد مُلِئ، حَذف المبتدأ، وأقام الصفة التي هي فعل مقامه، كما قال[2]:

وما الدهرُ إلا تارتانِ : فمنهُما ... أمُوتُ ، وأُخرى أبتَغي العَيشَ أكْدَحُ

أي: فمنهما تارةٌ أموت فيها.

وهذا الذي روي عن الكسائي من حذف الموصوف هو مع المرفوع، ومَنع من ذلك مع المنصوب[3]، فيقول: نِعمَ الرجلُ يقوم، ولا يجيز: نِعمَ رجلاً يقوم. ويعني أنه يُجيز الحذف بعد الاسم الظاهر المرفوع بنِعمَ، ولا يُجيز الحذف بعد الاسم المنصوب بعد نِعمَ. وعلّة ذلك عنده بعد النكرة أنّ الاسم فاعل بنِعمَ، والفاعلُ لا يجوز حذفه وإقامة الفعل مقامه، وأمّا بعد المرفوع فإنه مبتدأ.

وتلخص من هذه النقول أنّ في [ما في][4] مثل «بِئْسَما تَزويجٌ ولا مَهْرَ»[5] ثلاثة أقوال: فاعل، أو تمييز، أو تركبت مع بئسَ، وتزويج فاعل. وفي مثل «نِعِمَّا[6] صنعتَ» سبعة أقوال: أن تكون ما فاعلاً اسمًا معرفة تامًّا، والمخصوص محذوف، والفعل صفة له، والتقدير: نِعمَ الشيءُ شيءٌ[7] صنعتَ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب س، يجعلون التقدير: نعمَ الشيءُ شيءٌ صنعتَ. أو تكون منصوبة على

---

(١) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٧٩٦، وضبط آخره في س «يراعِي» بالكسر.

(٢) هو ابن مُقبل. الديوان ص ٣٨ والكتاب ٢: ٣٤٦ والمقتضب ٢: ١٣٨ والكامل ٣: ١٠٩٦.

(٣) الأصول ١: ١١٨.

(٤) ما بين القوسين تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) هذا قول حكي عن العرب، وقد تقدم في ص ٩٣.

(٦) فيما عدا س: بئسما.

(٧) شيء: سقط من ك، ن، د.

التمييز موصوفة بالفعل، والمخصوص محذوف. أو منصوبةً[1] على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف، التقدير: نعمَ شيئًا شيءٌ صنعته. أو موصولةً، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف. أو موصولةً، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف، التقدير: نِعمَ شيئًا الذي صنعته. أو تمييزًا، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لها. أو مصدرية، وينسبك منها مصدر تقديرًا، وهو فاعل نِعمَ.

وقوله **ولا يؤكَّد توكيدًا معنويًا** قال المصنف في الشرح[2]: «لا يؤكَّد فاعل نِعمَ وبِئسَ توكيدًا معنويًا باتِّفاق؛ لأنَّ القصد به رفعُ توهُّم إرادة الخصوص بما ظاهرُه العموم، أو رفعُ توهُّم المجاز بما ظاهرُه الحقيقة، وفاعلُ نِعمَ وبئسَ في الغالب بخلاف ذلك؛ لأنه قائم مقام الجنس إن كان ذا جنس، أو مؤوَّل بالجامع لأكمل خصال المدح اللائقة، أو لأكمل خصال الذمّ، والتوكيد المعنوي منافٍ للقصدين، فاتُّفق على منعه» انتهى.

ومَن ذهب إلى أنَّ أل عهدية وأنَّ الرجل هو نفس المخصوص فلا تجيء هذه العلة على مذهبه؛ بل يمكن أن يُجيز أن يؤكَّد توكيدًا معنويًا؛ لأنه لا يراد به الجنس، بل يصير نظير: جاءني رجلٌ فأكرمتُ الرجلَ نفسَه.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وأمَّا التوكيد اللفظي فلا يمتنع لك أن تقول: [٤: ١٩٣/أ]
نِعمَ /الرجلُ الرجلُ زيدٌ» انتهى.

وينبغي ألا يُقدَم على جواز ذلك إلا بسماع من العرب؛ لأنَّ فاعل نِعمَ وبئسَ له أحكام مغايرة لكثير من أحكام فاعلٍ غيرهما من الأفعال.

---

(١) الذي في المخطوطات: منصوبًا.

(٢) ٣: ٩ - ١٠.

(٣) ٣: ١٠.

وقوله وقد يُوصَف، خلافًا لابن السراج والفارسي أمَّا مَن منعَ وصفَه فهو قول الجمهور، وأجازه قوم، وقال أبو عبد الله النُّمَيري[1]: لا يجوز وصف فاعلِ نعمَ وبئسَ عند البصريين لِما في ذلك من التخصيص الذي ينافي الشياع المقتضى منه عموم المدح والذم. ومما استُدِلَّ به على جواز النعت قول الشاعر[2]:

نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنتَ إذا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الحُجُراتِ نارَ المُوقِدِ

ومَن مَنع[3] ذلك تأوَّلَه على البدل، فالتقدير عنده: نِعْمَ الفَتى نِعْمَ المُرِّيُّ أنت.

وتخصيص المصنف من التوابع التوكيد المعنوي والوصف بالذكر دليل على جواز العطف والبدل، وينبغي ألا يجوز منهما إلا ما جاز أن تباشره نعمَ وبئسَ.

وقال صاحب «البسيط» فيه: «والاسم المرتفع بهما الأحسن فيه أن يكون جامدًا؛ لأنَّ المراد بيان الجنس على قول الأكثرين، وهو بيانٌ لذات، ولأنَّ الوصف يُشعر بأنه هو الممدوح به، وبابُ نِعمَ وبئسَ عامٌ، لا يُذكر فيه الممدوح به» انتهى.

وينبغي ألا يُفصل بين نعمَ وبئسَ وفاعلهما بظرف ولا مجرور ولا غيرهما إلا بسماع من العرب؛ وقد قال ابن أبي الربيع[4]: «ولا يجوز أن يُفصل بين نعمَ وفاعلها بشيء ولا بالظرف ولا بالمجرور، لا تقول: نعمَ في الدار الرجلُ زيدٌ، وتقول: نِعمَ الرجلُ في الدار زيدٌ».

---

(١) محمد بن عبد الرحمن بن علي الحافظ الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٤هـ. كان صاحب ابن بشكوال. وهو صهر أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الغرناطي المعروف بابن الباذش وتلميذه. كتب عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتّاب وطبقته. الصلة ص ٥٥٩، ٤٠٥ وتاريخ الإسلام للذهبي ٣٧: ٢٠٦.

(٢) زهير. الديوان ص ١٩٨ والخزانة ٩: ٤٠٤ - ٤١٠ [٧٦٦].

(٣) الأصول لابن السراج ١: ١٢٠. وذكر البغدادي في الخزانة ٩: ٤٠٥ أنَّ الفارسي نقل في تذكرته كلام ابن السراج في أصوله، وأقرَّه.

(٤) الملخص ١: ٤٤٦.

وقال في البسيط: «ويصحُّ الفصل بين الفعل والفاعل لتصرُّفه في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب» انتهى.

فإن كان معمولاً للفاعل، نحو: نعمَ فيك الراغبُ زيدٌ - فمنعَ ذلك عامَّة النحويين، وأجازه الكسائي[1]. ورُدَّ لأجل الفصل، ولأنَّ فيه تقديم معمول صلة أل عليها، وقد جاء في الشعر ما يدلُّ على الجواز، قال رِفاعةُ الفَقعَسيُّ[2]:

يُبادِرْنَ الدِّيارَ يَزِفْنَ فيها وبِئْسَ مِنَ المَليحاتِ البَديلُ

ووجدتُ في شعر العرب الفصل بين بئسَ ومرفوعها بـ«إذًا»، قال الشاعر[3]:

أَرُوحُ ، ولم أُحْدِثْ لِلَيْلَى زِيارةً لَبِئْسَ إذًا راعي المَوَدَّةِ والوَصْلِ

وقوله **وقد يُنَكَّر مفردًا أو مضافًا** المشهور أنه لا يجوز في فاعلهما إذا كان ظاهرًا إلا كونه ذا أل أو مضافًا إلى ما هما فيه، فلا يجوز: نعمَ رجلٌ زيدٌ، ولا: نعمَ ابنُ رجلٍ زيدٌ، ولا: بئسَ غلامُ سفرٍ زيدٌ، وهو مذهب س؛ لأنَّ فاعل نعمَ وبئسَ عنده[4] لا يكون واقعًا إلا على الجنس، لو قلت: أهلكَ الناسَ شاةٌ وبعيرٌ، على حدِّ: الشاةُ والبعيرُ - لم يَحسن.

وحكى الكسائي أنه يقال: له بعيرٌ كثيرٌ وشاةٌ كثيرٌ، وهناك رغيفٌ كثيرٌ ولَبُونٌ كثيرٌ، في ألفاظ غير هذا، /فعلى هذا يمكن أن يكون فاعل نعمَ وبئسَ نكرة، [٤: ١٩٣/ب]

---

(١) الأصول ١: ١١٩ والمسائل البصريات ص ٨٣٤.

(٢) يذكر الغربان. والبيت بلا نسبة في ربيع الأبرار ٤: ٤٤٨، وقبله ثلاثة أبيات، وذكر فيه أنَّ ثعلبًا أنشدها، وهو في رسالة الصاهل والشاحج ص ٣٤٧، وقبله فيها بيت. س: تبادَرن. ك، ك: فبادرن. وآخره في ك: الديل. يزفن: يتبخترن ويملن.

(٣) هذا أول بيتين لأبي هلال غُصين بن برَّاق الأحدب الأعرابي في المؤتلف والمختلف ص ٨٩ - ٩٠ وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ٣٢٩. وهما في ديوان مجنون ليلى ص ١٨١. وبلا نسبة في الحماسة ٢: ٧٣ [٥٢٦] وشرحها للمرزوقي ٣: ١٣١٨ [٥٢٠] وللأعلم ٢: ٧٩٥ [٥٥٥] والفاضل ص ٢٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٧ - ١٧٨.

ويراد به الجنس، وقد ورد ذلك[1] قليلاً جدًّا، فمن ذلك في النثر قول الحارث بن عُبَاد[2]: «نعمَ قتيلٌ أصلحَ اللهُ به بين ابْنَي وائل»، وقد روي[3]: «نعمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ اللهُ به». وأمَّا في الشعر فقوله[4]:

أَتَحْسِبُنِي شُغِفتُ بَغَيرِ سَلْمَى ... وسَلْمَى بِي مُتَيَّمَةٌ تَهِيمُ
وسَلمَى أكمَلُ الثَّقَلَين حُسنًا ... وفي أثوابِها قَمَرٌ وريمُ
نِيافُ القُرْطِ، غَرَّاءُ الثَّنايا ... ورِئْدٌ لِلنِّساءِ، ونِعْمَ نِيْمُ

ونُقل عن الأخفش[5] أنَّ ناسًا من العرب يرفعون بهما النكرة المفردة، نحو: نعمَ خليلٌ زيدٌ. فأمَّا رفعهما النكرة المفردة وما أضيف إلى نكرة فأجاز ذلك الكوفيون[6] والأخفش[7] وابن السراج[8]، ومنعه عامة النحويين إلا في الضرورة، وتقدَّم رفعهما النكرة المفردة.

---

(١) ك: وقد ورد ذلك في النثر قول الحارث بن عباد.

(٢) هذه الرواية في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط].

(٣) الأمالي ٢: ١٣١ وذيل الأمالي ص ٢٦، وقد قال ذلك حين قُتل ابنه بُجير.

(٤) البيت الثالث من قصيدة لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٢٠٢ والمحكم ١٠: ٥٢٦ (نوم)، واللسان (نوم). والأبيات الثلاثة في شرح المصنف ٣: ١٠ بلا نسبة. الريم: ولد الظبية. والنياف: الطويلة في ارتفاع. والقرط: ما يعلق في الأذن من الحلي. ونياف القرط: كناية عن طول العنق. والرئد: التِّرب. والنيم: الضجيع والضجيعة.

(٥) قال في معاني القرآن ص ٢٤٢ : «لأنَّ نعمَ لا يقع إلا على اسم فيه الألف واللام أو نكرة». وقال ابن مالك: «وأجاز الأخفش وحده إسنادهما إلى نكرة غير مضافة». شرح عمدة الحافظ ص ٧٨٩ وشرح الكافية الشافية ص ١١٠٨، وزاد في الأخير: ومضافة.

(٦) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ - ٧٨٩.

(٧) شرح المفصل ٧: ١٣١ وشرح المصنف ٣: ١٠ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٨٨ - ٧٨٩.

(٨) الأصول ١: ١١٩ - ١٢٠.

ومما جاء في الشعر من رفعهما ما أُضيف إلى نكرة ما أنشده الهَجَرِيّ في نوادره، وأبو موسى الجزولي في «شرح الإيضاح» له من قول الشاعر[1]:

فَـنِعْمَ مُنَـاخُ أَزْفَلَـةٍ عِجَـافٍ ... ومُلْقَـى نِـسْعَتَيْنِ علـى رُحَيْـلِ

رِجَـالٌ مِـنْ خُوَيْلِـدَ آلِ عَـوفٍ ... حِيالَ الشَّمسِ أو مَجْـرَى سُـهَيْلِ

حِيال الشمس: جانب الشمس، يقال: قَعَدتُ حِيالَه أي: جانبه، وقولِ الآخر[2]:

مـالَ قَتِـيلاً بـينَ أسـيافِكُمْ ... شُلَّتْ يَـدًا وَحْـشِيٍّ مِـنْ قَاتِـلِ

غَـداةَ جِبْرِيـلُ وَزِيـرٌ لَـهُ ... نِعْـمَ وَزِيـرُ فـارِسٍ حامِـلِ

وقولِ الآخر[3]:

بِـئْسَ قَرِينـا يَفَـنٍ هالِـكٍ ... أُمُّ حُبَـيْشٍ وأبـو مالِـكِ

لعله: أُمُّ حُبَيْن، ويروى: أُمُّ عُبَيْد، وقولِ الآخر[4]:

فَنِعْمَ صاحِبُ قَومٍ ، لا سِلاحَ لهمْ ... وصاحِبُ الرَّكبِ عُثمانُ بنُ عَفّانا

---

(١) البيتان في التعليقات والنوادر للهجري ص ٩٣٩ بتقديم الثاني على الأول، وقبلهما بيت، وهما كما أوردهما أبو حيان في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢٠ عن نوادر الهجري، وكذا في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط]. الأزفلة: الجماعة. وعجاف: جمع أعجف وعجفاء، وهي الهزيلة. والنِّسعة: قطعة من سير يُنسج عريضًا تُشدُّ به الرحال.

(٢) هو حسان بن ثابت - ﷺ - يبكي حمزة بن عبد المطلب ﷺ. الديوان ١: ٣٢١ - ٣٢٢ والسيرة النبوية ٢: ١٥٦، وبين البيتين تسعة أبيات، وآخر الثاني فيهما: الفارس الحامل. ك: نعم وزيرٌ.

(٣) البيت في الأمالي ٢: ١٨٣ وثمار القلوب ص ٢٦١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١. اليفن: الشيخ الكبير. وأم عبيد: كنية المفازة. وأبو مالك: كنية الجوع، وكنية الهَرَم.

(٤) هو حسان، أو كثير بن عبد الله النهشلي، أو أوس بن مَغراء. إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١١٩ - ١٢٣ [١٤] وديوان حسان ١: ٥١٥ وفيهما تخريجه، والخزانة ٩: ٤١٥ - ٤٢٠ [٧٦٨].

وقد كان[1] يمكن تأويل هذه الأبيات على حذف التمييز عند من يجيز ذلك؛ وجعلُ المرفوع هو المخصوص، ورفعُ ما بعده على البدل حيث جاء بعده مرفوع لولا أنّ الأخفش حكى أنّ ذلك لغة للعرب[2]، قال الأخفش في «الأوسط»: «اعلم أنّ ناسًا من العرب يرفعون النكرة إذا أضافوها إلى نكرة في باب نعمَ وبئسَ، فيقولون: نعمَ أخو قومٍ أنت، فمن قال ذا قال: نعمَ أخو قومٍ وصاحبُهم أنت، إذا جعلتَ الثاني نكرة، فإن جعلتَه معرفةً لم يَجز هاهنا؛ لأنّ نعمَ لا تقع على معرفة إلا أن تكون بالألف واللام، وتكون النكرة مفردةً ومضافة. ومنهم من يرفعها إذا كانت مضافة».

وقال الأخفش أيضًا: «مَن قال: هذا رجلٌ وأخوه ذاهبان، فرفع ـ أجاز: نعمَ غلامُ /قومٍ وصاحبُهم أنت، ومَن قال (ذاهبَين) على تعريف الأخ لم يُجز العطف هنا؛ لأنّ نعمَ لا ترفع معرفةً إلا بالألف واللام، أو بإضافةٍ إلى ما فيه الألف واللام». [٤: ١٩٤/أ]

وقال الفراء[3]: «يجوز رفع النكرة المضافة إلى نكرة ونصبها، فتقول: نعمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، ونعمَ غلامَ سفرٍ غلامُك».

وما ذهب إليه صاحب «البسيط» من أنه لم يَرد نكرةً غيرَ مضافة ـ وإن كان المعنى واحدًا في النكرة المفردة وفي النكرة المضافة ـ ليس بصحيح؛ وقد حكينا وروده نكرة مفردةً فيما تقدَّم. ويظَهر من كلام المصنف في قوله **وقد يُنكَّر مفردًا أو مضافًا** تساويهما في القلّة، وليس كذلك، بل الوارد منه مفردًا قليل جدًّا، والنكرة المضافة أكثر من المفردة.

---

(١) كان: سقط من ك، ن.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٨٨ [مخطوط].

(٣) معاني القرآن ١: ٥٧، ٢٦٧.

قيل: «وقد تأتي النكرة المفردة واقعة على الجنس، كقوله[1]:

فقَتْلاً بتَقتيلٍ ، وعَقْرًا بِعَقْرِكُمْ   جَزاءَ العُطاسِ ، لا يَنامُ مَنِ اثَّأَرْ

جعل قَتلاً للجنس، وعادَلَ به تَقتيلاً الذي هو للتكثير، فدلَّ على أنه يَسوغ وقوعه موقع الكثير، وهو معنى الجنس» انتهى.

وأجاز بعض النحويين أن يكون فاعل نعمَ وبئسَ مضافا إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فأجاز[2]: القومُ نعمَ صاحبُهم أنت، إجراءً للمضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام مجرى ما أضيف إلى ما هما فيه، وأنشد[3]:

فَنِعْمَ أخو الهَيْجا ، ونِعْمَ شِهابُها   ....

وقال[4] بعض أصحابنا: والصحيح المنع، وهذا يُحفظ، ولا يقاس عليه؛ إذ لا يكون إلا مما يجوز تنكيره، ومع إضافته للضمير لا يجوز تنكيره.

ص: ويُضمَر ممنوعَ الإتباع مفسَّرًا بتمييزٍ مؤخَّرٍ مطابقٍ قابلِ أل لازمٍ غالبًا، وقد يَرد بعد الفاعل الظاهر مؤكِّدًا وفاقًا للمبرد والفارسيّ، ولا يمتنع عندهما إسناد نعمَ وبئسَ إلى «الذي» الجنسية، وندر[5]: نعمَ زيدٌ رجلاً، ومرَّ

---

(١) هو المهلهل كما في البيان والتبيين ٣: ٣٢٠ وتهذيب اللغة ١١: ١٤٥. والبيت بلا نسبة في الحيوان ٣: ٤٧٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٢. جزاء العطاس: تشميته، يريد: نعجل بذلك كقدر ما بين التشميت والعطاس. واثّأر: طلب الثأر. ك: جزاء العطاش.

(٢) فأجاز ... الألف واللام: سقط من ك.

(٣) عجز البيت: «إذا البِيضُ تحتَ المَشرَفيَّاتِ صَلَّتِ». وهو ثالث ستة أبيات للكميت في أنساب الأشراف ٨: ٤٠٤ [دار الفكر] يرثي معاوية بن هشام. وقد أخلَّ الديوان بهذه القطعة. وفي ك وضع صدر البيت في موضع عجزه، وبقي مكان الصدر فارغًا، وكتب في الحاشية: «كذا وجد».

(٤) ك: قال.

(٥) التسهيل، وشرح المصنف: وندر نحو.

بقومٍ نِعْمُوا قومًا، ونِعْمَ بِهم قومًا، ونِعمَ عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صِفِّينَ وبِئسَتْ صِفُّون.

ش: لَمّا فرغ من الكلام على فاعل نعمَ وبئسَ إذا كان ظاهرًا أخذ يتكلم فيه إذا كان مضمرًا، وينبغي أن يؤخذ قوله ويُضمَر على أنه ابتداء كلام، لا أنه معطوف على قوله وقد يُنكَّر مفردًا أو مضافًا، وإن كان يوهم العطف عليه؛ لأنَّ ذلك قليل ومختلف فيه، وهذا عند البصريين كالمجمع عليه. ومثال رفعهما المضمر قولُه تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[(١)]، وقولُ الشاعر[(٢)]:

نِعْمَ امْرَأً هَـرِمٌ ، لَـمْ تَغْـرُ نائبـةٌ ... إلا وكـانَ لِمُرْتـاعٍ بِهـا وَزَرا

وقولُ الآخر[(٣)]:

لَنِعْمَ مَوْئلاً المَوْلَى إذا حُذِرَتْ ... بَأْساءُ ذي البَغْيِ واستيلاءُ ذي الإِحَنِ

وعلى أنَّ في نِعمَ وبئسَ مضمرًا هو فاعلٌ هما في نحو «نِعمَ رجلاً زيدٌ» [٤: ١٩٤/ب] معظم البصريين: /س[(٤)] وغيره[(٥)].

وذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ الفاعل هو زيد، والنكرة المنصوبة بعد نعمَ وبئسَ حالٌ عند الكسائي، وتمييز عند الفراء، وهو عنده من التمييز الذي هو من قبيل المنقول، والأصل عنده: رجلٌ نعمَ الرجلُ زيدٌ، فحُذف رجل، وقامت صفته مقامه، ثم نُقل الفعل إلى اسم الممدوح، فقيل: نعمَ رجلاً زيدٌ.

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) تقدم البيت في ٢: ٢٦٧، ٧: ٨٣.

(٣) شرح المصنف ٣: ٩ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٦. الإحن: الأحقاد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٧، ١٧٨ وشرحه للسيرافي ٣: ٣٠/أ والتعليقة للفارسي ١: ٣٢٣.

(٥) المقتضب ٢: ١٤١، ١٤٤ والأصول ١: ١١٤، ٤١٩ والإيضاح العضدي ص ٨٢ - ٨٣ والخصائص ١: ٣٩٥، ٣٩٦ واللمع ص ١٤١.

ويَقبح عنده تأخره؛ لأنه تمييز وقع موقع المرفوع، وأفاد إفادته؛ لأنّ كلاًّ منهما بيَّن الجنس الذي مدحتَ[1] به زيدًا. ولا يجوز تقدُّمه على نِعمَ كما لا يجوز تقديم ما وقع موقعه.

وأمَّا الكسائيُّ فيجيز تأخير النكرة عن زيد، فيقول: نعمَ زيدٌ رجلاً[2]، ولا يجوِّز تقديمها على نعمَ، كمذهب الفراء، وإن اختلفا في التوجيه، فعلى رأي الكسائيّ لا يجوز لأنّ العامل في الحال عامل غير متصرف.

قالوا: والصحيح مذهب س ومعظم البصريين لقولهم: نعمَ رجلاً أنتَ، وزيدٌ بئسَ رجلاً هو، ولو كان الضمير - وهما أنت وهو - فاعلين لاتَّصلا بالفعل، ولم ينفصلا. ولقولهم: إخوتُك نعمَ رجالاً، فيقدمون الممدوح، ولا يضمرون في نعمَ ضميرًا يطابق المخصوص، فدلّ على أنّ في نعمَ ضميرًا مستترًا؛ إذ لا يخلو الفعل من الفاعل. ولقولهم: نعمَ رجلاً كان زيدٌ، فيُعملون فيه ناسخ الابتداء، ولو كان فاعلاً لم يعمل فيه ناسخ الابتداء.

ونسب صاحب «البسيط» إلى الكوفيين أنّ انتصاب رجلاً هو على التفسير للممدوح، ولا يحتاجون إلى تقدير فاعلٍ[3]، فكأنك قلت: زيدٌ الممدوحُ رجلاً، كما تقول: امتلأ الإناءُ ماءً، والإناءُ ممتلئٌ ماءً.

وذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل، وأنّ الفاعل محذوف؛ لأنه لا يَبرُز في التثنية ولا الجمع، ولأنه موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسُن فيها الحذف، كقوله[4]:

---

(١) الذي مدحت: مكانه بياض في س.

(٢) حكى ثعلب هذا عن العرب. مجالس ثعلب ص ٢٧٣. وذكر ابن السراج في الأصول ١: ١١٧ أنّ قومًا يجيزونه، ولم يسمِّهم.

(٣) فاعل: سقط من ك.

(٤) صدر البيت: «فإنَّ المَنيَّةَ مَنْ يَخْشَها». وهو للنمر بن تَولَب. أدب الكاتب ص ٢١٤ والحلل ص ٣٤٤ والخزانة ١١: ١٠١ وشرح أبيات المغني ١: ٣٨٥.

.... فَــــسَوفَ تُــــصادِفُهُ أَينَمَــــا

حذف لإبهام المحل، كذلك هنا، وصار التفسير بدلاً من اللفظ به، وهو مركّب مع الفعل على ما كان لو ظهر.

ورُدَّ عليه بأنّ الفاعل لا يُحذف إلا حيث يراد الفعل، على خلاف فيه، إلا على مذهب الكسائي. وأمّا احتجاجه بعدم بروزه فلِعِلّة تُذكَر، ويأتي الكلام على كونه حُكي إبرازه إن شاء الله.

وما نقله صاحب «البسيط» من قوله: «وقال س: حذفوه لكثرة استعمالهم إياه لزومًا كما ألزموا نِعم الإسكان، واكتفوا في ذلك بالذي يفسره» فظاهره حجة لابن الطراوة في الحذف، لكن عبارةُ س ليست كهذه التي نقل صاحب «البسيط»، قال س بعد أن قرر أنّ في نِعم ضميرًا في عدة مواضع من كلامه، قال[1]: «واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمرين في نعمَ، لا يقولون: نعمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره، كما قالوا: مررتُ بكلٍّ، وقال جل وعز ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[2]، فحذفوا علامة الإضمار، والتزموا[3] الحذف كما ألزموا نِعْمَ وبِئْسَ الإسكان» انتهى. يُفهم [٤: ١٩٥/أ] من هذا أنّ المعنى أنهم[4] لم يُبرزوا علامة الإضمار في الجمع، /لا أنّ[5] الفاعل محذوف.

واختلف القائلون بالإضمار هل ذلك المضمر جنس أو شخص: فمن قال في نعمَ الرجلُ زيدٌ بالشخص يقول به هنا، وما بعده تمييز لذاته. ومن قال بالجنس اختلفوا هنا: فقال بعضهم: هو شخص، كأنك قلت: زيدٌ نعمَ هو رجلاً. وقيل: هو جنس.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٩.
(٢) سورة النمل: الآية ٨٧.
(٣) ك، د، ن، ظ: وألزموا. وكذا في الكتاب، والسيرافي ٣: ٢٩/أ.
(٤) س: أنّ المعنى أنه. ظ، د: أنّ المعنى به.
(٥) ك، د، ن: في الجمع لأن.

احتجَّ من قال بالشخص في الموضعين بالتفسير بالمثنى والمجموع في نحو: نعمَ رجلَين الزيدان، ونعمَ رجالاً الزيدون، والجنس لا يُجمع ولا يثنى، فلا يفسَّر به، فدلَّ على أنه شخص. ومَن قال بأنه هناك على المجاز في الجنس كان كذلك هنا، كأنك أضمرت نوعين، ثم فسَّرت.

وأجاب أصحاب الجنس بأنَّ التثنية هي على نحو: هما خيرُ اثنينِ في الناس[1]، فيُضمر على ما أظهر. وقالوا: الذي يدلُّ على أنه ليس شخصًا كونه لا يَبرز في تثنية ولا جمع، فلولا أنه جنس - وهو لا يثنى ولا يجمع - لَبَرز في التثنية والجمع.

وأجيبوا بأنه كالمثل، نحو: أكرِمْ بزيدٍ! وأحسِنْ بعمرٍو! ولأنهم استغنَوا عن ذلك بتثنية المفسِّر وجمعه.

واحتجُّوا أيضًا بالحمل على الظاهر، والأصل الظاهر، كما يكون في البدل في الشخص، نحو: مررتُ به زيدٍ، لكنه هنا امتنع التمييز لأنه شخص.

قال صاحب «البسيط»: «وقد فرق بعض النحويين بين الظاهر والمضمر؛ لأنَّ المضمر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصًا، نحو: لله درُّه فارسًا، وويحَه رجلاً، وربَّه رجلاً؛ ألا ترى أنَّ رُبَّ لَمَّا عملت في الظاهر كان نكرةً، ولَمَّا كانت مع المضمر كان شخصًا، ولو كان نكرةً لكان المعنى: رُبَّ رجلٍ، ولا يفيد المقصود من المدح، وهذا كذلك» انتهى.

وقوله **ممنوعَ الإتباع** قال المصنف في الشرح[2]: «هذا الضمير المجعول فاعلاً في هذا الباب شبيه بضمير الشأن في أنه قُصد إبهامُه تعظيمًا لمعناه، فاستَوَيا لذلك في عدم الإتباع بتوكيد أو غيره» انتهى. فلا يجوز أن يؤكَّد بضمير، نحو: نعمَ هو رجلاً زيدٌ، ولا بغيره، ولا يُعطَف عليه، ولا يُبدَل منه، فأمَّا ما رُوي من نحو «نعمَ

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٥، أي: هما خير الناس إذا صنفوا اثنين اثنين.

(٢) ٣: ١٢.

هم قومًا أنتم» فشاذٌ لا يُعَرَّج عليه، و«هم» تأكيد للضمير المستكنِّ في نعمَ على المعنى.

وقوله مفسَّرًا بتمييز تقدَّم خلاف الكسائي[1] في أنه حال؛ إذ مذهبه أنه لا إضمار في الفعل، بل هو رافع للمخصوص بالمدح أو الذم.

وقوله مؤخَّرٍ يعني عن نعمَ وبئسَ، فلا يجوز له أن يتقدم عليهما، لا يجوز: رجلاً نعمَ زيدٌ، ولا: رجلاً بئسَ عمرٌو. وأمَّا تأخيره عن نعمَ والمخصوص، نحو: نعمَ زيدٌ رجلاً - فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

وقوله مُطابِقٍ يعني للمخصوص، فتقول: نعمَ رجلَين الزيدانِ، ونعمَ رجالاً الزيدون، وكذلك في التأنيث.

وقوله قابلٍ أل يشمل أن يكون مضافًا إلى نكرة، نحو: نعمَ غلامُ سفرٍ غلامُك، وموصوفًا نحو: نعمَ رجلاً شجاعًا زيدٌ، ومفردًا غير ذلك، نحو: نعمَ رجلاً زيدٌ. وفي «البسيط»: «ويجوز وصف هذا المفسِّر، فتقول: نعمَ رجلاً صالحًا، وقالوا: حَسُنَ إيمانًا نَفَعَك، ورَجُحَ عقلاً رَدَعَك».

[٤: ١٩٥/ب] وقال المصنف في الشرح[2]:/«ونبَّهت على أنَّ مميِّزه لا يكون إلا صالحًا للألف واللام، مع أنَّ كل تمييز لا يكون إلا كذلك بالاستقراء؛ لأنَّ أبا عليٍّ[3] والزمخشريَّ[4] يُجيزان التمييز في هذا الباب بـ(ما)».

«ونبَّهت بقبول أل على أنه لا يجوز أن يكون بلفظ (مثل) ولا (غير) ولا (أيّ) ولا (أفعل من)؛ لأنه خَلَف عن فاعل مقرون بالألف واللام، فاشترط

---

(١) تقدم في ص ١٠٦.

(٢) ٣: ١٢.

(٣) الحجة ٢: ٣٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ٤٨٩ والمسائل البغداديات ص ٢٣٢، ٢٥٣.

(٤) المفصل ص ٢٧٣ - ٢٧٤ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٤.

صلاحيته لهما، وما ذكرته لا يصلح لهما، فلم يجز أن يخلف مقترنًا[1] بهما»[2] انتهى.

ويَرِدُ على ما قاله ما كان مفردًا في الوجود؛ فإنه يقبل أل، ولا يجوز أن يقع تمييزًا لهذا المضمر.

ونقول: شرطَ أصحابنا في هذا التمييز شروطًا ثلاثة:

أحدها: أن يكون مبينًا للنوع الذي قُصد فيه المدح أو الذم، فلو قلت: نعمَ غيرَك زيدٌ - لم يجز؛ لأنَّ «غيرك» لا يُبين النوع الذي قصدتَ مدح زيد فيه، فيندرج في هذا الشرط «مثلك» ونحوه مما هو متوغِّل في الإبهام.

الثاني: ألا يكون فيه معنى المفاضلة، نحو أفعل التفضيل، لو قيل: نعمَ أفضلَ مِن زيد أنتَ، ونعمَ أفضلَ رجلٍ أنتَ - لم يجز؛ لأنَّ نعمَ لم تزد فيه شيئًا لم يكن قبل دخولها.

الثالث: أن يكون عامًّا في الوجود، لو قلت: نعمَ شمسًا هذه الشمسُ، أو: نعمَ قمرًا هذا القمرُ - لم يجز؛ لأنَّ شمسًا وقمرًا مفردان في الوجود، فلو قلت: نعمَ شمسًا شمسُ هذا اليوم، ونعمَ قمرًا قمرُ هذه الليلة - جاز؛ لأنك أردت أن تمدح شمس اليوم المشار إليه في سائر الشموس[3] التي تكون في الأيام.

ولا يجوز أن يقع تمييزًا الأسماء المختصة بالنفي، ولا «أيّما رجل» ونحوه؛ لأنها ثناء، فلا بدَّ من ذكر المُثْنَى عليه، وتقع صفة لأنَّ الموصوف مذكور قبلها، وحالاً لأنَّ صاحب الحال مذكور، ولا تقع فاعلةً ولا مفعولةً لأنَّ المُثْنَى عليه لا يكون معها، وتقع في الابتداء، فتقول: أيُّما رجلٍ زيدٌ، وزيدٌ أيُّما رجلٍ؛ لأنَّ صاحب الصفة - وهو زيد - مذكور معها.

---

(١) الذي في المخطوطات: «معرفًا»، صوابه في شرح المصنف.

(٢) ٣: ١٣.

(٣) ك، ن: الشمس.

وقوله **لازمٍ غالبًا** قال المصنف في الشرح[1]: «وقلتُ **غالبًا** بعد التقييد بـ(لازم) احترازًا مِن حذف المميز في قول النبي ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ)[2]، أي: فبالسُّنَّة، ونِعْمَت السُّنَّةُ سُنَّةً، فأضمر الفاعل على شريطة التمييز، وحذف المميَّز للعلم به» انتهى.

ولفظ «لازم» و«غالبًا» متنافيان؛ لأنَّ اللزوم يدلُّ على الوجوب، والغلبة تدلُّ على الجواز، فتَنافَيا، وكان الأولَى أن يقول: مذكورٍ غالبًا، أو: مُثبَتٍ غالبًا. وتقديره «ونِعْمَتِ السُّنَّةُ سُنَّةً» ليس بجيد؛ لأنه قدّم في التقدير المخصوص على التمييز، وصحة التقدير: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ.

وهذا الذي ذكره من جواز حذف التمييز[3] ذكره ابن عصفور، قال[4]: «ولا بدَّ مِن ذكر اسم الممدوح أو المذموم، ومِن ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمرًا، وقد يجوز حذف ذلك لفهم المعنى، ومن كلامهم: إنْ فَعَلتَ كذا وكذا[5] فَبِها ونِعْمَتْ، أي: ونِعْمَتْ فَعْلةً فَعْلتُك، فحذف[6] التمييز واسم الممدوح» انتهى.

وفي البسيط: «ولا يجوز حذف التمييز من المضمَر فاعلُه؛ لأنه كالعوض منه، إلا بعوض، كالتاء في نِعَمَتْ، /كقولك: إنْ تزوجتَ هذه فنِعْمَتْ هي. وقيل: يجوز لأنه تمييز، فيجوز حذفه، وقوله عليه السلام: (مَن توضَّأ فَبِها ونِعْمَت) حذف التمييز للعوض، وإنما منع في المفسِّر للمضمر لبقاء الإبهام، ولعدم عَوده على شيء» انتهى كلامه. [٤: ١٩٦/أ]

---

(١) ٣: ١٣ - ١٤.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ١: ٣٤٧ [الحديث ١٠٩١] والترمذي في سننه ٢: ٣٦٩ [الحديث ٤٩٧].

(٣) التمييز: سقط من ك.

(٤) المقرب ١: ٦٦ - ٦٧.

(٥) وكذا: سقط من س.

(٦) كذا في المخطوطات وإحدى نسخ المقرب، وفي متنه: «بحذف»، وهو أولى.

والصحيح أنه لا يجوز ذلك وإن فُهم المعنى، وقد نص بعض أصحابنا على شذوذ (فَبِها ونِعْمَتْ)، فقال: «والتفسير واجب إن أُضمر الفاعل؛ لأنه إضمارٌ قبل الذكر على شريطة التفسير، وقد شذّ (فَبِها ونِعْمَتْ) في قولهم: إن فعلتَ كذا فَبِها ونِعْمَتْ، أي: ونِعْمَتِ الحاجةُ حاجتُك، فأضمر، و لم يأت بالتفسير» انتهى.

وقد نصَّ س على وجوب ذكر هذا التمييز ولزومه، قال س بعد ما ذكر: نِعمَ رجلاً عبدُ الله، وبعد ما قال: ومِثلُه: رُبَّه رجلاً، قال[1]: «ولا يجوز لك أن تقول: نِعمَ، ولا: رُبَّه، وتسكت؛ لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمارٌ مقدَّم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز السكوت عليه إضمار بعد ما ذكر الاسم مظهرًا، فالذي تقدَّم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبيِّنه» انتهى.

والذي ورد في الحديث من قوله (مَنْ توضَّأَ يومَ الجمعةِ فَبِها ونِعْمَتْ) جاء على سبيل ما ورد من قولهم: إنْ فَعلتَ كذا وكذا فَبِها ونِعْمَتْ، وقد اختُلف في تخريجه، فخرَّجه ابن عصفور[2] على أنَّ التقدير: فبالرُّخصة أَخَذَ ونِعْمَتْ رُخصةً الوضوءُ، فحذف التمييز والمخصوص. وخرّجه المصنف على ما حكيناه عنه، وقدَّره: ونِعْمَتِ السُّنَّةُ سُنَّةً. ونبَّهنا على أنه كان ينبغي أن يقدَّر على تخريجه: ونِعْمَتْ سُنَّةً السُّنَّةُ. وخرّجه ابن هشام على أنَّ التقدير: نِعْمَتِ الفَعْلَةُ الأخذُ بالسُّنَّة، قال: «فالفَعْلَة فاعلُ نِعم، والأخذُ بالسُّنَّة مبتدأ، والخبر في الجملة المتقدمة». قال[3]: «وجائز أن يكون خبر مبتدأ مضمر، حذف مع المبتدأ أيضًا لدلالة الكلام عليه». قال: «وكونه مبتدأ أقوى» انتهى. وهذا التخريج ليس جاريًا على قواعد البصريين؛ لأنه زعم فيه أنَّ الفَعلة فاعل نِعم، وهو محذوف، والفاعلُ لا يُحذف.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٢) شرح الجمل ١: ٦٠٢.

(٣) قال: سقط من ك.

فرع: إذا كان المضمر مؤنثًا، وأتيت بتفسيره - فهل تلحق نعمَ وبئسَ تاء التأنيث اعتبارًا بالتفسير أم لا تلحق، نصَّ المصنف في تمثيله في الشرح على لحوقها، فقال[1]: «ويقع فاعل هذا الباب ضميرًا مستترًا مفسَّرًا بعده بتمييز مطابق للمخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، ونِعمَتِ امرأةً هندٌ، ونِعمَ رجلين الزيدانِ، ونِعْمَتِ امرأتين الهندانِ، ونِعْمَ رجالاً الزيدون، ونِعْمَ نساءً الهنداتُ».

ونصَّ أبو الحسين بن أبي الربيع على أنه لا تلحق تاء التأنيث، وإن كان المفسَّر مؤنثًا، قال[2]: «لا تقول: نِعْمَتِ امرأةً هندٌ، إنما يقال: نِعْمَ امرأةً هندٌ، استَغنَوا بتأنيث المفسِّر» انتهى. فيكون لحاق التاء في قولهم إنْ فعلتَ كذا وكذا فَبِها ونِعْمَتْ على سبيل الشذوذ كما شَذُّوا في حذف التمييز.

ونصَّ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان في كتابه «المحلى» على تأنيث /الضمير المستكنّ، وإلحاق العلامة في الفعل لتأنيث المفسِّر، فقال: «وإن شئت قلت: بِئْسَتْ جاريةً جاريتُك، ونِعْمَتْ جاريةً جاريتُك». [٤: ١٩٦/ب]

ونصَّ خطّاب الماردِيُّ على جواز إلحاق العلامة وعدم إلحاقها، فقال: «نِعْمَ جاريةً هندٌ، وإن شئت: نِعْمَتْ جاريةً هندٌ، بنصب[3] النكرة [على][4] الحال والتمييز، والفاعل مضمر» انتهى. فأجرى الضمير مجرى الظاهر المؤنث، فكما تقول: نِعْمَ المرأةُ هندٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هندٌ - فكذلك الفعل مع المضمر.

ولا يجوز الفصل بين نِعْمَ ومفسِّر المضمر، لا تقول: نِعمَ في الدار رجلاً زيدٌ، قاله ابن أبي الربيع[5]. والصحيح أنه يجوز، قال تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[6]، ففصَل بين (بئس) وتفسير المضمر بقوله (للظالمين).

---

(١) ٣: ١١ - ١٢.

(٢) الملخص ١: ٤٤٧.

(٣) د، ظ: فنصب النكرات. ك: بنصب النكرات.

(٤) على: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) الملخص ١: ٤٤٧.

(٦) سورة الكهف: الآية ٥٠.

وقوله وقد يَرِدُ بعد الفاعل الظاهر مؤكّدًا وفاقًا للمبرد والفارسي قال المصنف في الشرح[(١)]: «منع س[(٢)] الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز ذلك أبو العباس[(٣)] والفارسي[(٤)]، وقولهما هذا هو الصحيح، وحاملُ س على المنع كون التمييز في الأصل مسوقًا لرفع الإبهام، والإبهامُ إذا ظهر الفاعل زائل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه، كقولك: له من الدراهم عشرون درهمًا، ومثلُ هذا جائز بلا خلاف، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[(٥)]، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[(٦)]، ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[(٧)]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[(٨)]، فكما حُكم بالجواز في مثل هذا، وجُعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام - فكذلك يُفعل في نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، ولا يُمنع؛ لأنَّ تخصيصه بالمنع تحكُّم بلا دليل، هذا لو لم تستعمله العرب، فكيف وقد استعملته، كقول جرير يهجو الأخطل[(٩)]:

والتَّغلِبيُّونَ نِعـمَ الفَحـلُ فَحلُهـمُ   فَحـلاً، وأُمُّهـمُ زَلّاءُ مِنْطِيـقُ

---

(١) ٣: ١٤ - ١٦.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٥، ١٧٦.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٠.

(٤) الإيضاح ص ٨٨ والتعليقة ١: ٣١٩ - ٣٢٠.

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٦.

(٦) سورة الأعراف: الآية ١٥٥.

(٧) سورة الأعراف: الآية ١٤٢.

(٨) سورة البقرة: الآية ٧٤.

(٩) ديوان جرير ص ١٩٢. وفي المخطوطات: «نعم الفحل». زلّاء: لا عجُز لها. ومنطيق: تنتطق على حشيَّة تأتزر عليها لتعظُم عجيزتها. ورواية الديوان وشرح المصنف وغيرهما من المصادر: بئس الفحل.

ومثله لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز[1]:

فما كَعْبُ بْنُ مامةَ وابْنُ سُعْدَى ... بِأَجْوَدَ منكَ يا عُمَرُ الجَوادَا

ومثله[2]:

نِعْمَ الفَتاةُ فتاةً هندُ لو بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أو بإِيْماءِ

ومثله على الأظهر الأبعد من التكلف[3]:

تَزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبيكَ فينا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زادَا

ومن ورود التمييز للتوكيد لا لرفع الإبهام قول أبي طالب[4]:

ولقد علمــتُ بــأنَّ ديــنَ محمــدٍ ... مِــن خــيرِ أديــانِ البَرِيَّــةِ دِينــا

[٤: ١٩٧/أ] ومثله قول الآخر[5]:/

فأمَّـــا الـــتي خَيرُهـــا يُرتَجَـــى ... فَـــأَجْوَدُ جُـــودًا مِـــنَ اللاَّفِظَـــهْ»

انتهى.

وفي الأمالي[6] أنَّ بُجير بن الحارث بن عُبَاد قتله مهلهل، فقال أبوه حين بلغه الخبر: «نِعْمَ القَتيلُ قَتيلاً أَصلَحَ بين بَكر وتَغلب». هكذا جاء «قتيلاً» بالفتح، وهو شاهد لأبي العباس ومن قال بقوله؛ لأنه كلام غير شعر.

---

(١) الديوان ص ١١٨. والبيت ليس في شرح المصنف.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٩ [٧٠٩] والخزانة ٩: ٣٩٨. وليس في شرح المصنف.

(٣) البيت لجرير، ديوانه ص ١١٨.

(٤) تهذيب اللغة ١٠: ١٩٤ وشرح المصنف ٣: ١٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٠٧.

(٥) نسب البيت لطرفة. ذيل ديوانه ص ١٧٥. وفي المستقصى ١: ١٧١ أنه ينسب إلى الخليل. وليس في شعره الذي جمعه د. حاتم الضامن، ونشره في كتاب «شعراء مقلّون». وهو بلا نسبة في مقاييس اللغة ٥: ٢٥٩. اللافظة: البحر، وقيل: الرحى، وقيل: العنْز تُستدعى للحلب فتجيء إليه وهي تلفظ بجرتها فرحًا بالحلب.

(٦) الأمالي ٢: ١٣١ وذيل الأمالي ص ٢٦، وقد تقدم في ص ١٠٢.

وبجواز الجمع بينهما قال ابن السراج[1].

وما نسبه المصنف إلى س من المنع هو ظاهر كلامه، وبه قال السيرافي[2] وجماعة[3]، واختاره ابن عصفور[4]، قال س[5]: «فالذي تقدَّم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبيِّنه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر». فظاهر هذا الكلام أنَّ الظاهر الفاعل[6] والتمييز لا يجتمعان. وتأوَّل الفارسيُّ[7] كلام س على أنَّ معناه[8]: لا يكون الفاعل ظاهرًا حيث يلزم التمييز، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمر لا غير؛ ألا ترى أنك تقول: نِعمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ، فلا يكون التمييز لازمًا. وأمَّا ما ذكره المصنف من أنَّ الحامل لـ«س» على المنع ما ذَكر فليس ذلك مذكورًا في كتاب س.

وأمَّا تسوية جواز ذلك بجوازه فيما ذُكر من الآيات وأبيات الشعر التي ليست من هذا الباب فليس بجيد؛ لأنَّ الفرق ظاهر، وذلك أنَّ التمييز مبناه على التبيين، ثم يَعرِض له في بعض المواضع أن يقترن بالكلام ما يُغني عنه، فيصير مؤكِّدًا؛ ألا ترى أنَّ عشرين وأربعين وأمثال ذلك محتاجة في أصل وضعها إلى التفسير، فإن اقتَرن بها في بعض المواضع ما يبيِّنها كان التمييز حينئذٍ مؤكِّدًا[9]، وليس كذلك:

---

(١) الأصول ١: ١١٧.

(٢) شرح الكتاب ٣: ق ٢٩/ب - ٣٠/أ.

(٣) كابن جني في الخصائص ١: ٨٣، ٣٩٥ - ٣٩٦، وأبي علي الشلوبين كما في الكافي لابن أبي الربيع ص ٧٠٤.

(٤) شرح الجمل ١: ٦٠٦.

(٥) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٦) كذا في المخطوطات! والأولى أن يقول: أنَّ الفاعل الظاهر.

(٧) التعليقة ١: ٣١٩ - ٣٢٠، وكلامه فيه غير واضح الدلالة على ما ذكره أبو حيان.

(٨) ك: على أن يكون معنا. ن: على أن يكون معنى.

(٩) مؤكدا ... إلى أن يبين: سقط من ك.

نِعمَ الرجل زيدٌ، فإنّ الرجل غير محتاج إلى أن يبيَّن أنه رجل في موضع من المواضع، فبانَ الفرق بينهما، وهذا على تسليم أنّ المضمر هو جنس كالرجل، فحينئذ يكون توكيدًا له لأنه قد تقدَّم لنا الخلاف[1] في المضمر أهو جنس أم لا، وأنّ القائلين بأنّ الألف واللام في الرجل في نِعمَ الرجلُ زيدٌ هي للجنس اختلفوا في هذا الضمير أهو جنس أم لا، وعلى تقدير التسليم أنه جنس لا يلزم أن تساوي حالة إضماره في البيان حالة إظهاره.

وأمَّا السماع الوارد في نِعمَ وبئسَ فقد تأوَّله المانعون[2] لذلك، وتأوَّلوا فحلاً وفتاةً على الحال المؤكِّدة لا على التمييز، وتأوَّلوا زادًا على أنه منصوب بـ«تَزَوَّدْ» على أنه مصدر[3] محذوف الزوائد - وقد حكى الفراء استعماله مصدرًا - أو على أنه مفعول به، و«مثل» منصوب على الحال؛ لأنه لو تأخر لكان صفة، ولمَّا تقدم انتصب على الحال، وفُصل بجملة الاعتراض التي هي «فنِعمَ الزادُ زادُ أبيك» بين تَزَوَّدْ ومعموله، أو على أنه بدل من «مثل»، كأنه أوقعه على الخصوص، أي: تَزَوَّدْ مثلَ زاد أبيك زادًا حسنًا، ودلَّ على الصفة قوله: فنِعمَ الزادُ زادُ أبيك.

وعندي تأويل غير ما ذكروه، وهو أقرب، وذلك أن يُدَّعى أنّ في نِعمَ وبئسَ ضميرًا، وفَحلاً وفتاةً وزادًا تمييز لذلك الضمير، وتأخَّر عن المخصوص على جهة [٤: ١٩٧/ب] النـــدور، كما روي نادرًا: نِعمَ /زيـــدٌ رجلاً[4]، على نـــية التقـــدم، أي: نِعمَ رجلاً زيـــدٌ، والفحـــل والفتاة والـــزاد هي المخصوصـــة، وفَحلُهم وهنـــدُ وزادُ

(١) تقدم ذلك في ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦ والمقرب ١: ٦٨ - ٦٩ والكافي لابن أبي الربيع ص ٧٠٣. وقد نقل ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٥: ٢٥٥٩ - ٢٥٦٠ نصًّا لابن عصفور فصَّل فيه القول في هذه المسألة.

(٣) أي: مفعول مطلق.

(٤) حكاه ثعلب عن العرب. اللسان (نعم)، ويأتي الحديث عن هذه المسألة في ص ١٢٣.

أبيك[1] أبدال من المرفوع قبلها، والتقدير: والتَّغلِبيُّون بئسَ فَحلاً الفحلُ فَحلُهم، أي: بئسَ فحلاً فحلُهم، ونِعمَ فتاةً الفتاةُ هندٌ، أي: نِعمَ فتاةً هندٌ، وفنِعمَ زادًا الزادُ زادُ أبيك، أي: فنِعمَ زادًا زادُ أبيك، كما تأوَّلنا نِعمَ زيدٌ رجلاً على التقديم والتأخير، أي: نِعمَ رجلاً زيدٌ. وهذا تأويل سائغ سهل، وفيه إبقاءُ نِعمَ على ما فيها من الإضمار وتفسير ذلك المضمر بالاسم المنصوب.

وفصَّل بعض أصحابنا[2]، فقال: إن أفاد التمييز معنًى لا يفيده الفاعل جاز، نحو: نِعمَ الرجلُ رجلاً فارسًا زيدٌ، لَمّا وصف التمييز بقوله فارسًا أفاد ما لم يُفِدْه الفاعل. واستدلَّ هذا المفصِّل على ما اختاره بقول أبي بكر بن الأسود[3]:

ذَرِيني أَصْطَبِحْ ، يـا هنـدُ ، إنّـي   رأيتُ الموتَ نَقّـبَ عـن هِـشامِ
تَخَيَّـرَهُ ، ولَـمْ يَعْـدِلْ سِـواهُ   فَـنِعْمَ الحَـيُّ مِـنْ حَـيٍّ تَهـامِي

ويروى: فَنِعْمَ المَرءُ مِنْ رَجُلٍ تَهامي، وبقول الكَرَوَّس بن حِصْن[4]:

وقائلةٍ: نِعْمَ الفَتَى أنتَ مِـنْ فَتًـى   إذا المُرْضِعُ الهوجـاءُ جـالَ بَرِيمُهـا

وصف حيًّا بتَهامٍ، فأفاد ما لم يُفِده الفاعل[5]. وأراد بفتًى مُتَفَتٍّ[6]، وأعمله في الظرف، فأفاد ما لم يُفِده الفتى.

---

(١) ك: وهند وفنعم زادًا الزاد زادك.

(٢) منهم ابن عصفور في المقرب ١: ٦٨، لكنه لم يستدل بما ذكره أبو حيان.

(٣) هو أبو بكر شدّاد بن الأسود الليثي المعروف بابن شعوب. والبيتان له في كتاب نسب قريش للمصعب الزبيري ص ٣٠١. ونسبا إلى بَحير بن عبد الله القُشيري في الاشتقاق ص ١٠١ والوحشيات ص ٢٥٧، وفيه تخريجه. وانظر شرح أبيات المغني ٤: ١٧١ - ١٧٢ والمؤتلف والمختلف ص ٧٦. هشام: هشام بن المغيرة. نقّب: طوّف حتى أصاب هشامًا.

(٤) البيت له في اللسان والتاج (برم)، وفي التاج: «الكروس بن زيد». البريم: خيط فيه ألوان تشده المرأة على حَقوَيها. ك: إذا الموضع.

(٥) الفاعل ... ما لم يفده: سقط من ك.

(٦) أي: كريم.

وقد تُؤُوِّلَ «مِن حَيٍّ تَهام» على أنَّ «مِن» فيه مبعِّضة[1]، فليس بتمييز، فكأنه قال: نِعمَ الحيُّ كائنًا مِن بعضِ الحيِّ التِّهاميِّ، أي: فَخِذًا منه. وأمَّا «إذا» فالعامل فيها نِعمَ.

ويحتمل أن يكون في نِعمَ ضمير، ومِن فتًى: تفسير لذلك الضمير، والفتى هو المخصوص، وأنتَ بدل منه، وليس هو الفاعل، والتقدير: نِعمَ مِن فتًى الفتى أنتَ، أي: نِعمَ مِن فتًى أنتَ. وقال بعض شيوخنا: «يجوز قليلاً على جهة التوكيد، حُكي: نِعْمَ القتيلُ قتيلاً أصلحَ اللهُ به بين فئتين[2]».

وتلخَّص لنا في هذه المسألة ثلاثة مذاهب: المنع، والجواز، والتفصيل بين أن يزيد معنًى على الفاعل فيجوز، أوْ لا فلا.

ومِن أحكام هذا التمييز أنه لا تدخل عليه «مِن» إلا في ضرورة شعر، نحو: مِن حَيٍّ تَهام، ومِن فتًى، فلا يجوز في الكلام: نِعمَ من رجلٍ زيدٌ.

وقوله **ولا يمتنع عندهما إسناد نِعمَ وبئسَ إلى «الذي» الجنسية** ذكر المصنف في الشرح أنَّ ظاهر قول الأخفش أنه [لا][3] يجيز: نِعمَ الذي يفعل زيدٌ، ولا يجيز: نِعمَ مَن يفعلُ زيدٌ، قال[4]: «ولا ينبغي أن يُمنع؛ لأنَّ (الذي يفعل) بمنْزلة (الفاعل)، ولذلك اطَّرد الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح ألاَّ يجوز مطلقًا، ولا يُمنع مطلقًا، بل إذا قُصد به الجنس جاز، وإذا قُصد به العهد مُنِع» انتهى. فأجاز أبو العباس[5] والفارسي أن تقول: نِعمَ الذي بُعث بالرسالة محمدٌ ﷺ، كما يقال: نِعمَ المبعوثُ بالرسالة محمدٌ ﷺ.

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٩٤ [مخطوط].

(٢) تقدم في ص ١٠٢، ١١٦.

(٣) لا: ليس في المخطوطات، وهو في شرح المصنف.

(٤) ٣: ١١.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٣.

ومنع ذلك الكوفيون[1]، وجماعة من البصريين، منهم ابن السراج[2]، وأبو عمر في «الفرخ»، قال: لا تكون الأسماء الموصولة فاعل نعمَ على كل وجه، ولم يَرد /به سماع، والقياس المنع؛ لأنَّ كل ما كان فاعلاً لنعمَ، وكان فيه أل ـ كان مفسَّرًا للضمير المستتر فيها إذا نُزعت منه، و(الذي) ليس كذلك. [٤: ١٩٨/أ]

وأمَّا مَنْ وما الموصولتان إذا أُريدَ بهما الجنس فذهب قوم من النحويين إلى أنه يجوز أن تكونا فاعلَين لنعمَ وبئسَ[3]، واستدلُّوا على ذلك بالقياس والسماع[4] ـ وهو اختيار المصنف، ذكر ذلك في شرحه[5] ـ قال صاحب «البسيط»: «أمَّا القياس فلأنهما بمعنى الذي والتي، وهما فاعلان لهما لوجود الألف واللام باتِّفاق لصحة معنى الجنس» انتهى.

وهذا وهم من صاحب «البسيط» وعدم اطِّلاع في قوله «إنَّ الذي والتي يكونان فاعلَين لنعمَ وبئسَ باتِّفاق»، وقد ذكرنا أنَّ المنع مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين، وذكرنا أنه لم يَرد به سماع، ولا يقتضيه قياس.

وأمَّا السماع فاستدلُّوا بقوله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، وتقدم الكلام[7] على «ما» إذا اتصلت بنعمَ وبئسَ، وفيه عدة أقوال، وبقول الشاعر[8]:

وكيفَ أَرهَبُ أَمرًا ، أو أُراعُ لَهُ   وقد زَكَأتُ إلى بِشرِ بنِ مَرْوانِ؟

---

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٥٧.

(٢) الأصول ١: ١١٢ - ١١٣.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠١ - ٦٠٢، وفيه الأدلة وتأويلها.

(٤) والسماع: سقط من س.

(٥) ٣: ١١ - ١٣.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٧١. ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

(٧) تقدم في ص ٩٣ - ٩٩.

(٨) تقدم البيتان في ٣: ١٣٤. وكيف: سقط من ك.

فَنِعْمَ مَزْكأُ مَنْ ضاقَتْ مَذاهِبُهُ   ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِرٍّ وإعْلانِ

فظاهر «مَن» أنها موصولة، وقد وقعت فاعلة لنِعمَ، ووقع مَزكأ - وهو مضاف لِمَنْ، وهي موصولة - فاعلاً لنِعمَ.

والصحيح المنع، ولا حجة في هذا البيت لاحتمال أن تكون «مَن» مِن قوله «فنِعمَ مَزكأُ مَن ضاقت» نكرة موصوفة، كما قال[1]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيظًا صَدرَهُ   ....

وتكون نِعمَ قد رفعت النكرة المضافة إلى نكرة على ما ثبت بنقل الأخفش[2] وغيره[3] أنَّ ذلك لغة للعرب.

وأمّا «ونِعمَ مَن هو» فتأوَّله أبو عليّ[4] على أنه تمييز، وفي نِعمَ ضمير، ومَن تفسير له، فهو في موضع نصب.

وقال المصنف في الشرح[5] رادًّا على أبي عليّ: «لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أنَّ التمييز لا يقع في الكلام بالاستقراء إلا بنكرة صالحة للألف واللام، ومَن بخلاف ذلك، فلا يجوز كونها تمييزًا.

الثاني: أنَّ الحكم عليها بالتمييز عند القائل به مرتب على كون مَن نكرة غير موصوفة، وذلك منتفٍ بإجماع في غير محل النِّزاع، فلا يصار إليه بلا دليل عليه» انتهى.

---

(١) تقدم في ٣: ١١٨.

(٢) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١. وتقدم في ص ١٠٤ أنَّ الأخفش حكى ذلك في كتابه «الأوسط».

(٣) الإيضاح العضدي ص ٨٥، وذكر في المسائل البصريات ص ٦٤٠ أنَّ بعض البصريين قال ذلك. وكذا في «التذكرة» كما في إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٢١.

(٤) إيضاح الشعر ص ٤١٧ - ٤١٨.

(٥) ٣: ١١.

ولأبي عليّ أن يقول: مَن هنا نكرة غير موصوفة، وليس الجملة التي بعد مَن - وهي: هو في سرٍّ وإعلان - في موضع الصفة لمَنْ، بل مَن تمييز، و«هو» هو المخصوص بالمدح، وهو عائد على بشر بن مروان، وهو الممدوح.

وقوله **ونَدَرَ نِعْمَ زيدٌ رجلاً** قال المصنف في الشرح[1]: «وأمَّا ما رُوي[2] من قول بعضهم نِعمَ زيدٌ رجلاً فيُحمل على أنَّ الأصل فيه: نِعمَ رجلاً زيدٌ، على أنَّ الفاعل مضمر، ورجلاً مفسِّره، وزيدٌ مبتدأ، خبره نِعمَ وفاعلها، وليس فيه شذوذ إلا بكون التمييز مسبوقًا بالمبتدأ، فيكون في ذلك نظير قول الشاعر[3]:

والتَّغْلِبِيُّونَ نِعْمَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ....»

البيت» انتهى

وهذه المسألة فيها خلاف:

/ذهب البصريون إلى أنه يجب تقديم التمييز على المخصوص، فلا يجوز: نِعمَ زيدٌ رجلاً، وقد منعَ من ذلك س[4] في كتابه. [٤: ١٩٨/ب]

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء. وتقدَّم مذهبهم في ذلك، وهو أنه ليس في نِعمَ وبئسَ ضمير، وإنما هما رافعان لزيد، وانتصب رجلاً على الحال عند الكسائي، وعلى التمييز عند الفراء.

وقوله **ومرَّ بقومٍ نِعْمُوا قومًا** هذه أيضًا مسألة خلاف: ذهب س والبصريون إلى أنَّ الضمير الذي في نِعمَ رجلاً زيدٌ شرطه أن يكون مفردًا، سواء أكان تمييزه مفردًا أم مثنًّى أم مجموعًا. وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه،

---

(١) ٣: ١٤.

(٢) الأصول ١: ١١٧ والمسائل البصريات ص ٨٤٢. وحكاه ثعلب. اللسان (نعم).

(٣) تقدم في ص ١١٥.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٨.

فتقول: قومُك نِعْمُوا رجالاً، وأخواك نِعْما رجلَين. وروى ذلك الكسائي[1] عن العرب، وحكى الأخفش[2] في كتابه «الكبير» عن أبي محمد وأبي صالح[3] الأسديين: نِعْما رجلَين الزيدان، ونِعْمُوا رجالاً الزيدون، ونِعِمْتُم رجالاً الزيدون، ونِعِمْتُم رجالاً، ونِعِمْنَ نساءً الهنداتُ، ثم قال: «إني لا آمن أن يكونا قد فَهِمَا التلقين» انتهى.

وقال س[4]: «واعلم أنك لا تُظهر علامة المضمرين في نِعمَ، لا يقولون: نِعْمُوا رجالاً، يكتفون بالذي يفسِّره» انتهى.

وقوله **ونِعْمَ هم قومًا**[5] قال المصنف في الشرح[6]: «ومَن قال نِعمَ هم فمراده نِعْمُوا، ولكن زاد باء الجر في الفاعل كما زيدت في كَفى بالله» انتهى.

وقوله **ونِعمَ عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا، وشهدتُ صِفِّينَ وبِئسَتْ صِفُّون** قال المصنف في الشرح[6]: «وإذا ثبت أنَّ مميِّز هذا الباب قد يُحذف للعلم به أَمكنَ أن يُحمل عليه ما أَوهمَ بظاهره أنَّ الفاعل فيه عَلَمٌ أو مضاف إلى عَلَم، كقول ابن مسعود - ﷺ - أو غيره من العبادلة: (بئسَ عبدُ الله أنا إن كان كذا)[7]، وكقول النبي - ﷺ - : (نِعمَ عبدُ الله خالدُ بنُ الوليد)[8]، فيكون

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٤٢٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٦ وشرح الجزولية للأبذي ١: ٥٤٥ [رسالة].

(٣) كذا في شرح الجمل، وفي شرح الجزولية للأبذي: أبو محمد وأبو خالد.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ١١٩ ومجالس ثعلب ص ٢٧٣ والأصول ١: ١٢١.

(٦) ٣: ١٤.

(٧) المعجم الكبير للطبراني ٦: ١١٧ [الحديث ٥٦٨٤] تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، وفيه أنَّ القائل هو الرجل الذي لاعنَ امرأته، ولفظه: «بئس عبد الله أنا إن كذبتُ عند رسول الله - ﷺ - وتحملتُ فرية».

(٨) أخرجه بهذه الرواية الترمذي في سننه ٥: ٦٤٦: كتاب المناقب: الباب ٥١ مناقب خالد ابن الوليد ﷺ [الحديث ٣٨٤٦]، وتتمته: «سيفٌ من سيوف الله».

بئسَ ونعمَ مُسنَدَين إلى ضميرين حُذف مفسِّراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان. ومن هذا النوع أيضًا قول سهل بن حُنَيْف ﷺ: (شَهِدتُ صِفِّينَ وبِئسَتْ صِفُّونَ)[1]» انتهى. يعني أن يكون التقدير: نِعمَ رجلاً عبدُ الله خالدٌ، وبئسَ رجلاً عبدُ الله أنا، وبئستْ بُقعةً صِفُّون» انتهى.

وهذا التخريج الذي خرَّجه مبنيّ على جواز حذف التمييز، وتقدم الكلام[2] فيه، والصحيح منع حذفه. وما روي من نحو (نعمَ عبدُ الله خالد) أجاز الجرمي القياس عليه، فأجاز: نِعمَ عبدُ الله زيدٌ. ومنعَه عامة النحويين، وهو الصحيح؛ لأنه إن كان عَلَمًا فلا يجوز من حيث لم يجز: نِعمَ زيدٌ، وإن كان عبد الله واحدًا من العبيد أضيف إلى الله تعالى فلا يجوز أيضًا؛ لأنَّ اسم الله تعالى عَلَمٌ وإن كانت فيه أل، فكما لا يجوز نِعمَ غلامُ زيدٍ عمرٌو فكذلك لا يجوز: نِعمَ عبدُ الله هذا، وقد جاء في الشعر، قال[3]:

بِئْسَ قَومُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جارَهم لَحْمًا وَحِرْ

وسهَّل هذا كون «قوم الله» يقع على ما يقع عليه القوم إذا أدخلتَ عليه أل، وهو مع ذلك /مضاف في اللفظ إلى ما فيه أل. وإن لم تكن أل معرفة، ولا ينبغي أن يقاس على هذا؛ لأنَّ فاعل نِعمَ وبئسَ إذا كان مضافًا إلى ما فيه أل فإنه يجوز نزع أل وتنكيره وجعله تفسيرًا للضمير المستكنّ في نعمَ وبئسَ؛ فتقول في نعمَ أخو العشيرة زيدٌ : نعمَ أخا عشيرةٍ زيدٌ ، ولا يجوز مثل هذا في «بئسَ قومُ الله قومٌ طُرِقوا». [٤: ١٩٩/أ]

(١) أخرجه بهذه الرواية البخاري في صحيحه: كتاب الاعتصام بالسنة: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ٨: ١٤٨.

(٢) تقدم في ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الحيوان ٦: ٣٨٤ والمخصص ١٦: ١٣٢. والعيني ٤: ١٩. لحمٌ وَحِر: دبَّت عليه الوَحَرة، وهي دويبَّة كالعَظاءة حمراء إذا اجتمعت تَلصق بالأرض.

وأمَّا ما جاء من قولهم نِعمَ العُمَرُ عمرُ بن الخطاب[1] فهو من تنكير العلم، كقولهم[2]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ لِلْمَطِيِّ

فكأنه قال: نِعمَ المتسمّون بهذا الاسم.

وقد جاء اسم الإشارة معمولاً لبئسَ في الشعر، قال[3]:

بئسَ هذا الحيُّ حَيًّا ناصرًا ليتَ أحياءَهُمُ فيمَنْ هَلَكْ

وهذا البيت فيه شذوذ من حيث رَفعت بئسَ اسم الإشارة، ومن حيث الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز.

وهو محتمل التأويل على أنّ في بئسَ ضميرًا، وحيًّا ناصرًا تفسيره، تأخر في الشعر، و«هذا الحيّ» هو المخصوص بالذم، والتقدير: بئسَ حيًّا ناصرًا هذا الحيُّ.

ص: ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَي نِعمَ وبئسَ، أو يُذكَرُ قبلَهما معمولاً للابتداء أو لبعض[4] نواسخه، أو بعدَ فاعلِهما مبتدأً، أو خبرَ مبتدأٍ لا يظهر، أو أوّلَ معمولَي فعلٍ ناسخ. ومِن حَقّه أن يختصّ ويَصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نِعمَ وبالمذموم بعد بئسَ، فإن بايَنَه أُوِّل.

وقد يُحذف، وتَخلُفه صفتُه اسمًا وفعلاً. وقد يغني متعلّقٌ بهما.

وإن كان المخصوص مؤنثًا جاز أن يقال: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ مع تذكير الفاعل.

---

(١) الأصول ١: ١٢٠ وتوجيه اللمع ص ٣٩٠.

(٢) تقدم في ٥: ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٨٩.

(٣) نسبه الشاطبي في المقاصد الشافية ٤: ٥١٧ ليزيد بن طُعْمة. ولهذا الشاعر بيت من هذا البحر وعلى هذا الروي في المعاني الكبير ص ٣٠٩ وشروح سقط الزند ٤: ١٤٣٣.

(٤) ك: ببعض.

ش: **المخصوص** هو المقصود بالمدح أو الذم. ومعنى **يُدَلُّ عليه** أي: يُحذف للدلالة عليه بما قبله، كقوله تعالى ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1]، أي: نِعمَ العبدُ أيُّوبُ، وقال الشاعر[2]:

إنِّـــي اعْتَمَـــدتُكَ يـــا يَزيـــــــدُ ، فَـــنِعْمَ مُعْتَمَـــدُ الوَســـائلْ

أي: أنتَ.

وفي «البسيط» ما نصه: ولا بُدَّ من ذكر الممدوح أو المذموم المقصود باسمه الخاصِّ به في جملة المدح أو الذمِّ إمَّا لفظًا أو نِيَّة، أمَّا النيَّة فكقوله تعالى ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[3] أي: نحن، وقوله تعالى ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾، يريد: أيُّوب.

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز نِيَّةً إلا إذا تقدَّم ذكره؛ لأنه محتاج له ذكرًا لِما تذكره، ولا يُحذف نِيَّةً لأنها[4] لا تستقلّ، فهو كالعوض لها من التصرف، ولأنهم لَمَّا مدحوا الجنس، وأعرضوا عن المقصود - وهو الشخص - كان ذكره بدلاً من الإعراض في الفاعل، فلو حُذف لَمَا عُلم الممدوح رأسًا، ولا يكون، وأمَّا الآيتان فقد تقدَّم فيهما ذكر المحذوف، لقوله ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ﴾، وقوله ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا﴾، فلو لم يتقدم لم يجز، فكأنه قال: والأرضَ فرشناها فنحن[5] الماهدون).
والأكثرون لم يشترطوا التقدم؛ لأنه خبر ابتداء، وهو يُحذف للعلم والاختصار.

وقوله **أو يُذكَرُ قبلَهما معمولاً للابتداء** /مثاله: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وعمرٌو بئسَ الغلامُ، وزيدٌ نِعمَ رجلاً، وعمرٌو بئسَ رجلاً، ولا خلاف أنَّ الجملة بعد المبتدأ [٤: ١٩٩/ب]

---

(١) سورة ص: الآية ٤٤، فحذف لتقدم قصته.

(٢) هو الطرماح. الديوان ص ٢١٩.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٤٨. ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾، فحذف لدلالة الكلام عليه.

(٤) د: لأنه.

(٥) ك، ن: فنعم.

في موضع الخبر، سواء أقيل بفعليَّة نعمَ وبئسَ أم باسميَّتهما. وجَوَّزوا في قول مَن قال باسميَّة نِعمَ وبئسَ إعرابَهما مبتدأ، والمخصوص الخبر، والعكس.

وفي الرابط لهذه الجملة بالمبتدأ أربعة مذاهب:

أحدها: ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنَّ الربط حصل بالعموم الذي في مرفوع نِعمَ وبئسَ؛ لأنَّ أل للجنس، والجنس انتظم زيدًا. قالوا: ومن الربط بالعموم قولُه تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]:

فأمَّا الصُّدورُ لا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ ... ولكنَّ أعْجازًا شَديدًا ضَرِيرُها

وقولُ الآخر[3]:

فأمَّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيكُمُ ... ولكنَّ سَيرًا في عِراضِ المَواكِبِ

وتُؤُوِّلَ هذا كله على أنَّ الرابط فيه ليس العموم، وإنما الرابط وضع الظاهر موضع المضمر، أي: فأمَّا الصدورُ فلا هي لجعفر، وأمَّا القتال فلا هو لديكم.

وزعموا أنَّ الشاهد على الربط بالعموم قول الشاعر[4]:

ألا ليتَ شِعري هل إلى أُمِّ مالكٍ ... سَبيلٌ ، فأمَّا الصَّبرُ عنها فلا صَبْرَا

وقال أبو زيد السهيلي: «لو صحَّ ذلك لجاز أن تقول: زيدٌ لا رجلَ في الدار». وقال غيره: «وكذلك كان يصحُّ: ما زيدٌ قائمًا أحدٌ، وما زيدٌ قائمًا ولا

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٠.

(٢) هو توبة بن الحُمَيِّر، أو رجل من الضِّباب يهجو جعفر بن كلاب. سر صناعة الإعراب ص ٢٦٥ والتنبيه ص ١٢٣ وإيضاح شواهد الإيضاح ص ١٢٣ - ١٢٩ [١٥] والخزانة ١١: ٣٦٤ - ٣٦٦ [٩٤٠]. أراد بالصدور الأكابر والأشراف، وأراد بالأعجاز النساء. والضرير: المضارَّة، وأكثر ما يستعمل في الغيرة. ك: صريرها.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٣٢، ٩٥.

(٤) تقدم البيت في ٤: ٣٢.

ذاهبًا أحدٌ، ونحوه». وأُجيبَ عن هذا بأنه لم يوضع ما بعد هذه أن يكون للجنس كما وُضع في المدح والذم.

وذهب أبو محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي[1] إلى أنَّ الرابط محذوف، والتقدير: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، فزيدٌ: مبتدأ، وهو: مبتدأ ثانٍ، ونِعمَ الرجلُ جملة في موضع خبر هو، والجملة من قوله هو نِعمَ الرجلُ في موضع خبر زيد، والرابط هو، وهو المبتدأ الثاني.

ورُدَّ عليه بأنَّ «هو» هذا المقدَّر المعرب مبتدأ قد أخبرتَ عنه بقولك: نِعمَ الرجلُ، فيحتاج إلى تقدير هو أخرى، والقول في هو هذه الأخرى يحتاج إلى تقدير هو أخرى، فيؤدي إلى تقدير مبتدآت لا نهاية لها، وذلك لا يجوز.

قال بعض أصحابنا: ولابنِ السِّيد أن يقول: لا يلزم هذا؛ لأنَّ الجملة إذا كانت خبرًا عن الاسم المضمر هي من جهة المعنى خبر عن الظاهر الذي المضمرُ كنايةٌ عنه؛ وإذا كان كذلك لم يحتج الضمير إلى ضمير، وهذا صحيح، والربط معنويّ، فلا يلزمه ذلك.

وذهب ابن الطَّراوة إلى أنه لا يحتاج إلى تقدير «هو» قبل الجملة، بل «نِعمَ الرجلُ» تحمَّل الضمير؛ لأنَّ مذهبه أنَّ التركيب أصاره اسمًا بمعنى الممدوح أو المذموم، فتحمَّل الضمير الذي يتحمَّله الممدوح أو المذموم.

وذهب القائلون بأنَّ أل للعهد إلى أنَّ الربط حصل بتكرير المبتدأ باسمٍ هو المبتدأ من /حيث المعنى[2]؛ وذلك جارٍ على مذهب أبي الحسن في إجازته: زيدٌ [٤: ٢٠٠/أ]
قام[3] أبو عمرو، إذا كان أبو عمرو كنيةً لزيدٍ، وكما جاز أن يربط بالظاهر الذي

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٣.

(٢) نسب هذا المذهب في منهج السالك ص ٣٩٩ إلى ابن ملكون.

(٣) ك: قائم.

ليس بالموصول جملة الصلة في نحو قولهم[1]: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخدري، يريدون: رويتُ عنه - جاز ذلك هنا.

وإذا قلت زيدٌ نِعمَ رجلاً فتجيء هذه المذاهب إلا على مذهب ابن الطراوة، فالرابط هو الضمير الذي رَفَعَتْه نعمَ وبئسَ، لكنه حُذف.

وقوله **أو لبعضِ نَواسخه** يعني أنَّ المخصوص يكون معمولاً لبعض نواسخ الابتداء، مثاله في باب كان قولُه[2]:

إذا أَرسَلُوني عندَ تَقديرِ حاجةٍ   أُمارِسُ فيها ، كُنتُ نِعْمَ المُمارِسُ

ومثاله في باب إنَّ قولُه[3]:

إنَّ ابــــنَ عبـــدِ اللهِ نِعْـــــ   ـــمَ أخُو النَّــدى وابــنُ العَــشيرَهْ

وقولُه[4]:

إنِّـــي إذا أُغْلِـــقَ بـــابُ الــصَّيْدَنِ   نِعْـــمَ شَــفيعُ الزائـــرِ المُــسْتأذِنِ

ومثاله في باب ظنَّ: ظننت زيدًا نِعمَ الرجلُ، وقولُ زهير[5]:

يَمينًـــا لَـــنِعْمَ الــسيِّدانِ وُجِـــدتُما   على كُلِّ حالٍ مِن سَـــحيلٍ ومُبْـــرَمِ

---

(١) تقدم في ٣: ٦، ١٠٦، ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) هو يزيد بن الطثرية. وبعد هذا البيت بيت مكسور الروي، الحماسة ٢: ٣٥١ [٧٧٢] وشرحها للأعلم ص ٩٥٠ [٧١٢]، والمرزوقي ص ١٧٢٥ [٧٦٦] وآخره في المرزوقي: «كنتُ عينَ المُمارسِ».

(٣) هو أبو دهبل الجمحي. الديوان ص ٩٦ وشرح المصنف ٣: ١٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٩٣.

(٤) هو رؤبة. الديوان ص ١٦٠ وجمهرة اللغة ٢: ١١٧١. الصيدن: الملك. ورواية الديوان:

فنِعْمِ داعي الوالِـــجِ المستـــأذِنِ   أَبِي إذا استَغْـــلِقَ بابُ الصَّيْـــدَنِ

(٥) الديوان ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ٢٦٠. والمعنى: لنعم السيدان وجدتما حين تفاجآن لأمر قد أبرمتماه، وأمر لم تُبرماه ولم تُحكماه. وأصل السحيل والمبرم أنَّ السحيل: خيط واحد لا يُضمُّ إليه آخر. والمبرم: يُفتل خيطين حتى يصيرا خيطًا واحدًا.

وقوله **أو بعدَ فاعلِهما مبتدأً** مثاله: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الغلامُ عمرٌو، والجملة قبلهما خبر عنهما، وذلك كما كانت خبرًا حالة تقدُّم المخصوص، وتقدَّمت الجملة كما تقدَّمت حين وقعتْ خبرًا للمبتدأ المتأخر في قول الشاعر[(١)]:

قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ واحِدَهُ وصارَ مُنْتَشِبًا في بُرْثُنِ الأَسَدِ

ولذلك ساغ عود الضمير من الجملة على مَن، وإن كان متأخرًا في اللفظ؛ لأنَّ النية بالجملة التأخير.

وإعرابه مبتدأ مع التأخر - ولا يجوز غيره - هو مذهب س[(٢)]، على ما نبيِّنه إن شاء الله، وهو اختيار ابن خروف[(٣)] وهذا المصنف[(٤)].

وقوله **أو خبرَ مبتدإٍ لا يظهر** هذا الإعراب نُسب إلى س، وممن نسبه إلى س هذا المصنف في الشرح، قال فيه[(٥)]: «وأجاز س كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار». ثم أخذ في ردِّ هذا القول ناقلاً كلام ابن خروف من حيث المعنى. وأجاز هذا الإعرابَ فيه جماعة، منهم السيرافي[(٦)] وأبو علي[(٧)] والصَّيْمَرِيُّ[(٨)]. وأجاز جماعة[(٩)] أن يكون مبتدأ حُذف خبره. وذكر ابن عصفور أنَّ هذين الإعرابين مذهب الجمهور.

---

(١) هو حسان. الديوان ١: ٢٨٤.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٣) شرح الجمل له ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

(٤) شرح التسهيل ٣: ١٦، ١٧.

(٥) ٣: ١٦.

(٦) شرح الكتاب ٣: ق ٢٩/ب.

(٧) الإيضاح العضدي ص ٨٧.

(٨) التبصرة والتذكرة ص ٢٧٥.

(٩) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٦٠٥ والمقرب ١: ٦٩.

وأبطل المتأخرون الأمرين بوجهين:

أحدهما: أنه إمَّا أن تقدر مرفوعًا، هو الممدوح، وهو محذوف، أو لا، فإن لم تقدر كان الممدوح محذوفًا من جملة المدح لأنَّ ما بعده مستقلّ، وقد تقدَّم[1] أنه لا بدَّ منه، ولا تستقلُّ بنفسها، وإن أضمر فيكون التقدير في قولك نِعمَ الرجلُ زيدٌ: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ، ويقع الكلام في هو، فيؤدي إلى التسلسل، وقد أبطلنا[2] ذلك في قولك: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، في تقدير /ابن السِّيد: زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ. [٤: ٢٠٠/ب]

والوجه الثاني: إمَّا أن يكون الضمير الكائن في الجملة الابتدائية يعود على شيء من جملة المدح أو لا، فإن عاد فليس فيها ما يعود عليه إلا الفاعل، وهو جنس، فلا يخبر عنه بالشخص، وإن لم يكن عائدًا على شيء من الجملة كان على غير متقدم ولا متأخر، وذلك لا يجوز.

وقال ابن خروف: «ثبت باتفاق كونه مبتدأ بدليل جواز دخول ناسخ الابتداء عليه، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضمار، فينبغي ألا يقال به» انتهى.

ولو كان يجوز فيه أن يكون خبرًا لمبتدأ لانتصب في قولك: نِعمَ الرجلُ كان زيدٌ؛ لأنَّ ذلك المضمر يصير اسمًا لكان، فيلزم نصب زيد، ولاتَّصل منصوبًا أو انفصل بكان في قولك: نِعمَ الرجلُ أنتَ، إذا أدخلتَ كان، فكنت تقول: نِعمَ الرجلُ كانَك أو كان إياك، ولا يقال، إنما يقال: نِعمَ الرجلُ كنتَ.

ولو كان خبر مبتدأ محذوف للزمَ حذف الجملة رأسًا في نحو ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾؛ إذ يصير التقدير: أيُّوبُ الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأسًا، إلا إن كان في الكلام ما ينوب عنها، نحو: نَعَمْ، وبَلَى، ولا، ونحوها من حروف الجواب.

---

(١) تقدم في ص ١٢٧.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٢٩.

وللزمَ أيضًا كون هذه الجملة لا تكون متعلقة بالأولى؛ لأنها لا موضع لها من الإعراب، وليست مفسِّرة؛ إذ المفسِّرة يجوز أن يُستغنَى عنها بالجملة التي قبلها، ولا يجب ذكرها، وهذه ليست كذلك، ولا هي جملة اعتراض.

وللزمَ أيضًا حذف جملتين لا دليل على حذفهما، وهي جملة السؤال وجملة الجواب. وأيضًا فالمفهوم من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، وزيدٌ نِعمَ الرجلُ - واحد، فكما لا يُتَوَهَّم في زيدٌ نِعمَ الرجلُ أنه على كلامين، فكذلك في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ.

وقال المصنف في الشرح(١): «ومن لوازم كونه خبرًا قبل دخول كان أن يقال: نِعمَ الرجالُ كانوا الزيدين، ونِعمَ النساءُ كُنَّ الهندات، ونِعمَ الرجلُ ظَنَنته زيدًا، ونِعمَ الرجلان وُجدا إياكما، لكنَّ العرب لم تقل إلا: نِعمَ الرجالُ كان الزيدون، ونِعمَ النساءُ كانت الهندات، ونِعمَ الرجلُ ظننتُ زيدًا، ونِعمَ الرجلان وُجدتما، فعُلم بهذا أنَّ المخصوص لم يكن قبله ضمير، فيكون هو خبره، بل كان مبتدأً مخبرًا عنه بجملة المدح أو الذم».

قال(٢): «ومن لوازم ذلك جواز دخول إنَّ؛ لأنَّ الخبر والمخبر عنه عند من يرى صحة ذلك جملة خبرية أُجيب بها سؤال مقدر، وتوكيد ما هو كذلك بإنَّ جائز، والجواز هنا مُنتَفٍ مع أنه من لوازم الخبرية، فالخبرية إذًا منتفية؛ لأنَّ انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. وأمَّا على القول بكون المخصوص مبتدأً مقدَّم الخبر فيلزم منه موافقة الواقع، وهو امتناع دخول إنّ إلا مع تقدُّم المخصوص، كقولك: إنَّ زيدًا نِعمَ الفتى» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

ولقائلٍ أن يقول: الذي قال فيه إنه خبر مبتدأ محذوف لم يقل ذلك على سبيل الوجوب، بل على سبيل الجواز، ويمكن أن العرب حين أدخلت الناسخ لم تُراع هذا الجائز، بل راعت الجائز الآخر، وهو أن يكون مبتدأ؛ لأنها التزمت حذف

---

(١) ٣: ١٦ - ١٧.

(٢) ٣: ١٧.

[٤: ٢٠١/أ] هذا المبتدأ، فلو راعت هذا الجائز الثاني /عند دخول الناسخ لكان نقضًا لِما اعتزموا عليه من الحذف ؛ لأنه إذ ذاك يَبرز في كان وأخواتها في التثنية والجمع ، وفي ظننت وأخواتها.

وقال الأستاذ أبو الحسن بن الباذِش: «لا يجيز س أن يكون المختصُّ بالمدح والذم إلا مبتدأً في: نعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَ الرجلُ عمرٌو، كما كان في: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، وعمرٌو بئسَ الرجلُ، وتكون الجملة في موضع رفع، وذلك أنَّ نِعمَ وبئسَ لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختصِّ بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يتقدر على هذا إلا مبتدأً، كما لا يتقدر ذهبَ أخوه زيدٌ إلا مبتدأً، وهذا يقتضي تشبيه نِعمَ به.

ويدلُّ على فساد الوجه الآخر أنَّ الاسم المختصَّ بالمدح والذم يجوز حذفه، فإذا كان خبر المبتدأ محذوفًا، ثم حُذف هو - آل إلى حذف الجملة كلها، وذلك غير جائز» انتهى. وبهذا قوّى أبو الفتح كونه لا يكون إلا مبتدأً[1].

وقال س[2]: «وأمَّا قولهم نِعمَ الرجلُ عبدُ الله فهو بمنْزلة: ذهبَ أخوه عبدُ الله، عَمِلَ نِعمَ في الرجل، و لم يَعمل في عبد الله.

وإذا قال عبدُ الله نِعمَ الرجلُ فهو بمنْزلة: عبدُ الله ذهبَ أخوه». فسوَّى س بين التركيبين تأخير المخصوص وتقديمه.

ثم قال س[3]: «كأنه قال: نِعمَ الرجلُ، فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبدُ الله. وإذا قال عبدُ الله فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نِعمَ الرجلُ» انتهى.

---

(١) كذا! وقد ذهب في «اللمع» إلى أنه خبر مبتدأ محذوف، وأجاز كونه مبتدأ وما قبله خبر عنه متقدم عليه. اللمع ص ١٤٠.

(٢) الكتاب ٢: ١٧٦.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٦ - ١٧٧، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

فلم يُرد س بقوله «من هو» أنّ الكلام على جملتين إذا تأخر المخصوص، كما لم يُرد ذلك[1] «إذا قال: عبدُ الله، فكأنه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نعمَ الرجلُ»؛ لأنّ عبد الله حالة التقديم يستحيل أن يكون جملة، وإنما أراد أنّ تَعَلُّقَ المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ تَعَلُّقٌ لازم، فإذا بدأتَ بالمبتدأ احتجتَ إلى خبر، وإذا بدأتَ بالخبر احتجتَ إلى مبتدأ، لا أنّ ذلك على جملتين، فإذا قلت «ذهب» فكأنه قيل لك: مَن الذاهبُ؟ وإذا قلت «زيدٌ» فكأنه قيل لك: ما شأنُه؟ وبان بهذا النص من س فساد نسبة ذلك لـ«س»، كما فعل المصنف في قوله إنّ س أجاز أن يكون خبر مبتدأ واجب الإضمار، وأنه لم يتصفح كلامه، أو قَلَّدَ مَن نَسب ذلك إلى س.

وقال ابن عصفور: «الذي يدلُّ على أنه إذا تأخَّر لا يلزم فيه أن يكون مبتدأ والجملةُ خبر قولُهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ، ومنه قوله - ﷺ -: (نِعمَ المالُ أربعون، والكثيرُ ستُّون، وويلٌ لأصحابِ المئين إلا مَن أعطى الكريمة، ومَنَحَ الغزيرة، ونَحَرَ السمينة، وأطعَم القانعَ والمُعْتَرَّ)[2]، فأربعون وألف ورجل وجمل أخبار لمبتدآت مضمرة، ولا يجوز أن تكون مبتدأة، وما قبلها خبر لها؛ لأنها نكرات، ولا مسوِّغ للابتداء بها، وإذا ثبتَ جعله خبرَ مبتدأ محذوف لفهم المعنى فلا مانع يمنع من جواز جعله مبتدأ، والخبر محذوف لفهم المعنى» انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من تعيُّن هذه الأسماء النكرات لأن تكون خبر مبتدأ محذوف، وامتناع أن تكون مبتدآت لكونها نكرات، ولا مسوِّغ للابتداء بها - غير صحيح، بل فيها مسوِّغان: أحدهما ذكره هو في باب /المبتدأ والخبر، والآخر ذكره غيره: [٤: ٢٠١/ب]

---

(١) أي: لم يرد ذلك بقوله.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد: باب هل يَفلي أحد رأس غيره، ص ٣٣٨ [الحديث ٩٥٣] بتخريجات وتعليقات محمد ناصر الدين الألباني. القانع: السائل. والمعترّ: الذي يأتي للمعروف من غير أن يسأل.

فأمَّا الذي ذكره هو فهو أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، فهذا عنده من المسوِّغات لجواز الابتداء بالنكرة، وجَعل من ذلك قول الشاعر[1]:

مُرَسَّعةٌ بينَ أرْساغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغي أرْنَبا

قال[2]: «النكرة هنا لا تراد لعينها؛ ألا ترى أنه لا يريد مُرَسَّعة دون مُرَسَّعة». وقال أيضًا[3]: «وينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد لعينها، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، تريد: واحدٌ[4] من هذا الجنس أيّ واحد كان خيرٌ من كل واحدة من جنس النساء، إلا أنَّ معناه يؤول إلى العموم، إلا أنه يخالف العموم في أنه يدلُّ على كل واحد على جهة البدل، أعني أنه لا يتناول الجميع دفعةً واحدة، وكلٌّ يتناول الجميع في دفعة واحدة»[5] انتهى كلامه.

فالمسوِّغ الموجود في قولهم: رجلٌ خيرٌ من امرأة، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة[6]، ومُرَسَّعةٌ بين أرساغه - هو بعينه موجود في قولهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ؛ لأنهما نكرتان لا ترادان لعينهما، بل حُكم على واحدٍ من الجمال بأنه نِعمَ البعير، وعلى واحدٍ من الألف بأنه نِعمَ المال. فعلى هذا الذي تقرر يجوز أن يتقدم، فتقول: جملٌ نِعمَ البعيرُ، وألفٌ نِعمَ مالاً.

والمسوِّغ الذي ذكره غيره هو أنه يجوز أن يكون نكرة إذا كان خبره جملةً مشتملة على فائدة، إلا أنه يجب تأخيره، وذلك نحو: قصدَ[7] غلامَه رجلٌ، فإنه جائز جواز «عندك رجلٌ»؛ لأنَّ في تقديم الجملة ما في تقديم الظرف من رفع توهُّم

---

(١) تقدم البيت في ٣: ٣٣٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي الكبير ١: ٣٤٢ - ٣٤٣.

(٣) وقال أيضًا ... بالنكرة أن تكون: موضعه في ك بعد بيت الشعر مباشرة.

(٤) فيما عدا ن: واحدًا. وفي ن، وحاشية س: «واحدٌ»، وفوقه فيها: ظ.

(٥) شرح الجمل الكبير ١: ٣٤٢.

(٦) نسب هذا القول لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولابن عباس - رضي الله عنهما - في كشف الخفاء ١: ٣٧٩ [١٠١٩]. تحقيق أحمد القلاش، بيروت ١٤٠٥.

(٧) ن: قصده.

الوصفية مع عدم قبول الابتداء، فعلى ما قَرَّرَ هذا المقرِّر يكون جملٌ مبتدأ، وقد تقدَّمَتْه جملة مشتملة على فائدة، وهي: نِعمَ البعيرُ، إلا أنه لا يجوز تقديم هذا المبتدأ على هذا المسوِّغ؛ لأنَّ تقديم الخبر هنا مسوِّغٌ لجواز الابتداء بالنكرة.

واستشهد بعض النحويين على أنَّ المخصوص حالة التأخير خبر مبتدأ محذوف بقول العرب: شَدَّ ما أنك ذاهب، قال: فـ«ما» منصوبة على التمييز، وأنك خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: شَدَّ شيئًا، ثم أوضح، فقال: هو أنَّك ذاهبٌ. ولا يتوجه في «أنَّ» هنا إلا هذا الإعراب؛ إذ لا تكون مبتدأة. وقيل: يجوز أن تكون فاعلةً بـ«شَدَّ». وكذلك : عَزَّ ما أنك ذاهب.

وقال الفارسي: «لا يظهر المبتدأ الذي زيدٌ خبره بعد: نِعمَ الرجلُ زيدٌ، لا يقال: هو زيدٌ، وذلك لأنَّ هاتين الجملتين قد انعقدتا انعقاد الجملة الواحدة، فطالتا، فاستخَفُّوا حذف المبتدأ البتَّة، وقَوَّى على ذلك أنَّ الجملة الواحدة منهما قد يُضمر فيها الفاعل، فلا يظهر البتَّة، نحو: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فلمَّا كان موضع إضمار البتَّة كان أيضًا موضع حذف البتة» انتهى.

وقد ردَّ بعض أصحابنا على مَن جوَّز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأنَّ التقدير: زيدٌ الممدوحُ - بأنَّ الذي يقول نِعمَ الرجلُ زيدٌ ليس في نفسه نِعمَ الرجلُ زيدٌ الممدوحُ، ولا يمكن أن يُحذف خبرُ مبتدأ إلا وهو مراد في النفس، فيُحذف للعلم به اختصارًا. وإنما حمل على هذا القائلَ به تجويزُ الإعراب من غير التفات إلى المعنى، وذلك ليس بشيء، بل لا ينبغي أن يوجَّه إعراب حتى يصح معناه.

[٤: ٢٠٢/أ] وقال /المصنف في الشرح رادًّا على من زعم أنَّ المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ما نصه[1]: «هذا غير صحيح؛ لأنَّ هذا الحذف مُلتزَم، ولم نجد خبرًا يلتزم حذفه إلا ومحلُّه مشغول بشيء يسدّ مسدّه، كخبر المبتدأ بعد لولا، وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه».

---

(١) ٣: ١٧. وآخره فيه: «فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور».

وذهب ابن كيسان إلى أنّ المخصوص بدل من المرفوع. وهو باطل لأنه لا يقال: نعمَ زيدٌ. وأيضًا فإنه يكون بدلاً لازمَ التبعية، وليس في الأبدال ما هو كذلك.

وقوله **أو أوّلَ مَعمُولَيْ فعلٍ ناسخٍ** مثالُه قول الشاعر[1]:

لَعَمْرِي لَئنْ أَنْزَفْتُمُ أو صَحَوْتُمُ   لَبِئسَ النَّدامَى كُنتُمُ ، آلَ أَبْجَرَا

وقال زهير[2]:

يَمينًا لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وُجِدتُما   على كُلِّ حالٍ مِن سَحيلٍ ومُبْرَمِ

وقوله **ومن حَقِّه أن يختصّ** قال المصنف في الشرح[3]: «ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفةً أو مقاربًا لها بالتخصيص، نحو: نِعمَ الفتى رجلٌ من بني فلان، ونِعمَ العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ» انتهى.

ويَرِد على ما قال قولُهم: نِعمَ البعيرُ جملٌ، ونِعمَ الإنسانُ رجلٌ، ونِعمَ مالاً ألفٌ، و(نِعمَ المالُ أربعون)، فهذه مخصوصات بالمدح لم تختصّ.

وقوله **ويَصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفًا بالممدوح بعد نعمَ وبالمذموم بعد بئسَ، فإن بايَنَه أُوِّل** قال في الشرح[3]: «كقولك في نِعمَ الرجلُ زيدٌ: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ، وفي بئسَ الولدُ العاقُّ أباه: الولدُ المذمومُ العاقُّ أباه»[4] انتهى. وهذا الذي ذكره في الشرح لا يَسُوغ إلا إذا رَفع نِعمَ وبئسَ الظاهرَ، أمّا إذا رَفع المضمرَ فإنه لا يَصلح ذلك فيه، بل يُعتبر ذلك في التمييز، فإذا قلت[5] نعمَ رجلاً زيدٌ فالإخبار بما ذكر يكون في التمييز، فتقول: الرجلُ الممدوحُ زيدٌ، وكذا في بئسَ.

---

(١) الأُبَيرد الرِّياحيّ كما في مجاز القرآن ٢: ١٦٩، ٢٤٩ والأغاني ١٣: ٩٢ [دار صادر]. أنزفتم: سكرتم.

(٢) تقدم البيت في ص ١٣٠.

(٣) ٣: ١٨.

(٤) الولد المذموم العاق أباه: سقط من ك.

(٥) فإذا قلت ... يكون في التمييز: سقط من س.

وهذا الذي ذكره المصنف من اختيار المخصوص بأن يُخبَر به عن الفاعل موصوفًا بما ذكر هو معنى ما ذكره أصحابنا[1] مِن أنَّ شرط المخصوص ألا يكون أعمّ ولا مساويًا؛ بل يكون أخصّ، فلو قلت: نِعمَ الرجلُ الإنسانُ، أو نِعمَ الرجلُ المرءُ، لم يجز، بل شرطه أن يكون أخصَّ من الفاعل؛ لأنه إذا كان أعمَّ أو مساويًا لم يكن في الإخبار فائدة.

وقوله **فإن بايَنَه أُوِّلَ** قال أبو موسى[2]: «ومِن شرطه أن يَصدُق عليه اسم الفاعل»، أي: اسم المرفوع بنِعمَ وبئسَ، نحو: نِعمَ الرجلُ عبدُ الله، فلا تقول: نِعمَ الفرسُ الرجلُ. وكذلك أن يصدق عليه التمييز، فلو قلت نِعمَ فرسًا عبدُ الله لم يَجز. «فإن وقعَ ما يُوهِم خلاف هذا يُؤَوَّل»[3]، نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ﴾[4]، تأوَّلَه أبو علي[5] على وجهين:

أحدهما: أن يكون (الذين) في موضع رفع على إضمار مثل، أي: مثلُ الذين، وهو المخصوص بالذم، وحذف، وقام (الذين) مقامه.

والثاني: أن يكون (الذين) في موضع جر صفة للقوم، والمخصوص محذوف، أي: بئسَ مَثَلُ القومِ المكذبين مثلُ هؤلاء. وقد ضعف وصف ما يضاف إليه /فاعل [٤: ٢٠٢/ب] نِعمَ وبئسَ لأنَّ فيه تخصيصًا، والتخصيص مباين لعموم الجنس.

وقوله **وقد يُحذَف وتَخلُفُه صفتُه اسمًا وفِعلاً** مثال حذفه والصفة اسم: نِعمَ الصديقُ حَليمٌ كريمٌ[6]، وبئسَ المُصاحبُ[7] عَذولٌ خَذولٌ. قال المصنف في

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٢ - ٦٠٣.

(٢) المقدمة الجزولية ص ١٦٠.

(٣) هذه تتمة قول أبي موسى الجزولي المتقدم.

(٤) سورة الجمعة: الآية ٥.

(٥) الإيضاح العضدي ص ٨٧ - ٨٨.

(٦) كريم: سقط من ك.

(٧) د، وشرح المصنف: «الصاحب»، وآثرت ما في باقي النسخ لأنه ورد في س مضبوطًا.

الشرح[1]: «ويَكثُر ذلك إذا كانت الصفة فعلاً والفاعل ما، كقوله تعالى ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾[2]، وكقوله ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[3]» انتهى. وقد تقدم الخلاف[4] في هذه المسألة، وهي إذا جاء بعد نِعمَ وبئسَ ما.

وقال المصنف في الشرح[5]: «ويَقِلُّ إذا لم يكن الفاعل ما، نحو: نِعمَ الصاحبُ تَستعين به فيُعينك، التقدير: صاحبٌ تَستعين به فيُعينك». وهذا الذي أجازه المصنف من «نعمَ الرجلُ تَستعين به» قد تقدَّم الخلاف فيه[4]، وأنَّ الكسائي هو الذي أجازه، وأنَّ أكثر النحويين منعوه، وذلك عند الكلام على كون «ما» تكون فاعلةً تامَّةً على مذهب س.

وقوله **وقد يُغني متعلّق هما** أي: يُحذف الموصوف وصفته، ويبقى ما يتعلّق هما، أي: ما يقتضيهما من جهة المعنى، نحو قول الراجز[6]:

بئسَ مَقامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ ... إمَّا على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسِسِ

تقديره: بئسَ مَقامُ الشيخِ مَقامٌ مَقُولٌ فيه أَمْرِسْ أَمْرِسْ، فحُذف مَقام[7] - وهو الموصوف - وصفته - وهو: مَقُولٌ فيه - وبَقيَ ما يطلبهما، وهو معمول القول الجملة الأمرية.

---

(١) ٣: ١٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٢.

(٤) تقدم ذلك في ص ٩٣ - ٩٩.

(٥) ٣: ١٩.

(٦) الرجز في كتاب البئر ص ٧٢ وإصلاح المنطق ص ٨٢ ومجالس ثعلب ص ٢١٣ والمنصف ٣: ١٤ والتنبيه ص ٢٩٠. المَرَس: الحبل. وأمرِسْ: أعد الحبل إلى قَبِّ البَكَرة. والقعو: البكَرة. واقعنسِسْ: تأخَّر. وقد ضبط في س: أمرسْ، واقعنسسْ، بالتسكين.

(٧) مقام: سقط من ك.

وقوله وإن كان المخصوص إلى آخر المسألة[1] إذا كان المذكر كُني به عن مؤنث، أو المؤنث كُني به عن مذكر - جاز أن تعامله معاملة ما كُني به عنه، فتقول: هذه الدارُ نِعْمَتِ البلدُ، وهذا البلدُ نِعمَ الدارُ، قال س[2]: «وأمَّا قولهم: هذه الدارُ نِعْمَتِ البَلَدُ، لَمّا كان البلدُ الدارَ أقحموا التاء، فصار كقولك: مَن كانت أُمَّك؟ وما جاءتْ حاجتَك؟ ومن قال نِعمَ المرأةُ قال نِعْمَ البلدُ، وكذلك: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، لَمّا كانت البلدَ ذُكِّرَتْ» انتهى. وقال الشاعر[3]:

أو حُـــرَّةٌ عَيْطَـــلٌ ثَبْجـــاءُ مُجْفَـــرَةٌ ... دَعائمَ الزَّورِ ، نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَـــدِ

ألحق علامةَ التأنيثِ والزَّورَقُ مذكر؛ لأنه كَنى به عن الحُرَّة، وهي الناقة.

وقال الآخر[4]:

نِعْمَتْ كِساءُ الضَّجيعِ شَهْلَةٌ فُـــضُلٌ ... غَـــرَّاءُ بَهْكَنَـــةٌ شَـــنْباءُ عُطْبُـــولُ

وقال الراجز[5]:

نِعْمَـــتْ جَـــزاءُ المُـــتَّقِينَ الجَنَّـــهْ ... دارُ الأَمـــاني والمُنَـــى والمِنَّـــهْ

وترك التاء أجود إذا كان الفاعل مذكرًا قد كُني به عن مؤنث مراعاةً للفظ.

---

(١) يعني قوله: «وإن كان المخصوص مؤنثًا جاز أن يقال: نِعْمَتْ وبِئْسَتْ مع تذكير الفاعل».

(٢) الكتاب ٣: ١٧٩.

(٣) هو ذو الرمة يصف الناقة. الديوان ص ١٧٤ والخزانة ٩: ٤٢٠ - ٤٢٤ [٧٦٩]. حرَّة: كريمة. وعيطل: طويلة العنق. وثبجاء: ضخمة الثَّبج، وهو الوسط. ومجفَرة: عظيمة الجنب واسعة الجوف. ودعائم الزور: الضلوع. والزَّور: عظم الصدر. والزورق: السفينة. والبلد: الأرض والمفازة. ك: أو حرة غيطلٌ.

(٤) شرح المصنف ٣: ٢٠. الشهلة: التي شاب سواد عينها حمرة أو زرقة، والنَّصَف العاقلة. والفُضُل: التي ليس عليها إلا ثوب واحد. والغَرَّاء: البيضاء. والبهكنة: الجارية الخفيفة الروح، الطيبة الرائحة، المليحة الحلوة. والشنباء: التي في أسنانها رقة وتحدُّد، والعذبة الفم. والعطبول: الطويلة العنق.

(٥) شرح المصنف ٣: ٢٠.

وفي كلام ابن عصفور في «الشرح الكبير»[1] ما يوهم أنك إذا قلت «هذا البلدُ نِعمَ الدارُ» لا تلحق العلامة، وإن كان الدار عنيت بها البلد، والدار مؤنثة، والبلد مذكر. وما قاله ابن عصفور ظاهر من كلام س، وهو أنه لا يجوز في «هذا البلدُ نعمَ الدارُ» التأنيث؛ لأنه قال[2]: «فَلَزِمَ هذا في كلامهم»، لكن القياس يقبله، والنحويون قالوه، فيُحمل كلام س على أنه أراد باللزوم لزومًا أكثريًّا، كما /قال في «كأيِّنْ مِن رجلٍ» إنّ مِنْ لَزِمَتْ، ثم صرَّح[3] بأنَّ أكثر العرب هم الذين يُلحقونها لا كلهم. [٤: ٢٠٣/أ]

والأحسن في نِعْمَتِ الجاريةُ أختُك التاء، وكذلك في التثنية، وأمَّا في الجماعة من الإناث فالأحسن ترك التاء، نحو: نِعمَ النساءُ أخواتُك. وقال س[4]: «واعلمْ أنَّ نِعمَ تُذكَّر وتُؤنَّث، تقول: نِعْمَتِ المرأةُ، ونِعْمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهبَ المرأةُ، والحذفُ في نِعْمَتْ أكثرُ». يعني أكثر من الحذف في ذهبتِ المرأةُ؛ لا أنَّ[5] الحذف في نِعْمَتْ إذا كان فاعلها مؤنثًا أكثر من الإثبات.

ص: وتُلحَق ساءَ ببِئسَ، وبها وبنِعمَ فَعُلَ موضوعًا أو محوَّلاً من فَعَلَ أو فَعِلَ مضمَّنًا تعجُّبًا، ويَكثُر انجرارُ فاعلِه بالباء، واستغناؤه عن الألف واللام، وإضمارُه على وَفْق ما قبلَه.

ش: قال المصنف في الشرح[6]: «يقال: ساءَ الرجلُ أبو لهب، وساءتِ المرأةُ حمالةُ الحطبِ، وساءَ رجلاً هو، وساءتِ امرأةً هي، بإجراء ساءَ مُجرى بئسَ في

---

(١) شرح جمل الزجاجي الكبير ١: ٦٠٧، قال: «وتقول: هذا البلدُ نعمَ الدارُ، فلا تُلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة؛ لأنك عنيت بها البلد، وهو مذكر».

(٢) الكتاب ٢: ١٧٩.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٠.

(٤) الكتاب ٢: ١٧٨.

(٥) ك: إلا أن.

(٦) ٣: ٢١.

كل ما ذكر، ولذلك استُغني بـ(ساءَ) عن[1] بئسَ في قوله تعالى ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾[2]، وبـ(بئسَ) عن ساءَ في قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾[3]، وقد جُمعا في قوله تعالى﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾[4] انتهى.

وفي كلامه نقد من وجهين:

أحدهما: إفراد ساءَ بالذكر، وهي فرد من أفراد فَعُلَ المُجْرَى مُجرى بئسَ ونِعمَ، وساءَ في الأصل فعلٌ متعدٍّ إلى واحد، متصرف، على وزن فَعَلَ، بفتح العين، تقول: ساءَ الأمرُ زيدًا يَسوءُه، فحُوِّل إلى فَعُلَ - بضم العين - لِما في ذلك من المبالغة، فهو مندرج تحت قوله أو مُحَوَّلاً من فَعَلَ، فإفراده بالذكر لا وجه له.

النقد الثاني: قوله «إنه استُغني ببئسَ عن ساء في قوله تعالى ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾»، وليس هذا استغناءً؛ لأنَّ ما جاء على الأصل لا يقال إنه استُغني به عما ضُمِّنَ معناه، بل الأمر بالعكس، وهو الاستغناء بالمضمَّن عما ضُمِّن معناه، كما قال المصنف في ساءَ إنه استُغني بها عن بئسَ في قوله ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾.

وعلى باب بئسَ[5] حمل أبو علي[6] ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾، وجعله غيرُه[7] من باب: طابَ زيدٌ نفسًا. وقال في «التذكرة»: «يكون انتصاب المَثَل على حد انتصاب الحِمل في قوله ﴿وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ حِمْلًا ﴾[8]».

---

(١) في المخطوطات: «بمعنى»، صوابه في شرح المصنف.

(٢) سورة الأعراف: ١٧٧.

(٣) سورة الجمعة: الآية ٥.

(٤) سورة الكهف: الآية ٢٩.

(٥) وعلى باب بئس ... القوم: سقط من ك.

(٦) الإيضاح العضدي ص ٨٧. ونص الواحدي في التفسير البسيط ٩: ٤٧٢ على أنَّ هذا قول أكثر النحويين. وانظر حواشيه.

(٧) التفسير البسيط للواحدي ٩: ٤٧٣، وقد ذكر أنَّ هذا قول بعضهم، ولم يسمِّه.

(٨) سورة طه: الآية ١٠١.

وجعل ابن دُرُسْتُوَيْهِ القومَ من جنس المَثَل، وهو عنده من باب: حَسُنَ رجلاً زيدٌ، فزيدٌ من الرجال، وكذلك القوم عنده من المَثَل، ولذلك لم يكن: نعمَ أمثالاً القومُ، كما تقول: نعمَ رجالاً القومُ؛ لأنهم لَمَّا ضُرب بهم المَثَل صاروا مَثَلاً على الاتِّساع، فصار «مَثَلاً» جنسًا منه القوم الذين كَذَّبوا، كما تقول: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فزيدٌ من جنس الرجال، فسُمِّي ما ضُرب به المَثَل مَثَلاً على الاتِّساع، حكى هذا عن غيره، واستحسنه، وأجاز ما ذكر أبو علي.

وقوله **وبِها** - أي وببئسَ - **ونِعمَ فَعُلَ موضوعًا** مثاله: حَسُنَ الخُلقُ خُلُقُ الحكماءِ، وقَبُحَ العِنادُ عِنادُ المبطلين، وشَنُعَتِ الوُجُوهُ وُجوهُ الكافرين.

وقوله **أو مُحَوَّلاً من فَعَلَ وفَعِلَ** قال المصنف في الشرح[1]: «فمنها قول العرب: لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ، وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ، بمعنى: نِعمَ القاضي هو، ونِعمَ العالمُ هو» انتهى.

ومعنى الإلحاق أنه يثبت لفَعُلَ سائر الأحكام التي لنِعمَ وبئسَ من الفاعل

[٤: ٢٠٣/ب] والتمييز /والمضمر ومجيء «ما» بعده، كقوله ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ﴾[2]، ويُتأوَّل مثل قوله ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾[3] - أي: مَثَلُ القومِ - لاختلاف التمييز والمخصوص.

وفي كلام الشارح[4] التمثيل في المُحَوَّل من فَعِلَ إلى فَعُلَ قوله «وعَلُمَ الرجلُ فلانٌ»، ونصَّ النحويون على أنَّ الفعل إذا كان على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ حُوِّلَ إلى فَعُلَ، وصار المتعدي منها لازمًا، وأنَّ العرب شَذَّتْ في ثلاثة ألفاظ[5]، فلم تُحَوِّلها،

---

(١) ٣: ٢١. وذكر ابن السراج أنَّ هذا حكي عن الكسائي. الأصول ١: ١١٥ - ١١٦.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٣٦.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٧.

(٤) ٣: ٢١.

(٥) الأصول ١: ١١٦.

بل أبقَتها على أصلها من الوزن، واستعملَتْها استعمال نِعمَ من غير تحويل، لكن جعلتها لازمةً، وهي عَلِمَ وجَهِلَ وسَمِعَ، فتقول: عَلِمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهِلَ الرجلُ عمرٌو، وسَمِعَ الرجلُ عمرٌو، إذا أرادوا المبالغة في علمه وجهله وسماعه.

وذكر خَطَّاب بن يوسف المارِديّ شرطًا في إلحاق فَعُلَ بنعمَ وبئسَ، وهو أنه لا يُبنَى مُتَوَصَّلاً به إلى ما لا يجوز التعجب منه، قال في كتابه «الترشيح» حين تكلّم على لَفَعُلَ[1] ما نصه: «فإن تعجبت من الرباعي فصاعدًا أو الألوان والعاهات فإنهم عدَلوا فيه عن الأصل في هذا البناء، واستغنَوا عنه بقولهم: أَفْعَلُ الفعلِ فعلُه، تقول: أَشَدُّ الحُمرةِ حُمرتُه، وأَسْرَعُ الانطلاقِ انطلاقُه، وأَفْحَشُ الصَّمَمِ صَمَمُه، والاسم الأول مبتدأ، والثاني مضاف إليه، وما بعد المضاف خبر. وكان القياس أن يقولوا: لَفَحُشَ الصَّمَمُ صَمَمُه، ولَشَدَّتِ الحُمرةُ حُمرتُه، فيرفعوه من حيث رَفعوا: لَكَرُمَ الرجلُ زيدٌ، ولكنهم استَغنَوا عنه بما ذكرتُ لك» انتهى.

وقوله **مُضَمَّنًا تَعَجُّبًا** اختلفوا[2] في هذه الصيغة: فذهب الفارسيُّ[3] وأكثر النحويين إلى إلحاقها بباب نِعمَ فقط، فعلى هذا تَثبت لها جميع أحكام نِعمَ. وذهب الأخفش[4] والمبرد[5] إلى أنه يجوز إلحاقها بباب التعجب.

وفي «البسيط»: «المغيَّرُ عن أصل صيغته للمدح لازمٌ لذلك المعنى الذي غُيِّر له بحيث صار من ألفاظ المدح وغيرُ لازم، اللازم حَبَّذا، وعكسه لا حَبَّذا، وغير اللازم كل فعلٍ على ثلاثة أحرف يُبنى منه فَعُلَ، ويوضع للمدح والذمّ إن قبلهما في المعنى قياسًا، وهذا عامّ وخاصّ، العامّ ما كان معناه يَقرُب من معنى نِعمَ وبئسَ، أو

---

(١) الذي في المخطوطات: يفعل.

(٢) اختلفوا: سقط من ك.

(٣) تقدم قوله في ص ١٤٣.

(٤) سيأتي بعد قليل أنّ الأخفش حكى الاستعمالين في كتابه «الكبير» عن العرب.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٩ - ١٥٠.

فيه نسبة إليهما، كعَظُمَ وصَغُرَ وساءَ وكَبُرَ[1] ولَطُفَ وهانَ وعَزَّ وشَدَّ ونحوه، والخاصّ ما دلَّ على خصوصية ما مُدح به، نحو: حَسُنَ وفَقُهَ، ورُدَّ إلى فَعُلَ ليكون من أفعال النحائز؛ إذ بها يقع المدح والذم، وليصير إلى ما لا يتعدى، وهو أصل الباب كنِعمَ وحَبَّذا.

واختلفوا في فاعلها: فقال الأكثرون كالأخفش وغيره: يكون بمنْزلة نِعمَ وبئسَ وحَبَّذا، يكون ظاهرا عامًّا، ومضافًا، أو مضمرًا مفسَّرًا، أو حرف إشارة مفسَّرًا وغير مفسَّر، والاسم بعدها كما تقدم فيها، كقولك: عَظُمَ رجلاً زيدٌ، وتقول: حَسُنَ ذا زيدٌ، وهو يقلُّ لقلّة ما يُبنى من هذا، وإنما سُمع منه حَبَّذا، وشَدَّ ما أنك ذاهب، وعَزَّ ما أنك منطلق، بُني مع ما، وصارا معًا بمنْزلة مصدر في موضع الظرف، كما تقول: حَقًّا أنك ذاهب، أي: في الحقِّ أنك ذاهب، أي: في الشَّدِّ
[٤: ٢٠٤/أ] والعِزِّ أنك ذاهب، كما صارت قَلَّما /غالبة عليها الحرفية لتركيبها معها.

وقال بعضهم: يجوز أن يكون فاعلها كل اسم، وأجاز: حَبَّ زيدٌ. والخاصّ كالعامّ، نحو: فَقُهَ رجلاً زيدٌ، وحَسُنَ رجلاً عبدُ الله» انتهى ما لخص من البسيط.

والصحيح جواز الاستعمالين، أعني استعماله استعمال نِعمَ وبئسَ، فيكون فاعله وأحكامه كأحكامها. واستعماله استعمال فعل التعجب، فلا يلزم فاعله أن يكون كفاعل نِعمَ وبئسَ في كونه ذا أل أو مضافًا إليه أو مضمرًا على شريطة التفسير، ويكون مخصوصه المرفوع به خاصة، حكى الأخفش الاستعمالين في الكبير له عن العرب.

وفي «الإفصاح»: «ذكر أبو الحسن والفراء وأبو العباس وجماعة أنَّ العرب تنقل الثلاثي إلى فَعُلَ بالضم، وتجعله في العمل بمنْزلة نِعمَ وبئسَ، فيكون فاعله جنسًا فيه اللام، أو مضافًا إلى ما فيه اللام، أو مضمرًا مبهمًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة،

---

(١) ك: وكسر.

والمعتل من الثلاثي يقدر فيه ذلك التقدير، فتكون ألفه منقلبة عن معتلٍّ مضموم، نحو: عَلُمَ الرجلُ زيدٌ، وجَهُلَ الرجلُ عمرٌو، وعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وباع وقال على ذلك الحد. فإن كان على فَعُلَ بالضم تُرك على حدّه. وكثيرًا ما تدخل اللام، فتقول: لَعَلُمَ رجلاً زيدٌ، وينبغي أن يكون جواب قسم[1]، كما تقول: لَنِعمَ الرجلُ زيدٌ» انتهى.

وقال المصنف في الشرح[2]: «فإذا قلت لَقَضُوَ الرجلُ فلانٌ بمعنى: نِعمَ القاضي هو - ففيه معنى: ما أَقْضاه!» انتهى.

وكيفية بنائه أنه إمَّا أن يكون صحيحًا[3] عينه ولامه، أو معتلَّهما، أو معتلٌّ أحدهما، أو مضعَّفَهما:

إن كان صحيحَهما على فَعُلَ وَضْعًا أو تحويلاً من فَعَلَ وفَعِلَ فإمَّا أن تُجريه مُجرى نِعمَ أو مُجرى فِعل التعجب، إن أَجريتَه مُجرى نِعمَ، نحو: حَسُنَ الوجهُ وجهُك - فيجوز فيه إقرار ضمة العين، وتسكينها، ونقلها إلى فاء الكلمة. وإن أجريتَه مُجرى فِعل التعجب جاز الضم والتسكين، ولا يجوز النقل.

وإن كان مضعفًا فالإدغام، فتقول: لَحَبَّ الرجلُ زيدٌ، ويجوز النقل إلى الفاء، فتقول: لَحُبَّ الرجلُ زيدٌ.

وإن كان معتلَّهما من باب قُوَّة قلبتَ الضمة كسرةً واللامَ ياءً استثقالاً للواوين والضمة، فتقول: لَقَوِيَ الرجلُ زيدٌ. أو من باب شَوى، فتقلب الياءَ واوًا لضمة ما قبلها، وتفعل بها ما فعلت بباب قُوَّة، فتقول: لَشَوِيَ الرجلُ زيدٌ. ويجوز التسكين فيهما، فتقول: لَقَوْيَ الرجلُ زيدٌ، ولَشَوْيَ الرجلُ عمرٌو، ولا يُدغم لأنه سكون عارض.

---

(١) ك: نعم.

(٢) ٣: ٢١، وفيه اختصار.

(٣) صحيحًا: سقط من ك.

وإن كان معتلَّ العين، نحو جادَ وباعَ - لزم قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول للرجل إذا كان حسن القول أو البيع: قالَ الرجلُ زيدٌ، وباعَ الرجلُ عمرٌو.

وإن كان معتلَّ اللام، وكان على فَعُلَ وضعًا، نحو سَرُوَ، قلت: سَرُوَ الرجلُ عمرٌو، ويجوز التسكين. وإن كان أصله فَعَلَ وفَعِلَ نحو غزا ورمى ولَهِيَ وخَشِيَ، ففي ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يُحَوَّل إلى فَعُلَ، فتظهر الواو فيما أصله الواو، نحو غَزُوَ، وتنقلب الياء فيما أصله ياءٌ واوًا، فتقول: قَضُوَ.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يُقَرُّ على حاله، فتقول: لَرَمَى الرجلُ زيدٌ، ولَغَزا الرجلُ /عمرٌو؛ لأنَّ هذا الفعل يشبه الأسماء في عدم التصرف، فكما يُكره فيها أن يجيء في آخرها واو مضموم ما قبلها فكذلك كُره فيما أشبهها. [٤: ٢٠٤/ب]

وإذا أسكنت عين الكلمة مما لامه ياء لم تردّ اللام إلى أصلها من الياء وإن ذهبت الضمة التي أوجبتْ قلبها؛ لأنَّ هذا سكون عارض، كما لم يعتدُّوا بسكون قولهم: دُنْيَ له[١]، أي: دُنِيَ له، فيردّوها إلى الواو إذ زال موجب قلبها ياء - وهو الكسرة - لأنه سكون عارض أيضًا.

وقوله **ويَكثُر انجرارُه بالباء** قال المصنف في الشرح[٢]: «ولِكَون فَعُلَ المذكور مُضَمَّنًا تعجُّبًا استُحسِن فيه ما لم يُستَحسَن في نعمَ من جرِّ فاعله بالباء حملاً على أفْعِلْ به في التعجب، فإذا قيل حَسُنَ بزيدٍ رجلاً نُزِّلَ منْزلة: أَحسِنْ بزيدٍ رجلاً» انتهى.

وقول المصنف «ما لم يُستَحسَن في نِعمَ» عبارة ليست بجيدة؛ لأنها تُشعر بجواز جرِّ فاعل نِعمَ بالباء، وهو لا يجوز، فتخليص العبارة أن يقال: «ما لا يجوز في

---

(١) من ذلك قول صُحَير بن عُمَير: «قالت : أَراهُ دالفًا قد دُنْيَ لَهْ». الأصمعيات ص ٢٣٥. دني له: قوربت خطاه.

(٢) ٣: ٢١، وهذا معنى قوله لا لفظه.

نِعمَ». حكى الكسائي[1] عن العرب: «مررتُ بأبياتٍ جادَ بِهِنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا»، حَذف الباء، وجاء بضمير الرفع متصلاً، وقال الشاعر[2]:

حُبَّ بالزَّورِ الذي لا تُرَى   منهُ إلا صَفْحةٌ أو لِمامْ

وقال آخر[3]:

لَحَبَّ بنارٍ أُوقِــدَتْ بَــين مُحْلِــبٍ   وفَرْدَةَ، لو يَدنو مِنَ الحَبْــلِ واصِــلُهْ

وقال آخر[4]:

يُضيءُ سَناهُ الهَضْبَ هَضْبَ مُتالعٍ   وحَبَّ بذاكَ البَرقِ ، لو كانَ دانِيا

وقال آخر[5]:

سَرَتْ تَخبِطُ الظَّلماءَ مِن جانِبَيْ قَسًا   وحُبَّ بِها مِن خابِطِ الليلِ زائرِ

وقال آخر[6]:

فقلتُ : اقْتُلُوها عَــنكمْ بِمِزاجِهــا   وحُبَّ بِهــا مَقْتولــةً حــينَ تُقتَــلُ

---

(١) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٢) هو الطرماح. الديوان ص ٢٢٨ والكامل ص ٨٤٦. والبيت بلا نسبة في اللسان (زور). ورواية الديوان: «حَبَّذا الزَّورُ». الزَّور: الزائر. ولمام: لقاء يسير.

(٣) هو جرير. الديوان ص ٩٦٣. محلب: قاع. وفردة - بالفاء -: اسم جبل.،واسم ماء أسفل مياه الثلبوت بنجد في الرمة لبني نَعامة، وذكر ياقوت أنه وجد اسم الماء بخط ابن الفرات مقيَّدًا في غير موضع: قَرْدة، بالقاف. معجم البلدان (فردة) و(قردة). ك: بين مجلب.

(٤) هو سُحيم عبد بني الحَسحاس. الديوان ص ٣١. سناه: سنا البرق، والسَّنا: الضياء. والهَضبة: الأكمة الملساء القليلة النبات. ومتالع: جبل لغنيّ بالحِمى.

(٥) هو ذو الرمة. الديوان ٣: ١٦٨٣ والكتاب ١: ٤٢٦. نعت خيال الحبيبة، فجعل له ضميرها. تخبط الظلماء: تسير فيها على غير هدى. وقسا: موضع في بلاد بني تميم. ك: من جانبي قَسا.

(٦) هو الأخطل. شعره ص ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣. اقتلوها: امزجوها بالماء حتى تذهب حدّتها، يعني الخمر.

وقال آخر[1]:

بَكَتْ عَينِي ، وحُـقّ لهـا بُكاهـا وما يُغْنِـي البُكـاءُ ولا العَويـلُ

وقوله **واستغناؤه عن الألف واللام** مثاله ما تقدَّم ذكره من حكاية الكسائي: ((حادَ هِنَّ أبياتًا، وحُذْنَ أبياتًا))، و((لَحَبَّ بنارٍ))، وحَبَّ بذاكَ البَرقِ))، وحُبَّ بها مِن خابطٍ))، وحُبَّ بها مقتولةً))، وحُقّ بكاها)).

وقوله **وإضمارُه على وَفقِ ما قبلَه** تقول: الزيدون كَرُمُوا رجالاً، تُنَزِّله منْزلة: الزيدون ما أكْرَمَهم رجالاً، ولا يجوز هذا في نِعمَ وبئسَ، إنما تُضمر فيهما ضميرًا مفردًا مُستَتِرًا، يُفسِّره ما بعده، وهذا الضمير الذي في فَعُلَ يكون على وَفقِ ما قبلَه مِن إفرادٍ وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

فأمَّا قوله ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[2]، فيحتمل أن يكون مثل: نِعْمَتِ /امرأةً هندٌ، وهو قول ابن بَرْهان[3]، ويكون المبتدأ محذوفًا، كما قال [٤: ٢٠٥/أ]
﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا﴾[4]، فظهر المبتدأ، وصَدَق عليه الأول، وتقديره: كَبُرَتْ كلمةً كلمةٌ تخرج. وأن يكون فاعل ﴿كَبُرَتْ﴾ ضميرًا يرجع إلى ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[5]، وهو قول الزمخشري في ((الكشاف))[6].

---

(١) حسان أو عبد الله بن رواحة أو كعب بن مالك. السيرة النبوية ٢: ١٦٢ والكامل ١: ٢٨٧ والحماسة البصرية ٢: ٦٠٤ [٤٥١] وديوان حسان ١: ٥٠٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٥.

(٣) شرح اللمع له ص ٤٢١.

(٤) سورة الصف: الآية ٣. ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾.

(٥) سورة الكهف: الآية ٤. ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾.

(٦) الكشاف ٢: ٤٧٢، وأضاف: ((وسميت كلمة كما يسمون القصيدة بها)). وهو قول أبي عبيد كما في التفسير البسيط ١٣: ٥٢٤.

وأجاز بعض النحويين في ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾ أن ينتصب (مَقْتًا) على الحال، و(أن تَقولوا) فاعل (كَبُرَ). وفي ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ أن تكون (كلمةً) حالاً موطّئة بالصفة، والفاعل مضمر لتقدُّم ذكره(1). وتقدَّم(2) مِن قولنا أنَّ فَعُلَ لا يُستعمل في الضمة النقل إلى فاء الكلمة إلا إذا كان للمدح أو الذمّ لا في التعجب، وأنشدوا(3) على ذلك قول الشاعر(4):

لم يَمْنَعِ الناسُ مِنّي ما أَرَدتُ ، ولا   أُعْطِيهِمُ ما أرادُوا ، حُسْنَ ذا أَدَبَا

---

(1) نسب هذا القول في المحرر الوجيز ٣: ٤٩٦ إلى فرقة، قال: «والتقدير: كبرت فريتهم، أو نحو هذا».

(2) تقدم ذلك في ص ١٤٧.

(3) إصلاح المنطق ص ٣٥ والخصائص ٣: ٤٠.

(4) هو سهم بن حنظلة الغنوي. الأصمعيات ص ٥٦ [الأصمعية ١٢].

ص: باب حَبَّذا

أصلُ «حَبَّ» من «حَبَّذا»: حَبُبَ، أي: صار حبيبًا، فأُدغِم كغيره، وأُلزِم مَنعَ التصرف وإيلاءَ «ذا» فاعلاً في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما. وليس هذا التركيب مُزيلاً فِعليَّة حَبَّ، فيكون مع «ذا» مبتدأً، خلافًا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسمية «ذا»، فيكون مع حَبَّ فعلاً فاعلُه المخصوص، خلافًا لقوم. وتدخل عليها «لا»، فتحصل موافقةُ «بِئسَ» معنًى.

ش: حَبَّذا ولا حَبَّذا من الصيغ التي وُضعت للمدح والذم عمومًا كنِعمَ وبئسَ، والعامّ ما أُجملت[1] فيه الصفات المحمودة أو المذمومة بحيث لا يخصُّ اللفظ واحدًا منها إبلاغًا في ذلك؛ لأنَّ التخصيص يتطرق إليه احتمال أنَّ له الوصف الآخر.

قيل: والفرق بينهما وبين نِعمَ[2] وبئسَ أنَّ حَبَّذا تُشعر مع دلالتها على المدح بأنَّ الممدوح محبوب وقريب من النفس، ولا حَبَّذا بالعكس، ولا تُشعر بذلك نِعمَ وبئسَ.

وقيل: ليستا للمدح والذم بالوضع، وإنما وَضعُها للمبالغة في تمكُّن الحب، فتكون أبلغ من أَحَبَّ، لكن الحبُّ قريب من المدح؛ لأنَّ المحبوب ممدوح في الأكثر.

وقوله **أصلُ حَبَّ من حَبَّذا حَبُبَ أي: صار حبيبًا** يدلُّ على ذلك كونه لا يتعدى، ولأنَّ ما بُني للمدح من هذا النوع يكون على فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، ولأنه إذا لم يُستعمل مع «ذا» جاز نقل حركة العين إلى الفاء، وروي بالوجهين[3]:

---

(١) فيما عدا س: احتملت.

(٢) وبين نعم ... بأن الممدوح محبوب: سقط من ك.

(٣) تقدم البيت في ص ١٤٩.

.... وحُبٌّ بها مَقتُولةً حينَ تُقتَلُ

ولا يجوز مع ذكر «ذا» إلا الفتح، فتقول: حَبَّذا.

وأصله قبل استعماله للمدح فَعَلَ، وهو متعدٍّ، تقول: حَبَبْتُ زيدًا - وهو أقلُّ من أَحْبَبْتُ - فهو محبوب، وهو أكثر من مُحَبّ، وهو حبيب، أي: محبوب، وقرأ أبو رجاء العُطارِديّ ﴿فاتَّبِعُوني يَحِبَّكُمُ اللهُ﴾[1]، بفتح الياء وكسر الحاء، وكان قياسها الضم؛ لأنَّ المضعف من فَعَلَ المتعدي قياسُه يَفعُل، نحو شَدَّه يَشُدُّه.

وقوله **فأدغِم كغيره** متى كان ثلاثيًّا مضعفًا وجب الإدغام، وسواء أكان على وزن فَعَلَ كشَدَّ، أو فَعِلَ كشَلَّ[2]، أو فَعُلَ كلَبَّ، وقد جاء في بعض ذلك الفك، نحو: لَححَتْ عينُه[3].

وقوله **وألزِمَ /منعَ التَّصَرُّف** لأنه صار كالحرف الذي جيء به لمعنًى في غيره ؛ إذ أصله ألاَّ يدل على المدح ، وذلك بخلاف غيره ، فإنه يتصرف، نحو : لَبَّ الرجلُ[4] ، تقول فيه : لَبُبْتَ ولم تَلْبُبْ ، وفَعُلَ من المضاعف قليل النظير. [٤: ٢٠٥/ب]

وقوله **وإيلاءَ «ذا» فاعلاً** أي: وألزِم إيلاءَ «ذا» فاعلاً، ذكر بعض النحويين الاتِّفاق على أنه لا يكون بعدها إلا «ذا» اسم الإشارة، وقد ورد فيها رفعها لغير الإشارة، كقوله[5]:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣١. ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾. مختصر الشواذ ص ٢٠

(٢) شَلَّتْ اليدُ تَشَلُّ: أصابها الشلل. د: كسن. ظ، ن: كشد.

(٣) لححت عينه: التصقت.

(٤) لَبَّ الرجلُ: صار ذا لُبّ، واللُّبّ: العقل.

(٥) هذه قطعة من بيت لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٠٩٧، وهو:

هَجَرَتْ غَضُوبُ ، وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ... وَعَدَتْ عَوادٍ ، دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

غضوب: اسم امرأة. وعوادٍ: صَوارف. ووليك: قربك. وتشعبُ: تخالف قصدك، وتفرِّق.

.... وحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ....

فقيل: هو استعمال للأصل، وإنما الكلام بعد التركيب.

وقوله في إفرادٍ وتذكيرٍ وغيرِهما مثال الإفراد والتذكير[1]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّــانِ مِــنْ جَبَــلٍ ....

ومثال التثنية قوله[2]:

حَبَّــذا أنتمــا خَليلَــيَّ إنْ لَــمْ تَعْــذُلاني في دَمْعِــيَ المُهَــراقِ

ومثال الجمع قوله[3]:

وحَبَّــذا نَفَحــاتٌ مِــن يَمانِيــةٍ تأتيكَ مِن جَبَــلِ الرَّيَّــانِ أَحْيانــا

وتقول: حَبَّذا الزيدون. ومثال التأنيث[4]:

ألا حَبَّذا هنــدٌ وأَرضٌ بِهــا هنــدُ ....

وقول الآخر[5]:

يا حَبَّذا القَمْراءُ واللَّيلُ الداجْ وطُرُقٌ مِثلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ

وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أنَّ «ذا» هو الفاعل هو على قولِ مَن لم يَدَّعِ التركيب، وهو مذهب ابن كيسان، وابن درستويه، والفارسي في

---

(١) هذا صدر بيت تقدم في ٣: ١٢٦.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٢.

(٣) هو جرير. الديوان ص ١٦٥. الريح اليمانية: الجنوب.

(٤) عجز البيت: «وهندٌ أَتى مِنْ دُونِها النَّأيُ والبُعدُ». وهو للحطيئة. الديوان ص ٣٩ [دار صادر] وشرح القصائد السبع ص ٢٩٩.

(٥) الرجز في العين ١: ١٦١ ومجاز القرآن ٢: ٣٠٢ والكامل ص ٣٧١ وجمهرة اللغة ١: ٤٧٦، وفيه تخريجه، واللمع ص ١٤٣. وآخر الأول في معظم المصادر: «الساج»، وهو أولى. ليلة قمراء: مقمرة.

«البغداديات»[1] وابن بَرهان[2]، وابن خروف[3]، وظاهر مذهب الخليل وس على زعم المصنف[4].

واختلف الذاهبون إلى هذا المذهب في علة إفراد اسم الإشارة وتذكيره وإن اختلف المخصوص بالتثنية والجمع والتأنيث:

فقيل[5]: امتنع أن يطابق المخصوص لأنه جرى كالمثل، نحو: «أطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة»[6]، و«الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[7].

وقال أبو علي[8]: (ذا) جنس شائع، فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعِمَ وبئسَ إذا كان ضميرًا.

وقال ابن كيسان[9]: إنما كان[10] ذلك لأنَّ الإشارة فيه أبدًا إلى مذكر محذوف. والتقدير عنده: حَبَّذا حُسنُ زيدٍ، وحَبَّذا أمرُه وشأنُه، وكذلك تثنيةً وجمعًا وتأنيثًا، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه.

---

(١) البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٤.

(٢) شرح اللمع له ص ٤٢٠.

(٣) شرح الجمل له ص ٥٩٩.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٢٣، ولم يذكر فيه الخليل. ونسبه إلى سيبويه قبله ابن خروف في شرح الجمل ص ٥٩٩، فقال: «هذا قول سيبويه - رحمه الله - وأخطأ من زعم عليه غير ذلك».

(٥) المفصل ص ٢٧٥ وشرحه لابن يعيش ٧: ١٣٨، ١٤١ وشرح اللمع لابن برهان ص ٤٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩.

(٦) يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. الكتاب ١: ٢٩٢ وأمثال أبي عبيد ص ١١٥ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. الإطرار: أن تركب طرر الطريق أي نواحيه.

(٧) يضرب مثلاً للرجل يترك الشيء وهو ممكن، ويطلبه وهو متعذر. الفاخر ص ١١١ وأمثال أبي عبيد ص ٢٤٧ والزاهر ٢: ٢٤٧ ومجمع الأمثال ٢: ٦٨.

(٨) البغداديات ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩ - ٦١٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١١٨.

(١٠) إنما كان: سقط من س.

قال في «البسيط»: «وهذا فاسد من وجوه:

منها: أنه دعوى لا دليل عليها؛ إذ لم يتكلموا به في موضع، وإنما يُدَّعَى الإضمار إذا تُكُلِّم به في موضع.

الثاني: أنَّ ما بعد الإشارة وصف له، ولا يُحذف لأنه هو العمدة؛ لأنه لازم الوصف في مواضع الإبهام كما في النداء، ولأنه كالمضمر في التفسير.

والثالث: أنَّ حذف المضاف مع الإقامة لا يُخرج الملفوظ به عن أن يُعتبر في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ[1]، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ» انتهى.

[٤: ٢٠٦/أ] وعلى هذا الوجه اعتمد ابن عصفور في رده على /ابن كيسان، قال[2]: «لأنَّ العرب إذا حَذفت المضاف، وأقامت المضاف إليه مُقامه، فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع على حسب الملفوظ به لا المحذوف، فتقول: اجتمعتِ اليمامةُ، ولا تقول: اجتمعَ اليمامةُ، وإن كان الأصل فيه قبل الحذف: اجتمعَ أهلُ اليمامةُ» انتهى.

وهذا الذي ذكراه ليس كما ذكراه، بل إذا حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامه في الإعراب - لا يتعين أن تكون الأحكام على حسب ما أُقيم مُقامه، بل في ذلك طريقان: أحدهما ما ذكراه، وهو الأكثر. والثاني مراعاة المحذوف، وقد جاء ذلك في أفصح كلام، قال تعالى ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾[3]، التقدير: أو كذي ظلمات، فأعاد الضمير على ذي المحذوف.

---

(١) الكتاب ١: ٥٣.

(٢) شرح الجمل ١: ٦١٠.

(٣) سورة النور: الآية ٤٠.

والرابع: لو كان كذلك لجاز أن تقول: حَبَّذا، ويتم المقصود؛ لأنه ليس لازم الوصف لجواز الحذف بالفرض[1]، ولأنَّ بعض العرب ينصب بها التمييز لما أراد بيان الذات، ولو كان كما قال[2] لكان الأَولى ردّ الأصل» انتهى.

وقوله **وليس هذا التركيب إلى قوله ومَن وافقهما**[3] قال المصنف في الشرح[4]: «صرَّح المبرد في (المقتضب)[5] وابن السراج في (الأصول)[6] بأنَّ حَبَّ وذا جُعلتا اسمًا مرفوعًا بالابتداء.

ولا يصحُّ ما ذهبا إليه من ذلك؛ لأنهما مُقِرَّانِ بفعليَّة حَبَّ وفاعلية ذا قبل التركيب، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه، كما وجب بقاء حرفية (لا) واسمية ما رُكِّبَ معها في نحو: لا غلامَ لك، مع أنَّ التركيب قد أَحدثَ في اسمِ (لا) لفظًا ومعنًى ما لم يكن، فبقاءُ جزأي حَبَّذا على ما كانا عليه أَولَى؛ لأنَّ التركيب لم يغيرهما لا لفظًا ولا معنًى.

وأيضًا لو كان تركيب حَبَّذا مُخرجًا من نوع إلى نوع لكان لازمًا كلزوم تركيب إذْما، ومعلوم أنَّ تركيب حَبَّذا لا يلزم لجواز الاقتصار على حَبَّ عند العطف، كقول بعض الأنصار ﷺ:[7]

فَحَبَّـــذا رَبًّا ، وحَـــبَّ دِيـــنا

---

(١) د: بجواز الحذف بالفرض. ن: لجواز الحذف بالعرض.

(٢) كما قال: انفردت به ن.

(٣) يعني قوله: «وليس هذا التركيب مُزيلاً فِعليَّة حَبَّ، فيكون مع ذا مبتدأ، خلافًا للمبرد وابن السراج ومن وافقهما».

(٤) ٣: ٢٣ - ٢٦.

(٥) المقتضب ٢: ١٤٥.

(٦) الأصول ١: ١١٥.

(٧) هو عبد الله بن رواحة ﷺ. ديوانه ص ١٤٢، وتخريجه في ص ١٧٦.

أراد: وحبَّذا دِينا، فحَذف ذا، ولم يتغير المعنى، ولا يُفعل ذلك بـ(إذْما) وغيرها من المركبات تركيبًا مُخرجًا من نوع إلى نوع، فعُلم بذلك أنَّ تركيب حبَّذا ليس مُخرجًا من نوع إلى نوع.

وأيضًا لو كان حبَّذا مبتدأ لدخلت عليه نواسخ الابتداء كما تدخل على غيره من المبتدآت؛ فكان يقال: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيدًا، وفي مَنعِ ذلك دلالة على أنَّ حبَّذا ليس مبتدأ.

وأيضًا لو كان مبتدأ[1] لَلَزِمَ إذا دخلتْ عليه (لا) أن يُعطف عليه منفي بـ(لا) أخرى، فكان يمتنع أن يقال: لا حبَّذا زيدٌ، حتى يقال: ولا المرضيُّ فِعلُه، ونحو ذلك، كما يُفعل مع المبتدأ الذي حبَّذا مُؤَدٍّ معناه.

واختار ابن عصفور[2] اسمية حبَّذا مُستَدِلاً بأنَّ العرب قد أكثرتْ مِن دخول (يا) عليها دون استيحاش؛ وزعم أنَّ فِعْلَ ذلك مع غيرها مما فِعلِيَّته مُحَقَّقة مُستَوحَش منه، كقوله[3]:/ [٤: ٢٠٦/ب]

ألا يا اسْقِياني قَبلَ غارةِ سِنْجالِ ....

وعكسُ ما ادَّعاه أَولَى بالصحة؛ لأنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبَّذا، فمن ذلك قراءة الكسائي ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾[4]، قال العلماء[5]:

---

(١) وأيضًا لو كان مبتدأ: سقط من ك.

(٢) المقرب ١: ٧٠ وشرح الجمل الكبير ١: ٦١٠ - ٦١١.

(٣) الذي في المخطوطات: «قوله»، صوابه في شرح المصنف. وهذا صدر بيت للشماخ، وعجزه: «وقبلَ مَنايا قد حَضَرْنَ وآجالِ». الديوان ص ٤٥٦ والكتاب ٤: ٢٢٤ وشرح أبيات المغني ٦: ١٦٨ - ١٧١ [٦٠٨]. سنجال: قرية من قرى إرمينية، وقيل: من قرى أذربيجان. ك: غارة سنجار.

(٤) سورة النمل: الآية ٢٥. السبعة ص ٤٨٠. فهو قد خفف اللام.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٩٠ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٠٦ والكشف لمكي ٢: ١٥٨ ومشكل إعراب القرآن ٢: ٥٣٣، والتقدير فيهن: يا هؤلاء.

تقديره: ألا يا قومِ[1] اسجدوا، فكذلك يكون التقدير في يا حَبَّذا: يا قومِ حبَّذا، أو نحو ذلك، فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء مُجَوَّز بإجماع، ومنه قول الشاعر[2]:

يـــا ، لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كُلِّهِـــم والصالحينَ على سِمعانَ مِـــنْ جـــارِ

وليس بشيء قولُ مَن قال في قراءة الكسائي: إنَّ معناها: ألا لِيَسْجُدوا، فحذف لام الأمر، وبقي الفعل مجزومًا[3]؛ لأنه قد روي عن الكسائي أنَّ القارئ بروايته إذا اضطرَّ إلى الوقف على الياء يقف بالألف[4]، ويبدأ بعدها (اُسْجُدوا) بضم الهمزة، فعُلِمَ بذلك أنه فعلُ أمرٍ قبلَه (يا)[5].

وقد جعل بعض العلماء[6] (يا) في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداءٍ، مثل (ها) ومثل (ألا) الاستفتاحية. وهذا هو الظاهر من كلام س[7] في (باب عِدَّة ما يكون عليه الكلم). ويؤيد هذا كثرةُ دخولها على (ليت) في كلامِ مَن لا يَحضره منادًى، ولا يَقصد نداءً، كقوله ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[8]، وكثرةُ معاقبتها لـ(ألا) الاستفتاحية قبل ليتَ وربَّ، كقول الشاعر[9]:

---

(١) فيما عدا س: ألا يا هؤلاء. والتقديران في التفسير البسيط ١٧: ٢١٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢١٩ وشرح أبياته ٢: ٣١ والكامل ص ١١٩٩ والمسائل الشيرازيات ص ١٩٥.

(٣) التفسير البسيط ١٧: ٢١٢.

(٤) وليس فيها ألف في رسم المصحف، ﴿ألا يَسْجُدُوا لله﴾.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤: ١١٥ وإيضاح الوقف والابتداء ٢: ٨١٦ والكشف لمكي ٢: ١٥٦ - ١٥٨.

(٦) الحجة ٥: ٣٨٣ - ٣٨٤ والتفسير البسيط ١٧: ٢٠٩ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٤٦.

(٧) الكتاب ٤: ٢٢٤.

(٨) سورة النساء: الآية ٧٣.

(٩) تقدم البيت في ٥: ٥٦.

ألا ليتَ شِعْرِي هــل أَبِيــتَنَّ ليلــةً   بِــوادٍ وحَــولِي إذْخِــرٌ وجَلِيــلُ

وكقول الآخر[1]:

يا ليتَ شِعْرِيَ هل يُقْضَى انْقضاءُ نَوًى   فيَجمَعَ اللهُ بينَ الرُّوحِ والجَسَدِ

وكقول امرئ القيس[2]:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما   ولا سِيَّما يومٌ بِدارةِ جُلْجُلِ

وكقوله أيضًا[3]:

فيا رُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَراءَهُ   وطاعَنْتُ عنه الخَيلَ حتى تَنَفَّسَا»

انتهى[4].

قال س[5]: «وزعم الخليل أنَّ حَبَّذا بمنْزلة حَبَّ الشيءُ، ولكنَّ ذا وحَبَّ بمنْزلة كلمة واحدة؛ نحو لولا، وهو اسم مرفوع، كما تقول: يا بنَ عَمٍّ، فالعَمّ مجرور؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبَّذا، ولا تقول حَبَّذِه؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكَّر هو اللازم؛ لأنه كالمَثَل».

قال أستاذنا أبو جعفر بن الزبير - رحمه الله - «لا تَعَلُّقَ لِمن يَنسُب إليه أنَّ حَبَّذا كله اسم بهذا اللفظ؛ إذ ليس صريحًا، بل لو قيل إنَّ ظاهره رَعْي الفصل لكان الوجه؛ ألا ترى تنظيره بـ(ابن عَمٍّ)، وقوله (فالعَمّ مجرور)، وتعويله على تعليل بقاء (ذا) مع المذكر والمؤنث على صورة واحدة، فلهذا عَوَّل ابن خروف وأبو علي الشلوبين على هذا المفهوم» انتهى.

---

(١) لم أقف عليه في غير شرح المصنف.

(٢) الديوان ص ١٠ وشرح القصائد السبع ص ٣٢. دارة جلجل: هي في الحمى، أو عند غَمْر ذي كندة.

(٣) يعني امرأ القيس. الديوان ص ١٠٦.

(٤) يعني قول المصنف في الشرح الذي بدأ في ص ١٥٧.

(٥) الكتاب ٢: ١٨٠.

[٤: ٢٠٧/أ] ومن ذهب إلى أنه بمجموعه اسم السيرافي[١] وغيره، /وحملوا كلام س في قوله «وهو اسم مرفوع» على أنَّ «وهو» عائد على قوله «ولكنَّ ذا وحَبَّ بمنْزلة كلمة واحدة» أي : وحبَّذا اسم مرفوع . والقائل الآخر يقول : «وهو» عائد على «ذا» وحده.

واستَدلَّ مَن قال بغَلَبة الاسم في التركيب بأنَّ جهة الاسمية أصل، والاسم أكثر تصرفًا؛ لأنَّ الخبر يَستَقِلُّ به، ولأنَّ التركيب يكون من الأسماء، نحو بَعْلَبَكّ، ولا يكون من الأفعال.

ونَسب أبو الحسين بن أبي الربيع إلى الخليل وس هذا المذهب، قال[٢]: «وعليه أكثر النحويين». وقال[٣] في «اللباب»: «استَدَلَّ مَن قال بالتركيب وجَعَلَهما في تقدير اسم مفرد بحسن ندائه[٤]، وبقولهم: ما أُحَيبِذَه، فصغروه تصغير المفرد، وبأنَّ ذا لم يُثَنَّ ولم يُجمَع، وبأنه لا يُحذف، ويضمر في الفعل كما فُعل بنعمَ. وهذا لا يعتمد عليه؛ لأنَّ المنادى محذوف، ولأنَّ التصغير شاذّ، ولأنَّ إفراده لكونه جرى مجرى المثل، والأمثال لا تُغَيَّر عن أَوَّلِيَّتِها».

وظاهر كلام المصنف أنَّ حبَّذا مع كون «حَبَّ» فعلاً ماضيًا، و«ذا» فاعل به مركب؛ ألا ترى إلى قوله « وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا»، وأنَّ تشبيهه بقولك: لا غلام. على أنه يحتمل أن يُتأوَّل كلامُه على أنه يريد بالتركيب نقلَه إلى معنى المدح العامّ، وكونَه لم يبق على مدلوله الأول من أنه يدلُّ على معنًى خاصّ من المحبة، وكونه كان متصرفًا. وينبغي هذا التأويل لنصهم على أنَّ مَن قال بأنه فعل وفاعل لا يدَّعي التركيب.

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٣٠/ب - ٣١/أ.

(٢) الملخص ١: ٤٤٩.

(٣) يعني العكبري. اللباب ١: ١٨٨ - ١٩٠، وهذا ملخص قوله لا لفظه.

(٤) موضعه بياض في ك.

وقوله **ولا اسميةَ ذا إلى قوله خلافًا لقوم**[1] استَدَلَّ مَن قال بغلبة الفعل على الاسم في التركيب في حبَّذا بأنه هو المبدوء به، وهو أكثر حروفًا. ورَجَّحَ بعضهم هذا بأنه لا يبقى معه شذوذ، وهو كون أحدهما مفردًا والآخر مثنًى، فلا يتبعه، نحو: حبَّذا الزيدان، ولأنه يفسَّر، والمبتدأ ليس فيه إبهام حتى يكون التمييز من تمامه.

وممن ذهب إلى كونه مركبًا وأنه كله فعل، والمخصوص فاعل - أبو الحسن الأخفش وأبو بكر خَطّاب[2].

وليس في قول العرب «لا تُحَبِّذْه» دلالة على أنَّ حبَّذا كله فعل؛ إذ ليس مضارعَ حبَّذا، إنما هو مضارع لـ«حَبَّذ»، ومعنى لا تُحَبِّذْه: لا تقل له حبَّذا، كما تقول: لم يُبَسْمِلْ زيدٌ، أي: لم يقل باسمِ الله[3].

وقال بعض أصحابنا: استدلَّ القائلون بالتركيب بإفرادِ اسم الإشارة، وبكونِ حَبَّ لا يتصرف بحسب المشار إليه، وبكونِ العرب لا تَفصل بين (حَبَّ) و(ذا) بشيء، لا تقول: حَبَّ في الدار ذا زيدٌ، وأنت تريد: حَبَّذا في الدار زيدٌ.

وقوله **وتَدخل عليها (لا) فتَحصل موافقة بئسَ معنًى** إذا دخلتْ «لا» على حبَّذا كانت للذمّ كما كانت دون «لا» للمدح، وقال الشاعر[4]:

لا حَبَّذا أنتِ يا صَنعاءُ مِنْ بَلَدٍ ولا شَعُوبُ هَوًى مِنِّي ولا نُقُمُ

وقال الآخر[5]:/ [٤: ٢٠٧/ب]

---

(١) يعني قوله: «ولا اسميةَ ذا، فيكون مع حَبَّ فعلاً فاعلُه المخصوص، خلافًا لقوم».

(٢) هو خطّاب الماردِيّ، وقد ذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٢٨٥ أن الماردِيّ ذهب إلى ذلك في كتابه «الترشيح».

(٣) الملخص ١: ٤٤٩.

(٤) هو زياد بن حَمَل أو غيره. الحماسة ٢: ١٣٤ [٥٨٣] والمرزوقي ٣: ١٣٨٩ [٥٧٨] والحماسة البصرية ٢: ٥٠٦ [٣٥٩]، وفيه تخريجه. شعوب ونقم: موضعان باليمن.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٦ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٢ والعيني ٤: ١٦.

ألا حَبَّذا عاذِرِي في الهَوَى ... ولا حَبَّذا الجاهِلُ العاذِلُ

وقال الآخر[1]:

ألا حَبَّذا أَهلُ المَلا غيرَ أَنَّهُ ... إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبَّذا هِيَا

ودخول «لا» على حَبَّذا لا يخلو من إشكال؛ لأنك إمَّا أن تُفَرِّع على أنَّ حَبَّذا كلَّه فعل، أو حَبَّ فعل، و«ذا» اسم، وكلاهما لا ينبغي أن تدخل عليه «لا»؛ لأنَّ «لا» لا تدخل على الماضي غير المتصرف، وتدخل على المتصرف قليلاً. أو تُفَرِّع على أنه بمجموعه اسم، ولا ينبغي أن تدخل عليه؛ لأنه إمَّا أن تقدِّره منصوبًا بها، وليس بجيد؛ لأنَّ النصب على العموم، نحو: لا رجلَ، ولا يصح هنا لأنه خصوص[2]. وإمَّا أن تقدِّره مرفوعًا، وليس بجيد؛ لأنَّ الأصح تكرار «لا»، فلا بُدَّ منه، ولا يجوز أن تكون غير مكررة إذا ارتفعت الأسماء بعدها بالابتداء إلا على مذهب الأخفش والمبرد[3].

ص: ويُذكَر بعدهما المخصوصُ بمعناهما مبتدأً مخبرًا عنه بهما، أو خبرَ مبتدأ لا يظهر، ولا تعمل فيه النواسخ، ولا يُقَدَّم، وقد يكون قبلَه أو بعدَه تمييزٌ مطابق أو حالٌ عاملُه حَبَّ، وربَّما استُغنِي به أو بدليلٍ آخرَ عن المخصوص. وقد تُفرَد حَبَّ، فيجوز نقلُ ضمةِ عينها إلى فائها، وكذا كلُّ فَعُلَ حلقيِّ الفاء مُراد به مدحٌ أو تعجُّبٌ. وقد يُجَرُّ فاعلُ «حَبَّ» بباءٍ زائدة تشبيهًا بفاعِلِ أَفْعِلْ تعجُّبًا.

---

(١) البيت من قطعة لكَنْزة أمّ شَملة بن بُرد المِنقَريّ، وقيل: هي لذي الرمة، وقيل: لأم ذي الرمة. الحماسة ٢: ٢٣٨ [٦٧٣] وملحق ديوان ذي الرمة ٣: ١٩٢٠ - ١٩٢١ وطبقات فحول الشعراء ٢: ٥٦٠ - ٥٦١ والتنبيه ص ٤٩٤.

(٢) أي: إنَّ حبَّذا كانت قبل دخول لا للعموم، فلما دخلت عليها لا نفت العموم، فصار خصوصًا.

(٣) المقتضب ٤: ٣٥٩، ٣٦٠. وانظر الخزانة ١: ٤٦٧.

ش: الضمير في «بعدهما» عائد على حَبَّذا وعلى لا حَبَّذا، ولمّا كان المصنف قد اختار أنَّ حَبَّ فعلٌ ماضٍ، وأنَّ الفاعل به «ذا» - فَرَّعَ الإعراب على ذلك، فجوَّز فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأً مخبرًا عنه بهما، والرابط للجملة بالمبتدأ هو اسم الإشارة، كقوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[1]، هذا إذا قلنا بأنَّ «ذا» أريد به الخصوص، وإن قلنا إنه شائع فالعموم هو الرابط.

الوجه الثاني: أن يكون خبرَ مبتدأٍ محذوف واجب الحذف، كأنه قيل لمن قال حبَّذا: مَن المحبوب؟ فقال: زيدٌ، يريد: هو زيدٌ.

قال المصنف في الشرح[2]: «والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نِعمَ؛ لأنَّ مصعِّبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي هنا لا تدخل؛ لأنَّ حَبَّذا جارٍ مجرى المثل، والمثل وما جرى مجراه لا يغيَّران».

وقال ابن كيسان: ليس مبتدأ، بل هو تابع لـ«ذا» على البدل تبعًا لازمًا.

وأمَّا من قال بالتركيب وتغليب الاسم فاختار أبو علي[3] أن تكون حَبَّذا خبرًا، والمخصوص مبتدأ. وقال المبرد[4]: حَبَّذا مبتدأ، والمخصوص خبره. وأباه أبو علي[5].

وأجاز بعضهم[6] فيه هذين الوجهين ووجهًا آخر، وهو أن يكون مبتدأً محذوف الخبر كالأوجه الثلاثة التي أجازوها في: نِعمَ الرجلُ زيدٌ.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٦.

(٢) ٣: ٢٧.

(٣) المسائل البصريات ص ٨٤٥ - ٨٤٨.

(٤) المقتضب ٢: ١٤٥.

(٥) كذا! وقد قال في إيضاح الشعر ص ١١٤: «من زعم أنَّ حَبَّ مع ذا في قولهم حَبَّذا بمنزلة شيء واحد وجب أن يزعم أنَّ ارتفاع زيد بعده بمنزلة ارتفاع الاسم بعد الاسم المبتدأ».

(٦) المقرب ١: ٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٦٠٩ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٤٥.

وذهب بعض النحويين إلى أنه عطف بيان، وبعضهم إلى أنه بدل لازم.

وأبطل كونَه مبتدأً محذوف الخبر أو خبرَ مبتدأً محذوف جوازُ حذف المخصوص، فيَلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل على حذفها، وكونها تكون جملةً مفلتة[1] مما قبلها /لا موضع لها من الإعراب. [٤: ٢٠٨/أ]

ويُبطل عطفَ البيان مجيءُ المخصوص نكرة واسم الإشارة معرفةً، فقد اختلفا تعريفًا وتنكيرًا، وذلك لا يجوز في عطف البيان، ولذلك خُطِّئ[2] الزمخشري في إعرابه ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾[3] عطف بيان من ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ للتخالف في التنكير والتعريف. ومما جاء فيه التخالف في حبَّذا قول الشاعر[4]:

وحبَّذا نَفَحاتٌ مِن يَمانِيةٍ ... تأتيكَ مِن جَبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيانا

ويُبطل البدلَ أنه على نيَّة تكرار العامل، ولا يجوز له أن يلي حَبَّ، وعدمُ مطابقة اسم الإشارة للبدل.

وأمَّا مَن قال إنه كله فعل، فغَلَّبَ جَنْبة[5] الفعلية - فإنَّ المرفوع بعد حَبَّذا فاعل به. ويُبطل هذا الإعرابَ أنه يجوز حذفُه، والفاعلُ لا يُحذف.

وقوله **ولا تَعمل فيه النواسخ** فلا تقول: كان حبَّذا زيدٌ، لا برفع زيد ولا بنصبه، بخلاف نعمَ وبئسَ، فإنه قد تقدَّم لنا ذكر جواز ذلك[6]، فتقول: كان نعمَ الرجلُ زيدٌ. ولا تظهر علةٌ في منع ذلك، وإنما الرجوع في ذلك للاستقراء.

وقوله **ولا يُقدَّم** يعني أنه لا يقال: زيدٌ حبَّذا، وذلك بخلاف نِعمَ وبئسَ، فإنه يجوز تقديمه عليهما، فتقول: زيدٌ نِعمَ الرجلُ، مع أنَّ التقديم مرجوح في نِعمَ لأنهم

---

(١) ن: مغلبة. د: معلقة.

(٢) شرح عمدة الحافظ ص ٥٩٤ - ٥٩٥.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٩٧. ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾. الكشاف ١: ٤٤٧.

(٤) تقدم البيت في ص ١٥٤.

(٥) الجنبة: الجانب. ن: حبذا.

(٦) تقدم ذلك في ص ٧١.

أرادوا الإبهام، فكان التأخير أحسن لأنه موضع تفسير، ولَزِمَ في حَبَّذا تأخيره. وما نقصَ حَبَّذا من التصرف الذي في نِعمَ وبئسَ فلأنها فرع عنهما، فلا يكون فيها ما يكون في الأصل من وصفٍ وتأكيدٍ وتقديمٍ وغير ذلك، قاله في البسيط.

وقال المصنف في الشرح[1] ما معناه: «إنَّ علة امتناع دخول النواسخ على حَبَّذا وامتناع تقديم المخصوص عليها هو أنها جَرَت مجرى المَثَل، وما جرى مجراه لا يُغَيَّر. وأغفلَ أكثر النحويين التنبيه على هذين الحكمين، ونَبَّهَ ابن بابشاذ على امتناع التقديم، لكن جَعَل سببَ ذلك خوف توهُّم كون المراد: زيدٌ أَحَبَّ ذا، وتوهُّمُ هذا بعيد، بل المانع إجراؤه مُجرى المَثَل»انتهى.

وقوله **وقد يكون قبله أو بعده تمييز مطابق** مثال مجيء التمييز قبله قول الشاعر[2]:

أَلا حَبَّذا قَومًا سُلَيمٌ، فإنَّهُمْ وَفَوْا إذ تَواصَوْا بالإعانةِ والنَّصْرِ

ومثال مجيء التمييز بعده قول رجل من طيِّئ[3]:

حَبَّذا الصَّبْرُ شِيمةً لامْرِئٍ را مَ مُباراةَ مُولَعٍ بالمَعالي

ومعنى قوله **مطابق** أي: للمخصوص المذكور بعد حَبَّذا، يطابقه في إفراد وتذكير وفروعهما، فتقول: حَبَّذا رجلاً زيدٌ، وحَبَّذا رجلَين الزيدان، وحَبَّذا رجالاً الزيدون، وحَبَّذا امرأةً هندٌ، وحَبَّذا امرأتين الهندان، وحَبَّذا نساءً الهندات. وكذا لو تأخر التمييز عن المخصوص، فإنه يطابقه أيضًا، نحو: حَبَّذا زيدٌ رجلاً، إلى آخر المُثُل.

[٤: ٢٠٨/ب] وظاهر قول المصنف **وقد يكون قبله أو بعده** /**تمييز** أنَّ الأولى أن يتقدم التمييز على المخصوص، وذلك من حيث قُدِّم تقديمه على المخصوص على تأخيره

---

(١) ٣: ٢٧.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٥، وآخره فيه: والصبر.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨.

عنه، وقد صرَّح بذلك في الشرح، قال فيه[1]: «وإذا قُدِّم عليه المخصوص، وأُخِّر هو - يعني التمييز - فهو سهل يسير، واستعمالُه كثير، إلا أنَّ الأوَّل أولى وأكثر»، ويعني بالأوَّل تقديم التمييز على المخصوص.

وهذا الذي اختاره المصنف هو مخالف لقول أبي علي الفارسي، قال أبو علي: «ضَعْفُ حَبَّذا رجلاً زيدٌ يؤكِّد عندك ضَعفَ حَبَّ؛ ألا ترى أنهم إنما ينصبون بعد تمام الكلام، ولمَّا لم يستقلّ حَبَّ بـ(ذا) - وإن كان في الأصل فعلاً وفاعلاً - ضَعُفَ، نحو: حَبَّذا رجلاً زيدٌ؛ لأنَّ الجملة لم تتمّ بعد وإن كان قد تقدم فعل وفاعل، فإذا تأخَّر بعد زيد جاء بعد استقلال الكلام، فحسُن النصب» انتهى كلامه، ويظهر منه أنَّ الناصب لهذا المنصوب ليس حَبَّ، وإنما هو منتصب عن تمام الكلام من: حَبَّذا زيدٌ.

وكذا المتفهَّم من كلام أبي محمد بن السِّيْد، قال في قوله[2]:

يا حَبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ....

«مِن جبلٍ: في موضع نصب على التمييز، والعامل فيه معنى الجملة المتقدمة، كما قال الآخر[3]:

يا فارِسًا ما أنتَ مِن فارسٍ ! ....

كأنه قال: هو حبيب إلي من بين الجبال، أو اختصصته بمحبتي من بين الجبال، كذا قال الكسائي والفراء»[4] انتهى كلام ابن السِّيْد.

ونقول: مَن أبقى «حَبَّ» و«ذا» على أصلهما من الفعل والفاعل - كما ذهب إليه المصنف - فالذي يقتضيه مذهبه هو ما قاله المصنف من أنَّ تقديمه أجود؛

---

(١) ٣: ٢٧.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٢٦، وص ١٥٤ من هذا الجزء.

(٣) هذا صدر بيت تقدم في ٩: ١٠٥، ٢١٥، ٢٣٦.

(٤) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٤١.

وأنَّ تأخيره ضعيف؛ لأنَّ العامل فيه عنده هو حَبَّ، فيكون ذلك فصلاً[1] بين العامل والمعمول بالمخصوص. ويَقوى ضَعفُه إذا أعربنا المخصوص خبر مبتدأ محذوف، فيصير فصلاً بجملة بين العامل والمعمول، وليست جملةً اعتراضية، فكان القياس يقتضي ألاَّ يجوز ذلك.

وقوله أوحالٌ مثال مجيء الحال قبل المخصوص قول الشاعر[2]:

[يا حَبَّذا مَرْجُوًّا المُثْرِي السَّخِي   مَنْ يَرْجُهُ فَعَيشُهُ العَيشُ الرَّخِي]

ومثال تأخير الحال عنه قول الشاعر[3]:

يا حَبَّذا المالُ مَبذُولاً بلا سَرَفٍ   في أَوْجُهِ البِرِّ إسْرارًا وإعْلانَا

وقول الآخر[4]:

يــا حَبَّــذا الجَنَّــةُ واقْتِرابُهــا   طَيِّبَــةً وبــارِدًا شَــرابُها

على أنَّ طَيِّبةً يحتمل أن يكون حالاً من الضمير المجرور في «اقترابها». وحكم الحال في مطابقة المخصوص قبله وبعده حكم التمييز.

وأمَّا التقديم للحال على المخصوص والتأخير عنه فيظهر من عطف قوله «أو حالٌ» أنها مساوية للتمييز، فيكون تقديمها أَولى من تأخيرها[5]. وقيل: التمييزُ ينبغي تقديمه، وأمَّا الحال فيستوي فيها /الأمران. [٤: ٢٠٩/أ]

---

(١) س: «في ذلك فصلاً»، وفوق «فصلاً» فيها: كذا.

(٢) موضع الشاهد بياض في س، ك، ن، مقداره سطر ونصف. وفي حاشية ك: كذا وجد. وفي حاشية ن: كذا وجد مكشوفًا. والرجز في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٢٨ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٦ - ٢٧ [٧٠٧].

(٤) هو جعفر بن أبي طالب ﷺ. السيرة النبوية ٢: ٣٧٨.

(٥) فيكون تقديمها أولى من تأخيرها: سقط من ك.

وقال المصنف في الشرح[1]: «فأما التمييز فكثير ومتفق على استعماله». وقال أيضًا[2]: «والتزم بعض المتأخرين كونَ المنصوب بعد (ذا) تمييزًا، وليس ذلك ملتزمًا؛ لأنّ الحال قد أغنت عنه في النظم والنثر» انتهى.

وهذا الذي ذكره المصنف من أنّ التمييز مُتَّفَق على استعماله إن عنى الاتفاق من العرب على فهمه عنهم أنه تمييز فيمكن؛ وإن عنى أنّ الاتفاق من النحاة فليس كذلك، فنقول:

اختلف النحويون في هذا المنصوب بعد حَبَّذا:

فذهب الأخفش[3]، والفارسي[4]، والرَّبَعيّ، وخَطَّاب المارِديّ[5]، وجماعة من البصريين - إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا.

وذهب أبو عمرو بن العلاء[6] إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا. وأجاز نصبَه على التمييز الكوفيون وبعض والبصريين[7].

وفَصَّل بعضهم، فزعم أنه حال إن كان مشتقًّا، وتمييز إن كان جامدًا. وقبول الجامد والمشتقّ دخول مِن عليهما يرجِّح أن ينتصبا على التمييز؛ لأنّ الحال لا تدخل عليها مِنْ.

والذي يظهر أنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًّا فمقصدان للمتكلم: فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب

---

(١) ٣: ٢٧. على استعماله: سقط من ك.

(٢) ٣: ٢٨.

(٣) الأصول ١: ١٢٠.

(٤) أجاز في المسائل البصريات ص ٨٤٥ - ٨٤٨ أن يكون المنصوب حالاً وتمييزًا.

(٥) ذكر أبو حيان في تذكرة النحاة ص ٢٨٥ أنّ خطّابًا ذهب إلى ذلك في كتابه «الترشيح».

(٦) ذكر مذهبه هذا خطّاب المارديّ في كتابه «الترشيح» كما في تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٢٨٥.

(٧) كالجرمي، فقد أجاز فيه الوجهين كما في المسائل البصريات ص ٨٤٥.

حالاً، ولا يصح دخول مِن عليه إذ ذاك. وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزًا، مثال الأول: حَبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حال مُواصلتها. ومثال الثاني: حَبَّذا راكبًا زيدٌ، وهذا الذي تدخل عليه من.

وفي «البسيط» جواز نصب هذا المنصوب بإضمار «أعني». فلا يكون إذ ذاك لا تمييزًا ولا حالاً، بل هو مفعول بهذا الفعل المضمر، وهو قول غريب.

وقوله وربُّما استُغني به أو بدليل آخر عن المخصوص فمثال ما استغنى بذكر التمييز عن المخصوص قول الراجز[1]:

باسـمِ الإلـهِ ، وبـهِ بَـدِينا ولـو عَبَـدْنا غـيرَه شَـقِينا
فحَبَّذا رَبًّا وحُبَّ دِينا

أي: فحبَّذا ربًّا الإلهُ.

ومثالُ ما حُذف فيه المخصوص لدليل آخر غير التمييز، وذلك للعلم به، كما حُذف في نِعْمَ وبئسَ إلا أنه في حَبَّذا قليل - قولُ الشاعر[2]:

ألا حَبَّذا لولا الحياءُ ، وربُّما مَنَحتُ الهَوى مَنْ ليسَ بالمُتَقارِبِ

يريد: ألا حَبَّذا حالتي معكِ، يشير إلى أنَّ هواه إياها، وزيارته لها، وما ترتَّب[3] على ذلك في قوله:

---

(١) هو عبد الله بن رواحة. الديوان ص ١٤٢ وتخريجه في ص ١٧٦ وجمهرة اللغة ٢: ١٠١٩. وقد تقدم الشطر الثالث في ص ١٥٧.

(٢) هذا البيت والأبيات الثلاثة التالية لمِرداس بن هَمَّام - وقيل: همَّاس - الطائي في الحماسة ٢: ١٤٢ [٥٨٦] وشرحها للأعلم ص ٧٥٠ [٤٩٨] وللمرزوقي ٣: ١٤٠٨ [٥٨١]. الحقائب: جمع الحَقيبة، وهي عَجُز الرحل والمرأة جميعًا. وآخر البيت الرابع: مشرفات المقانب.

(٣) د، ن: يترتب.

هَوِيتُكِ حتى كادَ يَقتُلُني الهَوى وزُرتُكِ حتى لامَني كُلُّ صاحِبِ

وحتى رأى مِنّي أدانيكِ رِقّةً عليكِ، ولولا أنتِ ما لانَ جانِبي

وبعد ذلك البيت:

بِأَهلي ظِباءٌ مِنْ رَبيعةِ عامِرٍ عِذابُ الثَّنايا، مُشْرِفاتُ الحَقائبِ

وفي جواز حذفه دليلٌ على فساد قولِ مَن ذهب إلى أنَّ حَبَّذا كله فعل، وأنَّ المخصوص فاعل به؛ إذ الفاعل لا يجوز حذفه. ودليلٌ على أنه لا يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ إذ يلزم حذف /الجملة بأسرها من غير عِوض عنها ولا قائم مقامها، [٤: ٢٠٩/ب] وذلك لا يجوز.

ومِن أحكام حَبَّذا جوازُ الفصل بالنداء بينها وبين مخصوصها، كما قال كثيِّر[(١)]:

فقلتُ - وفي الأحشاءِ داءٌ مُخامِرٌ - ألا حَبَّذا - يا عَزَّ - ذاكِ التَّشايُرُ

وجوازُ تأكيدها التأكيد اللفظي، أنشد أبو الفتح في «المنصف»[(٢)]:

ألا حَبَّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبيبٌ تَحَمَّلتُ فيه الأذَى

ويا حَبَّذا بَرْدُ أنيابِهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيلُ واجْلَوَّذا

ومجيءُ المخصوص اسم إشارة مخالفًا في الرتبة لـ«ذا» المتصلة بحَبَّذا نحو ما أنشدناه من قوله[(٣)]:

---

(١) نسبه لكثير أيضًا في البحر ٦: ١٦٢، وليس في ديوانه. التشاير: يقال: تشايَرَه الناس: اشتهروه بأبصارهم، وأصله من الشارة، وهي الهيئة واللباس الحسن. وقيل: هو تفاعُل من الإشارة. وآخره في د: البشائر.

(٢) البيتان في المنصف ١: ٨٢ بلا نسبة. ونسبا في الكامل ص ١٤٣٦ لابن أبي ربيعة، وهما في ملحق ديوانه ص ٤٩٢. ونسبا في معجم الأدباء ١: ١٦١ لأبي إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي في جارية سوداء كان يحبها، وعنه في البغية ١: ٤١٤. اجلوَّذ الليل: امتدَّ.

(٣) أوله في ك: فيا حبذا.

.... ألا حَبَّذا - يا عَزّ - ذاكِ التَّشايُرُ

وقول الآخر[1]:

فقد بَسْمَلَتْ ليلى غَداةَ لَقِيتُها فيا حَبَّذا ذاكَ الحَبيبُ المُبَسْمِلُ

ويُقَوِّي هذا كونَ حَبَّذا مركبة، وأنَّ «ذا» ليس فاعلاً بـ«حَبَّ»؛ لتخالفه مع «ذاك» رتبةً؛ لأنَّ«ذا» موضوع للقريب، و«ذاك» موضوع للبعيد على قول، أو للوسط على قول، ولا يمكن أن يكون الشيء في الحالة الواحدة قريبًا بعيدًا، أو قريبًا متوسطًا، إلا بتجوُّز.

وأمَّا ما ذكره المصنف من أنه يجوز حذف ذا، واستدلاله على ذلك بقوله:

فَحَبَّذا رَبًّا ، وحَبَّ دِينا

وتقديره «وحَبَّذا دينًا» فإنَّ القواعد تأبى ذلك؛ لأنه إن كان فاعلاً فلا يجوز حذفه، وإن كان جزءًا من المركب الذي حُكم عليه بأنه اسم كله أو الذي حُكم عليه أنه فعل كله فلا يجوز حذفُه؛ لأنه حالة التركيب صار جزءًا من أجزاء الاسم أو أجزاء الفعل، فكما لا يصحُّ حذف بعض الاسم ولا بعض الفعل كذلك لا يصحّ[2] في حَبَّذا.

وأمَّا قوله «وحَبَّ دِينا» فلا حجة فيه على حذف ذا؛ لأنَّ لِحَبَّ استعمالين:

أحدهما: أن تليها «ذا»، وتُضَمَّن المبالغة في المدح.

والثاني: ألا تليها «ذا»، وتكون مما بُني على فَعُلَ، وأُجري مُجرى نِعمَ وبئسَ، ويتخرَّج «وحَبَّ دِينا» على أن تكون «حَبَّ» استُعملت هذا الاستعمال الثاني، فيكون في حَبَّ ضمير يفسِّره قوله «دِينا»، ويكون قد حذف المخصوص،

---

(1) نسب البيت إلى عمر بن أبي ربيعة في النكت والعيون ١: ٥٢ وتفسير القرطبي ١: ٦٩. وهو بيت مفرد في ملحقات ديوانه ص ٤٩٨. وبلا نسبة في الأمالي ٢: ٢٧٠ والزاهر ١: ١٠٢. أوله في ك: لقد.

(2) لا يصح: سقط من ك.

وتقديره: وحَبَّ دينًا دينُنا، كما أنك تقول لمن ذكر زيدًا: نِعمَ رجلاً، تريد: نِعمَ رجلاً زيدٌ، فيكون مثل قول الشاعر[1]:

وزادَهُ كَلَفًا بالحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ   وحَبَّ شيئًا إلى الإنسانِ ما مُنِعا

وإذا احتمل أن يكون من باب نِعمَ وبئسَ لم يكن في قوله «وحَبَّ دِينا» دليل على جواز حذف «ذا».

ومَن ذهب إلى أنَّ «ذا» فاعل بـ«حَبَّ» في قولهم «حَبَّذا زيدٌ» فهو لا يجيز إتباعه لا بنعت ولا عطف ولا تأكيد ولا بدل؛ ويجوز ذلك في المخصوص.

وقوله **وقد تُفْرَدُ حَبَّ، فيجوز نقل ضمة عينها إلى حائها** يعني أنها تفرد مِن ذا، فيجوز أن يكون مرفوعها /كل اسم يصحّ أن يكون فاعلاً، فيجوز أن تبقى [٤: ٢١٠/أ] الحاء مفتوحة استصحابًا لحالها من الفتح السابق فيها، ويجوز ضم الحاء نقلاً لضمة عين الكلمة إلى الفاء؛ إذ قد بُني حَبَّ على وزن فَعُلَ، ولا يسوغ هذا النقل إلا حيث لا يكون الفك، فإن كان الفك - كإسناد حَبَّ إلى ما يسكن له آخر الفعل - لم يجز النقل، فتقول: حَبُبْتَ يا هذا[2]، وحَبُبْتِ يا هند، وكذلك ما أشبهه، وإنما يجوز النقل فيما لم يكن فيه فكٌّ، نحو حُبَّ زيدٌ في حَبَّ زيدٌ.

وقوله **وكذا كلُّ فَعُلَ حلقيِّ الفاء مراد به مدح أو تعجُّب** يعني أنه يجوز نقل ضمة فَعُلَ إلى الفاء إذا أريد به المدح أو التعجب. وقال المصنف في الشرح[3]: «وهذا النقل جائز في كل فِعلٍ على فَعُلَ مقصود به التعجب، كقول الشاعر[4]:

---

(١) البيت بهذه الرواية في تهذيب اللغة ٤: ٩ حيث ذكر أنَّ الفراء أنشده، وهو للأحوص أو غيره. الديوان ص ١٩٥، وتخريجه في ص ٣١٦ - ٣١٧. وصواب الرواية: وزادني. ك: أن مُنِعَتْ.

(٢) فتقول حببت يا هذا ... وإنما يجوز النقل: سقط من ك.

(٣) ٣: ٢٨.

(٤) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٨٠٧.

حُسْنَ فِعلاً لقاءُ ذي الثروة الْمُمْـــ ـــلقَ بالبِشْرِ والعَطاءِ الجَزيلِ»

فخصَّ النقل بما قُصد به التعجب، وقال في المتن «**مراد به مدح أو تعجب**». وظاهر كلام المصنف أنَّ النقل مختص بما فاؤه حرف حلقيّ، نحو حَبَّ وحَسُنَ وخَبُثَ وغَلُظَ، وكان على وزن فَعُلَ مرادًا به مدحٌ أو تعجب. وليس مختصًا بذلك، بل كل فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً لمدح أو ذم يجوز فيه النقل، فتقول: لَضُرْبَ الرجلُ، بضم الضاد.

وقوله **وقد يُجَرُّ فاعِلُ حَبَّ بباءٍ زائدة تشبيهًا بفاعِلِ أَفْعِلْ تَعَجُّبًا** ظاهر قوله **وقد يُجَرُّ** التقليل[1]، وهو مخالف لظاهر ما قال[2] في آخر باب نِعمَ وبئسَ بأنه يَكثُر انجرار فاعله بالباء، وبعض الشواهد التي استدلَّ بها هناك استدلَّ بها هنا، وذلك قول الشاعر[3]:

فقلتُ : اقْتُلُوها عَـــنكمُ بِمِزاجِهـــا وحُبَّ بِهـــا مَقْتُولـــةً حـــينَ تُقتَـــلُ

قال هنا في الشرح[4]: «يُروى بضم الحاء وفتحها. وحكى الكسائي[5]: (مررتُ بأبياتٍ جادَ بهنَّ أبياتًا، وجُدْنَ أبياتًا)، فحذف الباء، وجاء بضمير الرفع، وهذا الاستعمال جائز في كل فعل ثلاثي مضمَّن معنى التعجب» انتهى. فبيَّن بهذا أنَّ الجر بباءٍ زائدة لهذا النوع ليس مختصًّا بفاعلِ حَبَّ. وتقدمت لنا شواهد كثيرة[6] على جواز جرِّ فاعل هذا النوع بباء زائدة في آخر باب نِعمَ وبئسَ، فأغنى ذلك عن إعادتها هنا.

---

(١) ك: القليل.

(٢) انظر ما تقدم في ص ١٤٨.

(٣) تقدم البيت في ص ١٤٩.

(٤) ٣: ٢٩.

(٥) مجالس ثعلب ص ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ص ١٤٢.

(٦) تقدمت في ص ١٤٩.

/ص: باب التعجب

يُنصَب المتعجَّب منه مفعولاً بموازن «أَفْعَلَ» فعلاً لا اسمًا، خلافًا للكوفيين غير الكسائي، مُخبَرًا به عن «ما»[١] بمعنَى شيءٍ لا استفهامية، خلافًا لبعضهم، ولا موصولة، خلافًا للأخفش في أحد قوليه.

ش: التعجب لغوي واصطلاحي: فاللغوي هو التأثر الحاصل للنفس عند الاستطلاع على أمر خارج عن المعهود للمتأثر، فـ«التأثر» جنس إذ هو من قبيل الانفعالات كالفرح والغضب والحزن، فتقول: عَجِبَ وحَزِنَ وغَضِبَ، ولذلك لا يجوز من الله تعالى لعلمه بجميع الأمور، فلا يتأثر بشيء لأنه قديم، لا يقبل الحوادث، وسيأتي الكلام فيما جاء من ذلك وتأويله إن شاء الله. و«الحاصل للنفس» فصل[٢] يَخرج به الحاصل للجسم كالاضطراب ونحوه. و«عند الاستطلاع» فصل يَخرج به ما يكون عند غيره من وقوع ما يسرّ، فيحصل الفرح أو ضده، فيقع الحزن. و«على أمر خارج عن المعهود» لأنه إن لم يكن كذلك لم يوقع الانتقال لحصول العلم به قبل ذلك في الجملة، ولذلك لا يكون التعجب من الله؛ لأنه معلوم أنه لا يتناهى جلاله، ولا يدخل تحت حصر العقول جماله، وسيأتي ما ورد من ذلك في حقه تعالى وتأويله إن شاء الله. و«المعهود» أعمُّ من أن يكون له نظير، فتأثُّره تأثُّر استعظامي يقتضي تفضيله على نظيره بزيادة زادها عليه بعد حصول المشاركة، أو لا يكون له نظير؛ لأنه قد يوجد كذلك، والنظير: المِثل، فيكون ذلك مخترعًا بالنسبة للذي تعجب منه، وستأتي شروط الوصف الذي يُتَعَجَّب منه.

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٣٠ وشرح المصنف ٣: ٣٠ وتمهيد القواعد ٦: ٢٦١١: متقدمة.

(٢) فصل: ليس في ك.

والاصطلاحي: هو التعجب الاستعظامي بتغيير الفعل الدال على المتعجَّب منه إلى صيغة أخرى قصدًا للتعجب لفظًا أو تقديرًا، فـ«التعجب» جنس، وهو نوع من اللغوي. و«استعظامي بتغيير إلى آخره» احتراز من اللفظ الذي وضع للتعجب من حيث هو تعجب، نحو عَجِبَ وتَعَجَّبَ، فإذا أرادوا ما يتعلق به عَدَّوه بـ«مِن»، نحو: عَجِبت من زيد، وتعجَّبت منه. واحتراز أيضًا من التعجب الذي ضُمِّنَه الكلام معنًى وإن لم يكن في أصل الوضع له، فكلا هذين ليس بتغيير للفعل إلى صيغة أخرى، وهذا الأخير لم يُبَوَّب له باب في النحو، والتعجب فيه بعُرف[1] أو بقرينة، وذلك ألفاظ كثيرة، منها: سُبحانَ اللهِ! ولا إلهَ إلا اللهُ! وسُبحانَ اللهِ من هو! ومررتُ برجلٍ أيِّما رجلٍ! وزيدٌ ما زيدٌ! ومنه ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[2]، ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾[3]، ووَيْلُمِّهِ رَجُلاً! ولِلهِ دَرُّه فارسًا! وحَسبُك به فارسًا! وكَفاك بزيدٍ رجلاً! وسُبحانَ اللهِ رجلاً، ولك أن تُدخل «مِن» في هذه الأربعة، والعظمةُ للهِ مِن رَبٍّ! وحَسبُك بزيدٍ فارسًا! ويجوز حذف الباء، فترفع زيدًا. ولِلهِ دَرُّه! واعْجَبُوا لزيدٍ رجلاً، ومِن رجلٍ! وكاليومِ رجلاً! وكالليلة قمرًا! وكَرَمًا وصَلَفًا! ويا لِلماءِ! ويا لِلدَّواهي! ويا حُسْنَه رجلاً! ويا طِيبَها مِن ليلةٍ! ويا لكَ فارسًا! وإنكَ مِن رجلٍ لَعالمٌ! وما أنتَ من رجلٍ! ولا يجوز حذف «مِن» في قولك: إنكَ مِن رجلٍ /لَعالمٌ! فأمَّا «ما أنتَ مِن رجلٍ» فقيل: لا تُحذف، وأمَّا «ما أنت من رجل»[4] فقد خرَّجوا[5]: [٥: ٢/أ]

.... يـــا جارَتـــا ، مـــا أنـــتِ جـــارَهْ

---

(١) س، د: يعرف.

(٢) سورة القارعة: الآيتان: ١ - ٢.

(٣) سورة الحاقة: الآيتان ١ - ٢.

(٤) فقيل لا تحذف وأما ما أنت من رجل: سقط من د.

(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٩: ٩٥، ١٠٥، ٢١٤.

على أنَّ «جارة» تمييز، ويجوز: ما أنتِ مِن جارةٍ. ولِلهِ أنتَ! وواهًا له! ولِلهِ لا يُؤَخَّرُ الأجل! و«وا» في أسماء الأفعال، وأيُّ رجلٍ زيدٌ! و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[1]! و﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾[2]! و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾[3]! و[4]:

.... لا كَالعَشِيَّةِ زائِرًا ومَزُورَا

وقد رسم النحويون التعجب برسوم: فقال ابن طلحة في كتاب «الدلالة»: التعجبُ إفراطُ التعظيم لصفةِ المتعجَّب منه. وقال غيره: «التعجبُ تغييرٌ يَلحق النفس لِما خفي فيه السبب مما لم تَجْرِ به عادة». وقال ابن عصفور[5]: «التعجب استعظامُ زيادةٍ في وصف الفاعل، خَفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيره». وقال غيره[6]: «التعجبُ استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المَزِيَّة».

وقوله يُنصب المتعجَّب منه مفعولاً بموازن أَفْعَلَ هذا مذهب س[7] والبصريين أنَّ نصب الاسم في: ما أَظْرَفَ زيدًا! هو على المفعول به.

وزعم الفراء[8] ومن وافقه من الكوفيين أنَّ نصبه هو على حدِّ ما انتصب في قولهم: زيدٌ كريمٌ الأبَ، فأصله: زيدٌ أَظرَفُ مِن غيره، إلا أنهم أتوا بـ«ما»، فقالوا: ما أَظرَفُ زيدٍ؟ على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيد، وأسندوها إلى ضمير «ما»، وانتصب زيد بـ«أَظرَفَ» فرقًا بين الخبر والاستفهام. والفتحة في «أَفْعَلَ» فتحة

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.

(٢) سورة المرسلات: الآية ١٢.

(٣) سورة النبأ: الآية ١.

(٤) هذا عجز بيت تقدم في ٥: ٢٢٥، ٢٧٩.

(٥) المقرب ١: ٧١ وشرح الجمل ١: ٥٧٦.

(٦) هو ابن الناظم. شرح الألفية ص ٤٥٥ ومنهج السالك ص ٣٦٩، وزيد بعده فيهما: فيه.

(٧) الكتاب ١: ٧٢ وشرحه للسيرافي ٣: ٦٨.

(٨) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٠.

إعراب، وهو خبر عن «ما»، وإنما انتصب لكونه خلاف المبتدأ الذي هو «ما»؛ إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن زيد، وإنما أتي بـ«ما» ليعود عليها الضمير، والخبر إذا كان خلاف المبتدأ كان منتصبًا بالخلاف على رأي الكوفيين في: زيدٌ خلفَك.

قال السيرافي[1]: «وهذا قول لا دليل عليه، ويُفسده أنه نصب أحسنَ وهو اسم في موضع خبر المبتدأ، والتفريق بين المعاني لا يُحيل الإعراب عن وجهه».

وزعم بعض الكوفيين أنَّ «أَفْعَلَ» مبنيّ وإن كان اسمًا؛ لأنه تضمَّن معنى التعجب، وأصله أن يكون للحرف.

ورُدَّ هذا بأنَّ التضمُّن إنما يكون للموجود لا للمعدوم، ولا حرف يدل على التعجب فيتضمنه الاسم.

وقوله **فِعلاً لا اسمًا خلافًا للكوفيين غير الكسائي**[2] يعني أنَّ أَفْعَلَ[3] في التعجب هو فعل عند البصريين والكسائي، والهمزة فيه للنقل. وهو اسم عند الكوفيين غير الكسائي. ونقل بعض أصحابنا[4] أنه اسم عند الكوفيين، ولم يستثن منهم الكسائي، فلعلَّ له قولين.

واستدلُّوا على فعليته بكونه مبنيًّا على الفتح، وبنصبه المفعول به الصريح، وليس من قبيل الأسماء التي تنصب المفعول به، وبلزوم نون الوقاية له إذا نَصب ياء المتكلم، قال المصنف في الشرح[5]: «ولا يَرِدُ على هذا عَلَيكَني ولا رُوَيدَني؛ فإنه

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٧٠ - ٧١.

(٢) انظر الخلاف بين الفريقين وما احتجوا به في هذه المسألة في الإنصاف ص ١٢٦ - ١٤٧ [المسألة ١٥] وأسرار العربية ص ١١٥ - ١٢٤ والتبيين ص ٢٨٥ - ٢٩١ والكافي في الإفصاح ص ٧١٩ - ٧٢٥.

(٣) يعني أن أفعل ... غير الكسائي: سقط من ك.

(٤) هو ابن النحاس في التعليقة على المقرب ص ٢٥٨.

(٥) ٣: ٣١.

قد يقال فيهما: عليكَ بي، ورُوَيدَ لي، فيُستغنى فيهما عن نون الوقاية بالباء واللام، بخلاف: ما أفْقَرَني، فإنَّ النون فيه لازمة غير مستغنًى عنها بغيرها» انتهى.

وما ذكروه من لزوم نون الوقاية لفعل التعجب هو على طريقة البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنهم يجيزون[1]: ما أَظْرَفي! وما أَظْرَفَني! يجعلون نون الوقاية جائزة مع ياء المتكلم لا واجبة، وحكَوه سماعًا عن العرب.

واحتجَّ من قال إنه اسم بكونه لا يتصرف، وبتصغيره، وبصحة عينه، فقالوا: ما أُحَيْسِنَه! وما أَطْوَلَه! كما قالوا: هو أَطْوَلُ من كذا، ولا يصح ذلك /في الفعل، [٥: ٢/ب]
وبكونهم تعجَّبوا من الله تعالى، فقالوا: ما أَعْظَمَ اللهَ! ولا يصحّ: شيءٌ أَعْظَمَ اللَّهَ؛ لأنَّ عظمته لا سبب لها، ولا هي مجعولة.

وأُجيب بأنَّ امتناع تصرفه لأنَّ معنى ذلك غير محتاج إليه؛ لأنه لَزِمَ طريقة واحدة، وما لَزِمَ طريقة واحدة لم يتصرف، كليسَ وعَسى.

وبأنَّ تصغيره وصحة عينه لشبهه بأَفْعَل التفضيل في كون أَفْعَل التفضيل قد يكون للتعجب، ولأنَّ المشترك بنيَّة الزيادة والفضل، ولأنه على لفظه، وأنه يدُلّ على المدح، ولذلك قد تسقط منه نون الوقاية.

وقيل: تصغيره ملاحظة لمصدره؛ لأنه لمَّا لم يَجر عليه صار تصغيره بدلاً من جريانه عليه. وقيل: لأنه بدل من التصرف الممنوع له[2].

قيل: ولا يقال في تصحيح عينه: إنه شذوذ؛ لوجوده في أَفْعَل، قالوا: أَطْوَلْتِ، وأَغْيَمَتِ السماءُ، ولأنه قد صحَّ في نحو حَوِلَ وعَوِرَ وصَيِدَ.

وأمَّا التعجُّب من الله تعالى فعلى تأويل السبب المُعْلِم بالسبب الموجب، أي: ما أعظمَ قُدرةَ الله، وسيأتي الكلام فيه.

---

(١) تقدم هذا في ٢: ١٧٨.

(٢) د: لذلك.

وقال مَن زعم أنَّ أَفْعَلَ في التعجب فِعل: لو كان أَفْعَل اسمًا فإمَّا أن يكون للمفاضلة على أصله أو لغير المفاضلة، لا جائز أن يكون للمفاضلة لعدم استعماله لِما ذكرنا من التعجب، ولا جائز أن يكون لغير المفاضلة لأنه لا يُعهد في كلام العرب أَفْعَل إلا اسمًا أو صفة، لا جائز أن يكون صفةً، فيكون التقدير: شيءٌ أَحْسَنُ زيدًا، أي: حَسَنٌ زيدًا؛ لأنَّ المعنى ليس على هذا، ولأنَّ أَفْعَل للصفة غير المفاضلة لا يُشتَقُّ قياسًا، وأَفْعَل هذا في التعجب قياس. ولا جائز أن يكون اسمًا للتعجب؛ لأنه يصير المعنى: شيءٌ تعجبٌ، وليس ذلك مرادًا، فثبت بهذا كله أنه فِعل.

وقوله **مُخْبَرًا به عن «ما» بِمعنَى شيء، لا استفهامية، خلافًا لبعضهم** أمَّا كونها بمعنى شيء، فتكون ما تامة، والفعل بعدها خبر عنها - فهو مذهب الخليل و«س»[1] وجمهور البصريين[2]، وأجمعوا على أنَّ ما اسم مرفوع بالابتداء إلا خلافًا شاذًّا، رُوي[3] عن الكسائي أنه لا موضع لها من الإعراب.

واستدلَّ من ذهب[4] إلى أنها تامَّة نكرة خبرية بأنه قد وُجدت تامَّة في كلام العرب في قولهم: غَسَلتُه غَسْلاً نِعمَّا، أي: نِعْمَ الغَسْلُ، وقولهم: إنِّي مِمَّا أنْ أَصنَعَ، أي: مِن الأمرِ أنْ أَصنَعَ، لكنَّها في باب نِعْمَ لا تكون نكرة لِما ذكرنا في باب نِعْمَ، وهي هنا نكرة لزم لفظها التعجب.

وذهب الفراء[5] وابن درستويه[6] إلى أنَّ «ما» استفهامية، دخلها معنى التعجب. وتأوَّله ابن درستويه على الخليل، قال: «معنى قول الخليل في (ما أَحْسَنَ

---

(١) الكتاب ١: ٧٢، وفيه مذهب الخليل أيضًا.

(٢) أسرار العربية ص ١١٥.

(٣) ك، ن: يروى. د: ويروى.

(٤) الكتاب ١: ٧٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٧٢ - ٧٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٠ وشرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٦.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٦.

زيدًا) إنه استفهام دخله معنى التعجب كأنه الذي من حقه أن يقال فيه: أيُّ شيءٍ حَسَّنَه؟». واستدلَّ عليه بإجماعهم على أنَّ قولهم (أيُّ رجلٍ زيدٌ) استفهام دخله معنى التعجب. وتقدَّم قول الفراء[1]: إنَّ (ما أَحْسَنَ زيدًا) أصله: ما أَحْسَنُ زيدٍ، وتقريره.

وقال المصنف[2]: «أمَّا كونها استفهامية - وهو قول الكوفيين - فليس بصحيح؛ لأنه إمَّا أن تكون مجردةً للاستفهام، أو له وللتعجب معًا[3] كما هي في ﴿فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾[4]. فالأول باطل بإجماع، ولأنَّ اللفظ المجرد للاستفهام لا يَتوجَّه ممن /يَعلم إلى من يَعلم، وما أَفْعَلَه صالح لذلك، فلم يكن لمجرد [٥: ٣/أ]
الاستفهام. والثاني باطل؛ لأنَّ الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه غالبًا إلا[5] الأسماء، نحو ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[6]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلشِّمَالِ﴾[7]، و﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[8]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[9]، ونحو قول الشاعر[10]:

يا سَيِّدًا ، مـا أنـتَ مِـنْ سَـيِّدٍ ....

(١) تقدم ذلك في ص ١٧٧.

(٢) ٣: ٣٢.

(٣) الذي في المخطوطات: «منها»، صوابه في شرح المصنف.

(٤) سورة الواقعة: الآية ٨.

(٥) إلا: سقط من ك.

(٦) سورة الواقعة: الآية ٢٧.

(٧) سورة الواقعة: الآية ٤١.

(٨) سورة الحاقة: الآيتان ١ - ٢.

(٩) سورة القارعة: الآيتان ١ - ٢.

(١٠) هذا صدر بيت تقدم في ٩: ١٠٥، ٢١٥، ٢٣٦، وفي ص ١٦٧ من هذا الجزء، وصدره: «يا فارسًا ما أنت من فارس».

ومثله[1]:

.... يـــا جارَتَـــا ، مـــا أنـــتِ جـــارهْ

و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعُلم أنها غير المتضمنة استفهامًا» انتهى.

ويقول الكوفيون: لا نُسلِّم أنها مخصوصة بالأفعال؛ ألا ترى أنَّ مذهبهم في أَحْسَنَ أنه اسم. وهل هو معرب أو مبنيّ، فيه خلاف بينهم.

قال المصنف في الشرح[2]: «وأيضًا لو كان فيها معنى استفهام لجاز أن تخلفها أيٌّ كما جاز أن تخلفها[3] في نحو:

.... مـــا أنـــتَ مِـــنْ سَـــيِّدِ ....

لأنَّ استعمال أيٍّ في الاستفهام المتضمن تعجبًا كثير، كقوله[4]:

أيُّ فَتَى هَيجـــاءَ أنـــتَ وجارِهـــا ....

وأيضًا فإنَّ قصد التعجب بِما أَفْعَلَه مجمع عليه، وكونه مشوبًا باستفهام أو ملموحًا فيه استفهام زيادة[5] لا دليل عليها، فلا يُلتفت إليها».

وقال ابن الطراوة: الشيء إذا زاد على حده المتعارف، وخرج عما عليه نظائره - فإنَّ العرب تَضُمُّ له لفظًا ينقله عن بابه إلى معنى التعجب، وذلك قولهم في المتناهي الحسن: ما أَحْسَنَه! ومثله: ما أَشْجَعَه! وما أَظْرَفَه! ينقلون الفعل عمن هو له وبه إلى لفظ مبهم لا يَخُصُّ واحدًا من جمعٍ ولا جمعًا من تثنية؛ وهو (ما)، ولا تكون (ما) في الخبر بغير صلة إلا في هذا الباب؛ لأنَّ الصلة تبيِّن الموصول وتوضِّحه، والمتعجِّب لا يدري الضرب الذي تَعَجَّبَ منه كيف خَرج عن بابه، ولا

---

(١) هذا عجز بيت تقدم في ٩: ٩٥، ١٠٥، ٢١٤، وفي ص ١٧٦ من هذا الجزء.

(٢) ٣: ٣٢ - ٣٣.

(٣) كما جاز أن تخلفها: سقط من ن ومن مطبوعة شرح المصنف.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ٨: ٧٧.

(٥) زيادة ... فلا يلتفت إليها: سقط من ك.

ما الذي أخرجه حتى صار إلى تلك الحال، ولو وَصل (ما) كان قد بَيَّنَ وأوضح، وليس هذا طريق التعجب؛ ألا ترى أنهم لا يقولون: شيءٌ أحسَنَ زيدًا؛ إذ كان (شيء) بهذا اللفظ يَخُصُّ الواحد، ويميز بينه وبين ما ليس بواحد، فعدلوا عنه لذلك إلى ما هو أعمُّ منه، وهو (ما).

وقال المصنف في الشرح[1] - وقد ذكر المذاهب في (ما) -: ((والقول الأول قول البصريين، وهو الصحيح؛ لأنَّ قصد المتعجِّب الإعلام بأنَّ المتعجَّب منه ذو مزية، إدراكُها جَلِيٌّ، وسبب الاختصاص بها خَفِيٌّ، فاستَحَقَّت الجملةُ المعبَّر بها عن ذلك أن تُفتَتَح بنكرة غير مختصَّة ليَحصل بذلك إبهام متلوٌّ بإفهام، ولا ريب في أنَّ الإفهام حاصل بإيقاع أَفْعَلَ على المتعجَّب منه؛ إذ لا يكون إلا مختصًّا، فتعيَّن كون الباقي مقتضيًا للإبهام، وهو (ما)، فلذلك اختير القول بتنكيرها، ولا يمتنع الابتداء بها - وإن كانت نكرة غير مختصَّة - كما لم يمتنع الابتداء بـ(مَن) و(ما) الشرطيتين والاستفهاميتين)).

وقوله **ولا موصولة خلافًا للأخفش في أحد قوليه** الأجود أن يقول: ((في أحد أقواله))؛ لأنه روي عن الأخفش ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها نكرة تامة[2]، كمذهب الجمهور.

الثاني: أنها موصولة[3]، وأَفْعَل صلة لها، وبه قال طائفة من الكوفيين، ويكون الخبر محذوفًا لازم الحذف. قال المصنف في الشرح[4]: ((فيتحصل أيضًا بقوله هذا

---

(١) ٣: ٣١.

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ٣٩ [تحقيق د. هدى قراعة] وشرح المصنف ٣: ٣١.

(٣) الأصول ١: ١٠٠ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٢ والمفصل ص ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٢ وشرح المصنف ٣: ٣١ والكافي في الإفصاح ص ٧١٧ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٤ [مخطوط].

(٤) ٣: ٣١ - ٣٢.

إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر، إلا أنَّ /هذا القول يستلزم مخالفة النظائر من وجهين: [٥: ٣/ب]

أحدهما: تقدُّم الإفهام وتأخُّر الإبهام، والمعتاد فيما تضمَّن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديم ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما قد فُعل بضمير الشأن ومفسِّره، وبضميري نِعمَ ورُبَّ، وبالعموم والتخصيص، وبالمميَّز والتمييز، وأشباه ذلك.

الثاني: كون الخبر فيه مُلتَزَم الحذف دون شيء يسدُّ مَسَدَّه، والمعتادُ في الخبر المُلتَزَم الحذف أن يَسُدَّ مَسَدَّه شيء تحصل به استطالة، كما كان بعد لولا، وفي نحو: لَعَمرُك لأفْعَلَنَّ، فالحكمُ بموصولية ما وكون الخبر محذوفًا دون استطالة حُكمٌ بما لا نظير له، فلم يُعَوَّل عليه. ويقال له: الخبر المحذوف إن كان معلومًا فقد بطل الإبهام المقصود، أو مجهولاً فلا يصح حذفه، فإنَّ شرط صحة حذف الخبر ألا يكون مجهولاً» انتهى.

والثالث من أقوال الأخفش[1]: أنَّ «ما» نكرة موصوفة، وأَفْعَلَ صفتها، والخبر محذوف، والتقدير: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا عظيمٌ.

وقد رُدَّ مذهب الأخفش في كون «ما» موصولة، وأنَّ حذف الخبر قد يكون للإبهام - والمراد هنا الإبهام في وصف السبب - كما حُذف للإبهام في قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ﴾[2]، كما حذف جواب لو في قوله ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ﴾[3]، ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[4] - بأنَّ الإبهام تمنعه الصلة؛ لأنه لا تجتمع معه؛ لأنَّ المراد هنا إبهام ذات السبب لا إبهام ما يُنسب إليه، وحَذفُ الخبر مع وجود الصلة إبهام ما يُنسب إليه، وإيضاح للذات؛ لأنَّ الصلة توضح الموصول.

---

(١) التعليقة لابن النحاس ص ٢٥٤ - ٢٥٥ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٤ [مخطوط].

(٢) سورة فصلت: الآية ٤١.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٢٧. ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

(٤) سورة الأنعام: الآية ٩٣. ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ﴾.

وبهذا يُرَدُّ عليه في زعمه أنَّ «ما» نكرة موصوفة؛ لأنَّ الصفة تُخَصِّص الموصوف، فهي قريبة من الصلة، فالإبهام إذ ذاك ليس في ذات السبب، إنما هو في الخبر المنسوب إلى السبب.

ص: وكأَفْعَلَ أَفْعِلْ خبرًا لا أمرًا، مجرورًا بعده المتعجَّب منه بباء زائدة لازمة، وقد تفارقه إن كان أنْ وصلتها. وموضعُه رفعٌ بالفاعلية لا نصب بالمفعولية، خلافًا للفراء والزمخشري وابن خروف. واستُفيد الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط كما استُفيد الأمر من مُثبَت الخبر، والنَّهيُ مِن مَنفيِّه، وربما استُفيد الأمر من الاستفهام. ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مختصّ، وإذا عُلم جاز حذفه مطلقًا، ورُبَّما أُكِّدَ أَفْعِلْ بالنون، ولا يؤكَّد مصدرٌ فعلَ تعجُّب ولا أَفْعَلَ تفضيل.

ش: لا خلاف في فعلية أَفْعِلْ؛ إذ هذا الوزن لا يوجد في الاسم إلا قليلاً جدًّا، نحو أَصْبِع[1] إحدى لغات الإصبَع، هكذا نقلوا، وفي كلام ابن الأنباري ما يدلُّ على أنَّ أَفْعِل اسم لا فعل، قال: «وإذا[2] قلت: ما أحسنَ عبدَ الله! فأردت أن تُسقط ما وتتعجب قلت: أَحْسِنْ بعبدِ الله! وإذا أردتَ أن تأمر من هذا قلت: يا زيدُ أَحْسِنْ بعبدِ الله رجلاً، وإذا ثَنَّيت قلت: يا زيدان أَحْسِنْ بِعَبدَيِ الله رجلين، ويا زيدون أَحْسِنْ بعبيدِ الله رجالاً، وتنصب رجالاً على التفسير، وأَحْسِنْ لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يؤنث؛ لأنه اسم، وأَحْسِنْ ليس بأمرٍ للمخاطب، وإنما معنى أَحْسِنْ به: ما أَحْسَنَه» انتهى. فقوله «وإذا أردتَ أن تأمرَ من هذا» يدلُّ على أنه أمر. وقوله أخيرًا «إنه اسم وليس بأمرٍ للمخاطب» يدلُّ على أنه تجوَّز /في قوله «وإذا أردتَ أن تأمر من هذا» . وإذا قلنا إنه اسم فإنه يُشكل ؛ لأنه يكون إذ ذاك مبنيًّا على السكون ، ولا أدري ما موضعه من الإعراب . ويعني ابن الأنباري بقوله «لا يُثَنَّى ولا يُجمع ولا يُؤنث لأنه اسم» أي : لا يكون فيه ضمير تثنية ولا جمع ولا تأنيث. [٥: ٤/أ]

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع ١٤٢ وإعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٤ والممتع ٧٤.

(٢) ك: فإذا.

وقوله **خبرًا لا أمرًا** أي: معناه معنى الخبر، وهو الفعل الذي هو[1] على صيغة أَفْعِلْ، والهمزة فيه للصيرورة، وإن كانت صورته صورة الأمر، لكنه ليس بأمر حقيقة، هذا مذهب جمهور البصريين[2]، فإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فمعناه: أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسْن، كقولهم: أَبْقَلَتِ الأرضُ، أي: صارت ذات بَقْل، وهو خبر معناه التعجب، فمدلوله ومدلول ما أَحْسَنَ زيدًا من حيث التعجب واحد[3]؛ إذ ليس المعنى أنه كانت منه صيرورة إلى التعجب منه فيما مضى؛ إذ لا تقول ذلك إلا وأنت مُنشئ للتعجب منه لا على حقيقة الإخبار.

وذهب الزجاج[4] ومَن وافقه إلى أنه أمر حقيقة، وليس مرادًا به الخبر، والهمزة فيه للنقل، وسيأتي تقرير هذا المذهب.

وقوله **مجرورًا بعده المتعجَّبُ منه بباءٍ زائدةٍ** وهو نظير قول العرب: كفى بالله. والدليل على زيادتها في كفى باللهِ جواز حذفها ورفع الاسم بعدها، قال[5]:

.... كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلْمَرءِ ناهِيا

وسيأتي الخلاف في هذه الباء في حروف الجر إن شاء الله.

وقوله **لازمةٍ** يعني أنه لا يجوز حذفها، فلا يقال: أَحْسِنْ زيدٌ، ولا: أَحْسِنْ زيدًا، على مذهب من يعتقد أنه فعل أمرٍ حقيقة.

---

(١) هو: سقط من ك.

(٢) انظر الخلاف فيه في الكافي في الإفصاح ص ٧٢٥ - ٧٣١.

(٣) واحد ... إلى التعجب: سقط من ك.

(٤) ثمار الصناعة ص ٣٠٥ والمتبع في شرح اللمع ص ٥٤١ واللباب للعكبري ١: ٢٠٣ وشرح ألفية ابن معط ص ٩٥٩، وفيه أنه حكي عن الكوفيين أيضًا.

(٥) صدر البيت: «عُمَيرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غازيا». وهو مطلع قصيدة لسُحَيم عبد بني الحَسحاس. ديوانه ص ١٦ والكتاب ٢: ٢٦، ٤: ٢٢٥ وإيضاح الشعر ص ٤٧٧ وشرح أبيات المغني ٢: ٣٣٨ - ٣٤٢ [١٤٩].

وقوله **وقد تُفارقه إن كان أنْ وصلتَها** أي: وقد تفارق الباءُ المجرورَ بها إنْ كان أنْ وصلتَها، فيجوز في أَجْوِدْ بأنْ يكتبَ زيدٌ أن تقول[1]: أَجْوِدْ أنْ يكتبَ زيدٌ، وقال الشاعر[2]:

وقالَ نَبِـــيُّ المــسلمينَ : تَقَـــدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينــا أنْ نكــونَ المُقَــدَّما

وقوله **وموضعُه رفعٌ بالفاعلية** أي: وموضع المجرور رفع بالفاعلية، وتقدَّم بيان ذلك.

وقوله **لا نصبٌ بالمفعولية، خلافًا للفراء[3] والزمخشري[4] وابن خروف** هذا قولُ مَن ذهب إلى أنَّ أَفْعِلْ أمر حقيقة، وليست الهمزة فيه للصيرورة، بل هي للنقل، كهي في: ما أَحْسَنَ زيدًا! والقائلون بأنه أمر حقيقة اختلفوا على قولين في الفاعل:

فقيل: المخاطب الحُسن، وإليه ذهب ابن كيسان[5]، فكأنه قيل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ، أي: الْزَمْه ودُمْ به، ولذلك كان الضمير مفردًا على كل حال، ووجّه الفعل إلى الاسم المبهم عند المتعجب، وهو السبب الخفيّ الذي حَسَّن زيدًا في عين المتعجِّب الذي هو (ما) في قولك: ما أَحْسَنَ زيدًا! وصار الذي أهم على المتعجِّب من حُسن زيد كالشيء تخاطبه، كأنك قلت: أَحْسِنْ يا حُسْنُ بزيدٍ، وافعلْ ما شئت به، أي: أنت على ذلك قادر، فالْزَمْه، وصَرِّفه كيف شئت من التحبيب إلينا.

---

(١) أن تقول: ليس في س.

(٢) هو العباس بن مرداس. الديوان ص ١٤٢. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٣٥، ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٦.

(٣) معاني القرآن ٢: ١٣٩ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٩.

(٤) المفصل ص ٢٧٧.

(٥) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٩ [مخطوط].

قال ابن طلحة[1]: «وهذا قول حسنٌ لتتوفر[2] حقيقة اللفظ في الفعل وفي الاسم، فاللفظ لفظ الأمر، فيجب /أن يكون بين البابين نسب حتى تصح [٥: ٤/ب]
الاستعارة، ولم يتمحَّض فيه الأمر؛ لأنَّ المواجَه به غير محصَّل، فالاعتماد على المتعجَّب منه، ولذلك صار المعنى: حَسُنَ زيدٌ جدًّا، ولمَّا لم يتمحَّض فيه معنى الأمر لم يصح أن يجاب، وأمكن أن يقطع فيه على أحد محتملين» انتهى.

وقال غيره في تقرير هذا القول: كان الأصل: حَسُنَ زيدٌ، ثم دخلت همزة النقل على معنى: أَحْسَنَ زيدًا أمرٌ ما وسببٌ ما، ثم أرادوا أمر الفاعل بأن يقع به على جهة اللزوم مجازًا، فكأنهم أمروا السبب باللزوم، أي: الزمْه يا سببُ، فمعنى أَحْسِنْ بزيد! أي: دُمْ له[3]، فهو أمر حقيقة.

وقد رُدَّ هذا المذهب بأنهم يصرِّحون بخطاب الشخص، فيقولون: يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرٍو، فكيف يكون الضمير لمخاطبين.

وقال المصنف في الشرح[4]: «وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ أَفْعِلْ أمرٌ خوطب به المصدر على سبيل المجاز، كأنَّ مَن قال: أَحْسِنْ به! قائل: يا حُسْنُ أَحْسِنْ به، فلهذا لزم الإفراد والتذكير. أشار إلى هذا أبو علي في (البغداديات)[5] منفرًّا منه وناهيًا عنه. ومما يبيِّن فساده أنَّ مِن المصادر المصوغ منها أَفْعِلْ ما لا يكون إلا مؤنثًا كالسُّهولة والنَّجابة، فلو كان الأمر على ما تَوَهَّمَه صاحب هذا الرأي لَقيل في أَسْهِلْ به، وأَنْجِبْ به: أَسْهِلِي به، وأَنْجِبِي به، لكنه لم يُقَلْ، فصحَّ بذلك فساد ما أدَّى إليه» انتهى.

---

(١) القول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٩ [مخطوط] غير منسوب.

(٢) في الأبذي: وتتوفر فيه.

(٣) له: سقط من س.

(٤) ٣: ٣٧ - ٣٨.

(٥) البغداديات ص ١٧١ - ١٧٣.

ولا دليل في ذلك على فساد هذا القول؛ لأنَّ أصل المصدر ألا يجيء بتاء التأنيث، فرُوعِيَ في تذكير الضمير ما كان يستحقُّه المصدر من التذكير، وإن لم يُنطَق به مذكرًا، لكنه ذُكِّرَ على ما كان يستحقُّ أن يجيء عليه، ولأن يجري الأمر في ذلك مجرًى واحدًا، كما ذكروا في: ما أَحْسَنَ زيدًا! وإن كان مؤثِّر التعجُّب قد يكون مؤنثًا، ولأنَّ ذلك جرى مجرى الأمثال، والأمثالُ لا تحتمل التغيير.

والقول الثاني أنَّ المخاطب هو الشخص، فإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فالفاعل ضمير المخاطب، فكأنك قلت: أَحْسِنْ يا مخاطبُ بزيد، ولا يبرز الضمير باختلاف المخاطب تثنية وجمعًا وتأنيثًا؛ لأنه جرى مجرى المَثَل، وكان الأصل: شيءٌ أَحْسَنَ زيدًا، أي: كان سببَه أو حَكَمَ بحسنه، ثم أمروا المخاطب بذلك، فمعنى يا زيدُ أَحْسِنْ بعمرٍو، أي: احْكُمْ بِحُسْنه، ولَزِمَت الباءُ في المفعول ليكون للأمر في معنَى التعجب حالة لا تكون له حالة غير التعجب.

وقال بعض أصحابنا: ويحتمل أن تكون الهمزة لا للنقل، بل على معنَى أَقْطَعَ النخلُ[1]، ثم أدخَلوا الباء على معنى أنه صيَّره كذلك، أي: صَيَّرَه ذا حُسْنٍ وذا كَرَمٍ أمرٌ ما، ثم أُمر السبب أو الشخص على النَّحْوَين المتقدِّمَين، فتكون الباء للتعدية.

وقد استدلَّ القائلون بأنه ليس بأمر حقيقة على ذلك بعدم بروز الضمير إذا كان المخاطب مثنًّى أو مجموعًا أو مؤنثًا، ولأنَّ الهمزة إمَّا للتعدية فيجب نصب ما بعد الفعل، وليس كذلك. وإمَّا لغير التعدية كأَقْطَفَ الكَرْمُ[2]، فيكون فاعلاً، والأصل فعلَ زيدٌ، وأنت تقول: فعلَ بزيد، فتُدخل الباء في الأصل، فكذلك دخلت في الفرع.

وقال ابن طلحة[3]: «الدليل على أنه ليس بأمر أنه محتمل للصدق والكذب؛ لأنَّ المخبِر به قد قطع على أحد /محتملين. ودليل آخر أنه لا يجاب بالباء، وما مِن [٥: ٥/أ]

---

(١) أقطع النخل: استحقَّ القطع.

(٢) أقطف الكرم: دنا قطافه.

(٣) هذا القول بلفظه في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٨ [مخطوط] بلا نسبة.

أمر إلا ويجوز أن يجاب بالباء، وإنما خَصُّوا التعجب بلفظ الأمر لِما فيه مِن معنى المبالغة، فقد قالوا: كُنْ ما شئتَ، إذا أرادوا المبالغة، وقال تعالى في التهديد والوعيد ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[1].

وقال الصَّيْمَرِيّ[2]: (معناه معنَى ما أَفْعَلَه، إلا أنك إذا قلت ما أَحْسَنَ زيدًا فأنت وحدك متعجِّب، وإذا قلت أَحْسِنْ بزيدٍ فقد استدعيتَ غيرك إلى التعجُّب). فآخر كلام الصيمري ناقضٌ لأوله؛ إذ جعله في أوله خبرًا محضًا، وفي آخره جعله أمرًا لقوله: فقد استدعيتَ غيرك للتعجب». انتهى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «وفي أَفْعِلِ المتعجَّب به مع الإجماع على فعليَّته قولان:

أحدهما: أنه في اللفظ أمر، وفي المعنى خبر إنشائيٌّ مسند إلى المتعجَّب منه المجرور بالباء.

والثاني: أنه أمرٌ باستدعاء التعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء، واستحسنه الزمخشريُّ وابن خروف.

والأول هو الصحيح لسلامته مما يَرِد على الثاني من الإشكالات:

أحدها: أنه لو كان الناطق بأَفْعِلِ المذكور آمرًا بالتعجب لم يكن متعجِّبًا، كما لا يكون الآمر بالحَلف والنداء والتنبيه[4] حالفًا ولا مناديًا ولا منبِّهًا، ولا خلاف في كون الناطق بأَفْعِلِ المذكور متعجِّبًا، وإنما الخلاف في انفراد التعجب ومجامعته الأمرية.

الثاني: أنه لو كان أمرًا مع الإجماع على فعليته لَزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَلزم مع كل فعل أمر، متصرفًا كان أو غير متصرف. ولا

---

(١) سورة الإسراء: الآية ٥٠.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٧.

(٣) ٣: ٣٣ - ٣٤.

(٤) الذي في المخطوطات: والتشبيه حالفًا ولا مناديًا ولا مشبهًا.

يُعتَذَر عن ذلك بأنه مَثَل أو جارٍ مجرى المثل؛ لأنَّ المَثَل يلزم لفظًا واحدًا دون تبديل ولا تغيير، نحو «أطِرِّي فإنَّكِ ناعِلة»[1]، و«خَلا لَكِ الجَوُّ، فَبيضِي، واصْفِرِي»[2].

والجاري مجرى المَثَل يلزم لفظًا واحدًا مع اغتفار بعض التغيير، نحو: حَبَّذا، ولِلهِ دَرُّك، فالتزم لفظ حَبَّذا، ولِلهِ دَرُّك[3]، وأجيز أن تختم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض[4] في الختم به، وأَفْعِل المذكور لا يلزم لفظًا واحدًا أصلاً، فليس مَثَلاً ولا جاريًا مجرى المَثَل، فلو كان فعلَ أمرٍ مُسنَدًا إلى المخاطب لبرزَ ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يَبرز مع غيره من أفعال الأمر العارية من المَثَلية. وقيّدت أفعال الأمر بالعارية من المَثَلية احترازًا من «خُذْ ما صَفا، ودَعْ ما كَدِر»[5]، و«زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا»[6]، على أنَّ قولهم «اذهبْ بِذِي تَسْلَمُ»[7] أشبه بالأمثال وأحق

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢ وأمثال أبي عبيد ص ١١٥ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. قال أبو عبيد: «وأصله أنَّ رجلاً قال لراعية كانت له ترعى في السهولة وتدع الحزونة: أطِرِّي، أي: خُذي طُرَرَ الوادي - وهي نواحيه - فإنَّ عليك نعلين». يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه.

(٢) الفاخر ص ١٧٩ - ١٨٠ وأمثال أبي عبيد ص ٢٥١ والصحاح (قبر) ومجمع الأمثال ١: ٢٣٩. يضرب في الحاجة يتمكن منها صاحبها. وهذا المثل من بحر الرجز، وقبله: «يا لَكِ مِنْ قُبَّرةٍ بِمَعْمَرِ»، وبعده: «ونَقِّري ما شِئتِ أنْ تُنَقِّرِي». والأشطار الثلاثة في الفاخر والصحاح ومجمع الأمثال لطرفة. وذهب ابن بَرِّي في التنبيه والإيضاح ٢: ١٨٤ (قبر) إلى أنها لكليب بن ربيعة التغلبي.

(٣) الذي في المخطوطات: «در»، بلا كاف، صوابه في شرح المصنف.

(٤) ك، ن: غرض كبير.

(٥) الاشتقاق ص ١٤٦ وجمهرة اللغة ٢: ٦٣٧ وتهذيب اللغة ١٠: ١٠٧.

(٦) الفاخر ص ١٥١ وأمثال أبي عبيد ص ١٤٨ وشرح القصائد السبع ص ٣١٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٢٢. الغبّ: فعل الأمر والقيام به حينًا بعد حين. أوّل من قاله معاذ بن صرْم الخُزاعيّ. انظر قصة المثل في الفاخر ومجمع الأمثال.

(٧) تقدم في ٣: ٥١.

بأن يجرى مجراها، و لم يمنع ذلك من بروز فاعلي الفعلين في التثنية والجمع والتأنيث، فلو كان أَفْعِل المذكور فعلَ أمرٍ جاريًا مجرى المَثَل لعومل معاملة اذهبْ وتَسلَم.

الثالث من الإشكالات: أنَّ أَفْعِل المذكور لو كان أمرًا مسندًا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أَحْسِنْ بك! لأنَّ في ذلك إعمال فعلٍ واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمًّى واحد.

الرابع من الإشكالات: أنَّ أَفْعِل المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أَفْعَلَ تالي (ما) لوجب له من الإعلال إذا كانت عينه ياءً أو واوًا ما وجب لأَبِنْ وأَقِمْ ونحوهما، /و لم يُقَلْ أَبْيِنْ به وأَقْوِم، فيلزم مخالفة النظائر، فإذا جُعِلَ مخالفًا لأَبِنْ وأَقِمْ ونحوهما في الأمرية موافقًا لأَبْيَنَ وأَقْوَمَ من: ما أَبْيَنَه! وما أَقْوَمَه! في التعجب - سُلك به سبيل الاستدلال، وأُمن الشذوذ من التصحيح والإعلال» انتهى. [٥: ٥/ب]

وتلخَّص من هذه النقول أنَّ أَفْعِلْ كالمجمع على فعليَّته، خلافًا لما يَدُلُّ عليه كلام ابن الأنباريّ أنه اسم، وإذا كان فعلاً فهل هو أمرٌ حقيقة أم أمرٌ لفظًا بمعنَى أَفْعَلَ؟ قولان. وإذا كان أمرًا حقيقةً فهل الفاعل المخاطب أو ضمير المصدر الدالّ عليه أَفْعِلْ؟ قولان. وهل الهمزة في أَفْعِلْ للتعدية، فتكون الباء زائدة، أو للصيرورة فتكون الباء للتعدية؟ قولان. وإذا كان بمعنى أَفْعَلَ فالفاعل هو المجرور بالباء، ولا ضمير في أَفْعِلْ.

ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ أَفْعِلْ أمرٌ صورةً خبرٌ معنًى، بمعنى أَفْعَلَ، والفاعل فيه مضمر، يعود على المصدر المفهوم من الفعل، و«بزيد» في موضع مفعول، والهمزة في أَفْعِلْ للتعدية - لكان مذهبًا، فإذا قلتَ أَحْسِنْ بزيدٍ فمعناه: أحسَنَ هو - أي: الإحسانُ - زيدًا، أي: جعلَه حسنًا، وكذلك: أَكْرِمْ بزيد[1]، أي: أكْرَمَ هو - أي: الإكرامُ - زيدًا، أي: جعلَه كريمًا، فيوافق في المعنى: ما أَكْرَمَ زيدًا! أي: شيءٌ جعلَ زيدًا كريمًا، وهو الإكرام.

---

(١) ك: أكرم زيد.

ولا يُعترض على هذا بخطاب في قولك: يا زيدُ أكْرِمْ بعمرٍو؛ لأنَّ الفاعل مخالف للمخاطب، فالمعنى: يا زيدُ أكْرَمَ الإكرامُ عمرًا، أي: جعلَه كريمًا، كما تقول: يا زيدُ ما أكْرَمَ عمرًا! أي: شيءٌ جعلَه كريمًا. وأُضمر الفاعل في أفْعِلْ ليكون بإضماره إبهام، ويحصل بعدم التصريح به جَوَلان الفكر فيه بما هو[1].

والدليل على أنَّ المجرور في موضع نصب شيئان:

أحدهما: جواز حذفه اختصارًا، كقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[2]، واقتصارًا، نحو قوله[3]:

.... وإنْ يَستَغْنِ يومًا فأجْدِرِ

والثاني: أنهم لمّا حذفوا الباء نصبوا الاسم، نحو قولِ الشاعر[4]:

ألا طَرَقَتْ رِجالَ القَومِ لَيلَى فَأبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزارًا

وقولِ الآخر[5]:

.... وأجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يَكُونا

---

(١) ك: ويحصل بعدم التصريح به جواز الفكر فيه ما هو.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٣) هذا جزء من بيت لعروة بن الورد في ديوانه ص ٤٨ والأصمعيات ص ٤٦ [١٠]، ويأتي كاملاً في ص ١٩٨، وهو:

فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَها حَميدًا ، وإنْ يَستَغْنِ يومًا فأجْدِرِ

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ٣٥ والتعليقة لابن النحاس ص ٢٦٤.

(٥) صدر البيت: «وإمَّا زَالَ سَرْجٌ عن مَعَدٍّ». وهو لابن أحمر يخاطب امرأته، فيقول: إن زال عنك سرجي، فبِنتِ بطلاق أو بموت - فلا تتزوجي هذا المطروق، وهو مَن ذكره في البيت الذي بعد هذا. شعره ص ١٦١ والعين ٢: ٦٢ والمعاني الكبير ٢: ٨٤٢ وتهذيب اللغة ٢: ٢٦١ والمنصف ٣: ١٩. المَعَدّ: موضع رحل الفارس من الدابّة. والمَعَدَّان من الفرس: ما بين رؤوس كتفيه إلى مؤخر متنيه. ك: «فأجدر» بالفاء. وجواب إمَّا في البيت الذي بعده، وأوله: «فلا تَصِلي بِمَطْرُوقٍ».

أي: ما أَبْعَد دارَ مرتحلٍ مزارًا! وما أَجْدَرَ مِثلَ ذلك! وأيضًا فإنه لا تُعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر وإن كان خبرًا في المعنى دون لام الأمر؛ ألا ترى إلى قوله ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(1) كيف هو أمرٌ صيغة خبرٌ في المعنى، ولما رَفع الظاهر كانت فيه لام الأمر.

وقد تأوَّلَ هذين البيتين مَن ذهب إلى أنَّ المجرور ليس في موضع نصب بأنَّ قوله «فأَبْعِدْ دارَ مُرتَحِلٍ» يمكن أن يكون «أَبْعِدْ» فيه دعاءً؛ على معنى: أَبعَدَ اللهُ دارَ مُرتَحِلٍ عن مزارِ محبوبه، كأنه يُحَرِّض نفسه على الإقامة في منْزل طُروق ليلى؛ لأنه صار بطروقها مَزارًا.

وبأنَّ «فأَجْدِرْ» أمرٌ عارٍ من التعجب، أي: اجْعَلْ مِثلَ ذلك جديرًا، وأَجْدِرْ به! أي: اجعلْه جديرًا بأن يكون، أي: حقيقًا بالكون، يقال: /جدُرَ بكذا جدارةً، أي: صار جديرًا به، وأجدَرتُه به، أي: جعلتُه جديرًا به، أي: حقيقًا. وبأنه تعجُّب، ومِثلَ في موضع رفع، وهو مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ، نحو قوله ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(2) في قراءة مَن فتح اللام. [5: 6/أ]

وقال المصنف في الشرح(3) حيث اختار أن فاعل أَفْعِلْ هو المجرور بالباء: «إنه لو اضطر شاعر فحذفها لرفع الاسم، وإنَّ الباء زيدت في الفاعل كما زيدت في فاعل كفى، إلا أنه بينهما فرق من وجهين: أحدهما أنه يجوز حذف الباء في فاعل كفى فصيحًا، ويرتفع الاسم. والثاني أنَّ كفى قد يُسند إلى غير المجرور بالباء، فيكون هو في موضع نصب، نحو قوله(4):

---

(1) سورة مريم: الآية 75.

(2) سورة الذاريات: الآية 23. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم. السبعة ص 609.

(3) 3: 35 - 36.

(4) تقدم البيت في 3: 119، 144.

فكَفَى بِنا فَضْلاً عَلــى مَــن غَيرِنــا	حُـــبُّ النَّبِـــيِّ محمـــدٍ إيَّانـــا

ولا يُفعل ذلك بأَفْعِلْ» انتهى ملخصًا.

ولشيخنا أبي الحسن بن الضائع تخريج في هذا البيت، يأتي - إن شاء الله - في حروف الجر.

وقوله واستُفيدَ الخبر من الأمر هنا وفي جواب الشرط لَمّا اختار أنَّ أَفْعِلْ هنا - وإن كان بصيغة الأمر - فمعناه الخبر، أخذ يذكر له نظيرًا، وهو ما وقع من ذلك في جواب الشرط، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، وقولِ النبي - ﷺ - (مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه من النار)[2]، وفي رواية (فَلْيَلِجِ النار)، أي: فيَمُدّ، وفيَتَبَوَّأ، وفيَلِج.

وقوله كما استُفيد الأمرُ من مُثبَت الخبر والنهيُ مِن مَنفيِّه أخذ يتأنّس في هذا المجاز - وهو وضعُ الأمر موضعَ الخبر - بأنه قد نُطق بمُثبَت الخبر ومعناه الأمر، كقوله ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[4]، والمعنى: لِيَتَرَبَّصْنَ، ولِيُرْضِعْنَ. ونُطق بالمنفي، والمراد به النهي، كقوله ﴿لَا تُضَآرُّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[5] في قراءة مَن قرأ برفع الراء، فهذا منفيٌّ أُريد به النهي، أي: لا تُضارِرْ، أو: لا تُضارَرْ. والجامع بين الأمر والخبر أنَّ الخبر هو إخبار بالثبوت، والأمر طلب للثبوت. والجامع بين النفي والنهي أنَّ النفي هو سلب الثبوت، والنهي هو استدعاء لسلب الثبوت

---

(١) سورة مريم: الآية ٧٥.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب العلم: باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١: ٣٥، ٣٦، وفيه الرواية الأخرى أيضًا، وأخرجه في مواضع أخرى من صحيحه أيضًا، كما أخرجه مسلم في صحيحه.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٣٣. والرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبان عن عاصم. السبعة ص ١٨٣.

وتركه، فهذه هي العلاقة التي بين كل واحد من الخبر والأمر، وكل واحد من النفي والنهي.

وقوله **وربَّما استُفيد الأمر من الاستفهام** ومثاله ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّۦنَ ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[1]، وقوله ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[2] أي: أَسْلِمُوا، وانْتَهُوا.

وقوله **ولا يُتَعَجَّبُ إلا من مختصّ** قال المصنف في الشرح[3]: «المتعجَّب منه مُخبَر عنه في المعنى، فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصَّة، فيقال: ما أَحْسَنَك! وما أَكْرَمَ زيدًا! وما أَسْعَدَ رجلاً اتَّقى الله! ولا يقال: ما أَحْسَنَ غلامًا! ولا: ما أَسْعَدَ رجلاً من الناس! لأنه لا فائدة في ذلك» انتهى.

وقد وقع الخلاف في مسائل:

الأولى: إذا كان معرفةً بأل للعهد، نحو: ما أَحْسَنَ الابنَ! تعني به ابنًا معهودًا بينك وبين المخاطب. ذهب الجمهور إلى جواز ذلك، ومنعه الفراء.

الثانية: إذا كان أيًّا الموصولة، إذا كانت صلتها فعلاً ماضيًا، نحو: ما أَحْسَنَ أَيَّهم قال ذلك! منعها الكوفيون والأخفش، وأجازها غيرهم. فإن كانت صلتها مضارعًا جازت عند الجميع، /نحو: ما أَحْسَنَ أَيَّهم يقول ذلك. [٥: ٦/ب]

الثالثة: ما أَحْسَنَ ما كان ما كان[4] زيدًا! أجازها هشام، ومنعها غيره من الكوفيين. قال النحاس: وهي على أصل البصريين جائزة، أي: ما أَحْسَنَ ما كانت كينونة زيد، فالأُولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع.

الرابعة: ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ ضاحكًا. إذا كانت كان ناقصة أجاز ذلك الفراء، ومنعها البصريون. فإن جعلت كان تامَّة، ونصبت ضاحكًا على الحال - جاز عند الجميع.

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٢٠.

(٢) سورة المائدة: الآية ٩١.

(٣) ٣: ٣٦.

(٤) ما كان: سقط من ك، د، ن.

الخامسة: ما أَحْسَنَ ما ظننتُ عبدَ الله قائمًا. قال الفراء: إن شئت لم تأت بقائم لأنه نصبٌ على الحال لا غير. وهو عند البصريين خبر، فلا يجوز حذفه.

السادسة: ما أَحْسَنَ أحدًا يقول ذلك. أجازها الكسائيّ، ومنعها الفراء والبصريون. وألزمه الفراء أن يقول: اضربْ أحدًا يقول ذلك، ولتضربَنَّ أحدًا يقول ذلك، وعليك بأحدٍ يقول ذلك. وهو إلزام صحيح؛ لأنَّ الكسائي شبَّه أحدًا بـ«أيّهم» من جهة الإبهام، وهو يجيز ما ألزمه في أيّهم، فإن جعلت أحدًا في معنى واحدٍ صحَّت المسألة.

السابعة: ما أَحْسَنَ ما ليس يذكرُك زيدٌ. قال بعض أصحابنا: يجوز. وقال: لا يجوز: ما أَحْسَنَ ما ليس زيدٌ قائمًا. وهو مذهب البغداديين.

وقوله **وإذا عُلم جاز حذفه مطلقًا** يعني بقوله مطلقًا أي: معمولاً لأَفْعَلَ أو لأَفْعِلْ. فمثال حذفه بعد أَفْعَلَ قولُه[1]:

جَزَى اللهُ عنَّا بَخْتَرِيًّا ورَهطَهُ ... بَني عَبدِ عمرٍو ، ما أَعَفَّ وأَمْجَدَا

وقولُ الآخر[2]:

أرى أُمَّ عَمرٍو ، دَمْعُها قد تَحَدَّرا ... بُكاءً على عَمرٍو ، وما ـ كانَ ـ أَصْبَرَا

وقولُ الآخر[3]:

جَزى اللهُ عنَّا ، والجَزاءُ بِفَضلِهِ ... رَبيعةَ خَيرًا ، ما أَعَفَّ وأَكْرَمَا

وقولُ الآخر[4]:

---

(١) البيت للحُصَين بن القعقاع في تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٠٧ واللسان (سنت). وهو بلا نسبة في المحكم ٥: ٢٠٧ (الخاء والتاء) واللسان (بختر) وشرح عمدة الحافظ ص ٧٥٤.

(٢) تقدم البيت في ٧: ٥٥.

(٣) هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كما في العقد الفريد ٤: ٣٩، ٣٣٩، ٥: ٢٨٣. ك: جزى الله عني.

(٤) هو عُقفان بن قيس اليربوعي. أنساب الأشراف ٥: ١ [بغداد] ونور القبس لليغموري ص ٢٢٩ ، وفي أنساب الأشراف ٦: ٩٩ [بيروت] : «عصفان بن قيس» ، وفي أنساب -

خَلِّفْ على أَرْوَى السَّلامَ، فإنَّما جَزاءُ الثَّوِيِّ أنْ يَعِفَّ ويَحْمَدَا
سأَرحَلُ عنها وامِقًا غيرَ عاشقٍ جَزَى اللهُ خيرًا، ما أَعَفَّ وأَمْجَدَا

أي: ما أعفَّهم وأمجدَهم، وما كان أصبرَها، وما أعفَّهم وأكرمَهم، وما أعفَّها وأمجدَها.

ومثال حذفه بعد أَفْعِلْ قوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1]، و﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[2]، وقال[3]:

أَعْزِزْ بِنا، وأَكْفِ، إنْ دُعِينا يومًا إلى نُصْرةِ مَنْ يَلِينا

وقال آخر[4]:

تَرَدَّدَ فيها ضَوءُها وشُعاعُها فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ لامرئٍ إنْ تَسَرْبَلا

وقال آخر[5]:

فذلكَ إنْ يَلْقَ المَنيَّةَ يَلْقَها حَميدًا، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَأَجْدِرِ

[٥: ٧/أ] /أي: وأبصِرْ بهم، وأَسْمِعْ به، وأَكْفِ بنا، وفَأَحْصِنْ بها وأَزْيِنْ بها، وفَأَجْدِرْ به.

ومن زعم أنَّ المجرور في موضع رفع استعذر لحذفه بأنه لَمّا لزمه الجر اكتسى صورة الفضلة، فلما عُرِف جاز حذفه، ولأنه في المعنى كمعمول أَفْعَلَ، فجاز حذفه حملاً عليه.

- الأشراف البيت الأول فقط. أروى: هي أروى بنت كُرَيز أمّ عثمان بن عفان ﷺ، وكان عقفان قد نزل عليها في مكة، فأكرمت مثواه، فرحل عنها، وقال ذلك.

(١) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٦.

(٣) شرح المصنف ٣: ٣٧.

(٤) هو أوس بن حجر. الديوان ص ٨٤ وإيضاح الشعر ص ٤٧٧. فيها: في الدرع. وضوءها: ضوء الشمس.

(٥) تقدم البيت في ص ١٩٣.

وزعم الفارسيُّ[1] وقومٌ من النحويين أنه لم يُحذف الفاعل في أَفْعِلْ، بل لمّا حُذف حرف الجر استتر الفاعل في أَفْعِلْ.

ورُدَّ[2] بأنه لو كان مستترًا في أَفْعِلْ لبرز في تثنية وجمع وتأنيث، فقلت: أَسْمِعْ بالزيدَيْنِ وأَبْصِرا! وأَسْمِعْ بالزيدِينَ وأَبْصِرُوا! وأَسْمِعْ هِند وأَبْصِري! ولأنَّ من الضمائر ما لا يمكن استتاره، نحو ضمير المتكلم، تقول: أَكْرِمْ بي! وأَعْزِزْ بنا! فلو حذفت الباء وحدها لقيل: أَكْرِمْتُ! وأَعْزِزْنا! ولم يُقَل، إنما قالوا: أَكْرِمْ! وأَعْزِزْ! فدلَّ ذلك على أنَّ المحذوف هو حرف الجر ومعموله. ويكثر حذف هذا المجرور إذا كان ضميرًا معطوفًا عامله على ما قبله، وحذفُه دون عطف قليل.

وزعم بعض أصحابنا أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم بعدهما إلا في باب العاملَين، نحو: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا. ويعني أنَّ كل فعل منهما يطلب مفعولاً، فلا يجوز أن يُقتصر على اسم واحد إلا في باب التنازع. قال: «على خلاف فيه».

وقوله **وربُّما أُكِّدَ أَفْعِلْ بالنون** تقدَّم له ذكر هذه المسألة في أول الكتاب عند شرحه[3] قوله **«ونونِ التوكيد الشائع»**. وفي قوله **وربُّما** دليل على قلة نحو: أَحْسِنَنَّ بزيد. وقال المصنف هنا في الشرح[4]: «ولشبه أَفْعِلْ بفعل الأمر جاز أن يؤكَّد بالنون، كقول الشاعر[5]:

ومُستَبْدِلٍ مِن بَعدِ غَضْبَى صُرَيْمةً ... فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ، وأَحْرِيَا

وهذا من إلحاق شيء بشيء لمجرد شبه لفظي، وهو نظير تركيب النكرة مع لا الزائدة لشبهها بـ(لا) النافية للجنس، ونظير زيادة[6] أنْ بعد (ما) الموصولة لشبهها بـ(ما) النافية».

---

(١) إيضاح الشعر ص ٤٧٧.

(٢) شرح المصنف ٣: ٣٧.

(٣) ١: ١٤.

(٤) ٣: ٣٨.

(٥) تقدم البيت في ١: ٦٥. وقيل: «غضبى» مصحَّف من «غَضْيَا»، وهما بمعنًى واحد.

(٦) ونظير زيادة أن ... لشبهها بما النافية: ليس في مطبوعة شرح المصنف.

وقوله **ولا يؤكَّد مصدرٌ فعلَ تعجبٍ ولا أفْعَلَ تفضيل** قال المصنف في الشرح[1]: «لمَّا كان فعل التعجب دالاًّ على المبالغة والمزية استغنى عن توكيد بالمصدر، وكذلك أفعل التفضيل» انتهى.

أمَّا أفْعَلُ التفضيل فلا نحفظ فيه خلافًا أنه لا يؤكَّد بمصدر. وعلَّة ذلك أنه ليس له فعل من معناه، فإذا قلت زيدٌ أفضلُ من عمرٍو فإنَّ العرب لم تَبنِ فعلاً يدلُّ على أفضلية زيد على عمرو كما دلَّ عليه أفعل التفضيل.

وأمَّا فِعلُ التعجب فذهب بعضهم إلى أنه يَنصب الحدث، فأجاز: ما أَحْسَنَ زيدًا إحسانًا! وأَحْسِنْ بزيدٍ إحسانًا! وهو مذهب الجرمي. وذهب الجمهور إلى المنع. والقياس الجواز، لكنه - والله أعلم - لم تستعمله العرب.

ولم يذكر المصنف في باب التعجب من صيغ التعجب إلا صيغتين: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وقد تقدَّم له في آخر باب نِعمَ وبئسَ صيغة فَعُلَ متضمّنة تعجبًا، وتكلمنا عليها هناك[2].

وكذا ذكر بعض أصحابنا أنَّ للتعجب المبوَّبِ له ثلاثَ صيغ: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلِ به، ولَفَعُلَ[3]. وزاد الكوفيون أَفْعَلَ بغير «ما» مسندة إلى الفاعل، نحو قوله[4]:/ [٥: ٧/ب]

ومُـــرَّةُ يَحمـــيهمْ إذا مـــا تَبَـــدَّدُوا ويَطْعُنُهُمْ شَزْرًا ، فأَبْرَحْـــتَ فارِســـا

---

(١) ٣: ٣٨.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) هو ابن عصفور، ذكر ذلك في المقرب ١: ٧٢ والشرح الكبير على الجمل ١: ٥٧٩، وذكرها قبله ابن برهان في شرح اللمع ص ٤١٤، ونص الأبذي في شرح الجزولية ٢: ٧٠ [مخطوط] على أنَّ الكوفيين هم الذين زادوا فَعُلَ. وذكر أبو حيان في النكت الحسان ص ١٣٩ أنَّ الأخفش نقل في «الكتاب الكبير» أنَّ العرب تارة تريد بفَعُلَ المدح أو الذم، وتارة تريد به التعجب.

(٤) تقدم البيت في ٩: ٢١٧.

قال بعض أصحابنا: وما ذكروه فيه معنى التعجب، لكنه ليس من هذا الباب، بل من باب: للهِ دَرُّه فارسًا، وكَفى بك فارسًا، ولذلك فسَّره س[1] بمعنى: كَفَيتَ فارسًا[2]، فكأنه تعجَّب أولاً من أمر، ثم بيَّن من ماذا تعجَّب، لكنه يُستعمل في التعجب، كقولهم: زيدٌ أيُّما رجل! وإنما يكون من هذا الباب لو ثبتَ أنَّ العرب تُغير الفعل إلى أفْعَلَ تدلُّ به على المتعجَّب منه، فتقول أكْرَمْتَ بمعنى: ما أكْرَمَك! وأحْسَنْتَ بمعنى: ما أحْسَنَك! ويكون ما ينتصب بعده تمييزًا إن كان التعجب له، كما تقول: أكْرِمْ به أبًا! فإن ثبت هذا فيكون من هذا بمعنى: وُجِدْتَ ذا كرم، ولا بُدَّ من السماع.

وزاد بعض النحويين[3] في صيغ التعجب: أفْعَل مِن كذا؛ لأنه بمعناه من الزيادة والمبالغة. وقال س[4]: «والمعنى في أفْعَلَ وأفعِلْ به وما أفْعَلَه واحد». ولأنَّ قياسه فيما يُشتَقُّ منه كقياس ما أفْعَلَه وأفعِلْ به، ولذلك لا يجوز: زيدٌ أبيضُ من فلان، ولا: أعْرَجُ منه، إلا شاذًّا، فهو مرتبط به، فلذلك كان بمعناه.

قال بعض أصحابنا: «وردَّه المحققون بأنه موضوع للمفاضلة، ويدخله معنى التعجب كما دخل: لِلّهِ دَرُّه فارسًا، وليس من هذا الباب، وليس موافقته لأفْعَلَ وأفْعِلْ به تدلُّ على أنه موضوع للتعجب، بل لما كان فيه معنى المفاضلة، والتعجب كذلك، وباب المفاضلة هي التي يُشترط فيه تلك الشروط، سواء أكان تعجبًا أم لا، والاشتراك في الأعمِّ لا يوجب الاشتراك في الأخصِّ، لكنه يُستعمل للتعجب، وهو أولى فيه من غيره للمشاركات» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ١٧٥.

(٢) فارسًا: ليس في ك.

(٣) ثمار الصناعة ص ٣٠١ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٣ [مخطوط].

(٤) الكتاب ٤: ٩٧.

ص: فصل[1]

همزةُ أَفْعَلَ في التعجب لتعديةِ ما عَدِمَ التعدي في الأصل أو الحال؛ وهمزة أَفْعِلْ للصيرورة، ويجب تصحيحُ عينيهما وفَكُّ أَفْعِلِ المضعف. وشذَّ تصغير أَفْعَلَ مقصورًا على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطّراده وقياسِ أَفْعِلْ عليه. ولا يتصرفان، ولا يليهما غيرُ المتعجَّب منه إن لم يتعلّق بهما، وكذا إن تعلّق بهما وكان غيرَ ظرف وحرف جرّ، وإن كان أحدَهما فقد يلي، وفاقًا للفراء والجرميّ والفارسيّ وابن خروف والشلوبين، وقد تليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية.

ش: مثال ما عَدِمَ التعدي في الأصل - ويعني بذلك ألا يكون ينصب مفعولاً به فأكثر - ظَرُفَ وجَمُلَ وفَزِعَ وجَزِعَ ونَحَبَ[2] وذَهَبَ، فإذا تعجبت من هذه ونحوها أدخلت همزة النقل، وصار الفاعل الذي كان لها قبل دخول الهمزة مفعولاً بها[3]، فتقول: ما أَظْرَفَ زيدًا! ونحوه.

والتعدي في الحال يعني به أن يكون متعديًا في الأصل، فإذا أردت التعجب منه أدخلت عليه همزة التعدي، وقُدِّر أنه قبل دخولها ضُمِّن معنًى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز، فكانت الهمزة فيه للتعدي؛ إذ صيرت الفاعل الذي كان للفعل قبل [٥: ٨/أ] الهمزة مفعولاً بعدها، وضعُف عن وصوله إلى المفعول /الذي كان له قبل دخول الهمزة إليه، فصار يتعدى إليه بواسطة حرف الجر، مثال ذلك: ضربَ زيدٌ عمرًا، فهذا متعدٍّ، فإذا أدخلتَ عليه الهمزة قلتَ: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! وكذلك: عرفَ

---

(١) فصل: ليس في ك، س. وهو في التسهيل وشرح ناظر الجيش.

(٢) ك: ونجب.

(٣) س: بعدها.

زيدٌ الحقَّ، تقول: ما أَعْرَفَ زيدًا بالحقِّ! وسيأتي تبيين ما يصل إليه الفعل المتعدي قبل التعجب إذا تُعُجِّبَ منه في[1] حروف الجر إن شاء الله.

واختلف النحويون فيما يتعدى وما لا يتعدى مما كان على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ إذا تُعُجِّب منه، أَيحوَّل إلى فَعُلَ، ثم تدخل عليه همزة النقل، أم تدخل عليه دون تحويل إلى فَعُلَ:

فقيل: يُحَوَّل فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ. قالوا: والدليل على نقله إلى فَعُلَ شيئان:

أحدهما: أنك إذا تعجَّبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي متعديًا إلى مفعول[2] واحد، فلو كان غيرَ محوَّل إلى فَعُلَ لوجب تعديه إلى مفعولين كسائر الأفعال المتعدية إلى واحد، إذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى اثنين، نحو: طَعِمَ زيدٌ اللحمَ، تقول: أطعمتُ زيدًا اللحمَ.

والثاني: أنهم إذا أرادوا أن يتعجبوا من الثلاثي قالوا: لَشَرُبَ الرجلُ، ولَضَرُبَت اليدُ، فيحولون فَعَلَ وفَعِلَ إلى فَعُلَ. وإنما بُني على فَعُلَ لأنَّ التعجب موضع مبالغة، وفَعُلَ من أفعال الطبائع والغرائز، ومن المبالغة في الفعل أن يُجعل كأنه طبيعة في المتعجَّب منه.

وقيل: لا يحتاج فَعَلَ وفَعِلَ إلى أن يُحَوَّلا إلى فَعُلَ، بل بناء أَفْعَلَ يكون منهما ومن فَعُلَ الموضوع، وهذا ظاهر كلام س؛ لأنه قال[3]: «وهو مبنيٌّ من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ».

واستدلَّ المصنف في الشرح[4] على صحة هذا القول بوجهين:

---

(١) ك: من.

(٢) مفعول: سقط من ك.

(٣) الكتاب ١: ٧٣.

(٤) ٣: ٣٩.

«أحدهما: أنَّ فَعَلَ وفَعِلَ يشاركان فَعُلَ في اللزوم وقبول همزة التعدية، فتقدير ردهما إلى فَعُلَ لا حاجة إليه.

الثاني: أنَّ من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فَعُلَ، وذلك المضاعف واليائي العين أو اللام، فلو قُصد بمضاعفٍ معنًى غريزيٌّ دَلُّوا عليه في غير شذوذ بفَعَلَ، نحو: جَلَّ يَجِلُّ، وعَزَّ يَعِزُّ، وخَفَّ يَخِفُّ، وقَلَّ يَقِلُّ، ونُسب إلى الشذوذ نحو لَبُبْت، واستغنوا في اليائي العين بفَعَلَ[(١)] يَفْعِلُ، نحو: طابَ يَطيب، ولانَ يَلين، وضاقَ يَضيق. وفي اليائي اللام عن فَعُلَ بفَعِلَ، نحو حَيِيَ يحيا[(٢)]، وعَيِيَ يعيا. فلو تعجَّبتَ من شيء من هذه الأفعال أدخلت الهمزة، ولم تَرُدَّها إلى فَعُلَ؛ لأنه فيها مرفوض» انتهى كلامه.

ولا يلزم ما قاله؛ لأنَّ هذا التحويل هو أمر تقديريّ لا وجوديّ، والمقدَّرات ليست كالوجوديات[(٣)]، فقد يكون الشيء مقدَّرًا، ولا يُنطق به، ولا يُلفظ، وهذا كثير في هذه الصناعة؛ ألا ترى إلى المنصوب على الاشتغال، وإلى المرفوع أو المنصوب من النعوت المقطوعة - كيف تُحكم بعواملها وتُقدر، وليست موجودة، ولا يُلفظ بها، ولا يُنطق في لسان العرب. والذي يدلُّ على التحويل تقديرًا أنهم إذا بنوا فَعُلَ من المضاعف أو اليائي العين أو اللام قدَّروه مبنيًّا على فَعُلَ، وإن كان لا يظهر /ذلك في اللفظ، فقالوا: لَجَلَّ الرجلُ، ولَقَوِي، ولَشَوِيَ، ولَعَيِيَ، ولطابَ، وقدَّروا هذه كلها على فَعُلَ، وعرض فيها من الإعلال ما ردَّها إلى هذه الأوزان، وقد تبيّن هذا[(٤)] في باب نِعمَ وبئسَ حين بيَّنّا أحكام فَعُلَ للتعجب وكيفية بنائه في الأفعال. [٥: ٨/ب]

---

(١) ك: فعل.

(٢) يحيا: سقط من ك.

(٣) ك: كالموجوديات.

(٤) ذكره في ص ١٤٧ - ١٤٨.

وإنما كان النقل بالهمزة، ولم يكن بالتضعيف؛ لأنَّ التضعيف فيه تكلُّف وعلاج، قاله بعض أصحابنا، يعني أنهم قالوا: ما أَحْسَنَ زيدًا! وما أظرَفَه! ولم يقولوا: ما حَسَّنَ زيدًا، وما ظَرَّفَه ، بتضعيف العين. وإنما عدلوا إلى الهمزة لِما في التضعيف من اجتماع الأمثال في نحو: ما شَدَّدَه، ومن الجمع بين المعتلّين والتشديد في: ما طَوَّلَه، وما بَيَّنَه، فعدلوا إلى الهمزة لأنَّ النطق بها أخف، نحو: ما أَشَدَّه! وما أَطْوَلَه! وما أَبْيَنَه!

وقوله **وهمزةُ أَفعِلْ للصيرورة** قال المصنف في الشرح[1]: «أي: لتحوّل فاعله ذا كذا، فأصل قولك أَحْسِنْ بزيد! أَحْسَنَ زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ تامّ، وهو نظير أثرى الرجل: صار ذا ثروة، وأَتْرَبَ: صار ذا مالٍ كالتراب، وأَنْجَبَ، وأَظْرَفَ: صار ذا ولد نجيب، وذا ولد ظريف، وأَخْلَتِ الأرضُ، وأَكْلأَتْ، وأَكْمَأَتْ: صارت ذات خلاً وكَلأٍ وكَمْأةٍ، وأَوْرَقَتِ الشجرةُ، وأَزْهَرَتْ، وأَثْمَرَتْ: صارتَ ذات ورقٍ وزَهرٍ وثَمرٍ» انتهى.

وهذا الذي ذكره هو مذهب جمهور البصريين. ومَنْ ذهب إلى أنَّ أَحْسِنْ فعلُ أمرٍ حقيقة فليست الهمزة فيه للصيرورة، بل هي للتعدية. وإنما كثَّر المصنف المثل بأَفْعَلَ ـ أي: صار صاحب كذا ـ لِيُرِيَ أنه باب متَّسع، فلا يُنكر أن يُدَّعى ذلك في أَحْسِنْ أنه بمعنى أَحْسَنَ، أي: صار ذا حُسْن، ومع ذلك فاقتياسه في فعل التعجب ـ أعني استعمال صورة الأمر بمعنى أَفْعَلَ، أي: صار ذا كذا ـ يدلُّ على أنه ليس منه؛ لأنَّ أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا لا ينقاس وإن كان قد جاءت منه ألفاظ كثيرة.

وقال بعض أصحابنا: وأَفعِلْ محمول على أَفْعَلَ في التغيير من فَعُلَ. يعني أنه من: حَسُنَ زيدٌ، ثم أدخلتَ عليه همزة الصيرورة، فقلتَ: أَحْسَنَ زيدٌ، ثم أتيت بصورة أَفْعِلْ منه.

---

(١) ٣: ٣٩.

وقوله **ويجب تصحيح عينيهما** تقول: ما أَبْيَنَ الحقَّ! وما أَنْوَرَه! قال المصنف في الشرح[1]: «وأصله الإعلال، لكن صُحِّحَ حملاً على أَفْعَلِ التفضيل، كما حُمل هو على المتعجَّب به في امتناع التأنيث والتثنية والجمع، فإنهما متناسبان وزنًا ومعنًى، فأُتبع أحدهما الآخر فيما هو أصل فيه، كما أُجري اسم الفاعل مجرى المضارع في العمل، وأُجري المضارع مجرى اسم الفاعل في الإعراب، وكما أُجري الحسنُ الوجهَ على الضارب الرجلَ في النصب، والضاربُ الرجلِ على الحسنِ الوجهِ في الجر، ثم حُمل أَفْعِل المتعجَّب به على أخيه، فقيل: أَنْوِرْ بالحق! وأَبْيِنْ به! كما قيل: ما أَبْيَنَه! وما أَنْوَرَه!» انتهى.

وهذا الذي ذكره تكثير لا طائل تحته، وما ذكره من وجوب تصحيح عيني أَفْعَلَ وأَفْعِلْ هو مذهب الجمهور.

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز في فعل الأمر في التعجب التصحيح كما ذهب إليه الجمهور ، والإعلال ، فتقول : أَطْوِلْ /بهذه النخلة ! وأَطِلْ بِها ! في معنى: [٥: ٩/أ]
ما أَطْوَلَها!

والصحيح المسموع من العرب في التعجب التصحيح، قال الشاعر[2]:

.... فَأَحْصِنْ وأَزْيِنْ لامرئٍ إنْ تَسَرْبَلا

وقال الآخر[3]:

فَأَطْوِلْ بِأَيْرٍ مِنْ مَعَدٍّ وثَروةٍ نَزَتْ بإيادٍ خَلفَ دارِ مُرادِ

وقوله **وفَكُّ أَفْعِل المضعَّف** هذا أيضًا فيه خلاف: ذهب الجمهور إلى وجوب الفك في التعجب، فتقول: أَشْدِدْ بحمرةِ زيدٍ! وأَعْزِزْ بعمرٍو! وذهب الكسائي إلى

---

(١) ٣: ٣٩ - ٤٠.

(٢) تقدم في ص ١٩٨.

(٣) البيت من قطعة ليحيى بن نوفل في الكامل ص ٥٨٢.

جواز ذلك، فأجاز: أَجْلِلْ بزيدٍ! وأَجِلَّ بزيدٍ، والمسموع من العرب في التعجب الفكُّ، قال الشاعر[1]:

أعزِزْ عليَّ بأنْ أُرَوِّعَ شِبْهَها أو أنْ يَذُقْنَ على يَدَيَّ حِماما

وقال المصنف في الشرح[2]: «ولزمَ فَكُّ أَفْعِل المضاعف، نحو: أَجْلِلْ به وأَعْزِزْ! لأنَّ سبب الإدغام في هذا النوع إنما هو تلاقي المثلين متصلين متحركين تحركًا غير عارض؛ أو ساكنًا أحدهما سكونًا غير لازم، كسكون أَجْلِلْ إذا لم يكن تعجبًا؛ لأنه معرَّض للحركة في نحو: أَجْلِلِ الله، وأَجِلاَّه، وأَجِلُّوه، وأَجِلِّيه، فلذلك لم يجب فكُّ أَجْلِلْ إذا لم يكن تعجبًا، ووجب إذا كان إياه» انتهى. ويعني أنه لزم الفكّ لأنه لم يتصل المثلان متحركين في التعجب؛ لأنه لا يجيء بعد الثاني ساكن فيتحرك آخر الفعل له، إنما يجيء متحرك، وهو المجرور بالباء، فلذلك لم يوجد فيه سبب الإدغام.

وقوله وشذَّ تصغير أَفْعَلَ مقصورًا على السماع، خلافًا لابن كيسان في اطِّراده قال المصنف في الشرح[2]: «ولِشَبَهِ أَفْعَلَ المتعجَّب به[3] بأَفْعَلِ التفضيل أَقدمَ على تصغيره بعض العرب، فقال[4]:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلانًا ، شَدَنَّ ، لنا من هؤلَيّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

وهو في غاية الشذوذ، فلا يقاس عليه، فيقال في ما أَجْمَلَه! وما أَظْرَفَه! ما أُجَيْمِلَه! وما أُظَيرِفَه! لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل لا يوصف ، فلا يُصَغَّر. وأجاز ابن كيسان اطِّرادَ تصغير أَفْعَلَ» انتهى.

---

(١) هو مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٠٠ والأمالي ١: ١٣٧. ونسب لبعض الأعراب في الزاهر ٢: ٢٥٠، وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٥٧٠.

(٢) ٣: ٤٠.

(٣) ك: منه.

(٤) تقدم البيت في ٣: ١٩٠، ١٩٧.

وهذا الذي ذكره عن ابن كيسان من اطّراد تصغير أَفْعَلَ في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين. أمَّا الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أَفْعَلَ، فهو عندهم مقيس فيه. وأمَّا البصريون فنصُّوا على ذلك في كتبهم - وإن كان خارجًا تصغيره عن القياس - فقالوا[1]: لم يُصَغَّر من الأفعال إلا أَفْعَل في التعجب. وقال س[2]: «وسألتُ الخليل عن قول العرب: ما أُمَيْلِحَه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، وليس شيء من الفعل ولا شيء مما يسمى الفعل[3] به يُحَقَّر إلا هذا وما أشبهه من قولك: ما أَفْعَلَه» انتهى. فدلَّ قوله «إلا هذا وما أشبهه من قولك ما أَفْعَلَه» على أنَّ تصغيره مقيس، فتقول: /ما أُظَيْرِفَه! وما أُجَيمِلَه! وكذلك كل ما يقال فيه ما أَفْعَلَه. [٥: ٩/ب]

فرع: إذا تعجبت من نحو حَيِيَ، فقلت: ما أَحْيا زيدًا! ثم صغَّرته - قلت: ما أُحيَّ زيدًا! وذلك أنَّ أصله: ما أُحَيِّيَ زيدًا! اجتمعت ثلاث ياءات: الياء التي للتصغير، والياء التي هي عين الكلمة، والياء التي هي لام الكلمة، فحذفت الأخيرة التي هي لام الفعل، وتحركت الياء التي بعد ياء التصغير بالفتح؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح. ونظير ذلك أُحَيُّ - تصغير أَحْوى - عند من يحذف ويمنع الصرف؛ لأنه نوى ما حذف.

وقوله **وقياسِ أَفْعِلْ عليه** أي: وخلافًا لابن كيسان في قياس أَفْعِلْ في التصغير على أَفْعَلَ، فيجيز: أُحَيْسِنْ بزيدٍ! قياسًا على ما أُحَيْسِنَ زيدًا! و لم يُسمع التصغير في أَفْعِلْ، إنما سُمع في أَفْعَلَ، وإذا كان تصغير أَفْعَلَ شاذًّا في القياس وخارجًا عن النظائر فلا يمكن القياس عليه البتة.

---

(١) الأصول ١: ١٠٠، ٣: ٦٢.

(٢) الكتاب ٣: ٤٧٧ - ٤٧٨، وفيه اختصار.

(٣) الفعل: ليس في س.

وقوله **ولا يتصرفان** يعني أنَّ «ما أَفْعَلَه» لا يقال منه مضارع ولا أمر، وكذلك أَفْعِلْ في التعجب، لا يُستَعمَل منه ماضٍ ولا مضارع، وليس أَفْعِلْ هذا أمرًا من أَفْعَلَ عند الجمهور لاختلاف مدلول الهمزة فيهما؛ لأنها في أَفْعَلَ للنقل، وفي أَفْعِلْ للصيرورة.

قيل: وإنما منع التصرف لأنه إنما يُتَعَجَّب مما وَقع لا مما لم يقع، فلمَّا كان معنى التعجب لا يختلف باختلاف الزمان لزم طريقةً واحدةً، وهي المضيُّ إمَّا لفظًا ومعنًى، وإمَّا معنًى لا لفظًا، وذلك في أَفْعِلْ. وقيل: ضُمِّنَ معنَى التعجب، فأشبهَ الحرف؛ لأنَّ الموضوع للدلالة على المعاني إنما هي الحروف.

وقال أبو الحسن بن الباذِش: «الحرف الذي ضُمِّن أَفْعِلْ عند جماعة من النحويين هو اللام؛ لأنَّ الأصل في نحو أَحْسِنْ بزيدٍ: لِيُحْسِنْ بزيدٍ، أي: لِيُحْسِنْ زيدٌ، فدخلت اللام فيما أريد به معنَى التعجب كما دخلت فيما أريد به معنى الأمر؛ ثم حُذفت اللام وحرف المضارعة كما يُحذَفان من فعل الأمر، ورُدَّت الهمزة المحذوفة لسكون ما يليها؛ لأنَّ الأصل: لِيُؤَحْسِنْ زيدٌ، وما أَفْعَلَ في عدم التصرف محمول على أَفْعِلْ به» انتهى.

وما ذكره المصنف من كونهما لا يتصرفان صحيح، لكنْ في أَفْعَلَ بعد «ما» خلافٌ: ذهب البصريون إلى أنه يلزم فيه لفظ المضيّ، لا خلاف عنهم في ذلك. وأجاز هشام بن معاوية الضرير - وهو من أئمة الكوفيين - أن تأتي لهذا الماضي بمضارع في التعجب، فتقول: ما يُحْسِنُ زيدًا! قال هشام: «لأنه قد أحاط العلم بأنه يكون». وما قاله قياس، ولم يُسمع من العرب، فوجب اطِّراحه.

وقوله **ولا يليهما غيرُ المتعجَّب منه**[1] **إن لم يتعلّق بهما** يعني أنه لا يُفصل بين أَفْعَلَ ومنصوبه ولا أَفْعِلْ ومجروره بشيء لا يتعلّق بهما، وسبب ذلك ضعفهما

(١) الذي في النسخ كلها: «منهما»، صوابه ما تقدم في الفص.

بكونهما لا يتصرفان، فأشبها إنَّ وأخواتها. وقيل: لأنهما مشبَّهان بالصلة والموصول
[٥: ١٠/أ] لافتقار الأول إلى الثاني من جهة المعنى، فإذا كان ثمَّ ما /يتعلق بغيرهما فلا يجوز أن يليهما، ومثال ذلك: ما أَحْسَنَ آمرًا بمعروف! وما أَقْبَحَ ضاحكًا في الصلاة! فلو قلت: ما أَحْسَنَ بمعروف آمرًا! وما أَقْبَحَ في الصلاة ضاحكًا! لم يجز. وكذلك: ما أَنْفَعَ معطيك عند الحاجة! وأَنْفِعْ بمعطيك عند الحاجة! وأَصْلِحْ بآمرِك بمعروف! وذكر المصنف في الشرح[١] أنه لا خلاف في منع الفصل بذلك.

وقوله **وكذا إن[٢] تعلق بهما وكان غيرَ ظرف أو حرف جر** قال المصنف في الشرح[٣]: «وكذا لا خلاف في منع إيلائهما ما يتعلق بهما من غير ظرف وجار ومجرور، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا مقبلاً! وأَكْرِمْ به رجلاً! فلو قلت: ما أَحْسَنَ مقبلاً زيدًا! وأَكْرِمْ رجلاً به! لم يجز بإجماع» انتهى.

وهذا الذي ذكر أنه لا يجوز: ما أَحْسَنَ مُقبلاً زيدًا، فتفصل بينهما بالحال بإجماع، تبعه في ذلك ابنُه بدر الدين محمد في «شرح الخلاصة» من نظم أبيه، فقال[٤]: «لا خلاف في امتناع الفصل بينه - أي: بين الفعل - والمتعجَّب منه بغير الظرف والجار والمجرور، كالحال والمنادى».

وليس كما ذكرا، بل الخلاف في الحال موجود، ذهب الجرمي من البصريين وهشامٌ من الكوفيين إلى أنه يجوز الفصل بينهما بالحال.

وأمَّا الفصل بالمنادى فذكر ابن المصنف[٤] أنه لا خلاف في منع ذلك. وفي الكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز ذلك، روي عن عليٍّ بن أبي طالب - كرَّم الله

---

(١) ٣: ٤٠.

(٢) الذي في المخطوطات: «ما»، صوابه ما تقدم في الفص.

(٣) ٣: ٤٠.

(٤) شرح الألفية ص ٤٦٤.

وجهه - قولُه لَمَّا قُتل عَمَّار: «أَعْزِزْ عليَّ - أبا اليَقظانِ - أنْ أراكَ صَريعًا مُجَدَّلاً»[1].

وقال المصنف في الشرح[1]: «وهذا مُصَحِّح للفصل بالنداء».

وأجاز الجرميّ الفصل بالمصدر، فأجاز: ما أحسَنَ إحسانًا زيدًا! ومنع ذلك الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر، وإجازته هو أن ينصب المصدر.

وقوله **وإن كان أحدَهما فقد يَلي وفاقًا للفراء والجرميّ[2] والفارسيّ[3] وابن خروف والشلوبين** انتهى. وهو مذهب المازنيّ[4]. وذهب[5] الأخفش[6]، والمبرد[7]، وأكثر البصريين إلى أنّ ذلك لا يجوز، واختاره الزمخشريُّ[8]، ونسبه الصَّيْمَريُّ[9] إلى س. وحكى سلمة عن الفراء أنه أجاز: ما أَحْسَنَ عليك البياضَ! والجواز مذهب الجرميّ، وهو مشهور عنه، وهو مذهب الزجاج. وقال الأخفش في «الأوسط»: «لو قلت ما أَحْسَنَ زيدًا ومعه رجلاً! تريد: ورجلاً معه - لم يجز؛ لأنك إذا عطفت رجلاً على زيد فكأنك قلت: ما أَحْسَنَ معه رجلاً! وذلك لا يجوز؛ لأنك لا تفصل بين [فعل][10] التعجب[11] والاسم بشيء، لا تقول: ما أَحْسَنَ في الدار زيدًا! ولا: ما أَقْبَحَ عندك زيدًا! تريد: ما أَحْسَنَ زيدًا في الدار! وما

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤١.

(٢) المفصل ص ٢٧٨.

(٣) المسائل البغداديات ص ٢٥٦.

(٤) شرح الكافية ٢: ١٠٩٤.

(٥) وذهب الأخفش ... إلى أن ذلك لا يجوز: سقط من ك.

(٦) شرح المفصل ٧: ١٥٠ وشرح المصنف ٣: ٤٢ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٤.

(٧) المقتضب ٤: ١٧٨ والبغداديات ٢٥٦ وشرح المفصل ٧: ١٥٠ وشرح المصنف ٣: ٤٢.

(٨) المفصل ص ٢٧٨.

(٩) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٨.

(١٠) فعل: تتمة يلتئم بها السياق.

(١١) ك، د، ن: المتعجب.

أَقْبَحَ زيدًا عندك! لأنَّ أَحْسَنَ فعل ضعيف لا يتصرف» انتهى كلام الأخفش. وحكى ابن خالويه أنَّ الأخفش أجاز أن تحجز بالظرف، فتقول: ما أَحْسَنَ في الدار زيدًا. فعلى هذا يكون للأخفش قولان: المنع، والجواز.

وقال الأستاذ أبو علي[1]: «حكى الصَّيْمَرِيُّ[2] أنَّ مذهب س منعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله.

[٥: ١٠/ب] والصوابُ أنَّ /ذلك جائز، وهو المشهور والمنصور.

وقال السيرافي: [قول س[3] (ولا تُزيلَ شيئًا عن موضعه): إنما أراد بذلك أنك تقدِّم ما وتُوليها الفعلَ، ويكون الاسم المتعجَّب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجَّب منه][4]، [وكثير من أصحابنا يُجيز ذلك، منهم الجَرمي، وكثير منهم يأباه، منهم الأخفش والمبرد[5]][6]» انتهى.

والصحيح جواز ذلك للقياس والسماع:

أمَّا القياس فنقول: ليس فعل التعجب بأضعف[7] من إنَّ، ويجوز الفصل بالظرف والمجرور بينها وبين اسمها، وإنْ لم يكن خبرًا، فتقول: إنَّ بك زيدًا مأخوذٌ، وإنَّ اليوم زيدًا مسافرٌ، ولا يقال إنَّ باب إنَّ لَمَّا خرج من الضعف إلى القوة عومل معاملة القوي، بخلاف فعل التعجب، فإنه خرج من القوة إلى الضعف؛ لأنَّا نقول:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤٢ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧ - ١٠٩٨ وشرح ابن الناظم ص ٤٦٤، وآخر هذا القول عند قوله: انتهى.

(٢) التبصرة والتذكرة ص ٢٦٨.

(٣) الكتاب ١: ٧٣. قال في نحو قولك: ما أحسنَ عبدَ الله: «ولا يجوز أن تقدِّم عبد الله وتؤخِّر ما ولا تُزيل شيئًا عن موضعه».

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٤.

(٥) المقتضب ٤: ١٧٨.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٣.

(٧) بأضعف: سقط من ك.

فعل التعجب قويّ الأصل، بخلاف إنّ، فعادل قوة الأصل ضعف المراد، فلم يكن أضعفَ من إنّ. وأيضًا فإنّ الظرف والجارّ والمجرور يُغتفر الفصل هما بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، فلأن يُغتفر الفصل هما هنا أولى. وأيضًا فإنّ بئسَ أضعف من فعل التعجب، وقد فصل في نحو ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[1]، فأن يُفصل هنا أولى.

وأمّا السماع فقولُ عليّ، وقد مر بعمّار، فمسح التراب عن وجهه: «أعْزِزْ عليَّ - أبا اليَقْظان - أنْ أراكَ صَريعًا مُجَدَّلاً»[2]، وقولُ عمرو بن معدي كربَ[3]: «لله دَرُّ بني مجاشع - وروي: للهِ دَرُّ بني سُلَيم - ما أَحْسَنَ في الهيجاءِ لقاءَها! وأكْثَرَ في اللَّزباتِ عَطاءَها!»، وروي: «وأثْبتَ في المَكْرُماتِ بَقاءَها»، ومن كلامهم: «ما أَحْسَنَ بالرجلِ أنْ يَصدُق»[4]، وقال الشاعر[5]:

حَلُمْتَ، وما أَشْفَى لِمَنْ غِيظَ حِلْمَه!   فآضَ الذي عاداكَ خِلاًّ مُواليا

وقال[6]:

خَليلَيَّ ما أَحْرَى بِذي اللُّبِّ أنْ يُرَى   صَبُورًا ! ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْرِ

وقال[7]:

---

(١) سورة الكهف: الآية ٥٠.

(٢) تقدم في ص ٢١١.

(٣) الأمالي ٢: ١١٤ والمقرب ١: ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٧ وشرح المصنف ٣: ٤٠ - ٤١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٦. اللزبات: الشدائد، واحدها لَزْبة، تجمع على لَزْبات - بالتسكين - على أنها صفة، ولَزَبات - بالتحريك - على أنها اسم.

(٤) المفصل ص ٢٧٨ والمقرب ١: ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٨٧ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٦.

(٥) البيت في شرح المصنف ٣: ٤١.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧.

(٧) تقدم البيت في ص ٢٠٧.

أعزِزْ عليَّ بأنْ أُروِّعَ شِبْهَها!   أو أنْ يَذُقْنَ على يَدَيَّ حِماما

وقال[1]:

أُقيمُ بِدارِ الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها   وأَحْرِ إذا حالَتْ بأنْ أَتحَوَّلا

وقال[2]:

فَصَدَّتْ ، وقالت : بَل تُريدُ فَضيحتي   وأَحْبِبْ إلى قَلْبي بِها مُتَغَضِّبا

وقال[3]:

وقالَ نَبِيُّ المُسلمينَ : تَقَدَّمُوا   وأَحْبِبْ إلينا أنْ نَكُونَ المُقَدَّما

وأجاز بعضهم الفصل على قبح.

[٥: ١١/أ] فتلخص من ذلك ثلاثة مذاهب: المنع، والجواز فصيحًا، /والجواز على قبح.

وقوله وقد تليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعية أجاز: ما أَحْسَنَ لولا بُخلُه زيدًا! وأَحْسِنْ لولا بُخلُه بزيدٍ! ولا حجة له على ذلك.

واعلم أنه لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على الفعل ولا معمول أفعَلَ على ما، لا يجوز: زيدًا ما أَحْسَنَ! ولا: ما زيدًا أَحْسَنَ! ولا بزيدٍ أَحْسِنْ! وإن كان في غير هذا الباب يتقدم في نحو هذا التركيب، لو قلت زيدٌ ضربَ عمرًا جاز زيدٌ عمرًا ضربَ، بلا خلاف، وجاز: عمرًا زيدٌ ضربَ، على خلاف، ولو قلت اعتصمْ بزيدٍ جاز بزيدٍ اعتصمْ.

وعلة ذلك أنَّ فعل التعجب لا يَتصرف، وما لا يَتصرف في نفسه لا يُتصرف في معموله. وأيضًا فإنَّ المجرور في أَفْعِلْ بزيدٍ عند جمهور البصريين فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل.

---

(١) هو أوس بن حجر. الديوان ص ٨٣. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤١.

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٤١٢. والبيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٩٧.

(٣) تقدم البيت في ص ١٨٧.

ولا يجوز تأكيد المضمر في أَحْسَنَ ولا في أَحْسِنْ على مذهب من اعتقد أنَّ فيه ضميرًا. قيل: لأنَّ المراد الإبهام في ذاته، والتأكيد يكون في غير المبهم الذات؛ ألا تراه لا يكون في النكرة، فلا يكون هنا. وقيل: لأنه فصل بين الفعل ومعموله. فعلى التعليل الأول لا يجوز مطلقًا، وعلى التعليل الثاني يجوز إذا كان بعد المعمول، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا نفسَه!

ولا يجوز العطف على ذلك الضمير.

وإذا اختلف متعلَّق ما أَفْعَلَ فلا يجوز حذف «ما»، لو قلت «ما أَحْسَنَ زيدًا وأَقْبَحَ خالدًا» كان قبيحًا؛ لأنَّ هذا الباب لم يَتصرف فعله، فلزمَ طريقةً واحدة كالمَثَل، فلا تنوب الواو فيه عن «ما».

وقال المصنف في الشرح[1]: «ولَمَّا كان فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضي، وكان المتعجَّب منه صالحًا للمضيّ - أجازوا زيادة كان إشعارًا بذلك عند قصده، نحو: ما - كان - أَحْسَنَ زيدًا!» انتهى.

فأمَّا قوله «إنَّ فعل التعجب مسلوب الدلالة على المضيّ» فهذه مسألة خلاف، وقد ذكرها بعض أصحابنا، قال: ذهب بعض النحويين إلى أنَّ زمانه هو للحال، فإذا قلت ما أَحْسَنَ زيدًا! فإنك لا تقول ذلك إلا وهو في الحال حسنٌ، ولذلك إذا أردت الماضي أدخلتَ كان، فقلت: ما - كان - أَحْسَنَ زيدًا!

وذهب بعضهم إلى أنه بمعنى المضيّ إبقاءً للصيغة على بابها، إلا أنه يدلُّ على الماضي المتصل بزمان الحال، فإن أردتَ الماضي المنقطع أتيت بكان، وهو قول الأكثرين.

وهذان القولان مبنيَّان على وجوب كون المتعجَّب منه ثابتًا، وقد اختُلف فيه:

---

(١) ٣: ٤٢.

فمنهم من أوجب الثبوت؛ لأنَّ التعجب تأثُّر عن مؤثِّر، ولا بُدَّ من وجوده، وإلا وُجد المعلول دون علته، ومؤثِّره الصفة المشاهدة، ولأنه يدخله معنى المدح والذمّ، ولا يكون إلا من ثابت، ولأنَّ معنى الكلام الإخبار بحصوله، فلا يخرج عنه لكونه كذبًا ولملازمته الماضي، وهو يدلُّ على الثبوت.

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك محتجًّا بقولهم: ما أَحْسَنَ ما تكون[1] هذه الجارية! وما أَحْسَنَ ما يكون زيد! وما أطولَ ما يكون هذا /الزرع! ونحوه، مع أنه ليس بموجود. [٥: ١١/ب]

وأجاب الأوَّلون عن ذلك بأنه ربما يقال ذلك فيما لا بُدَّ من كونه، وأنه لا بُدَّ أن ينتهي إليه وجوبًا أو عادةً، كقوله تعالى ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[2]، وقال ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[3]، أو على حذف، أي: على عملِ أهلِ النار، أي: ما أجرأهم عليه. وكذلك قولهم: ما أكثرَ قيامَه في ساعة كذا وكذا! على أنه مما يفعل ذلك حتى كأنه واقع. وكذلك: ما أحسنَك إذا تزيَّنْت! إن كان من عادته جاز، وإلا لم يجز. وإنما جاز في هذا لأنه لمَّا كان يبلغه صار كأنه حاضر وواقع[4].

قال: والذي يقال إنه لا خلاف في أنَّ السبب لتأثُّر النفس لا بُدَّ أن يكون موجودًا أو مقدَّرًا، والنفس تتأثَّر للتقدير، كما تقول: عجبتُ من ضَربك غدًا، وإنما النظر في فعل التعجب نفسه، هل يلزم فيه المضيّ معنًى كما لزم لفظًا أو لا؟ فمَن قال لا يلزم كان على ضربين: منه ما يكون ماضيًا لفظًا ومعنًى، إمَّا متصل الآن أو منقطع الاتصال بكان، ومنه ما يكون ليس ماضيًا معنًى، نحو: ما أَحْسَنَ زيدًا غدًا! أي: شيء يُحسِنُ زيدًا غدًا، أتى بلفظ الماضي ليجعله كأنه قد وقع، سواء أكان مما

---

(١) ما تكون هذه الجارية وما أحسن: سقط من س.

(٢) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٥.

(٤) فيما عدا س: واقع.

شأنه أن يصار إليه أم لا. ويدلُّ عليه أنه لو كان ماضيًا في المعنى حقيقةً أو مجازًا لتناقض مع الظروف المستقبلة معنًى أو لفظًا، فلا تقول: ما أَحسَنَه إذا رَكب! و(إذا) للمستقبل، وكقوله تعالى﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[1]، فدلَّ على أنه ماضٍ لفظًا[2]، ولو تجوَّزتَ فيه لعلَّقته بظرف يناسبه، كقوله تعالى﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ ﴾[3]، ولَمَّا لم يتجوَّز في معنى الفعل في قوله﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ﴾[4] لم يقل: إذْ فُتحت. وأمَّا أَفْعِلْ به فصيغته صيغة المستقبل، ومعناه على القول الأول - لأنَّ المجرور فاعل - إمَّا حال أو ماضٍ، وعلى القول الثاني مستقبل. انتهى.

و«كان» هذه الداخلة بين «ما» و«أَفْعَلَ» فيها ثلاثة مذاهب[5]:

أحدها أنها زائدة، لا اسم لها ولا خبر ولا فاعل، وهو مذهب أكثر الكوفيين والبصريين، واختاره الفارسيّ[6].

والثاني: أنها زائدة، وهي كان التامَّة، واسمها ضمير المصدر، أي: كان هو، أي: الكون، وهو مذهب السيرافيّ[7]. وقيل: ضمير «ما».

والثالث: أنها كان الناقصة، واسمها ضمير يعود على ما، وخبرها فعل التعجب، وهو مذهب الجرميّ[8]، ونقله بعضهم عن البصريين، ولا يصحُّ ذلك عنهم.

---

(١) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٢) لفظًا: سقط من ك، ن.

(٣) سورة المائدة: الآية ١١٦.

(٤) سورة الأنبياء: الآية ٩٦.

(٥) إصلاح الخلل ص ٢١٧.

(٦) المسائل البغداديات ص ١٦٧ - ١٧٠ وتوجيه اللمع ص ٣٨٣ - ٣٨٤. وانظر ما تقدم في ٤: ٢١٣.

(٧) شرح الكتاب له ٣: ٧٧.

(٨) المسائل البصريات ص ٢٩٤. وهو بلا نسبة في الغرة ٢: ٩٦/أ.

وهذا أبعد هذه الأقوال من الصواب لظهور فساده، وذلك أنَّ العرب التزمت أن يكون خبر «ما» في التعجب على وزن أَفْعَلَ، ولأنَّ التعجب يكون واقعًا على كان، وليس مغيِّرًا إلى ما يدل على التعجب؛ إذ لا تقول: ما قامَ زيدٌ، تريد التعجب من قيامه.

والأحسن مذهب الفارسي؛ لأنَّ زيادة المفرد أسهل من زيادة الجملة.

وحُكي[1] عن العرب إدخال «يكون» بين «ما» وأفعَلَ، حُكي: ما - يكونُ - أَهْوَنَ زيدًا اليومَ! وما - يكونُ - أَحْسَنَ زيدًا!

قال الفارسيّ: إنما جاز دخول كان على فعل التعجب لأنه يقتضي دلالته على الزمان لكونه كالاسم؛ والاسم لا يدلُّ على الزمان كدلالة الفعل، وإنما كان كالاسم لعدم /تصرفه، ولأنه يصح، فتقول: ما أَقْوَلَه! كالاسم، فاحتيج إلى تبيين [٥: ١٢/أ] الزمان، ولذلك بُيِّن تامُّ الأفعال الدالة على الزمان المطلق، و لم يدخل فيه غيرها من أخواهّا، نحو أصبح وأمسى وما يخصُّ وقتًا.

واختلفوا في زيادة غير «كان» بين «ما» و«أَفْعَلَ»:

فذهب الأخفش والكسائيُّ والفراء إلى جواز[2] زيادة أمسى وأصبحَ بينهما[3]، واستُدِلَّ بما حكي من كلامهم: ما - أَصبَحَ - أَبْرَدَها! وما - أمسى - أَدْفَأَها[4]! وحَمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار في ذلك على ما سُمع.

---

(١) قال ابن الدهان: «وحكى الفراء وهشام: ما يكون أطولَ هذا الغلامَ». الغرة ٢: ٩٦/أ.

(٢) جواز: سقط من ك.

(٣) نسب ابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين. شرح الجمل الكبير ١: ٤١٥.

(٤) المفصل ص ٢٧٨ والمقرب ١: ٧٦. وفي الأصول ١: ١٠٦ أنَّ هذا أجازه قوم من النحويين، و لم يذكر أنه محكي عن العرب. وفي الغرة ٢: ٩٦/ب أنَّ الأخفش أجازه. وفي شرح الجمل الكبير ١: ٤١٥، ٥٨٦ أنَّ الكوفيين حكوه. وفي البديع ١: ٤٩٩ وضرائر الشعر ص ٧٩ وشرح المفصل ٧: ١٥١ - ١٥٢ والملخص ١: ٢٢٤ والكافي ص ٧٤١ =

وذهب الفراء إلى جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل، يعني في كل فعل يحتاج إلى اسم وخبر.

وقال ابن عصفور[1]: «وقاس الكوفيون عليها - أي: على كان - سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد معنى التعجب.

وذهب بعض النحويين إلى إجازة زيادة كل فعل لا يتعدى مما لا يناقض، نحو: ما - قامَ - أَحْسَنَ زيدًا! إذا أردت: ما أَحْسَنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى. وحكى الكسائي عن العرب: ما - مَرَّ - أَغْلَظَ أصحابَ موسى!»، وذلك أيام موسى أمير المؤمنين[2]؛ لأنهم مَرُّوا بغلظ وجفاءٍ، والمعنى: ما أَغْلَظَ مرورَ أصحاب موسى!

وحكى الكسائيّ أيضًا: ما - يَخرجُ - أَطْوَلَه! ولا يجوز شيء من هذا عند البصريين. ومنع الفراء: ما - مَرَّ - أَغْلَظَ أصحابَ موسى! وأجاز الكسائي: ما أَظُنُّ أَظْرَفَك! وما ظَنَنتُ أَظْرَفَك، يجعل أَظُنُّ ناصبةً في المعنى لـ«ما» ولـ«أَظْرَفَ»، ويوقع أَظْرَفَ على الكاف. وأجاز ذلك هشام في الظن وأخواته.

وما ذهب إليه الكسائي فاسد؛ لأنه أعملَ ظَنَّ في «ما» التعجبية، و«ما» مُلتَزَم فيها الرفع على الابتداء، فلا يدخل عليها ناسخ، ليس من كلامهم: كان ما أَحْسَنَ زيدًا، ولا: ظننتُ ما أَحْسَنَ زيدًا، فإذا كان لا يجوز تقديم الناسخ على ما وأحسنَ فالأولى ألاّ يجوز التوسط. ثم في قوله هذا إبطالٌ لِما روي عنه أنه قال: لا موضع لـ«ما». قال: ونصبت عبد الله بالتعجب، وهو تقدير المفعول به، وهو في المعنى فاعل. وهذا كله اضطراب وتخليط، فكيف يقول: إنّ «ما» لا موضع لها، ثم يجيز: ما أَظُنُّ أَظْرَفَك! يجعل أَظُنُّ ناصبة في المعنى لأَظْرَفَ.

= أنّ الأخفش حكاه. والمثال في شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٧٧. يعنون الدنيا، أي: ما أبردها في الصباح، وما أدفأها في المساء. وفي المفصل ص ٢٧٨: والضمير للغداة. وفي شرح الكافية للرضي ٢: ١٠٩٥ أنّ الضمير في أبردها للغداة، وفي أدفأها للعشيَّة.

(١) شرح الجمل الكبير ١: ٥٨٦ بتصرف.

(٢) يعني موسى الهادي من بني العباس. الارتشاف ٤: ٢٠٧٤.

وقد تأوَّلَ بعض النحويين قول الكسائي «إنه لا موضع لها» على معنى أنها ليست مثل ما في قولك: ما عندك يُعجبني، وأنه لا يقع شيء في موضعها، فإنما أراد الإبهام، وهي عنده اسم، وقد تقدَّم ما حكيناه عن الفراء من جواز الفصل بين ما والفعل بكلِّ فعل يحتاج إلى اسم وفعل.

ثم رأيناه قد ناظرَ الكسائيَّ في جواز ذلك على جهة الإنكار، قال الفراء: «أجاز الكسائي: ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا! فرأيته يَلزمه أن يقول: ما مررتُ أَحْسَنَ زيدًا! فكَرِهَ ذلك الكسائيُّ، وقال: (ما ليس باسم صحيح، إنما يدخل عليه ما يبطل عنه[1]). واعتلَّ الكسائي أنه لا يدخل الخفض عليه، كما قالت العرب: ما ضربتُ ما خلا زيدًا، وما قام ما خلا زيدًا، ولا يجوز: ما مررتُ ما خلا زيدًا؛ لأنَّ المخفوض لا يفارِق، والمرفوع والمنصوب يفارقان» انتهى ما نقله الفراء.

ودلَّ هذا النقل على وجوه:

[٥: ١٢/ب] أحدها: أنَّ الفراء حكى عن الكسائي إجازة: /ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا! وقد تقدَّم من قول الفراء جواز ذلك، فيحتمل أن يكون للفراء قولان: أحدهما الجواز، والآخر المنع. ويحتمل أنه لَمَّا ناظره الكسائيُّ في جواز ذلك، واعتلَّ له بما قالت العرب - جوَّز الفراء ذلك، وكان قبلَ هذه المناظرة في حالة التوقف في إجازة هذه المسألة.

والثاني: قوله «إنما يدخل عليه ما يبطل عنه» أي: ما لا يعمل فيه، نحو كان وظننت، فدل ذلك على أنَّ ظننت ملغاة عن العمل نحو كان، فلا عمل لها في ما ولا في أَظْرَفَ، بخلاف ما حكى عن الكسائي أنه يجعل ظننتُ ناصبة في المعنى لـ«ما» وللفعل، فيكون له في ظننتُ إذا فصل بـ«ما» قولان: أحدهما أنها ملغاة، والثاني أنها مُعمَلة في ما وفي الفعل بعدها.

---

(١) فوق عنه في ن: كذا.

والثالث: أن يكون قول الفراء في جواز ذلك في كل فعل يحتاج إلى اسم وفعل ليس عامًّا، بل يعني به من باب كان، ولا يعني من باب كان وباب ظنَّ، ويفرق بين البابين بأنَّ باب كان إنما يزاد فيه الفعل خاليًا من مرفوعه دلالة على تقييد التعجب بحدث ذلك الفعل، وأمَّا: ما ظننتُ أَحْسَنَ زيدًا، وما أَظُنُّ أَحْسَنَ زيدًا - فإنما فصل به وهو متعلق بمرفوعه، فلا يجوز، وسُمع ذلك في باب كان في كان وأمسى وأصبح، فجاز القياس عليها في أخواتها، ولم يُسمع في باب ظنَّ، فامتنع، ولم يصح قياس باب ظنَّ على باب كان - وإن اشتركا في النسخ للابتداء - لتباين أحكامهما، ولا يجيز جمهور البصريين أن يفصل بين ما والفعل إلا بـ«كان» فقط.

وإذا وقعت كان بعد ما أَفْعَلَ بصيغة الماضي دلَّت على بيان الانقطاع، أو بصيغة يكون دَلَّت على الاستقبال، على الخلاف في جواز ذلك، ولا بُدَّ من «ما» المصدرية داخلة عليها، فتقول: ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ[1]! وما أَحْسَنَ ما يكون زيدٌ! وما بعد «ما كان» و«ما يكون» يرتفع على الفاعلية، وأوقَعتَ الحُسن عليه، وأنت تريد ذات زيدٍ تجوُّزًا، كما تقول: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، فـ«كان» هذه تامَّة.

وأجاز جماعة[2] - منهم المبرد[3] - أن تكون ناقصة، وينصب زيدًا، ويجعل ما بمعنى الذي، كما تقول: ما أَحْسَنَ الذي كان في الدار، أو يكون في الدار. ومَن منعَ وقوع ما على شخص مَن يعقل منعَ[4] هذه المسألة، وجوَّزها فيما لا يتشخص.

---

(١) الذي في المخطوطات: زيدًا.

(٢) الجمل ص ١٠٣ والبديع ١: ٤٩٩ والكافي ص ٧٤٠.

(٣) المقتضب ٤: ١٨٥، وقد أجازه على بعد.

(٤) توجيه اللمع ص ٣٨٤.

وأما «مَنْ» فهل تقع هنا؟ الظاهر جواز ذلك، وقد جوَّزه جماعة، فتقول: ما أَحْسَنَ مَنْ كان زيدًا!

ولو عطفتَ في مسألة «ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ» فالأقيس والأجود عودُ الضمير على الكون لا على الفاعل؛ فتقول: ما أَحْسَنَ ما كانت هندٌ وأَجمَلَه! ليكون الفعل مع متعلَّقه معطوفًا على الفعل ومتعلَّقِه، وهما لشيء واحد. ويجوز أن تقول: ما أَحْسَنَ ما كانت هندٌ وأَجمَلَها! قاله الأخفش. وتقدَّم لنا أنه متى تباين متعلَّق الفعلين فإنَّ العطف يَقبُح، فأمَّا قوله[1]:

ما شَدَّ أنفُسَهم وأَعْلَمَهم بما يَحمي الذِّمارَ به الكَريمُ المُسلِمُ

فإنَّ الأنفس هي الضمير من حيث المعنى، فكأنه قال: ما أَشَدَّهم وأَعْلَمَهم!

وتقول: ما كان أَحْسَنَ ما كان زيدًا! فيجوز ذلك على القياس السابق والتوجيه في رفع زيد ونصبه، ولا تكون الثانية /بخلاف الأولى، فلا يجوز: ما كانَ أَحْسَنَ ما يكونُ زيدًا! للتناقض. [٥: ١٣/أ]

ص: **ويُجرُّ ما تعلَّق بهما من غير ما ذُكر بـ«إلى» إن كان فاعلاً، وإلا فبالباء إن كان من مُفهِمِ عِلمًا أو جَهلاً، وباللام إن كانا من متعدٍّ غيرِه، وإن كان[2] من متعدٍّ بحرف جرٍّ فبما كان يتعدَّى به.**

ويقال في التعجب من كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بِشرًا صديقًا: ما أَكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! وما أَظَنَّ عمرًا لِبشرٍ صديقًا! وينصب الآخَر بمدلولٍ عليه بأَفْعَلَ لا به، خلافًا للكوفيين.

ش: أشار بقوله **ما ذُكر** إلى المتعجَّب منه والظرف والحال والتمييز، فما ليس واحدًا من هذا يجيء فيه التقسيم الذي ذكر.

---

(١) البيت في الزاهر ١: ٣٦٠، ٤٩٠ والمخصص ١٤: ١٧ وشرح شواهد شرح الشافية ص ٣١٤.

(٢) د، والتسهيل، وتمهيد القواعد: وإن كانا. وشرح المصنف: فإن كانا.

فقوله بإلى إن كان فاعلاً يعني[1] فاعلاً في المعنى، مثال ذلك: ما أَحَبَّ زيدًا إلى عمرٍو! وما أَبْغَضَ[1] عمرًا إلى بكرٍ! وما أَمْقَتَ بكرًا إلى خالد! فالتركيب قبل هذا: أَحَبَّ عمرٌو زيدًا، وأَبْغَضَ بكرٌ عمرًا، ومَقَتَ خالدٌ بكرًا. وتقول: أَحْبِبْ بزيدٍ إلى عمرٍو! وأَبْغِضْ بعمرٍو إلى بكرٍ! وأَمْقِتْ ببكرٍ إلى خالد.

وقوله وإلا فبالباء إن كان من مُفهِمِ علمًا أو جَهلاً أي: وإلا يُجَرّ بإلى يُجَرّ بالباء، مثاله: ما أَعْرَفَ زيدًا بالعلم! وما أَجْهَلَ عمرًا بالفقه! وما أَبْصَرَ خالدًا بالشعر. وتقول: أَبْصِرْ بزيدٍ بالشعر! وأَجْهِلْ بخالد بالفقه!

وقوله وباللام إن كانا من متعدٍّ غيرِه أي: إن كان أَفْعَلَ وأَفْعِلْ من متعدٍّ غيرِ ما يُفهِم عِلمًا أو جَهلاً، ويعني أنه قبل أن يُبنَى منه أَفْعَلَ وأَفْعِلْ كان متعديًا بنفسه إلى مفعول، وإلا إذا بُنِي منه أَفْعِلْ لا يكون إذ ذاك متعديًا على رأي جمهور البصريين؛ لأنّ الهمزة إذ ذاك عندهم للصيرورة، وإذا كان كذلك أشكل أن يُعَدَّى أَفْعِلْ إلى المفعول باللام، ومثال ما ذكر: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! وما أَحَبَّ[1] زيدًا لخالد! وما أَبْغَضَ زيدًا لبكرٍ! وما أَمْقَتَ عمرًا لخالد! وأَضْرِبْ بزيدٍ لعمرٍو! وتعدية أَضْرِبْ لعمرو باللام كما ذكرنا مشكلة؛ لأنّ معناه: أَضْرَبَ زيدٌ، وأَضْرَبَ زيدٌ لا يتعدَّى، وينبغي ألاّ يجوز هذا التركيب، ولا يُقْدَم عليه إلا بعد سماعه من العرب.

وقوله وإن كان مما يَتَعَدَّى بحرف جرٍّ فَبما كان يَتَعَدَّى به مثاله: ما أَعَزَّ زيدًا عليَّ! وما أَزْهَدَ زيدًا في الدنيا. وتقول: أَعْزِزْ بزيدٍ عليَّ! وأَزْهِدْ بزيدٍ في الدنيا! فالتركيب قبل هذا: زَهِدَ زيدٌ في الدنيا، وعَزَّ زيدٌ عليَّ.

وقوله ويقال في التعجب من كسا إلى آخر المسألة[2] المتعدي إلى اثنين إن كان من باب أعطى جاز أن يُقتصر على ما كان فاعلاً في المعنى قبل التعجب، نحو:

---

(١) سقط من ك.

(٢) هو قوله: «ويقال في التعجب من كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ، وظَنَّ عمرٌو بشرًا صديقًا: ما أكسَى زيدًا للفقراء الثيابَ! وما أَظَنَّ عمرًا لبِشرٍ صديقًا! وينصب الآخَر بمدلولٍ عليه بأَفْعَلَ لا به، خلافًا للكوفيين».

ما أعطَى زيدًا! وما أكسَى خالدًا! وجاز أن تُعَدِّيه بعد ذلك إلى أحد المفعولين باللام، فتقول: ما أكسَى زيدًا لعمرٍو! وما أكسَى زيدًا للثياب! فإن جاء من كلامهم: ما أعطَى زيدًا لعمرٍو الدراهمَ! وما أكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! فمذهب البصريين أنه ينتصب بإضمار فعل، تقديره: أعطاه[1] الدراهمَ، وكَساهم[2] الثيابَ. ومذهب الكوفيين أنه منصوب بنفس فعل التعجب.

وإن كان من باب ظَنَّ فإنك تقتصر على الفاعل، فتقول: ما أظَنَّ زيدًا! وما أزْعَمَ زيدًا! هذا /مذهب البصريين. وأمَّا الكوفيون فيجيزون ذكرهما بشرط دخول اللام على الأول ونصب الثاني، هذا إن أُمن اللبس، نحو: ما أظَنَّ زيدًا لبكرٍ صديقًا! أصله: ظَنَّ زيدٌ بكرًا صديقًا. وإن خيفَ لبسٌ أدخلتَ اللام على كل من المفعولين، فتقول: ما أظَنَّ زيدًا لأخيك لأبيك! أصله: ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك. [٥: ١٣/ب]

وقال المصنف في الشرح[3]: «فإن كان قبل التعجب متعديًا إلى اثنين جررت الأول باللام، ونصبت الثاني عند البصريين بمضمر مجرد مماثل لتالي (ما)، نحو: ما أكسَى زيدًا للفقراءِ الثيابَ! والتقدير: يكسوهم الثياب. وكذا يفعلون في: ما أظَنَّ عمرًا لبِشرٍ صديقًا! يقدرون: يَظُنُّه صديقًا. والكوفيون لا يضمرون، بل ينصبون الثاني بتالي (ما) بنفسه. ذكر هذه المسألة ابن كيسان في (المهذب)» انتهى.

وهذا النقل عن البصريين والكوفيين مخالف لِما ذكرناه نحن؛ لأنَّا حكينا أنَّ مذهب البصريين في نحو كسا أنك تنصب المتعجَّب منه، وهو الذي كان فاعلاً في كسا، ويتعدى لأحدهما فقط باللام، وأنه إن وجد الثاني منصوبًا فتأويله أنه ينتصب على إضمار فعل. وأمَّا في باب ظَنَّ فإنك تقتصر على الفاعل فقط، فتنصبه في التعجب، ولا يجوز أن يتعدَّى إلى شيء من الأول ولا من الثاني باللام، ولا إلى

---

(١) الذي في المخطوطات: «أعطاهم»، صوابه في الارتشاف ٤: ٢٠٧٦.

(٢) س: أو كساهم. د: أو أكساهم. ك، ن: وأكساهم.

(٣) ٣: ٤٣.

الأول باللام وإلى الثاني بنفسه، هذا مذهب البصريين. وأمَّا مذهب الكوفيين في باب كسا فإنهم ينصبون ما كان قبلُ فاعلاً، ويُعَدُّون إلى الثاني[1] باللام وإلى التالي بنفسه. وأمَّا في باب ظَنَّ فيَفصلون بين أن يُلبَس الأول بالثاني أو لا، إن أُلبَس فإنهم يُعَدُّون فعل التعجب إلى كل منهما باللام، ويكون التقديم والتأخير مبينًا اللبس، فما تقدم هو الأول، وما تأخر هو الثاني، كحالهما إذا قلت ظَنَّ زيدٌ أخاك أباك. وإن لم يُلبس تعدَّى إلى الأول باللام، وإلى الثاني بنفسه. فلم يحقق المصنف مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين في المسألتين معًا، إذ حكى ما حكي عنهم فيهما، وليس بصحيح.

وقال صاحب البسيط: وأمَّا ظَنَنتُ وأخواتها فيجوز بشرط الاقتصار على الفاعل، ثم تغيَّر إلى فَعُلَ، فتقول: ما أَظَنَّني! ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما، أمَّا الأول فلضرورة نقله إلى فَعُلَ، وأمَّا الثاني فلامتناع الاقتصار على أحد الجزأين، ولا يصح دخول اللام. فإن كان في موضع مفعوليه «أنَّ» جاز لأنه يتعدى إليه بحرف جرّ، كما تقول: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو! على ما نذكره، فتقول: ما أَعْلَمَنِي بأنك قائم! وقد أجاز بعضهم حذف الباء، فتقول: ما أَعْلَمَنِي أنَّك قائمٌ.

وأمَّا أَعلَمتُ فمَن جَوَّزَ أَفْعَلَ جوَّز هذا بشرط الاقتصار على الفاعل؛ لأنَّ التعجب إنما يكون في الأكثر من صفة الفاعل، ولا يذكر ما عداه ولا أحدهما. ومَن منع في النقل أو على العموم مَنع هنا مع التباسه بـ«ما أَعْلَمَنِي»! مِن عَلمت، وهم يباعدون الالتباس هنا؛ لأنَّ مرادهم بيان ما التعجب منه ليكون عذرًا لهم فيه، فلا يكون فيما يَلتبِس.

---

(١) ك: إلى التالي.

ص: فصل[1]

بِناءُ هذين الفعلين مِن فِعلٍ ثُلاثيٍّ مجرَّدٍ تامٍّ مُثبَت متصرِّفٍ قابلٍ معناه للكثرة، غيرِ مَبنيٍّ للمفعول ، / ولا مُعَبَّرٍ عن فاعله بأفْعَل فَعْلاء . وقد يُبنَيان مِن فعلِ المفعولِ إنْ أُمِنَ اللَّبسُ ، ومِن فِعلِ أفْعَلَ مُفهِمَ عُسر أو جَهل ، ومن مَزيدٍ فيه، فإن كان أفْعَلَ قيسَ عليه وفاقًا لـ«س» . ورُبَّما بُنِيا من غيرِ فِعلٍ ، أو فِعلٍ غيرِ متصرِّف . وقد يُغني في التعجُّب فِعلٌ عن فِعلٍ مُستَوفٍ للشروط ، كما يُغنِي في غيره. [٥: ١٤/أ]

ش: ذكر المصنف شروط ما يُبنى فعل التعجب منه، وهو ما اجتمع فيه سبعة شروط، وزاد غيره[2]: أن يكون على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، وألاّ يكون قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره. وزاد آخرون: أن يكون واقعًا[3]. وآخرون: أن يكون دائمًا[3]. ونحن نتبع هذه الشروط شَرطًا شرطًا، فنقول:

أمَّا صوغهما من فعلٍ فاحتراز من أن يُبنَيا من غير فِعل، قال المصنف في الشرح[4]: «وقد يُبنَيان من غير فعل، كقولهم: ما أَذْرَعَ فلانةَ! بمعنى: ما أخَفَّها في الغَزْل! وهو من قولهم: امرأة ذَراع، وهي الخفيفة اليد في الغزل، ولم يُسمَع منه فِعل. ومِثلُه في البناء من وصفٍ لا فِعلَ له: أَقْمِنْ به! أي: أَحْقِقْ، اشتقُّوه من قولهم: هو قَمِنٌ بكذا، أي: حَقيق به. وهذان وما أشبههما شواذٌّ لبنائهما من غير فِعل».

---

(١) فصل: انفردت به حاشية ن، وهو في التسهيل، وشرح المصنف.

(٢) الجزولية ص ١٥٣ - ١٥٤ وشرحها للشلوبين ص ٨٨٩ - ٨٩٠ والمقرب ١: ٧٥.

(٣) الجزولية ص ١٥٤ وشرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٣.

(٤) ٣: ٤٨.

وقال أيضًا[1]: «قُيِّدَ ما يُبنَى منه فِعلُ التعجب بكونه فعلاً تنبيهًا على خطأ من يقول من الكلب: ما أَكْلَبَه! ومن الحمار: ما أَحْمَرَه! ومن الجِلْف: ما أَجْلَفَه!» انتهى.

فأمَّا دعواه أنَّ ما أَذْرَعَ فلانة! بمعنى: ما أَخَفَّها في الغزل، لم يُسمع منه فعلٌ - فليست بصحيحة، قال ابن القَطَّاع[2]: «ذَرُعت المرأةُ: خَفَّتْ يداها في العمل، فهي ذَراعٌ»، فعلى هذا لا يكون قولهم ما أَذْرَعَ فلانةَ شاذًّا؛ إذ هو مصوغ من فعلٍ.

وأمَّا كون الفعل المصوغ منه أَفْعَلَ وأَفْعِلْ ثلاثيًّا فاحتراز من أن يكون رباعيًّا أصلاً أو مزيدًا، نحو: دَحرجَ وتَدحرجَ، فإنه لا يمكن منه بناء أَفْعَلَ وأَفْعِلْ لهدمِ بنيته ولزومِ حذفِ بعض[3] أصوله.

وأمَّا كونه مجردًا فاحتراز من أن يكون غير مجرد، ويأتي الكلام فيما يُبنى[4] من الثلاثي غير المجرد عند تعرُّض المصنف له إن شاء الله.

وأمَّا كونه تامًّا فاحتراز من أن يكون ثلاثيًّا مجردًا غير تامّ، نحو كان الناقصة وظَلَّ وكَرَبَ وكادَ ونحوهن من أخوات كان. وهذا الشرط ذهب إليه الجمهور. وأجاز بناءه من كان الناقصة بعضهم، قال أبو بكر بن الأنباري: «وتقول: كان عبد الله قائمًا، فإذا تعجَّبت[5] منه قلت: ما أَكْوَنَ عبدَ الله قائمًا! فـ(ما) مرفوعة بما في أَكْوَنَ، واسم كان مضمر فيها، وعبد الله منصوب على التعجب، وقائمًا خبر كان، فإن طرحت وتعجبت قلت: أَكْوِنْ بعبد الله قائمًا! وأَكْوِنْ بعبدَي الله قائمَين! وأَكْوِنْ بعبيدِ الله قيامًا!».

---

(١) ٣: ٤٤.

(٢) كتاب الأفعال له ١: ٣٨٣.

(٣) بعض: سقط من س.

(٤) ك، ن: بني.

(٥) فإذا تعجبت منه قلت ما أكون عبد الله قائمًا: سقط من ك.

وقال صاحب «البسيط»: «أمَّا كان وأخواتها مما كان ثلاثيًا أو غير ثلاثي فالأكثرون يمنعون فيها التعجب، فلا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا! لوجوه: أحدها أنها ليست بقويَّة في الفعلية، بل هي لمجرد الزمان، ولا تدل على المصدر. وقيل: إن تُعُجِّبَ منها فإمَّا للمصدر أو للزمان، ولا يصحّ، أمَّا الأول فلأنها لا مصدر لها، وأمَّا الزمان فلا يُتعجَّب منه؛ لأنه لا فعل له، وليس كان فعلَه. وقيل: إن تُعُجِّبَ فلا بُدَّ من رده إلى فَعُلَ، فيُقتصر على أحد الجزأين، /ولا يكون، لا يقال: يؤتى [٥: ١٤/ب] بالخبر كما يؤتى بالمفعول، فتقول: ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو؛ لأنَّ اللام لا تدخل على الخبر، لا تقول: ما أَكْوَنَ زيدًا لقائمٍ! وكذلك أخواتها. وأمَّا الفراء فجوَّز ذلك - أعني بناءها للتعجب - حملاً على: ضربَ زيدٌ عمرًا؛ ولا يكون لِما ذكرنا» انتهى.

وفي الكتاب[1] الذي انتخبه أبو مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي[2]: ما أَكْوَنَ زيدًا قائمًا! عند الفراء جائز، و لم يُجزه أكثر النحويين، وهو الصحيح؛ لأنها موضوعة للزمان مجردة من معنى الحدث، ولا فائدة في التعجب بها، فلذلك امتنع أَفْعَلَ منها.

وأمَّا كونه مُثْبَتًا فاحتراز من أن يكون منفيًّا؛ لأنه لا يُتَعَجَّب منه؛ لأنَّ فعل التعجب هو مُثبَت، فمحال أن يُبنى من المنفيّ. وقال المصنف في الشرح[3]: «وقُيِّدَ بكونه مُثبتًا تنبيهًا على أنه لا يُبنى من فعلٍ مقصودٍ نفيُه لزومًا، كـ(لم يَعِجْ)، أو جوازًا، كـ(لم يَعُجْ)» انتهى. ويعني أنَّ عاجَ يَعيج -بمعنى انتفعَ - لم تستعمله العرب إلا منفيًّا، وعاجَ يَعوج -بمعنى مالَ - استعملته العرب مثبتًا ومنفيًّا. وقد ذكر ثعلب في «الفصيح»[4] قوله: «وشَربتُ دَواءً فما عِجْتُ به، أي: ما انتَفَعتُ به».

---

(١) ذكره في الارتشاف ٤: ٢٠٧٩ باسم «الانتخاب».

(٢) الإشبيلي [- ٥٥٠هـ]. أحكم العربية، وكان شاعرًا فاضلاً جوَّالاً، تصدَّر بمُرَّاكش للإقراء. صنف: الإفصاح في اختصار المصباح، وشرح الدريديَّة، وغير ذلك. بغية الوعاة ٢: ١٢٧.

(٣) ٣: ٤٤.

(٤) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ١: ٤١٣.

وما ذهب إليه المصنف من أنّ عاجَ - بمعنى انتفعَ - استعملته العرب منفيًّا لا مثبتًا ليس بصحيح، أنشد أبو علي القالي في «النوادر»، قال: أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي[1]:

ولم أرَ شيئًا بعدَ ليلَى ألَذُّهُ ... ولا مَشْرَبًا أرْوَى به، فأعِيجُ

وأمَّا كونه متصرفًا فاحتراز مما لا يتصرف، نحو يَذَرُ ويَدَعُ ونحوهما، فإنه لا يجوز أن يصاغ منه؛ لأنه إذا بُني منه كان تصرفًا فيه، والفرض أنه غير متصرف. وقال المصنف في الشرح[2]: «ومثلُهما[3] في الشذوذ قولهم: ما أعْساه! وأعْسِ به! معناه: ما أحَقَّه! وأحْقِقْ به! فبَنَوا فعل التعجب من عَسى، وهو فعل غير متصرف» انتهى. ويعني بقوله «ومثلُهما[3]» أي: ومثل أقْمِنْ به! أي: أحْقِقْ[4].

وأمَّا كون معناه قابلاً للكثرة فاشترطه الفراء، وهو صحيح واحتراز من الأفعال التي لا تقبل الزيادة، نحو مات وفَنِيَ وحدثَ، فلا تقول: ما أمْوَتَ زيدًا! ولا: أمْوِتْ به! وقد شذَّ من الألفاظ الثابتة التي لا يقبل معناها الزيادة قولهم[5]: ما أحْسَنَه ! و ما أقْبَحَه ! وما أقْصَرَه ! وما أطْوَلَه ! وما أهْوَجَه ! وما أشْنَعَه ! وما أحْمَقَه ! وما أنْوَكَه[6] ! وسيأتي اختيار المصنف[7] في بعض هذه الألفاظ إن شاء الله.

---

(١) تقدم البيت في ٤: ١٩٩.

(٢) ٣: ٤٨.

(٣) ك: ومثلها.

(٤) كذا! وينبغي أن يضيف: «وما أذْرَعَ فلانةَ»، لأنهما المثالان اللذان ذكرهما المصنف في شرحه قبل هذا القول.

(٥) الأمثلة كلها في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٦.

(٦) ما أنوكه: ما أحمقه.

(٧) يأتي في ص ٢٣٧.

وأمّا صفات الله - تعالى - فلا يجوز التعجب منها، لا يقال: ما أَعْلَمَ اللهَ! لأنّ علمه - تعالى - لا يقبل الزيادة، وقالت العرب: ما أَعْظَمَ اللهَ وأَجَلَّه! وقال الشاعر[1]:

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِي على شَحَطٍ   مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

وتأوّلَ النحويون[2] قول العرب على وجوه.

وأما كونه غير مبنيٍّ للمفعول فلأنه لا يجوز: ما أَضْرَبَ زيدًا! وأنت تتعجب من الضرب الذي حَلَّ بزيد. وعلة المنع كونه يلتبس بفعل الفاعل، هكذا علّله بعضهم[3]، فيظهر من صاحب هذا التعليل أنه يجيز التعجب من فِعل المفعول إذا عُدم اللبس، /فيكون قول الرماديّ[4]: [٥: ١٥/أ]

ولا شِبلَ أَحْمَى مِن غَزالٍ ، كأَنَّهُ   من السُّمرِ والأحراس في خِيْسِ ضَيْغَمِ

جائزًا لأنه قد عدم اللبس. وما صحَّ فيه «أَفْعَلُ مِن» صَحَّ فيه «ما أَفْعَلَه».

وإلى هذا ذهب خَطّاب الماردِيّ، قال: وقد جاء مثله، قال كعب بن زهير[5]:

فَلَهْوَ أَخْوَفُ عندي إذْ أُكَلِّمُهُ   وقيلَ: إنَّكَ مَسلُوبٌ ومَقتُولُ

مِنْ ضَيْغَمٍ بِضِراءِ الأرضِ ، مُخْدَرُهُ   بِبَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ ، دُونَهُ غِيلُ

---

(١) هو حُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّيّ. الحماسة ٢: ٤٢٠ [٨٣٣] وشرحها للأعلم ص ١١٣١ [٨٧٧] وللمرزوقي ٤: ١٨٣١ [٨٢٧] والأمالي ١: ٩٩. الشحط: البعد. والحزن: من بلاد تميم، وهو أخصب موضع وأطيبه. وصول: مدينة.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٦٩ - ٧٠ والإنصاف ص ١٤٦ - ١٤٨.

(٣) ذكر هذا التعليلَ غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١: ٥٧٦ - ٥٧٧ والأبذي في شرح الجزولية ٢: ٦٧ [مخطوط].

(٤) البيت له في شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٧. وهو بلا نسبة في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٦٦، ٦٧ [مخطوط]. ك: في فيس ضيغم. الخيس: موضع الأسد.

(٥) الديوان ص ٢١. وآخر الأول فيه: «مسبور ومسؤول». مخدره: مكمنه الذي يستتر فيه. وعَثَّر: موضع قِبَلَ تَبالة. والغيل: الشجر الملتفّ. ك: أن أكلمه.

وعلَّل المنعَ بعضُهم[1] بأنَّ المفعول ليس له فيما أُوقع به من فعل التعجب كَسْبٌ، فأشبه بذلك الخِلَق والألوان إذ ليست من كَسْبِ المتعجَّب منه. فمَن علَّل بهذا كان بيت الرماديّ عنده لحنًا.

وقد علَّل ذلك بعضهم بأنه إنما امتنع ذلك لأنَّ الفعل هنا يُرَدُّ إلى فَعُلَ، وفِعْلُ المفعول يكون على فُعِلَ، فإن صيغ على فَعُلَ كان خروجًا عن القياس، فلا يجوز.

والصحيح أنه لا يجوز، وأنه لا يُتَعَدَّى ما سُمع منه، بل يُقتصر عليه.

ومَن أجاز ذلك قال: ما كان مستعملاً في الأصل على فُعِلَ فكأنه للفاعل، فلا يُلبس، نحو: شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ به، فصار كظَرُفَ، وما لم يكن في الوضع على فُعِلَ فلا بُدَّ من الفارق بينه وبين فعل الفاعل، فلذلك قالوا في الفاعل: ما أَمْقَتَه لي! وما أَبْغَضَه لي! وما أَحْظاها لي[2]! ونحوه، فالتزموا اللام للفاعل، وإلى ونحوها من الظروف نحو عندي وفي عيني للمفعول، فوقع الفرق. وسيأتي اختيار المصنف في ذلك إن شاء الله.

وأمَّا كونه **لا يُعَبَّر عن فاعله بأَفْعَل فَعْلاء** فاحتراز من نحو: شَنِبَ[3] ودَعِجَ[4] ولَمِيَ[5] وعَرِجَ، ولا فرق بين أن يكون عيبًا، كبَرِص وبَرِشَ[6] وحَوِل وعَمِي وعَوِر، وبين ما كان من المحاسن، كشَهِل[7] وكَحِلَ[8] ودَعِج ولَمِي.

---

(١) ذكر هذا التعليلَ غير منسوب ابنُ عصفور في شرح الجمل ١: ٥٧٧ والأبذي في شرح الجزولية ٢: ٦٧ [مخطوط].

(٢) أي: حَظيت عندي.

(٣) الشَّنَب في الأسنان: بردها وعذوبة مذاقها.

(٤) الدَّعَج: شدة سَوادِ سوادِ العين وشدَّة بَياضِ بياضِها.

(٥) اللَّمَى: سُمرة في الشفة تُستحسن.

(٦) البَرَش في شعر الفرس: نكت صغار تخالف سائر لونه. وبياض يظهر على الأظفار.

(٧) الشُّهْلة: حمرة في سواد العين.

(٨) الكَحَل: سواد أصول هدب العين خلقة.

وعلّة منع ذلك أنّ حق الفعل الذي يُبنى للتعجب أن يكون قبل التعجب ثلاثيًا محضًا؛ وأصل الفعل في هذه أن يكون على وزن افْعَلّ، ولذلك صحَّت عينه في الثلاثي اللفظ، نحو حَوِلَ، وعوِرَ، وهَيِفَ[1]، وجَيِدَ[2]، وصَيِدَ[3]، مع استحقاقه ذلك لوجود العلة الموجبة لقلبه، وهي تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فحملوه على افْعَلّ، نحو احْوَلّ واعْوَرّ، وجودًا ذلك فيه أو تقديرًا، فصحَّت فيه كما صحَّت في افْعَلّ، كما صححوا اجْتَوَرُوا حملاً على تجاوَرُوا، ومِخْيَط حملاً على مِخياط. وهذا التعليل هو المشهور عند النحاة.

وقال المصنف في الشرح[4] ما نصه: «وعندي تعليل آخر أسهل منه، وهو أن يقال: لَمَّا كان بناء الوصف من هذا النوع على أَفْعَلَ - يعني نحو أَعْوَرَ وأَهْيَفَ - لم يُبنَ منه أَفْعَلُ تفضيل لئلا يلبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أَفْعَلِ التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وزنًا ومعنًى، وجريانِهما مجرى واحدًا في أمور كثيرة، وهذا الاعتبار هيِّن بيِّن، ورجحانه متعيِّن» انتهى.

وقد اختُلف مما[5] عُبِّر عن فاعله بأَفْعَلَ في نوعين:

[٥: ١٥/ب] أحدهما: العاهات، /فذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يُبنى من أفعالها - وإن كانت ثلاثية - فعل التعجب. وأجاز[6] ذلك الأخفش وبعض الكوفيين - منهم الكسائيّ وهشام - أجازوا: ما أَعْوَرَه!

---

(١) الهَيَف: دقّة الخصر.

(٢) الجَيَد: طول العنق وحسنه.

(٣) الصَّيَد: الكِبْر.

(٤) ٣: ٤٥.

(٥) فيما عدا س: فيما.

(٦) ذكر الفراء هذا عن بعض النحويين، ولم يسمّه. معاني القرآن ٢: ١٢٨.

النوع الثاني: الألوان، منعَ التعجب منها البصريون[1]، وللكوفيين فيها قولان:

أحدهما: أنه يجوز من جميع الألوان[2]، فأجاز الكسائي وهشام: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، إلا أنَّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!

والقول الثاني[3]: إجازته في السواد والبياض خاصةً دون سائر الألوان لمجيء ذلك فيه؛ ولكونهما أصلَي الألوان، والأصول يكون فيها ما لا يكون في الفروع، والمحفوظ من ذلك ما روى الكسائي أنه سَمع: ما أَسْوَدَ شَعرَه[4]! وقالت أُمُّ الهيثم - وهي من العرب الذين يُستشهد بكلامهم -: «هو أَسْوَدُ مِنْ حَنَكِ الغُراب»[5]، وفي الحديث في صفة جهنم: (لهي أَسْوَدُ من القار)[6]، وقال الراجز[7]:

يـــا ليتَنِـــي مِثلُـــكِ في البَيـــاضِ ... مِثـــلُ الغَـــزالِ زِيـــنَ بالخَـــضاضِ

قَبَّـــاءُ ذاتُ كَفَـــلٍ رَضْـــراضِ ... أَبيَضُ مِـــنْ أُخـــتِ بَنِـــي أَبـــاضِ

جاريـــةٌ في رَمَـــضانَ الماضـــي ... تُقَطِّـــعُ الحَـــديثَ بالإيمـــاضِ

---

(١) الإنصاف ص ١٤٨ - ١٥٥ [١٦] وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٧.

(٢) نُسب هذا في إعراب القرآن للنحاس ٢: ٤٣٥ إلى الفراء.

(٣) الإنصاف ص ١٤٨ - ١٥٥ [١٦] والغرة ٢: ٩٩/أ وتوجيه اللمع ص ٣٨٧ والتبيين ص ٢٩٢ - ٢٩٤ [٤٣] واللباب ١: ٢٠١ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٨.

(٤) ذكر الفراء أنه سمعه من شيخ من أهل البصرة هو بشّار الناقط. معاني القرآن ٢: ١٢٨.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٥٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٧٨. حنك الغراب: لحياه ومنقاره.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب جهنم ٢: ٩٩٤.

(٧) هو رؤبة. ملحقات ديوانه ص ١٧٦ والأيام والليالي والشهور ص ٤٥ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣٨ - ١٣٩ والخزانة ٨: ٢٣٠ - ٢٣٨ [٦١٣] وشرح أبيات المغني ٨: ٩٤ - ٩٦ [٩٢٦]. الخضاض: اليسير من الحلي، وقيل: هو نوع منه. والقبّاء: الضامرة. والرضراض: الكثير اللحم. وأخت بني أباض: معروفة بالبياض، وبنو أباض: قوم. والإيماض: ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، وقيل: هو الابتسام.

وأنشد الكسائي[1]:

أمَّا الْمُلُوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهُمْ لُؤْمًا ، وأبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبَّاخِ

وهذا كله عند البصريين من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقد تأوَّل بعضهم[2] قوله «وأبْيَضُهم سِربالَ طَبَّاخِ» على أنه ليس أفْعَلَ التفضيل، بل من باب أفْعَل فَعْلاء، نحو أحْمَر، فـ«سِربالَ طَبَّاخِ» منصوب على التشبيه بالمفعول به، نحو: حَسَنٌ الوجهَ، فالأصل: أنت مُبْيَضٌ سِربالُ طبَّاخِك، ثم نُقل، ونُصب على التشبيه بالمفعول به. قيل: أو على التمييز.

وقد رُدَّ هذا التأويل بأنه لا يجوز أن يقال: هذا رجلٌ حسنُ الناسِ وجهًا، ولا: ظريفُ القومِ ثوبًا، ولا: أسْوَدُهم جُبَّةً.

وقال س في تعليل منع التعجب مما له فعل زائد لا يكاد ينخرم فيه، وهو أفعال الألوان، فإنها تكون على فَعِلَ وفَعُلَ، نحو أدِمَ وشَهُبَ، ولا يكاد يخلو عن افْعَلَّ[3] وافْعالَّ، بل قد يستغنون عن الثلاثي بها، نحو اصْفَرَّ، وما ليس كذلك من الخلق الثابتة، نحو حَوِلَ وعَرِجَ، وقالوا: احْوَلَّ واعْوَرَّ، ولم يقولوا اعْرَجَّ، وحُمل على عَوِرَ وعَرِجَ وعَمِيَ، قال س[4]: لما جاء على افْعَلَّ، وهو وزن خاص بالفعل؛ ألا ترى أنه لم يكن في الأسماء بل في الصفات لقربها من الفعل، فكان فيها الوزن

---

(١) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٢٨ وتهذيب اللغة ٣: ٢٤٥، ١٢: ٨٩. ونسب إلى طرفة، وروايته هنا لا تتفق مع ما في ديوانه ص ١٤٧ إلا في الجملة الأخيرة. وانظر الحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣٦.

(٢) قال ابن خروف: «وذهب بعض المتأخرين من أشياخنا ...». شرح الجمل له ص ٥٨١ - ٥٨٢، وفيه الردّ أيضًا. وذكر هذا التأويل أيضًا ابن الضائع في شرح الجمل ١: ٢٦١ [رسالة].

(٣) ك: ولا يكاد يخلو فعل.

(٤) الكتاب ٤: ٩٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

ومعنى الفعل، فصارت هذه المعاني كأنَّ لها أفعالاً زائدة، ولا يُتَعَجَّب منها لزيادتها لو تحقق، فكذلك ما نُزِّل منزلتـــه، ولذلك قال[1]: «وكرهوا فيه ما لا يكون في فعله أبدًا» انتهى ما نقـــل عن س. وهي أصل للعلّـــة الأُولَى التي هي مشهور قول النحاة.

وقال الخليل[1]: لما كانت أشياءَ ثابتةً على حالة واحدة في الأكثر أشبَهَت ما لا فعل له كالرأس والرِّجل واليد؛ لأنها كذلك ثابتة، وهذه لا يُتَعَجَّب منها بالأصل، فكذلك تلك.

/قال: ولأنَّ هذه الأشياء لا تُدخله في بناء الزيادة والتكثير كمفْعال وفَعُول وفَعَّال، فكأنها أشبهت ما لا يقبل الزيادة، كالخؤولة والعُمومة ونحوها[2]، وهي لا يُتَعَجَّب منها. [٥: ١٦/أ]

وأمَّا كونه قبل دخول الهمزة على وزن فَعُلَ أصلاً أو تحويلاً، فتقدَّم الكلام[3] عليه عند ذكر المصنف له.

وأمَّا كونه قد استُغني عن البناء في هذا الباب بغيره فسيأتي[4] عند تعرض المصنف له.

وأمَّا كونه واقعًا فالصحيح أنَّ ذلك ليس بشرط، تقول: ما أَحْسَنَ ما يكون هذا الطفل! وما أَطْوَلَ ما يكون هذا الزرع! وما أَكْيَسَ ما يكون هذا! فتتعجب من أمر لم يقع إذا ظهرت مَخايِلُه.

وأمَّا كونه دائمًا فالصحيح أنَّ ذلك ليس بشرط؛ إذ قد يُتَعَجَّب من سرعة الرمي ولمع البرق ووقوع الصاعقة، وهي من الأفعال التي لا تدوم، فتقول: ما أَسْرَعَ رميَ زيدٍ!

---

(١) الكتاب ٤: ٩٨، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٢) ك: ونحوه.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٤) يأتي في ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

وقوله **وقد يُبنَيانِ مِن فِعلِ المفعول إن أُمِنَ اللَّبس** قد تقدَّم لنا ذكر الخلاف[1] في ذلك في شرح قوله: **غير مبني للمفعول**. وقال المصنف في الشرح[2]: «وقد يُبنَى فِعل التعجب من فِعل المفعول إن أُمن الالتباس بفعل الفاعل، نحو: ما أجَنَّه! وما أَبْخَتَه! وما أَشْغَفَه! وهذا الاستعمال في أَفْعَلِ التفضيل أكثر منه في التعجب، كأَزْهَى مِن ديك[3]، وأَشْغَل من ذات النِّحْيَين[4]، وأَشْهَر من غيره، وأَعْذَر، وأَلْوَم، وأَعْرَف، وأَنْكَر، وأَخْوَف، وأَرْجَى، مِن: شُهِرَ، وعُذِرَ، وليمَ، وعُرِفَ، ونُكِرَ، وخِيفَ، ورُجِي. وعندي أنَّ صوغ فعل التعجب وأَفْعَلِ التفضيل مِن فِعلِ المفعول الثلاثيّ الذي لا يلتبس بفعل الفاعل لا يُقتَصَر فيه على المسموع، بل يُحكَم باطِّراده لعدم الضائر وكثرة النظائر» انتهى.

والمسموع من ذلك: ما أَشْغَلَه! وما أَجَنَّه! وما أَوْلَعَه! وما أَحَبَّه! وما أَخْوَفَه! وما أَزْهاه! وما أَعْجَبَه برأيه! وما أَبْخَتَه! وما أَشْغَفَه! وما أَخْصَرَه! من شُغِلَ، وجُنَّ، وأُولِعَ، وحُبَّ، وخِيفَ، وزُهِيَ، وأُعجِبَ، وبُخِتَ، وشُغِفَ، واخْتُصِرَ. وفي: ما أَخْصَرَه! شذوذ من وجهين: أحدهما أنه من المفعول، والثاني أنه من المزيد، وهو اخْتُصِرَ.

وزاد بعضهم فيها: ما أَبْغَضَه! وما أَمْقَتَه! من أُبْغِضَ ومن مُقِتَ. وقد قيل فيهما: إنهما من فعل الفاعل؛ لأنه سمع: بَغُضَ الرجلُ فهو بَغيض، ومَقُتَ مَقاتةً فهو مَقيت. فعلى هذا المسموع لا يكون ما أَفْعَلَه إلا مقيسًا بلا خلاف. وتقدم لنا أنَّ الصحيح قول الجمهور، وهو قصر ذلك على السماع.

---

(١) تقدم في ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) ٣: ٤٥.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٣٢٧.

(٤) هذا مثل تقدم في ٢: ١٩١.

وقوله **ومن فعِلِ أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسر أو جَهل** قال المصنف في الشرح[1]: «الإشارة بذلك إلى حَمِقَ، ورَعِنَ، وهَوِجَ، ونَوِكَ[2]، ولَدَّ: إذا كان عسر الخصومة. وبناء الوصف من هذه الأفعال على أَفْعَلَ في التذكير وفَعْلاءَ في التأنيث، لكنها ناسبت في المعنى جَهِل وعَسِر، فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما، فقيل: ما أَحْمَقَه، وأَرْعَنَه، وأَهْوَجَه، وأَنْوَكَه، وأَلَدَّه، وهو أَحْمَقُ منه، وأَرْعَنُ، وأَهْوَجُ، وأَنْوَكُ، وأَلَدُّ» انتهى. وتقدَّم[3] لنا في الشواذ: ما أَهْوَجَه! وما أَشْنَعَه! وما أَحْمَقَه! وما أَنْوَكَه! وعلى ذلك حمله /أكثر أصحابنا. [٥: ١٦/ب]

وقال بعضهم في ما أَحْمَقَه وإخوته: يظهر من كلام س أنهم إنما قالوا فيه ما أَفْعَلَه لأنه من باب العلم وضدّه لا من باب الخلقة في الجسد؛ فدلَّ على أنَّ هذه تخالف حكم الخلق، بل هي أوصاف غير ظاهرة، فخرجت عن الألوان والخلق. وهذا فرق على تعليل الخليل، وأمَّا على تعليل س فإنهم - وإن قالوا فيها ما أَفْعَلَه - فلأنه ليس أَفْعَل أصلاً فيها، بخلاف اللون والخلقة، بل أصلها أنْ تكون على فَعيل وفَعِلٍ وفاعِل كما في عَليم وفَهِمٍ وجاهِل، فروعي فيها ذلك المعنى، فتُعُجِّبَ من لفظها.

وقال خطّاب الماردي: قولهم ما أَحْمَقَه! وما أَرْعَنَه! وما أَنْوَكَه! وما أَلَدَّه! من الخَصِم الأَلَدّ[4]، إنما جاز فيه هذا - والاسم منه أَفْعَلُ، وهو في معنى العاهات والأدواء - لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطرة، وليس بلون ولا خلقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أَنْظَرَه! تريد نظر الفكر، وما أَلْسَنَه! تريد البيان والفصاحة.

---

(١) ٣: ٤٦.

(٢) نوك: حمق.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٢٩.

(٤) الخَصِم الأَلَدّ: الشديد الخصومة الجَدِل.

وقوله ومن مَزيدٍ فيه ذكروا من ذلك: ما أَغْناه! وما أَفْقَرَه! وما أَتْقاه! وما أَقْوَمَه[1]! وما أَمْكَنَه! وما أَمْلأَه! وما آبَلَه! وما أَشَدَّه! وما أَحْوَلَه! وما أَخْصَرَه! وما أَشْهاه! وما أَحْياه! وما أَرْفَعَه! من استَغنَى، وافْتَقَرَ، واتَّقَى، واسْتَقامَ، وتَمَكَّنَ، وامتَلأَ، وتَأَبَّلَ، واشْتَدَّ، واحْتالَ، واختُصِرَ، واشْتَهى، واسْتَحْيا، وارتَفَعَ.

وقال الأخفش في «الأوسط»: «وقالوا: ما أَفْقَرَه! وما أَغْناه! وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ وغَنِيَ» انتهى. ويدلُّ على ذلك قولهم فَقِير وغَنِيّ، وقالوا تَقِيّ لقولهم تَقِيَ، فكأنَّ أتقى مبنيٌّ منه. وقد نُقل شَهِيَ الشيءَ: اشتهاه، وحَيِيَ الرجلُ: استَحيا، فعلى هذا لا يكون ما أَشْهاه! وما أَحْياه! شاذًّا.

قال المصنف في الشرح[2]: «وممن خفيَ عليه استعمال حَيِيَ بمعنى اسْتَحيا أبو عليّ الفارسيّ. وممن خفيَ عليه استعمال فَقُرَ وفَقِرَ سيبويه[3]. ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذَكر استعمال ما ادَّعيتُ استعماله جماعةٌ من أئمة اللغة» انتهى.

وهذا الذي تبجَّح بالاطلاع عليه لا يقدح فيما قاله س؛ لأنَّ س إنما ينقل فصيح اللغة ومستعملها لا شاذَّها، فالذين قالوا ما أَفْقَرَه! تكون لغتهم افْتَقَرَ لا فَقُرَ ولا فَقِرَ؛ ألا ترى إلى قول الأخفش: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ وغَنِيَ»، فالأخفش أيضًا مع جلالته وسماعه من العرب لم يسمعه من العرب[4]، إنما قال: «وقد ذُكر أنه يقال فَقُرَ»، وإنَّ شيئًا غابت معرفته عن س لجدير بأن يُطرح، وقال فتًى لأبي الأسود[5]: «إنه قد وقع إليَّ حرف من اللغة لم يصل إليك، ولا عرفتَه»، أو كلامًا

---

(١) وما أقومه: سقط من ك.

(٢) ٣: ٤٦.

(٣) الكتاب ٤: ٣٣، ٣٦.

(٤) لم يسمعه من العرب: سقط من ك.

(٥) الفائق ٢: ١٠٩.

هذا معناه، فقال له أبو الأسود: «لا خير فيما لا يعرفه أبو الأسود» ، أو كلامًا قريب المعنى من هذا.

وفي «الطُّرَر» التي بخط أحمد بن يوسف الأُشْوني: «نُقل عن الأخفش أنه يجيز التعجب من كلِّ فعلٍ مزيد، كأنه راعى أصله؛ لأنَّ أصل جميع ذلك الثلاثي. وقال بعضهم: إنما أجاز ذلك الأخفش على استكراه، كما أجاز ذلك س في أَفْعَلَ» انتهى.

وقوله **فإن كان أَفْعَلَ /قيس عليه وفاقًا لسيبويه** إذا كان الفعل على وزن أَفْعَلَ ففي حكم التعجب منه ثلاثة مذاهب: [٥: ١٧/أ]

أحدها: أنه لا يجوز أن يُبنى منه أَفْعَلَ ولا أَفْعِلْ على الإطلاق، وهو مذهب أبي الحسن[١]، والمازنيّ، والمبرد[٢]، وابن السَّرّاج[٣]، والفارسيّ[٤].

والثاني: أنه يجوز، وهو مذهب الأخفش[٥] فيما قيل، ونُسب إلى س[٦]، وصححه ابن هشام الخضراوي.

والثالث: التفصيل بين أن تكون الهمزة للنقل فلا يجوز، وبين ألاّ تكون للنقل فيجوز، ونُسب إلى س، وصححه ابن عصفور[٧].

وقد جاءت ألفاظ من «أَفْعَلَ» تُعُجِّبَ منها والهمزة لنقل ولغير نقل، فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف! وما أعطاه للدراهم! وما أولاه بالمعروف! وما

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٥ - ٥٧٦.

(٢) كذا! وما في المقتضب ٤: ١٧٨ يدل على أنه يجيزه. ونص ابن يعيش في شرح المفصل ٧: ١٤٤ والرضي في شرح الكافية ٢: ١٠٩٠ على أنَّ المبرد أجاز صوغ فعل التعجب من كل فعل ثلاثي دخلته زوائد.

(٣) الأصول ١: ١٠٢ - ١٠٤.

(٤) الإغفال ٢: ٣٦٠.

(٥) شرح المفصل ٧: ١٤٤ وشرح الكافية ٢: ١٠٩٠.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ص ٥٧٤ - ٥٧٦.

(٧) المقرب ١: ٧٣.

أَضْيَعَه لكذا! ومن الثاني قولهم: ما أَنْتَنَه! في لغة من قال أَنْتَنَ، وما أَخْطَأَه! وما أَصْوَبَه! وما أَيْسَرَه! وما أَعْدَمَه! وما أَسَنَّه! وما أَوْحَشَ الدارَ! وما أَمْتَعَه! وما أَسْرَفَه! وما أَفْرَطَ جهلَه! وما أَظْلَمَه! وما أَضْوَأَه! فمن نظر إلى مجيء ذلك في النوعين قاس عليه، ومن رآها قليلةً جعلها شاذّة، ومن فصَّل قال: الذي همزته للنقل لا تدخل عليه همزة نقل، والذي همزته لغير النقل تُحذف، ويؤتى بهمزة النقل، ولذلك يصير الفاعل مفعولاً، نحو: أَظْلَمَ الليلُ، تقول: ما أَظْلَمَ هذا الليلَ!

وقال س[1]: «وبناؤه أبدًا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ ، فشُبِّه هذا بما ليس من الفعل ، نحو لاتَ وما . وإن كان من حَسُنَ وكرُم وأَعْطَى» انتهى. فظاهر كلام س هنا أنه يجوز التعجب من أَفْعَلَ. وقد زعم بعضهم أنَّ قول س «وأَفْعَلَ» صحَّفه الرواة ، وأنَّ أصله وأَفْعِلْ ، يعني أنه ذكر ما أَفْعَلَه ، وأنَّ بناءه من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ ، ثم قال «وأَفْعِلْ» ، وهو معطوف على : ما أَفْعَلَه ، أي: من صيغة: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ. لكن يدفع هذا القول قول س بعده: «وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى».

وقال المصنف في الشرح[2]: «المزيد على وزن أَفْعَلَ لم يُقتصر في صوغ فعل التعجب منه على المسموع، بل يُحكَم فيه بالاطِّراد وقياس ما لم يُسمع منه على ما سُمع ما لم يمنع مانع آخر. هذا مذهب س والمحققين من أصحابه، ولا فرق بين ما همزته للتعدية كأعطى، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى» انتهى. وقوله «ما لم يمنع مانع» احتراز من نحو أَوْدى بمعنى هَلَكَ، فإنَّ معناه غير قابل للكثرة، ومن نحو أَصبحَ وأَمسى وأَضحى، فإنها نواقص، وشرطُ المتعجَّب منه التمام.

وقال المصنف في الشرح[3]: «ومن تصريح س باطِّراد ما أعطاه وشبهه قوله في الربع الأخير من كتابه: (هذا باب ما يُستغنَى فيه عن ما أَفْعَلَه بما أَفْعَلَ

(١) الكتاب ١: ٧٣ باختصار.
(٢) ٣: ٤٦.
(٣) ٣: ٤٧ - ٤٨.

فِعْلَه)[1]. ثم قال: (كما استُغني بتَرَكْتُ عن وَدَعْتُ، وكما استُغنِي بنِسْوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها، وذلك في الجواب؛ ألا ترى أنك لا تقول: ما أجْوَبَه[2]! وإنما يقولون: ما أجْوَدَ جوابَه!). ثم قال: (وكذلك لا تقول: أجْوِبْ به! وإنما تقول: أجْوِدْ بِجَوابِه! ولا يقولون في قالَ يَقيل: ما أقْيَلَه! استغنَوا بما أكثَرَ قائلتَه! وما أنْوَمَه في ساعة كذا! كما قالوا تَرَكتُ، ولم يقولوا وَدَعتُ) هذا نصُّه. فجعلَ استغناءهم عن ما أجْوَبَه بما أجْوَدَ جوابَه! مساويًا لاستغنائهم عن وَدَعتُ ماضي يَدَعُ بتَرَكتُ، /وعن ما أقْيَلَه بما أكثَرَ قائلتَه! مع العلم بأنَّ عُدولهم عن وَدَعَ إلى تَرَكَ، وعن ما أقْيَلَه إلى ما أكْثَرَ قائلتَه! على خلاف القياس، وأنَّ وَدَعَ وما أقْيَلَه موافقان للقياس، فلزم أن يكون ما أجْوَبَه موافقًا للقياس، وهذا بيِّن، والاعتراف بصحته متعيِّن. وإنما استحقَّ أفْعَلَ مساواةَ الثلاثيِّ المحض في هذا الاستعمال دون غيره من أمثلة المزيد فيه لشبهه به لفظًا، ولكثرة موافقته له معنًى: [٥: ١٧/ب]

أمَّا شبهه به لفظًا فمِن قِبَلِ أنَّ مضارعه واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه كمضارع الثلاثي واسم فاعله وزمانه ومكانه[3] في عدة الحروف والحركات وسكون الثاني؛ بخلاف غيره من المزيد فيه.

وأمَّا الموافقة في المعنى فكثيرة: فمن موافقته لفَعَلَ سَرى وأسرى، وطَلَعَ على القوم وأَطلَعَ، أي: أشرَفَ، وطَفَلَت الشمسُ وأطفَلَتْ، أي: دَنَتْ للغروب، وعَتَمَ الليلُ وأعتَمَ، أي: أظلَمَ، وعَكَلَ الأمرُ وأعْكَلَ، أي: أشْكَلَ.

ومن موافقته لفَعِلَ غَطِشَ الليلُ وأغطَشَ، أي: أظلَمَ، وعَوِزَ الشيءُ وأعْوَزَ، أي: تَعَذَّرَ، وكذلك الرجل إذا افتقَرَ، وعَدِمَ الشيءَ وأعدَمَه، أي: فَقَدَه، وعَبِسَت[4] الإبلُ وأعْبَسَتْ، أي: دَنِسَتْ أدبارُها.

---

(١) الكتاب ٤: ٩٩.

(٢) ما أجوبه ... وكذلك: سقط من ك.

(٣) ك: واسم فاعله واسم زمانه واسم مكانه. وسقطت هذه الكلمات كلها من ن، د.

(٤) عبست الإبل: علاها العَبَس، وهو ما يبس على مآخيرها من البول والثَّلط.

ومن موافقته لفَعُلَ خَلُقَ الثوبُ وأَخْلَقَ، أي: بَلِيَ، وبَطُؤَ وأَبْطَأَ معلوم، وبَؤُسَ وأَبْأَسَ، أي: ساءت حالُه، ونظائر ذلك كثيرة. فلكون أَفْعَلَ مختصًّا من بين الأفعال المغايرة للثلاثي بمشابهته لفظًا وموافقته معنًى أجراه س مجراه في اطِّراد بناء فِعلَي التعجب منه» انتهى.

وما ذكره المصنف من الاستدلال على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا بأنه قد استُغنِي عن ما أَفْعَلَه بما أَفْعَلَ فِعلَه، وقوله «لا تقول: ما أَجْوَبَه، فإنما يقولون: ما أَجْوَدَ جوابَه، ولا تقول: أَجْوِبْ به، وإنما يقال: أَجْوِدْ بجوابه» - لا دليل فيه على جواز التعجب من أَفْعَلَ مطلقًا؛ لأنَّ همزة أجابَ ليست للنقل، وإنما هي لغير النقل كأَظْلَمَ، فلا حجة فيه على جواز التعجب من أَفْعَلَ على الإطلاق.

وقوله وربَّما بُنِيا مِن غيرِ فِعلٍ تقدَّم الكلام[1] معه في دعواه أنَّ قولهم «ما أَذْرَعَ فلانة» مصوغ مما لم يُسمع منه فِعل، ورددنا عليه دعواه ذلك.

وقوله أو فِعلٍ غيرِ متصرِّف تقدَّم تمثيل ذلك[2].

وقوله وقد يُغني إلى آخره[3] الفعل المستوفي للشروط، واستغنت العرب عن التعجب منه بغيره - هو: قامَ، وقعدَ وجلسَ ضدّا[4] قامَ ونامَ، وسَكِرَ، وقالَ من القائلة، وغضبَ، وحكى الأخفش في «الكبير» له عن بعض العرب: ما أَغْضَبَه! وهو قليل، قال: «وسألْنا عنه التميميين والقيسيين، فلم يقولوه». قال المصنف في الشرح[5]: «استغنت العرب فيهن بما أَشَدَّ سُكْرَه! وما أَكْثَرَ قُعودَه وجُلوسَه وقائلتَه! عن: ما أَسْكَرَه وأَقْعَدَه وأَجْلَسَه وأَقْيَلَه» انتهى.

---

(١) تقدم ذلك في ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) هو قوله: «وقد يُغني في التعجُّب فِعلٌ عن فِعلٍ مُستَوفٍ للشروط، كما يُغني في غيره».

(٤) ك: فضدا.

(٥) ٣: ٤٨.

وقال غيره[1]: وذلك لأجل الالتباس، فما أَقْوَمَه ملتبس بما أَقْوَمَه من استقام، وما أَقْعَدَه ملتبس بقولهم: ما أَقْعَدَه بأب، من القُعْدُد[2]، وما أَجْلَسَه محمول على ضدِّه أو مثله، وما أَسْكَرَه ملتبس بما أَسْكَرَ النهرَ! إذا كَثُرَ فيه السَّكْر، قال الجوهري[3]: «السَّكْر - /بالإسكان - مصدر سَكَرتُ النهرَ أَسْكُرُه سَكْرًا: إذا سَدَدتَه». فعلى هذا يكون التعجب من فعل المفعول لا من فعل الفاعل. وذكر الاستغناءَ عن ما أَسْكَرَه وأَقْعَدَه وأَجْلَسَه ابن بَرْهان[4]. وأمَّا الاستغناء عن ما أَقْيَلَه فمشهور، ذكره س[5] وغيره[6]. وذكر الاستغناء عن السبعة من أصحابنا ابنُ عصفور[7] وغيره. وعدُّهم نامَ فيها ليس بصحيح؛ لأنَّ س حكى[5]: ما أَنْوَمَه! وقالت العرب: هو أَنْوَمُ مِن فَهْد[8]. [٥: ١٨/أ]

ص: ويُتَوَصَّلُ إلى التعجُّب بفعلٍ مثبتٍ متصرِّفٍ مَصُوغٍ للفاعل ذي مصدر مشهور إن لم يَستوفِ الشروط بإعطاء المصدر ما للمتعجَّب منه مضافًا إليه بعد «ما أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ» ونحوهما. وإن لم يَعدَم الفعلُ إلا الصَّوغَ للفاعل جِيءَ به صلةً لـ«ما» المصدرية آخذةً ما للمتعجَّب منه بعد «ما أَشَدَّ» أو «أَشْدِدْ» أو نحوهما.

---

(١) الغرة لابن الدهان ٢: ق ٩٨/أ - ٩٨/ب.

(٢) ك: «باب من القعود». القعدد: البعيد النسب من الجد الأكبر، ويمدح به، والقريب النسب من الجد الأكبر، ويذم به، وهو من الأضداد.

(٣) الصحاح (سكر).

(٤) شرح اللمع له ص ٤١٤.

(٥) الكتاب ٤: ٩٩.

(٦) الأصول ٣: ١٥٣ والغرة لابن الدهان ٢: ق ٩٨/أ.

(٧) المقرب ١: ٧٤ وشرح الجمل الكبير له ١: ٥٨١.

(٨) أمثال أبي عبيد ص ٣٦١ ومجمع الأمثال ١: ١٥٨، ٢: ٣٥٥.

ش: يقول: إنه يُتوصل إلى التعجب مما لا يجوز التعجب منه لفقد شروط جواز ذلك إذا كان له مصدر مشهور بإعطاء ذلك المصدر الذي للفعل الذي لا يجوز أن يُتَعَجَّب منه حُكمَ الاسم الذي كان منصوبًا بعد أَفْعَلَ، ومجرورًا بعد أَفْعِلْ، مضافًا ذلك المصدر إلى الاسم، مثال ذلك: ما أَكْثَرَ حُمْرَةَ زيدٍ، وأَكْثِرْ بحُمْرةِ زيدٍ، وما أَسْوَأَ عَوَرَ زيدٍ، وأَسْوِئْ بِعَوَرِ زيدٍ! وما أَبْيَنَ بُلْجةَ عمرٍو[1]! وأَبْيِنْ بِبُلْجةِ عمرٍو! وما أَحْسَنَ استخراجَ زيدٍ للدراهم! وأَحْسِنْ باستخراجِ عمرٍو للدراهم[2]! وما أَفْجَعَ موتَ عمرٍو! وأَفْجِعْ بموتِ عمرٍو! وما أَحْسَنَ كونَ هندٍ متجردةً! وأَحْسِنْ بكونِ هندٍ متجردةً! وما أَشَدَّ دحرجتَه! وأَشْدِدْ بدَحرَجتِه!

واحترز بقوله **ذي مصدر مشهور** من أن يكون الفعل قد فقد بعض الشروط، وليس له مصدر مشهور، وذلك نحو يَذَرُ ويَدَعُ، فإنهما ليس لهما مصدر مشهور، وقد روي لهما مصدر، وذلك الوَذْرُ والوَدْعُ، ولم يتعرض المصنف لحكم هذا، وحكمُه أنَّ الفعل يُجعَل[3] صلةً لـ«ما» المصدرية، ويُتعجب منه، فتقول: ما أَكْثَرَ ما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ! وما أَكْثَرَ ما يَدَعُه، وأَكْثِرْ بما يَذَرُ زيدٌ الشرَّ، وأَكْثِرْ بما يَدَعُه.

فإن كان المانع كونه مبنيًّا للمفعول فهذا له مصدر، ولكن إن أضفته إلى المفعول وكان[4] التبس بالمضاف إلى الفاعل، فإنَّ الفعل يُجعل في صلة ما، فتقول: ما أَكْثَرَ ما ضُرِبَ زيدٌ! وأَكْثِرْ بما ضُرِبَ زيدٌ! وإن لم يلتبس[5] جاز المجيء بالمصدر، فتقول: ما أَكْثَرَ شُغْلَ زيد!وأَكْثِرْ به!

---

(١) البلجة: تباعد ما بين الحاجبين.

(٢) وأحسن باستخراج عمرو للدراهم: سقط من ك.

(٣) ك: تجعله.

(٤) وكان: سقط من س.

(٥) س، د: لم يلبس.

ولا يختصُّ هذا الحكم بما فُقد فيه شرط من الشروط، بل يجوز هذا الحكم فيما استوفى الشروط، فتقول: ما أَكْثَرَ ضَرْبَ زيدٍ لعمرٍو! وأَكْثِرْ بِضَرْبِ زيدٍ لعمرٍو! وما أَكْثَرَ ما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا! وأَكْثِرْ بما ضَرَبَ زيدٌ عمرًا.

فإن كان[1] المانع كونه منفيًّا جعلتَه في صلة أنْ، نحو: ما أَقْبَحَ ألاَّ تأمرَ بالمعروف! وأَقْبِحْ بألاَّ تأمرَ بالمعروف! وإنما كان ذلك لأنه لا ينسبك من الفعل المنفيِّ مصدر.

فلو كان الفعل من بابِ كانَ مما لَزِمَه النفي لكونه وُضع له - وهو ليس - أو لكونه لا يُستعمل إلا مقرونًا بحرفه أو بحرف النهي /والدعاء، نحو: ما زالَ - ففي ذلك خلاف: ذهب البغداديون[2] إلى إجازة: ما أَحْسَنَ ما ليسَ يَذكرُك زيدٌ! وما أَحْسَنَ ما لا يزالُ يذكرُنا زيدٌ! وتابعهم أبو بكر بن السَّراج[2]. ويقوِّي ذلك في «ليس» أنها قد وقعت صلةً لـ«ما» المصدرية، قال[3]: [٥: ١٨/ب]

.... بِما لَسْتُما أَهلَ الخِيانةِ والغَدْرِ

ويقوِّي ذلك في «لا يزال» أنه صورته صورة النفي، وهو موجب من حيث المعنى، وكأنَّ ما المصدرية إنما دخلت على موجب لا على منفيّ.

فإن كان الفعل نِعمَ وبئسَ وغيرهما مما لا يَتصرف فلا يقع صلة لـ«ما» ولا لـ«أنْ».

مسائل من هذا الباب:

الأولى: لا يجوز حذف الهمزة من أَفْعَلَ في هذا الباب، وشذَّ من كلامهم[4]: ما خَيرَ اللبَنَ للصحيح! وما شَرَّهُ للمبطون! وأصلهما: ما أَخْيَرَه، وما أَشَرَّه.

---

(١) كان: سقط من ك.

(٢) الأصول ١: ١٠٨.

(٣) هذا عجز بيت تقدم في ٣: ١٥١، ١٥٤.

(٤) الزاهر ١: ٣٦٠، ٤٩٠.

فأمَّا ما خَيْرَهُ فإنه لَمَّا حذف الهمزة احتاج إلى أحد أمرين: إمَّا حذف ألف ما لالتقائها ساكنة مع الخاء الساكنة، وإمَّا تحريك الخاء وإبقاء الألف التي في ما، فينتفي التقاء ساكنين، فمنهم مَن حَذف الهمزة وألف ما، فقال: مَخْيَرَكَ! ومَحْسَنَكَ! وسَمع الكسائيُّ: مَخْبَثَهُ! ومنهم مَن حرَّك الخاء بحركة الياء، وأبقى ألف ما، فقال: ما خَيْرَ اللبنَ! وسهّل ذلك في ما أَخْيَرَ وما أَشَرَّ تشبيهُهما بخَيرٍ وشَرٍّ أَفْعَلَي التفضيل، وإن كان حذف الهمزة فيهما في التفضيل هو الفصيح المستعمل.

وأمَّا ما شَرَّهُ للمبطون! فإنه ليس فيه إلا حذف الهمزة، وليس فيه التقاء ساكنين ولا نقل حركة الراء إلى الشين لأجل حذف الهمزة، إنما كان النقل لأجل الإدغام، وقال الشاعر(١):

ما شَدَّ أنفُسَهم وأَعْلَمَهم بما يَحمي الذِّمارَ به الكَريمُ المُسلِمُ

ولا يقاس على شيء مما حُذفت فيه الهمزة، والقياس عليه خطأ عند البصريين، قاله النحاس.

المسألة الثانية: إذا اتَّصل بأَفْعَلَ في التعجب ضمير المتكلم، نحو: ما أَحْسَنَنِي! وما أَظْرَفَنِي! وما أَجْمَلَنِي! فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون الوقاية، كما لا يجوز في: أَكرَمَنِي زيدٌ، وضَرَبنِي خالدٌ. وحكى الكوفيون: ما أَحْسَنِي(٢)! بحذف نون الوقاية، فينبغي أن يُحمل على الشذوذ، ولا يقاس عليه.

وقال أبو الحسن بن عصفور(٣): «واعلم أنَّ كل فعل يتصل به ضمير المتكلم فإنه تلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار. ووجهُ حذفها شبهُه بالاسم، فإذا كانوا قد يتركونها في مثل(٤):

(١) تقدم البيت في ص ٢٢٢.

(٢) الحكاية في المسائل البصريات ص ٢٩٤ بلا نسبة.

(٣) شرح الجمل له ١: ٥٩٠.

(٤) تقدم في ١: ١٩٤، ٢: ١٨٤، ١٩١.

....   يَـــــسُوءُ الفاليـــــاتِ إذا فَلَيْنِــــي

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب ـ فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز ذلك فيه» انتهى.

المسألة الثالثة: إذا كان آخر أَفْعَلَ نونًا، ولقي نون الوقاية، نحو: ما أَحْسَنَنِي! وما أَلْيَنَنِي! فيجوز فيه الفكُّ والإدغام، أمَّا الفكُّ فلكونهما غير لازمين؛ لأنهما من كلمتين. وأمَّا الإدغام فكراهة اجتماع المثلين.

فإن جاء بعد هذا الفعل ضمير المتكلمين، /نحو: ما أَحْسَنَنا! وجب الفكُّ، وإنما لم يَجز الإدغام كراهة الالتباس بقولهم ما أَحْسَنَّا إذا نفيتَ الإحسان عنك وعن غيرك. وإذا استفهمت قلت: ما أَحْسَنُنا؟ برفع النون، ويجوز الإدغام، فتقول: ما أَحْسَنَّا؟ فيكون الفرق بين النفي والاستفهام بلزوم الإشمام إذا أدغمت لأنه مرفوع، قال بعض أصحابنا: ولذا اتَّفق القُرَّاء على الإشمام في ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(1)، فهنا أولى. [٥: ١٩/أ]

المسألة الرابعة: ما شَذُّوا فيه، فقالوا فيه: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أَمْلأَ هذه القربةَ! وما أَمْكَنَه عند الملك! لا يجوز أن يُبنَى منه لَفَعُلَ في التعجب، فلا يقال: لَمَلُؤَتِ القربةُ! ولا لَمَكُنَ زيدٌ! وذلك أنَّ فَعُلَ في التعجب قليلة الاستعمال، فلم يَجز لذلك استعمالها إلا حيث تُستعمَل ما أَفْعَلَه بقياس.

المسألة الخامسة: مَن ذهب إلى أنه يجوز التعجب مما كان على وزن أَفْعَلَ وهمزتُه ليست للنقل؛ ويجعل ذلك مقيسًا ـ لا يُجيز أن يُبنَى منه فَعُلَ للتعجب، فلا يقال: لَخَطُؤَ الرجلُ! ولا: لَصابَ الرجلُ! وإن كانوا قد قالوا: ما أَخْطَأَه! وما أَصْوَبَه!

---

(1) سورة يوسف: الآية ١١.

المسألة السادسة: ما أَحْسَنَ زيدًا لا ما أَشْرَفَه! وما أَحْسَنَ زيدًا لا أَشْرَفَه! مَنع من إجازتهما الكسائي. وقال أبو جعفر النحاس: وهذا جائز على أصول البصريين؛ لأنَّ حُكم (لا) أن تكون بعد الإيجاب.

المسألة السابعة: ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا! فيها ثلاثة مذاهب. تفصيل في الثالث، فيجوز بشرط إعمال الثاني، ويُمنع على إعمال الأول، وتقدَّم ذكرها[1] في باب الإعمال، فأغنى عن إعادته[2].

(١) تقدَّم ذلك في ٧: ١١٤ - ١١٧.

(٢) هنا ينتهي الجزء الخامس من النسخة (س).

ص: بابُ أَفْعَلِ التفضيل

يُصاغُ للتفضيل مُوازِنُ «أَفْعَلَ» اسمًا مما صيغَ منه في التعجب فعلاً على نحو ما سبقَ من اطِّرادٍ وشذوذٍ ونيابةِ أَشَدَّ وشبهِه، وهو هنا اسمٌ ناصِبٌ مصدرَ المُحْوِجِ إليه تمييزًا. وغَلَبَ حذفُ همزةِ أَخْيَرَ وأَشَرَّ في التفضيل، ونَدَرَ في التعجب.

ش: أَفْعَلُ التفضيل هو الوصف المصوغ على أَفْعَلَ الدالّ على زيادةِ وصفٍ في محلٍّ بالنسبة إلى محلٍّ آخرَ. فـ«الوصف» جنس يشمل ما كان من الأوصاف على وزن أَفْعَلَ وعلى غيره من الأوزان. و«المصوغ على أَفْعَلَ» احتراز مما ليس على وزن أَفْعَلَ، و«الدالّ على زيادة إلى آخره» فصل يَخرج به أَحْمَرُ وأَرْمَلُ.

وفي «البسيط»: أَفْعَلُ التفضيل هو الاسم المشتقّ لموصوف قائم به معنًى ليدلّ على زيادة فيه على غيره. فقولنا «لموصوف» خرج منه الزمان والمكان، وقولنا «ليدلّ إلى آخره» يَفصله مما عداه.

ولما قدَّم المصنف الكلام على التعجب أحالَ هنا في الصوغ على فِعلَيه، وكان قد ذكر ما شذَّ فيه في التعجب، وما يجوز القياس عليه، فكذلك الحكم هنا، فكما شذَّ قولهم أَقْمِنْ به مما لم يُصَرَّح له بفعل شذَّ هنا قولهم: هو أَقْمَنُ به، أي أَحَقُّ، وقالوا «أَلَصُّ من شِظاظ»[1]، أي: أكثر لُصُوصِيَّة، وهو /رجل من ضَبَّة، وأَقْيَرُ من هذا، أي: أَمَرُّ، وأَوَّل، وآخَر، ولا فعل لها. [٥: ١٩/ب]

قال المصنف في الشرح: «ومن أمثلة س[2] فيما لا فِعل له: أَحْنَكُ الشاتين والبَعيرَين، أي: آكَلُهما، و آبَلُ الناس، أي: أَرعاهم للإبل، وفي أمثالهم: آبَلُ من

(١) أمثال أبي عبيد ص ٣٦٦ ومجمع الأمثال ٢: ٢٥٧.

(٢) الكتاب ٤: ١٠٠.

حُنَيْفِ الحَناتِم[1]. ومن أمثلة غيره: هذا التمر أَصْقَرُ مِن غيره، أي: أَكثَرُ صَقْرًا[2]، وهذا المكان أَشْجَرُ مِن هذا، أي: أَكثَرُ شَجَرًا، وفلان أَضْيَعُ مِن غيره، أي: أَكثَرُ ضِياعًا.

والصحيح أنَّ أَحْنَك من قولهم: احْتَنَكَ الجرادُ ما في الأرض، أي: أَكلَه، ولكنه شاذٌ لكونه من افْتَعَلَ، فهو نظير أَشَدَّ من اشتَدَّ، ونظير قولهم: هو أَسْوى من فلان، بمعنى: أَشَدُّ استواءً.

والصحيح أنَّ آبَل من قولهم أَبِلَ الرجلُ إبالةً وأَبِلَ أَبَلاً: إذا دَرِبَ بسياسة الإبل والقيام عليها، فلا شذوذ فيه أصلاً. وكذا الصحيح أنَّ أَصْقَرَ من صَقِرَ الرُّطَبُ[3]: إذا كان ذا صَقْر، فلا شذوذ فيه أيضًا. وكذا أَشْجَر هو من قولهم أَشْجَرَ المكانُ، أي: صار ذا شَجَر، ولا شذوذ فيه على مذهب س»[4] انتهى. وقد تقدَّم الخلاف[5] في نسبة هذا المذهب إلى س.

فأمَّا قولهم «فلانٌ أَضْيَعُ من غيره» من قولهم أَضاعَ الرجلُ: كَثُرَ ضِياعُه، وقولهم هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف، وأَكرَمُ لي من زيد، أي: أَشَدُّ إكرامًا، وأَفْلَسُ من ابن المُدَلَّق[6]، وهذا المكانُ أَقْفَرُ من ذلك، وقول عمر[7] «فهو لِما سِواها أَضْيَعُ» - فهي كلها من أَفْعَلَ، والخلاف الذي في التعجب فيه جارٍ في بناء أَفْعَلِ التفضيل منه.

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٨٦ والمفصل ص ٢٢٧. حنيف: أحد بني حنتم بن عدي بن الحارث.
(٢) الصَّقْر: الدبس.
(٣) كتاب الأفعال لابن القطاع ٢: ٢٤١.
(٤) شرح المصنف ٣: ٥١.
(٥) تقدم في ص ٢٣٩ - ٢٤٠.
(٦) مجمع الأمثال ٢: ٨٣ والمفصل ص ٢٢٧. و«المدلق» يروى بالدال وبالذال. وابن المدلق: رجل من بني عبد شمس بن سعد ، لم يكن يجد بيتةَ ليلة، وأبوه وأجداده يُعرفون بالإفلاس.
(٧) كتب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إلى عمَّاله: «إنَّ أهمَّ أمركم عندي الصلاةُ، فمن حفظها وحافَظَ عليها حفظ دينَه، ومَن ضيَّعَها فهو لما سِواها أَضْيَعُ». أخرجه مالك في المَوطأ [كتاب وقوت الصَّلاة: باب وقوت الصلاة] ١: ٦.

وشذَّ مما هو أفْعَلُ فَعْلاءَ قولُهم: أَسْوَدُ مِن حَنَكِ الغُرابِ[1]، و«أبْيَضُ مِن اللَّبَنِ»[2]، وأَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقة[3]، وأهْوَجُ مِن زيد، وأنْوَكُ منه.

وشذَّ من بناء المفعول من المزيد: هو أَخْصَرُ، من اختُصِرَ، وهو أَصْوَبُ من غيره، من أُصِيب بمكروه. ومن الثلاثي: هو أَشْغَلُ مِن ذاتِ النِّحْيَيْنِ[4]، وهو أَعْذَرُ منه، وأَلْوَمُ، وأَشْهَرُ، وأَعْرَفُ، وأَنْكَرُ، وأَرجَى، وأَخْوَفُ، وأَحْمَدُ في أحد تأويليه، وأَزْهَى، وأَهْيَبُ، وأنا بهذا أَسَدُّ منك، وهم بشأنه أَعْنَى.

وخلاف المصنف في هذا كهو في فعل التعجب، قال[5]: «فإن اقترن بما يمنع من قصد الفاعلية جاز وحسن، نحو قولهم: أَكْسَى مِن بَصَلة[6]، وأَشْغَلُ مِن ذاتِ النِّحْيَيْنِ». قال[5]: «فيصح على هذا أن يقال: عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ أَلْعَنُ مِمَّن لُعِنَ على لسان داود، ولا أَحْرَمَ ممن عدم الإنصاف، ولا أَظْلَمَ مِن قَتيلِ كَرْبَلاء. فلو كان مما لَزِمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أو غَلَب عليه لم يُتَوَقَّف في جوازه لعدم اللبس وكثرة النظائر، كأَزْهَى وأَعْنَى» انتهى.

فأمَّا تمثيله بقولهم «أَكْسَى مِن بَصَلة» فلا يتعين أن يكون من المبنيِّ للمفعول - وهو كُسِيَ - لأنَّ العرب تقول: كَسِيَ الرجلُ - بفتح الكاف - مَبنيًّا للفاعل، بمعنى اكْتَسى، قال[7]:

---

(١) تقدم في ص ٢٣٣.

(٢) هذا جزء من حديث نبوي أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرِّقاق: باب في الحوض ٧: ٢٠٧، وهو: (حَوْضِي مَسيرةُ شَهْر، ماؤُه أبيَضُ من اللَّبَنِ، وريحُهُ أطيَبُ من المِسْكِ، وكِيزانُه كنُجُومِ السَّماءِ، مَن شَرِبَ منها فلا يَظْمأُ أبدًا).

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢١٧ - ٢١٨ والمفصل ص ٢٢٧. وهبنقة: هو ذو الوَدَعات، واسمه يزيد بن ثَروان أحد بني قيس بن ثعلبة.

(٤) تقدم في ٢: ١٩١، وص ٢٣٦ من هذا الجزء.

(٥) ٣: ٥٢.

(٦) هذا مثل، يضرب لمن يلبس الثياب الكثيرة. مجمع الأمثال ٢: ١٦٩.

(٧) صدر البيت: «دَعِ المَكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها». وهو للحطيئة. الديوان ص ١٠٨ [دار صادر] وطبقات فحول الشعراء ص ١١٦.

.... واقْعُدْ ؛ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسي

وقال[1]:

وأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَواري ....

[٥: ٢٠/أ] فيحتمل أن يكون قولهم «أَكْسَى مِن بَصَلة» /من كَسِيَ المبنيِّ للفاعل لا كُسِيَ المبنيِّ للمفعول.

وأمَّا قوله «لم يُتَوَقَّف في جوازه» فهذا الحكم عنده، وأمَّا غيره فإنه لا يُجيز ذلك، وإن ورد منه شيء فهو شاذّ.

وأمَّا قوله «مما لَزِمَ بناءَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه» فمن ذلك: ثُلِجَ فؤادُ الرجل: إذا كان بليدًا، وبُخِتَ الرجلُ: إذا سَعِدَ، وجِيس[2]: إذا فُعِل به فعل قوم لوط مختارًا».

وأمَّا قوله «أو غَلَبَ عليه» فمنه قولهم: نُخِيَ الرجلُ نخوةً: إذا تكبَّر، ونَخا نَخْوًا، لغة حكاها ابن القطاع[3]، وشُهِرَ، وبُهِتَ.

وقوله **مما صيغَ منه** في «صيغَ» ضمير يعود على مُوازن أَفْعَلَ، والضمير في «منه» عائد على «ما» في قوله «مما»، أي: من اللفظ الذي صيغَ مُوازنُ أَفْعَلَ منه.

وقوله **ناصِبٌ مصدرَ المُحْوِجِ إليه تمييزًا** أي: مصدرَ اللفظِ المُحْوِجِ إلى نيابة أَشَدَّ ونحوه، فتقول: هو أَشَدُّ دحرجةً، وأَصَحُّ تعليمًا، وأَكْثَرُ اقترابًا، وهو أَفْظَعُ موتًا، وهو أَقْبَحُ عَوَرًا، وهو أَحْسَنُ كُحْلاً.

وقوله **وغَلَبَ حذفُ همزة أَخْيَرَ وأَشَرَّ في التفضيل** وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال نحو: هو خيرٌ من فلان، وشَرٌّ من فلان. وجاء الحذف في غيرهما نادرًا، قال[4]:

---

(١) هذا صدر بيت تقدم في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧.

(٢) لم أقف عليه بهذا المعنى في مصادري.

(٣) الأفعال ٣: ٢٧١.

(٤) تقدم البيت في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧.

وزادَني كَلَفًا في الحُبِّ أنْ مَنَعَتْ وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسانِ ما مُنِعا

يريد: وأَحَبُّ شيءٍ. وندر إتمام خَير وشَرّ، قرأ أبو قِلابة ﴿مَنِ الكذّابُ الأَشَرُّ﴾[1]، قال[2]:

بلالُ خَيرُ الناسِ وابنُ الأَخْيَرِ

وقوله ونَدَرَ في التعجب يعني حذف همزة أَخْيَرَ وأَشَرَّ، قالوا: ما خَيْرَ اللَّبَنَ للصحيح! وما شَرَّهُ للمَبطُون! وتقدَّم ذكر هذا[3]. كما ندر حذفها في قوله[4]:

ما شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِما ....

ص: ويَلزَمُ أَفْعَلَ التفضيل عاريًا الإفرادُ والتذكيرُ، وأن يَليَه أو معمولَه المفضولُ مجرورًا بـ«مِن»، وقد يسبقانه، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام أو مضافًا إليه، وقد يُفصَل بين أَفْعَلَ و«مِنْ» بـ«لو» وما اتَّصل بها. ولا يخلو المقرونُ بـ«مِنْ» في غير تهكُّم من مشاركةِ المفضَّل في المعنى أو تقديرِ مشاركته. وإن كان أَفْعَلُ خبرًا حُذف للعلم به المفضولُ غالبًا، ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبرًا. ولا تُصاحِب «مِن» المذكورةُ غيرَ العاري إلا وهو مضافٌ إلى غير مُعْتَدٍّ به، أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دالٌّ على عارٍ تتعلقُ به «مِنْ»، أو شاذٌّ.

ش: يعني بقوله عاريًا أي: من أل ومن الإضافة، فيلزمه إذ ذاك أن يكون مفردًا مذكرًا، سواء أكان لمذكر أو مؤنث، لمفرد أم مثنًّى أم مجموع، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ مِن عمرٍو، والزيدان أَفضَلُ من عمرو، والزيدونَ أَفضَلُ من عمرٍو، وهندٌ أَفضَلُ من دعد، والهندان أَفضَلُ من دعد، والهنداتُ أَفضَلُ من دعد.

---

(١) سورة القمر: الآية ٢٦: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾. الزاهر ١: ٤٨٩ والمحتسب ٢: ٢٩٩.

(٢) نسب في الزاهر ١: ٤٩٠ والمحتسب ٢: ٢٩٩ لرؤبة، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٥٣ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٢٧.

(٣) تقدم في ص ٢٤٥.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ص ٢٤٦.

قال أبو الفتح في «كتاب القد» له ما مختصره: «إنما كان بلفظٍ واحد مع مِنْ لأنَّ الغرض إنما هو تفضيل كَرَمِ زيدٍ على كَرَمِ عمرو، فهو في المعنى إخبار عن المصدر، فوجب التذكير لغلبته على المصدر، فرُفِض فيه فُعْلَى» انتهى. وهذه علةُ [٥: ٢٠/ب] عدم تثنيته /وجمعه.

وقوله وأنْ يَلِيَه أو معمولَه المفضولُ مثال أن يليه: زيدٌ أفضَلُ من عمرو، ومثال أن يليه المعمولُ قولُه تعالى ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾(١)، وقوله ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١)، وقال تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾(٢)، وقال الشاعر(٣):

فلأنتَ أسْمَحُ لِلْعُفاةِ بِسُؤْلِهِمْ   عندَ الشَّصائبِ مِنْ أبٍ لِبَنِينا

وقال(٤):

ما زِلْتُ أَبْسَطَ - في عَضِّ الزَّمانِ يَدًا   لِلنَّاسِ بِالخَيرِ - مِنْ عَمرٍو ومِنْ هَرِمِ

وقال الراجز(٥):

لأَكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ وسَمْنِ   أَلْيَنُ مَسًّا في حَوايا البَطْنِ
مِنْ يَثْرَبِيَّاتٍ قِذاذٍ خُشْنِ   يرمي بِها أَرْمَى مِنِ ابْنِ تِقْنِ

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٦.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٣. العفاة: جمع عافٍ، وهو طالب المعروف. وشصائب: جمع شَصيبة، وهي شدة العيش. ن: عند المصائب.

(٤) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٣٢.

(٥) إصلاح المنطق ص ١٦١ وتهذيبه ص ٣٩٤ - ٣٩٥ وشرح المصنف ٣: ٥٥ وشرح الكافية الشافية ٢: ١١٣٢. الأقط: شيء يصنع من اللبن. والحوايا: جمع حاوية، وهي ما استدار من البطن نحو المصارين وما أشبهها. واليثربيات: السهام. والقذاذ: جمع قُذَّة، وهي الريشة من ريش السهم. وابن تقن: هو عمرو بن تقن، من عاد، كان حاذقًا بالرمي.

وقال كثيِّر[1]:

سَبُعُ الـدارِ أَشـجَعُ حـينَ يُبلَـى ... لَدَى الهَيجـاءِ مِـنْ لَيـثٍ بِغـابِ

ففي الآيتين الفصل بجارّ ومجرور، وفي البيت الذي يليهما الفصل بجارّين ومجرورين وظرف، وفي البيت الذي يليه بتمييز وجار ومجرور[2]، وفي الذي يليه بظرفين، وكل ذلك معمول لأَفْعَلِ التفضيل.

وقوله **وقد يسبقانه** مثال ذلك قول ذي الرمة[3]:

ولا عَيبَ فيها غيرَ أنّ سَريعَها ... قَطُوفٌ ، وأنْ لا شيءَ مِنهُنَّ أَكْسَلُ

وقال آخر[4]:

فقالتْ لنا : أهلاً وسَهْلاً ، وَزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحلِ أو ما زَوَّدَتْ مِنهُ أَطْيَبُ

وقال آخر[5]:

إذا سايَرَتْ أَسماءُ يومًا ظَعينةً ... فأَسماءُ مِن تلكَ الظَّعينةِ أَمْلَحُ

وقال الآخر[6]:

ولولا النُّهى أَنبَأْتُـكَ اليـومَ أَنَّنِـي ... من الطابنِ الطَّبِّ المُحَـرِّبِ أَعْلَـمُ

وقال الآخر[7]:

---

(١) ليس في ديوانه [طبعة دار الجيل]، ولم أقف عليه في مصادري.

(٢) يعني الرجز، ولم يذكر الفصل في البيت الذي قبله، وقد فصل فيه بينهما بأربعة أشياء، وهن: التمييز - وهو يدًا - وثلاثٌ مجرورات.

(٣) الديوان ص ١٦٠٠. قطوف: متقارب الخطو بطيء.

(٤) الفرزدق. الديوان ص ٣٢.

(٥) هو جرير. الديوان ص ٨٣٥.

(٦) لم أقف عليه. الطابن: العارف الفطن. والطَّبّ: الحاذق الماهر بعلمه.

(٧) لم أقف على البيتين في مصادري.

فقلتَ لها: لا تَجزَعـــي، وتَـــصبَّري فقالتْ بِحَقٍّ : إنَّنِـــي منـــكَ أصْـــبَرُ

فقلتُ لها: واللهِ مـــا قلـــتُ بـــاطلاً وإنِّي بِما قد قُلتِ لي منـــكِ أبْـــصَرُ

ومن علم الكوفيين قال الفراء وأصحابه في إنَّ عبدَ الله لمنكَ أفضَلُ: مستقبَح؛ لأنَّ أفْضَلَ لا يَقوَى على مِن كقوَّة الفعل على المجاز، ومِنْ مع أفْعَلَ موضع المفسِّر الذي موضعه آخر الكلام، فقبُح هذا لإشباهه إنَّ عبدَ الله لَوَجهًا حَسَنٌ. وهذا خَلْفٌ[1] من القول لتقديم المفسِّر الذي موضعه التأخير، وأصله الخفض، وأن يقال فيه: إنَّ عبدَ اللهِ لَحَسَنُ الوجهِ، فلما أشبهتْ «مِن» ما يأتي مفسِّرًا من النكرات ضعُف مذهب تقديمها، وازداد الكلام اختلالاً /بدخول اللام [٥: ٢١/أ] على ما يشبه حرفًا أصله الخفض والمجيء بعد الخبر.

وقال الفراء: إنَّ عبدَ اللهِ منك لأفضَلُ أقَلُّ قبحًا من الأول؛ لأنَّ اللام لَمَّا دخلتْ على الخبر حصلتْ في موضعها، وأشبهتْ «مِن» في تقديمها في قيلهم: إنَّ عبدَ اللهِ منك لهاربٌ، واستقبحَ: إنَّ منك لأفضلُ عبدَ الله، فإن جُوِّزَتْ على ما فيها من القبح شُبِّهت بإنَّ بالجاريةِ لكفيلاً عبد الله.

وقال الفراء: إنَّ منك عبدَ الله لأفضلُ أحسَنُ مِنَ التي قبلها لحصول اللام في مكانها المعروف لها.

وقوله **ويَلزَم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام** مثال ذلك: مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟ ومِن أيِّ الناسِ زيدٌ أفضلُ؟ ومِمَّ قَوامُك أعْدَلُ؟ والإشارة بـ«**ذلك**» إلى تقدُّم مِن والمفضول على أفْعَلَ.

وينبغي أن ننبِّه على سَبْقه أيضًا ما كان أفْعَلُ خبرًا له، نحو ما مثَّلنا، ونحو: ممَّنْ كان زيدٌ أفضَلَ؟ ومِمَّنْ ظَنَنتَ زيدًا أفضَلَ؟ لئلا يُتَوَهَّمَ أنه يجوز توسُّطهما بين المُخبَر عنه والخبر، فإنه لا يجوز: زيدٌ مِمَّن أفضَلُ؟ ولا: كان زيدٌ مِمَّنْ أفضَلَ؟ ولا: ظَنَنتُ زيدًا مِمَّنْ أفضَلَ؟

---

(١) أي: رديء.

وقوله **أو مضافًا إليه** مثاله: مِنْ وَجهِ مَنْ وَجهُك أجْمَلُ؟ ذكرَ أصلَ هذه المسألة أبو عليّ الفارسيّ في «التذكرة»، قال المصنف في الشرح[1]: «وهي من المسائل المغفول عنها»

وقوله **وقد يُفصل بين أفْعَلَ ومِن بـ«لو» وما اتَّصل بها لَمَّا** ذَكر أنه قد يُفصل بمعمولٍ لأفعَلِ التفضيل ذَكر أنه قد يُفصَل بغير المعمول له، فذَكر الفصل بـ«لو» وما اتَّصل بها، نحو قوله[2]:

ولَفُوكِ أطْيَـبُ لـو بَـذَلْتِ لنـا ... مِـنْ مـاءِ مَوْهَبَـةٍ علـى خَمْـرِ

المَوْهَبَة: غديرُ ماء في صخرة.

وجاء الفصل بالمنادى، قال جرير[3]:

لم يُلْقَ أخْبَثُ - يا فَرَزْدَقُ - مِـنكُمُ ... لَـيلاً، وأخْبَـثُ بالنَّهـارِ نَهـارَا

وقوله **ولا يخلو المقرون بـ«مِن» في غير تَهَكُّمٍ من مشاركةِ المفضَّل في المعنى** يعني أنه إذا قيل سيبويهِ أنْحَى من الكسائيِّ فالكسائيُّ مشارك لسيبويه في النحو وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو. قال المصنف في الشرح[1]: «فيقال: الخبزُ أغذَى من السَّويق، والعسلُ أحلَى من التَّمر، ولا يقال: الخبزُ أغذَى من الماء». إنما ذلك - على زعمه - لأنَّ الماء لا يَغذو، فلم يُشارك الماءُ الخبز في ذلك، كما أنَّ الخبز لم يُشارك الماءَ في الريّ، فامتنعت عنده المسألتان. فليس الأمر كذلك، بل يجوز أن تقول: الخبزُ أغذَى من الماء، والماءُ في لغة العرب يَغذو، قال الشاعر[4]:

---

(١) ٣: ٥٤.

(٢) البيت بلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٧٤، ٥١٨ وجمهرة اللغة ١: ٣٨٣ وتهذيب اللغة ٦: ٤٦٤ وشرح المصنف ٣: ٥٤. ويروى آخره: «على شهْدِ» مع اختلاف في الصدر.

(٣) الديوان ص ٥٢٢.

(٤) هو امرؤ القيس. الديوان ص ١٦ وشرح القصائد السبع ص ٧٠. البكر: أول بيضة تبيضها النعامة. والمقاناة: المخالطة. وغذاها: غذا هذه المرأة. والماء النمير: النامي الذي ينجع في الجسد. وغير محلّل: لا يحُلّه أحد فيصفرّ ويتغيّر.

كَبِكْرِ مُقاناةِ البَياضِ بِصُفْرةٍ غَذَاها نَميرُ الماءِ غير الْمُحَلَّلِ

واحترز بقوله في غير هَكُم من قولِ الراجز[1]:

[٥: ٢١/ب] /لأَكْلَــةٌ مِــن أَقِــطٍ وسَــمْنِ أَلْــيَنُ مَــسًّا في حَوايــا البَــطْنِ

مِنْ يَثْـرَبِيَّاتٍ قِـذاذٍ خُشْـنِ

وقولِ الشاعر[2]:

الحَزْمُ والقُوَّةُ خَـيرٌ مِــنَ الـــ ـــإدْهانِ والفَكَّــةِ والهــاعِ

الفَكَّة: الضَّعف، والهاع: الجُبْن.

وزعم بعض العلماء أنه يقال: العسلُ أَحلَى مِنَ الخَلِّ[3]. ووجَّهه المصنف[4] بثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قائل هذا أراد بالخَلِّ العنبَ، وسمّاه خلاًّ لمآله إليه، كما سُمي خمرًا في قوله تعالى ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًا﴾[5].

الثاني: أن يكون أَحْلَى من حَلِيَ بالعين: إذا حَسُنَ منظرُه.

الثالث: أن يكون أَوقَعَ أَحلَى موقع أَطْيَبَ؛ لأنَّ الخَلَّ يُتأدَّم به، فله من الطِّيب نصيب، لكنه دون طيب العسل.

---

(١) تقدم في ص ٢٥٤.

(٢) هو أبو قيس صيفي بن الأسلت الأنصاري. المفضليات ص ٢٨٥ [٧٥]. والبيت بلا نسبة في الأمالي ٢: ٢١٥ وشرح المصنف ٣: ٥٥. الإدهان: المداراة والملاينة.

(٣) ذكر النحاس في إعراب القرآن ٢: ٣٠ أنَّ الكوفيين حكوه، وفي ٣: ١٥٤، ١٥٧ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ ٥٢٠ أنَّ الكوفيين يجيزونه.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٥٦.

(٥) سورة يوسف: الآية ٣٦.

وقوله أو **تقديرِ مشاركتِه** يعني بوجهٍ ما، كقولهم في النقيضين: هذا أَحَبُّ إليّ من هذا، قال تعالى ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ﴾[1]، وفي الشَّرَّين: هذا خيرٌ مِن هذا، وفي الصَّعبَين: هذا أَهْوَنُ من هذا، قال الراجز[2]:

أَظَـلُّ أَرعَـى ، وأَبِيـتُ أَطْحَـنُ   المَوتُ مِـن بَعـضِ الحَيـاةِ أَهْـوَنُ

وفي القبيحين: هذا أحسنُ من هذا، وقال الراجز[3]:

عُجَيِّـزٌ لَطْعـاءُ دَرْدَبِـيسُ   أَحْـسَنُ مِـن مَنْظَرِهـا إبلـيسُ

والمعنى: أَقَلُّ بُغضًا، وأَقَلُّ شرًّا، وأَهْوَنُ صُعوبةً، وأَقَلُّ قُبحًا.

وقال بعضهم: الصَّيفُ أَحَرُّ مِن الشتاء[4]، ووُجِّه ذلك بوجهين:

أحدهما: أن يكون أَحَرُّ من قولهم: حَرَّ القتلُ: إذا استَحَرَّ، أي: اشتَدَّ، فكأنه قيل: أَشَدُّ استِحْرارًا من الشتاء؛ لأنَّ حروبهم في الصيف كانت أكثر.

والثاني: أنه يُتَحَيَّل لفصل الشتاء باتخاذ ما يقي البرد، والصيف لا يُحتاج فيه إلى ذلك، فحَرُّه أشدُّ من حرِّ الشتاء، أو يُعتبر بذلك حَرّ الأمزجة، فهو في الصيف أَحَرُّ منه في الشتاء.

وقوله وإن كان أَفْعَلُ خبرًا حُذف للعلم به المفضولُ غالبًا قال تعالى﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[5]، ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣٣.

(٢) تقدم الرجز في ٤: ١٦٠.

(٣) قبل هذين البيتين: «أَتَتْكَ في شَوذَرِها تَميسُ». جمهرة اللغة ص ٦٩١، ٩١٦، ١١٧٨، ١٢١٩ وشرح المصنف ٣: ٥٥ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٨. الشوذر: الإزار. واللطعاء: التي قد انتثر مقدَّم فيها، أي: سقطت أسنانها. والدردبيس: العجوز الكبيرة، والداهية.

(٤) الكشاف ٢: ٥٢٢.

(٥) سورة البقرة: الآية ٦١.

وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾[2]، ﴿وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾[3]، ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾[4]، ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾[5]، ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾[6]، وهو كثير، وقال الشاعر[7]:

فَخَرَتْ بَنو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مالِكٍ ... صَدَقَتْ بَنو أَسَدٍ، عُتَيبةُ أَفْضَلُ

أي: من الجماعة الذين قُتلوا به. وقال آخر[8]:

إذا ما سُتُورُ البيتِ أُرْخِينَ لم يَكُنْ ... سِراجٌ لنا إلا ووَجهُكِ أَنْوَرُ

[٥: ٢٢/أ] وقال آخر[9]: /

وما مَسَّ كَفٌّ مِن يدٍ طابَ ريحُها ... مِنَ الناس إلا ريحُ كَفِّكَ أَطْيَبُ

وقال آخر[10]:

إذا المرءُ عَلْبَى، ثم أصبَحَ جِلْدُهُ ... كَرَحْضِ غَسيلٍ، فالتَّيَمُّنُ أَرْوَحُ

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.
(٢) سورة آل عمران: الآية ٣٦.
(٣) سورة آل عمران: الآية ١١٨.
(٤) سورة الكهف: الآية ٤٦.
(٥) سورة مريم: الآية ٧٣.
(٦) سورة مريم: الآية ٧٥.
(٧) هو مالك بن نُويرة كما في الكامل ص ٨٧٧ - ٨٧٨.
(٨) تقدم البيت في ٤: ٢٠٨.
(٩) البيت لسلمة بن عياش في جعفر بن سليمان بن علي كما في ربيع الأبرار ٢: ٢٨٧ والتذكرة الحمدونية ٢: ٣٥٦ وشرح نهج البلاغة ١٩: ٣٥١. والبيت بلا نسبة في شرح القصائد السبع ص ٤٦٧ - وفيه أنَّ الفراء أنشده - والزاهر ١: ١٢٣ والأزهية ص ٢٤٨.
(١٠) نسب البيت في اللسان (يمن) إلى الجعدي. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٣: ١٢٩٣. ديوان النابغة الجعدي ص ٢١٨. وثوب رحض: غسل حتى خلق.

أي: فدَفنُه على اليمين أرْوَحُ له، وعَلْبَى: شَنِجَ علباؤه[1].

وإنما قال «**حُذف للعلم به**» لأنه إن لم يكن المفضول به معلومًا لم يَجز حذفه. وإنما قال «**غالبًا**» لأنه يجوز التلفظ به مع العلم به، قال تعالى ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَـٰرَةِ﴾[2].

وشمل قوله «**خبرًا**» خبر المبتدأ، وخبر كان، وخبر إنَّ، وثاني ظننت، فتقول: كان زيدٌ أفضلَ، فتحذف المفضول للعلم به، قال الشاعر[3]:

سَقَيناهُمُ كأسًا سَقَوْنا بِمِثْلِها ... ولكنَّهم كانوا على الموتِ أصْبَرَا

يريد: أصْبَرَ مِنّا. وتقول: إنَّ زيدًا أفضَلُ، قال تعالى ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4]. وتقول: ظننتُ زيدًا أفضلَ، قال تعالى ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[5].

وقوله **ويَقلُّ ذلك إن لم يَكُن خَبرًا** مثاله قوله تعالى ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[6]، وقولُ الشاعر[7]:

دَنوتِ - وقد خِلْناكِ كالبَدرِ - أجْمَلا ... فَظَلَّ فُؤادي في هَواكِ مُضَلَّلا

أي: دنوتِ أجملَ من البدر وقد خِلناكِ مثلَه، فأجْمَل منصوب على الحال، والعامل فيها دنوتِ، وقال[8]:

---

(١) شنج علباء الرجل: انقبض وتشنَّج، يريد: أسَنَّ. والعلباء: عصب العنق.

(٢) سورة الجمعة: الآية ١١.

(٣) هو زفر بن الحارث الكِلابيّ. الحماسة ١: ٩٧ [٢٨] وشرحها للمرزوقي ١: ١٥٦ [٢٨] والحماسة البصرية ١: ١٧٦ [١١٥].

(٤) سورة النحل: الآية ٩٥.

(٥) سورة المزمل: الآية ٢٠.

(٦) سورة طه: الآية ٨.

(٧) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٧. ك: دنوتَ.

(٨) البيت في شرح المصنف ٣: ٥٧، وأوله فيه: «يُبَلِّغك». والتقدير: أحدٌ من غيرك.

لِيُلْفِكَ مَنْ أَرْضاكَ قِدْمًا أَحَدٌّ في مَراضيه ، فالمَسبوقُ إنْ زادَ سابقُ

وقال رجل من طيِّئ[(١)]:

عَمَلاً زاكِيًا تَوَخَّ لِكَي تُجْـ ـزَى جَزاءً ازكَى ، وتُلْفَى حَمِيدًا

أي: أزكى من العمل الزاكي. وقال[(٢)]:

تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

قال المصنف في الشرح[(١)]: «أي: تَرَوَّحي وأْتِي مكانًا أجدَرَ بأن تَقيليه، أي: بأن تَقيلي فيه، وهذا أغرب من الذي قبله لكثرة الحذف فيه» انتهى.

فإن كان أَفْعَلُ التفضيل في موضع الفاعل أو في موضع اسم إنَّ ففي ذلك خلاف: أجاز البصريون حذف المفضول للعلم به، ومنعه الكوفيون. ومثال ذلك: جاءني أفضلُ، وإنَّ أكبرَ اللهَ. وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلا في الخبر، نحو: اللهُ أكبرُ، قال: وأمَّا في الصفة فلا يُحذف، نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ من عمرٍو.

وقوله **ولا تُصاحب مِن إلى آخره**[(٣)] مثال الجمع بين الإضافة ومِن للتفضيل قول الشاعر[(٤)]:

نحـــنُ بِغَـــرْسِ الـــوَدِيِّ أَعْلَمُنـــا مِنَّا بِـــرَكْضِ الجيـــادِ في الـــسَّدَفِ

---

(١) شرح المصنف ٣: ٥٧.

(٢) تقدم في ٧: ٥٠.

(٣) هو قوله: «ولا تُصاحب من المذكورةُ غيرَ العاري إلا وهو مضافٌ إلى غير معتدٍّ به، أو ذو ألف ولام زائدتين، أو دالٌّ على عارٍ تتعلَّق به مِنْ».

(٤) هو سعد القرقرة، وهو رجل من أهل هجر، كان النعمان يضحك منه. الفاخر ص ٧١ والأمثال لأبي عبيد ص ١٤١ والصحاح (سدف) وتهذيب اللغة ١٢: ٤٣٣، ونسب ابن عصفور البيت في ضرائر الشعر ص ٢٨٣، ٢٨٤ إلى قيس بن الخطيم. انظر ملحق ديوان قيس ص ٢٣٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٣٥ - ٣٣٨ [٦٨٤]. وهو بلا نسبة في المسائل الشيرازيات ص ٤٥٤. ويروى آخر: في السُّلَف. وانظر الروايات فيه في مجمع الأمثال ١: ٩٤. الوديّ: صغار النخل. والسَّدَف: الظلمة. والسُّلَف: جمع السُّلْفة من الأرض، وهي الكردة المسوّاة.

/يريد: أَعْلَمُ مِنَّا. وأُوِّلَ على أنه نوى طرح المضاف إليه، وهذا معنى قول المصنف «غيرِ معتدٍّ به». [٥: ٢٢/ب]

ومثال المجيء بـ«مِن» مع أل قوله[١]:

وَلَستَ بالأَكثَرِ مِنهُم حَصًى ... وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثِرِ

وأُوِّل[٢] على زيادة «أل». أو على تعلُّقها بأكثرَ محذوفًا دَلَّ عليه «الأكثر»، التقدير: ولستَ بالأكثرِ أكثرَ[٣] منهم حَصًى، كتأويل بعضهم في ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[٤]، وهذا أولى لجواز تقدُّم الدليل على المحذوف، وهناك تأخَّر. أو على أنَّ مِن للتبيين، كأنه قال: لستَ مِن بينهم بالأكثرِ حَصًى، كقول ابن الزَّبِير الأسديّ[٥]:

أَعِكْرِمَ إنْ كانتْ بِعَينِكَ كُمْنَةٌ ... فَعِندي لِعَيْنَيكَ الأَمَضُّ مِنَ الكُحْلِ

وإذا كان أفعل التفضيل مصوغًا مما يتعدَّى بـ«مِن» تعدَّى بها مجردًا ومضافًا ومع أل، قال الكميت[٦]:

فَهُمُ الأَقْرَبُونَ مِنْ كُلِّ خَيرٍ ... وَهُمُ الأَبْعَدُونَ مِنْ كُلِّ ذامِ

ويُجمع بينها وبين «مِن» الداخلة على المفضول إذا جُرِّد، تقول: زيدٌ أَقرَبُ مِن كلِّ خيرٍ مِن عمرٍو. وإذا جُمع بينهما فيجوز تقدُّم «مِن» الداخلةِ على المفضول

---

(١) هو الأعشى. الديوان ص ١٩٣ والنوادر ص ١٩٦ وإيضاح الشعر ص ٢٢ والخزانة ٨: ٢٥٠ - ٢٦١ [٦١٧]. الحصى: العدد. والكاثر: الكثير، وقيل: الغالب.

(٢) التأويلات الثلاثة في شرح المصنف ٣: ٥٨.

(٣) أكثر: انفردت به د.

(٤) سورة يوسف: الآية ٢٠. والتقدير: وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين.

(٥) البيت ليس في ديوانه الذي جمعه وحققه د. يحيى الجبوري. وأنشده أبو حيان في منهج السالك ص ٤٠٩ غير منسوب. كمنة: ظلمة. والأمض من الكحل: الذي يلذع بحدته.

(٦) الديوان ص ٤٩٨. الذام: العيب.

على «مِن» الذي يتعدَّى أَفْعَلُ به، فتقول: زيدٌ أَقرَبُ مِن عمرٍو مِن كلِّ خيرٍ؛ لأنَّ كلاً مِن الجارَّين يتعلّق بأَفْعَلَ. وكذلك لو كان حرف الجر غير «مِن»، نحو: زيدٌ أَبْصَرُ مِن عمرٍو بالنَّحو، وزيدٌ أَضْرَبُ مِن عمرٍو لِزيدٍ، وبه جاء السماع، قال تعالى ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[1]. فإن اختلف المتعلّق، نحو: زيدٌ أَضْرَبُ لِعمرٍو من خالدٍ لِجعفرٍ، وزيدٌ أَبْصَرُ بالنحو منه بالفقه - فالذي يظهر أنه لا يجوز تقديم المجرور الثاني على «مِن»، فلو قلت: زيدٌ أَضْرَبُ لِعمرٍو لِجعفرٍ مِن خالد، وزيدٌ أَبْصَرُ بالنحوِ بالفقهِ منه - لم يجز. وعلّة ذلك - واللهُ أعلمُ - أنَّ أَفْعَلَ التفضيل متضمِّن معنَى شيئين، أحدهما مصدر، فمتى اختلف المتعلّق أدَّى إلى تقدُّم معمول المصدر المتضمَّن عليه، فالمعنى: زيدٌ يزيدُ ضربُه لعمرٍو على ضربِ خالدٍ لجعفر، وكذلك: زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالنحوِ على بَصَرِه بالفقه، وكان القياس يقتضي منع التقديم على أَفْعَلِ التفضيل إذا اتَّحد المتعلّق، نحو: زيدٌ بالفقه أَبْصَرُ من عمرو، إذ التقدير: زيدٌ يزيدُ بَصَرُه بالفقهِ على بَصَرِ عمرٍو به، ولولا أنَّ السماع ورد به لمُنع، قال[2]:

.... وإنِّي لِما قد قُلتِ لي منكِ أَبْصَرُ

---

(١) سورة ق: الآية ١٦.

(٢) تقدم في ص ٢٥٦.

ص: فصل

إن قُرِنَ أَفْعَلُ التفضيلِ بحرفِ التعريفِ، أو أُضيفَ إلى معرفةٍ مطلقًا له التفضيلُ، أو مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه - طابَقَ ما هو له في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإن قُيِّدت إضافته بتضمينِ «مِن» جاز أن يُطابِق وأن يُستَعمَلَ استعمالَ العاري، ولا يتعين الثاني، خلافًا لابن السراج، ولا يكون حينئذٍ /إلا بعضَ ما أُضيف إليه، وشَذَّ «أَظْلَمِي وأَظْلَمُهْ». واستعمالُه عاريًا دون «مِن» مجردًا من معنَى التفضيل مؤوَّلاً باسمِ فاعلٍ أو صفةٍ مشبهةٍ مُطَّرِدٌ عند أبي العباس، والأَصَحُّ قَصْرُه على السماع، ولزومُ الإفرادِ والتذكيرِ فيما[1] وردَ كذلك أكثرُ من المطابقة. [٥: ٢٣/أ]

ش: مثال اقترانه بأل ومطابقته ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث قولك: زيدٌ الأفضلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون أو الأفاضِل، وهندٌ الفُضلى، والهندان الفُضْلَيان، والهنداتُ الفُضْلَيات أو الفُضَل. وإنما لزمت المطابقة لأنه نقصَ شَبَهُه بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به بكونه قُرن بأل، ولم يُطابق إذا استُعمل بـ«مِن» لِشَبَهِه إذ ذاك لفظًا ومعنًى، فلمَّا دخلت عليه «أل» صار كسائر الأوصاف.

وقسم المصنف ما أُضيف إلى معرفة ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون جاريًا على مَن أُطلق له التفضيل، فلا يُنوى بعده «مِن».

والثاني: أن يؤوَّل بما لا تفضيل فيه.

(١) فيما: سقط من ك.

وهذان القسمان يلزم فيهما المطابقة، ولا يلزم أن يكونا بعض المعرفة المضاف إليها هما. مثال القسم الأول: يوسفُ أحسنُ إخوته، أي: حَسَنُهم، أو الأحسنُ من بينهم، فهذا على الإخلاء من معنى «مِن» وإضافته إلى ما ليس بعضًا منه؛ لأنّ إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف. ومثال القسم الثاني: زيدٌ أعلمُ المدينة، تريد: عالم المدينة.

وهذان القسمان فيهما خلاف:

أمّا الأول فمذهب البصريين أنّ أَفْعَلَ التفضيل متى أُضيف إلى معرفة فإنه لا بُدَّ أن يكون بعضَ ما أُضيف إليه، ولا يجوز عندهم: يوسفُ أفضلُ إخوته. وأجاز ذلك الكوفيون؛ لأنه عندهم على معنى «مِن إخوته»، كما قالوا في زيدٌ أفضلُ القومِ إنه على تقدير «مِن القوم» وأنه لا يتعرف، وقد جاء قوله[1]:

يـــا خـــيرَ إخوانِـــهِ وأَعْطَفَهُـــمْ   علـــيهمُ راضِـــيًا وغَـــضْبانَا

وقال جماعة[2] - منهم الزمخشري[3] - : هذا جائز على أنّ أَفْعَلَ هنا كقولك فاعِل، فيضاف لمجرد التخصيص كقولك: فاضلُ إخوتِه.

وقد أثبتَ أَفْعَلَ صفةً لا للتفضيلِ والاشتراكِ في الصفة أبو العباس[4]، ومنه عنده[5] «اللّهُ أكبرُ»؛ إذ لا كبير معه، ومنه ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[6]، وقولُه[7]:

---

(١) هو أبو عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العُتْبِيّ. الكامل ٣: ١٤٦٢.

(٢) منهم أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢: ١٢١.

(٣) المفصل ص ١٠٤.

(٤) المقتضب ٣: ٢٤٧ والكامل ٢: ٨٧٦ - ٨٧٧.

(٥) الكامل ٢: ٨٧٦ - ٨٧٧.

(٦) سورة الروم: الآية ٢٧. ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾. الكامل ٢: ٨٧٦.

(٧) عجز البيت: «على أيّنا تعدُو المَنيّةُ أوّلُ». وهو لمَعن بن أوس المُزَنِيّ. الحماسة ١: ٥٦٤ [٤٠٨] والكامل ٢: ٨٧٦ والتنبيه ص ٣٧٤ والخزانة ٨: ٢٨٩ - ٢٩٦ [٦٢٣].

لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإنِّــي لأوْجَــلُ ....

أي: وَجِلٌ.

وبه قال الفراء[1] في قوله ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[2]. وجعل الزمخشري[3] من هذا: «هو أشْعَرُ أهلِ جِلدته»[4]. وليس منه؛ لأنك تقول: بعضُ أهلِ جِلدته، وتقول: زيدٌ أفضَلُ جماعةِ إخوته؛ لأنه واحد من جماعتهم، ولا يكون واحدًا من إخوته. وعلى هذا خرَّج ابنُ طاهر: يا خيرَ إخوانِه، أي: يا خيرَ جماعةِ إخوانه.

وقال جماعة: خيرٌ وشَرٌّ قد يكونان صفتين لا يراد بهما تفضيل ولا اشتراك، فيخرجان من هذا الباب، بخلاف أخْيَرَ وأشَرَّ، وعليه الآية.

/وتقول: هندٌ خَيْرةُ النساءِ وشَرَّتُهنَّ، قال تعالى ﴿فِيهِنَّ خَيْرَٰتٌ حِسَانٌ﴾[5] جمع خَيْرة. وقال أبو العباس في البيت[6]: «ليس بحجة لأنه لغير عربي ولمن لا يُحتَجُّ به؛ لأنه لأبي عبد الرحمن المعني» انتهى. وقد جاء مثل هذا من شعر العرب، قال زِيادة الحارثي[7]: [٥: ٢٣/ب]

---

(١) معاني القرآن ٢: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٢) سورة الفرقان: الآية ٢٤.

(٣) المفصل ص ١٠٤. قال فيه: «كأنه قال: أنت شاعرهم».

(٤) قيل هذا في نُصيب الشاعر، قاله الفرزدقُ كما في الكامل ص ٢٣٩ وأمالي الزجاجي ص ٤٨ ، أو جرير كما في طبقات فحول الشعراء ٢: ٦٧٥ وثمار القلوب ص ٢٢٢، أو أيمن بن خُرَيم الأسدي كما في تعليق من أمالي ابن دريد ص ٩٢.

(٥) سورة الرحمن: الآية ٧٠.

(٦) يعني بيت العتبيّ.

(٧) الحماسة ١: ١٣٨ [٦٣] والتنبيه لابن جني ص ١١٩ والمرزوقي ص ٢٤٤ [٦٣] والخزانة ٤: ٣٦٤ - ٣٦٦ [٣١١].

لَمْ أَرَ قَومًا مِثلَنا خيرَ قَومِهِمْ أَقَلَّ بِهِ مِنَّا على قَومِنا فَخْرا

وأمَّا القسم الثاني - وهو أن يُؤَوَّل بما لا تفضيل فيه البتة ويصير كاسم الفاعل أو الصفة المشبهة - فهذا شيء ذهب إليه المتأخرون[1]، واستدلُّوا على صحة ذلك بقوله تعالى ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[3] وقولِ الشاعر[4]:

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا بَيْتًا، دَعائمُهُ أعَزُّ وأطْوَلُ

وقولِ الآخر[5]:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكُنْ بِأعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أَجْشَعُ القَومِ أعْجَلُ

قالوا: التقدير: هو عالِمٌ بكم؛ إذ لا مشارك لله في علمه بذلك، وهو هَيِّن عليه؛ إذ لا تَفاوُتَ في نسب المقدورات إلى قدرته، ودعائمُه طويلةٌ عزيزة، ولم أكن عَجِلاً، ولم يُرِدْ: لم أكنْ أكثرَهم عَجَلةً؛ لأنَّ قَصْد ذلك يستلزم ثبوت العجلة غير الفائقة، وليس غرضه إلا المدح بنفيِ العجلة قليلِها وكثيرِها. وأنشدوا أيضًا[6]:

لئنْ كُنتَ قد بُلِّغْتَ عني رِسالةً لَمُبْلِغُكَ الواشي أغَشُّ وأكْذَبُ

أي: غاشٌّ كاذبٌ، ولا يريد: أَغَشُّ مِنِّي. وقال حسان[7]:

أَتَهجُوهُ ولَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ فَشَرُّكُما لِخَيرِكُما الفِداءُ

---

(١) كذا! وقد ذكر أبو حيان أنَّ المبرد ذهب إلى ذلك، وسيأتي بعد قليل أنَّ أبا عبيدة ذهب إليه أيضًا، وهما من كبار المتقدمين.

(٢) سورة النجم: الآية ٣٢.

(٣) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٤) هو الفرزدق. الديوان ص ٧١٤ والكامل ص ٨٧٧. سمك السماء: رفعها.

(٥) تقدم البيت في ٤: ٣٠٨، ٦: ٢٢٦.

(٦) البيت للنابغة. الديوان ص ٧٢.

(٧) الديوان ١: ١٨.

أي: فخَبيثُكما لِطَيِّبكما. وقال آخر[1]:

قُبِّحْــتُمُ يــا آلَ زيــدٍ نَفَــرَا ... أَلأَمَ قَــومٍ أَصْــغَرًا وأَكْبَــرَا

أي: صغيرًا وكبيرًا[2]. وقريب منه قوله[3]:

.... وَرِثْنا الغِنَى والْمَجْدَ أَكْبَرَ أَكْبَرَا

وقال الشافعي[4] - رضي الله عنه - :

تَمَنَّى رِجالٌ أنْ أموتَ ، وإنْ أَمُتْ ... فتلكَ سَبيلٌ ، لَستُ فيها بِأَوْحَدِ

وقال آخر[5]:

.... قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

أي: مائل. وقال تعالى ﴿هَٰؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[6] أي: طاهراتٌ، وقال ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾[7] أي: الشقيّ.

فأَفْعَلُ هذا إذا أُضيف إلى معرفة طابقَ ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يُطابق اسمُ الفاعل والصفةُ المشبَّهة؛ ولا يلزم أن يكون بعضَ المعرفة التي أضيف إليها. وهذا الحكم الذي ذكروه من المطابقة وكون /ما [٥: ٢٤/أ]
يضاف إليه لا يكون هو بعضها تفريع على ثبوت ذلك فيه حالة التنكير؛ وهو شيء

---

(١) الرجز في الكامل ص ٨٧٧ والمقتضب ٣: ٢٤٧ والخزانة ٨: ٢٧٦ - ٢٨٢ [٦٢١].
(٢) كذا في المقتضب. وفي الكامل: صغارًا وكبارًا.
(٣) هذا عجز بيت تقدم في ٣: ١٠٠.
(٤) كذا! والبيت من قطعة لمالك بن القَين الخزرجي في كتاب الاختيارين ص ١٦١. ونسب إلى طرفة، وليس في ديوانه. وهو أول ثلاثة أبيات بلا نسبة في ذيل الأمالي والنوادر ص ٢١٨. ويبدو أن الشافعي تمثل به.
(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٧: ٢١٢. ويأتي كاملاً بعد قليل.
(٦) سورة هود: الآية ٧٨.
(٧) سورة الليل: الآية ١٥.

ذهب إليه أبو عبيدة، قال[1]: «يكون أَفْعَلُ بمعنى فَعيل وفاعِل غير موجب تفضيل شيء على شيء». واستدلَّ بقولِه تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2]، وبقولِ الأحوص:

إنّي لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ، وإنَّني قَسَمًا إليكَ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وزَرَى النحويون على أبي عبيدة هذا القول، ولم يسلِّموا له هذا الاختيار، وقالوا: لا يخلو أَفْعَلُ من التفضيل. وعارضوا حججه بالإبطال، وتأوَّلوا ما استدلَّ به. ذَكر هذا عن أبي عبيدة والنحويين أبو بكر بن الأنباريّ[3]. فأمَّا ما استدلُّوا به على كون أَفْعَلَ يكون بمعنى فاعِل أو بمعنى الصفة المشبهة فهو محتمل فيه التفضيل.

وقوله **وإن قُيِّدَتْ إضافتُه بتضمين «مِنْ» جاز أن يُطابق وأن يُستَعمَل استعمالَ العاري** قال المصنف في الشرح[4]: «إن أُضيفَ مَنويًّا بعده مِنْ فإنَّ له شبهًا بالعاري الذي حُذفت بعده مِنْ وأُريدَ معناها، فجاز استعماله مطابقًا لِما هو له بمقتضى شبهه بذي الألف واللام، وجاز استعماله غير مطابق بمقتضى شبهه بالعاري، ولا يكون حينئذ إلا بعض ما يضاف إليه، فيقال على الإخلاء مِن معنى مِنْ: يوسفُ أحسَنُ إخوتِه، أي: حَسَنُهم أو الأَحسَنُ مِن بينهم. ويقال على إرادة معنى مِنْ: يوسفُ أحسَنُ أبناءِ يعقوبَ، ويمتنع على هذا القصد أن يقال: يوسفُ أحسَنُ إخوتِه» انتهى.

وكونُ إضافته بتضمين «مِنْ» مبنيٌّ على أنَّ إضافته غير محضة، وأنه يُنوى بها الانفصال، وأنَّ أَفْعَلَ أحد ما يضاف إليه - هو مذهب ابن السراج[5] والفارسيّ،

---

(١) مجاز القرآن ٢: ١٢١، وهذا مختصر من قول أبي عبيدة.

(٢) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٣) الزاهر ١: ١٢٢ - ١٢٤، ولم يذكر أبا عبيدة.

(٤) ٣: ٥٩.

(٥) الأصول ٢: ٦.

وسيأتي تقرير ذلك والحجة لهذا المذهب وعلته في باب الإضافة إن شاء اللهُ. وإلى أنَّ الإضافة على معنى «مِن» ذهب الكوفيون.

وقوله **ولا يَتَعَيَّنُ الثاني، خلافًا لابن السَّرَّاج**[1] أي: يُستعمل استعمال العاري، فيبقى مفردًا مذكرًا، ولا يطابق ما قبله.

ورُدَّ على ابن السراج بالسماع والقياس، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[3]، فأفرد (أَحْرَصَ)، وجمع (أَكابر)، وفي الحديث (ألا أُخبِرُكم بأَحَبِّكُم إليَّ وأقرَبِكُم مِنِّي مَجالسَ يومَ القيامة؟ أحاسِنُكُم أخلاقًا، المُوطَّؤُون أكنافًا، الذين يَألَفون ويُؤلَفون)[4]، فأفردَ «بأَحَبِّكم» و«أقرَبِكم»، وجمع «أَحاسِنكم».

وأمَّا القياس فشَبَهُه بذي الألف واللام أقوى من شَبَهِه بالعاري من حيثُ اشتراكُهما في أنَّ كلاًّ منهما معرفة؛ فإجراؤه مُجراه في المطابقة أولى من إجرائه في الإفراد والتذكير مُجرى العاري؛ فإذا لم يُعطَ الاختصاص بجريانه مَجراه فلا أَقَلَّ مِن أن يُشارك، وإلا لَزِمَ ترجيح أضعف الشَّبَهين أو ترجيح أحد المتساويين دون مرجِّح.

وزعم أبو منصور الجواليقي أنَّ الأفصح من الوجهين المطابقة، فردَّ على ثعلب /في قوله: «فاخترنا أَفْصَحَهُنَّ»[5]. وقال: «كان الأولى أن يقول: فاخترنا فُصحاهُنَّ؛ لأنه الأفصح، كما شَرَطَ في الكتاب». [٥: ٢٤/ب]

---

(١) الأصول ٢: ٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٣.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب البر والصلة: باب ما جاء في معالي الأخلاق ٤: ٣٢٥ [الحديث ٢٠١٨]، وليس فيه: (الموطؤون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون). وهو كما رواه أبو حيان في النهاية ٥: ٢٠١.

(٥) إسفار الفصيح للهروي ١: ٣١٨.

وقال ابن الأنباري: «الإفراد والتذكير أفصَح». قال: «أغنَى تثنيةُ ما أُضيف إليه وجمعُه وتأنيثُه عن تثنيةِ أفْعَلَ وجمعِه وتأنيثِه». وقال: «هذا المحكيّ عن العرب». ثم قال: «وقد بُنِيَ أفْعَلُ على فاعِل، فيُعطى حكم اللفظ، فيُثنَّى ويُجمَع ويؤنَّث، فيقال: أخَواكم أفضَلاكم، وإخوتُكم أفضَلُوكم وأفاضِلُكم، وهندٌ فُضْلَى قومِها، والهندان فُضْلَيا قومِهما، والهنداتُ فُضْلَياتُ قومِهنَّ، وفُضَلُ قومِهنَّ».

وفي «البديع»: «الثالث - يعني من تقسيم أفْعَلَ التي للتفضيل - أن يكون مضافًا، نحو: زيدٌ أفضلُ القومِ، ولا يخلو أن تُضمنه معنى مِن أو لا تُضمنه، فإن تضمنه فلا تُثنِّيه ولا تجمعه ولا تؤنثه حملاً على ظهوره، وهذا هو الأكثر الأشهر، ومنه قوله تعالى﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1] و﴿وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾[2] و﴿أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[3] وكقول الشاعر[4]:

وَمَيَّـــةُ أَحـــسَنُ الـــثَّقَلَينِ جِيـــدًا ....

وكقوله[5]:

أَلَسْتُمْ خَــيرَ مَــنْ رَكِــبَ المَطايــا ....

وكقوله[6]:

.... وهُنَّ أَضْــعَفُ خَلْــقِ اللهِ أَرْكانــا

وإن لم تُضمنه معنى مِن، وقَصدتَ بهذه الإضافة أنه المعروف بالفضل، كأنك قلت: زيدٌ[7] فاضلُ القومِ - فليس داخلاً فيهم، ولا يجب أن يكون مفضَّلاً ولا أنهم

---

(١) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٠.

(٤) هذا صدر بيت تقدم في ٢: ١٥٣.

(٥) عجز البيت: «وأَنْدَى العالَمينَ بُطُونَ راحِ». وهو لجرير. الديوان ص ٨٩.

(٦) صدر البيت: «يَصْرَعْنَ ذا اللُّبِّ حتى لا حراكَ به». وهو لجرير. الديوان ص ١٦٣.

(٧) ك، ن: زيد زيد فأفضل القوم فليس داخل.

شاركوه في الفضل، بل يكون قد فُضِّل على غيرهم، وعُرف بذلك، فقيل: هو الأفضل، كما تقول: هو الفاضل، ثم نَزعتَ الألف واللام وأضَفتَه، ويكون معرفة بخلاف الثاني، فلا يجوز أن تصف به النكرة، وحينئذ تُثنِّيه وتجمعه وتؤنِّثه، بخلاف الذي ضُمِّنَ معنى مِن، فإضافته قد جعلته واحدًا من القوم ومشاركًا لهم في الفضل، وفضلته[1] عليهم بالزيادة فيما اشتركوا فيه، وتصف به النكرة.

وفُعْلَى أفْعَلَ ليست مطردة، ولا تقول منه إلا ما قالوا. وبعضهم يجعله مُطَّردًا. والأول أكثر. ومن هذا النوع قوله تعالى ﴿أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا﴾[2] و﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا﴾[3]. فإذا قلت: هندٌ أكبرُ بناتِك، إن كان على معنى مِنْ لا تكون هند من بناته، كأنك قلت: هندٌ أكبرُ مِن بناتك. وإن جعلته على معنى غير مِنْ لم يجز أن تقول أكْبَر، وإنما تقول كُبرى بناتك، أي: إنها الكبيرة منهم» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

وقوله ولا يكون حينئذٍ إلا بعضَ ما أُضيف إليه، وشَذَّ «أظْلَمي وأظْلَمُه»

أي: حين تنوي معه مِنْ، وذلك على اختياره أنها على معنى مِنْ، والصحيح أنها ليست على معنى مِنْ على ما بُيِّن في باب الإضافة. وقال ابن عصفور: الصحيح عندي أنها ليست أحدَ ما تضاف إليه.

فإن قلت: يدلُّ على ذلك امتناعُ: زيدٌ أفضلُ الحجارةِ، وجوازُ: الياقوتُ أفضلُ الحجارة[4].

فالجواب: أنَّ العرب لا تضيفها إلا لِما يصلح أن تكون بعضًا له في غير المفاضلة، فلذلك جاء: زيدٌ أفضلُ القومِ، وامتنع زيدٌ أفضلُ الحجارةِ، ولهذا لا يجوز:

---

(١) ك، ن: ونقلته.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٢٣. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجۡرِمِيهَا لِيَمۡكُرُواْ فِيهَا﴾.

(٣) سورة هود: الآية ٢٧. ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمۡ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾.

(٤) الحجارة ... جاء زيد أفضل: سقط من ك، ن.

[٥: ٢٥/أ] /زيدٌ أفضلُ الرجلين، ولا: زيدٌ أفضلُ الثلاثةِ، وأنت تريد التفضيل؛ لأنه أحد الرجلين وأحد الثلاثة[١]، وإذا كان أحدَ ما يضاف إليه لزِم من ذلك أن تُفضله على نفسه.

وإلى امتناع ذلك ذهب المبرد بدليل ما حكاه النحاس في «صنعة الكُتّاب»[٢] له أنه منع أن يقال: «هذا الكاتبُ[٣] أفضلُ الثلاثة»، قال: «لأنه لا يُفضَّل على نفسه». وقد ذكرنا[٤] الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز: يوسفُ أحسنُ إخوتِه. وقولُهم: يوسفُ أحسنُ إخوانِه، ونُصيبٌ أشعَرُ أهلِ جِلدتِه، وعليٌّ أفضلُ أهلِ بيتِه، على ما قرروه - لا يجوز لأنه ليس بعضًا مما أضيف إليه. وتأوَّله[٥] على أنَّ أَحْسَنَ بمعنى حَسَنٍ، وأشْعَرَ بمعنى شاعِرٍ، وأفْضَلَ بمعنى فاضِلٍ. وأمَّا قول الراجز[٦]:

يا رَبَّ مُوسَى ، أَظْلَمِـي وأَظْلَمُـهْ   سَـلِّطْ عليـهِ مَلَكًـا لا يَرْحَمُـهْ

فهو شاذٌّ مِن حيث أضاف إلى ياء المتكلم وضمير الغائب، وكان قياسه أن يقول: أَظْلَمُنا.

وقوله واستعمالُه عاريًا دون مِنْ مُجردًا مِن معنى التفضيل قد تقدَّم الكلام[٧] على ذلك وأنه شيء ذهب إليه المتأخرون.

وقوله مؤوَّلاً باسمِ فاعل مثاله ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾[٨] أي: عالِمٌ بكم.

---

(١) وأنت تريد التفضيل؛ لأنه أحد الرجلين وأحد الثلاثة: ليس في س.

(٢) صنعة الكُتّاب ص ١٩٦.

(٣) الذي في المخطوطات: الكتاب، صوابه في «صنعة الكتاب».

(٤) ذكره في ص ٢٦٦.

(٥) ك: وتأولوه.

(٦) تقدم الرجز في ٤: ١٠٦.

(٧) تقدم في ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٨) سورة النجم: الآية ٣٢.

وقوله أو صفةٍ مشبهةٍ مثاله ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] أي: هيِّن عليه؛ إذ لا تفاوت في نسب المعلومات والمقدورات إليه تعالى.

وقوله والأصحُّ قَصرُه على السماع إنما كان ذلك عنده لقلّة ما ورد من ذلك، فلم يجعله قياسًا مطردًا.

وقوله ولزومُ الإفراد والتذكير إلى آخره[2] مثالُ إفراده وتذكيره قولُه تعالى ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾[3] وقولُه تعالى ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِۦٓ﴾[4] و﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ﴾[5].

ومثالُ المطابقة قولُ الشاعر[6]:

إذا غابَ عنكمْ أسْوَدُ العَينِ كُنتُمُ كِرامًا، وأنتمْ ما أقامَ ألائمُ

أي: وأنتم ما أقامَ لئامٌ، فألائم جمع ألأم بمعنى لَئيم.

قال المصنف في الشرح[7]: «فلذلك جمعه، إلا أنَّ تركَ جمعه أجود؛ لأنَّ اللفظ المستقرَّ له حُكم إذا قُصد به غير معناه على سبيل النيابة لا يُغَيَّر حكمُه، ولذا لم يُغَيَّر حُكم الاستفهام في مثل: عَلِمتُ أيُّ القوم صديقُك، ولا حكمُ النفي في قوله[8]:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيَةً ....

---

(١) سورة الروم: الآية ٢٧.

(٢) يعني قوله: «ولزومُ الإفراد والتذكير فيما ورد من ذلك أكثرُ من المطابقة».

(٣) سورة الفرقان: الآية ٢٤.

(٤) سورة الإسراء: الآية ٤٧.

(٥) سورة ق: الآية ٤٥.

(٦) البيت في جمهرة اللغة ٢: ٦٥٠ والأمالي ١: ١٧١، ٢: ٤٧ والسمط ص ٤٣٠، ٦٨٣ وشرح أبيات المغني ٦: ١٧٨ - ١٧٩ [٦١٣]. ونسب للفرزدق، وليس في ديوانه. أسود العين: جبل بنجد يشرف على طريق البصرة إلى مكة.

(٧) ٣: ٦١.

(٨) هذا صدر بيت تقدم في ٥: ٢٢٣، ٣٠٤.

وإذا صحَّ جمع أَفْعَلَ العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جَرى على جمعٍ جاز أن يؤنَّث إذا جَرى على مؤنث. ويجوز أن يكون من هذا قول حُنَيف الحَناتم في صفات الإبل: سُرْعَى وبُهْيَا وغُزْرَى[1]. وكان الأجود أن يقال: أَسْرَع وأَبْهَى وأَغْزَر، إلا أنه لَمَّا لم يَقصد التفضيل جاء بفُعْلَى في موضع فَعيلة، كما جاء قائل ذلك البيت بألائم في موضع لِئام. /وعلى هذا يكون قول ابن هانئ[2]: [٥: ٢٥/ب]

كأنَّ صُغْرى وكُبْرَى ....

صحيحًا؛ لأنه لم يؤنِّث أصغَرَ وأَكْبَرَ المقصود بهما التفضيل، وإنما أنث أَصْغَرَ بمعنى صَغير وأَكْبَرَ بمعنى كَبير».

ص: ونحو: هو أفضلُ رجلٍ، وهي أفضلُ امرأةٍ، وهما أفضلُ رجلين أو امرأتين، وهم أفضلُ رجالٍ، وهنَّ أفضلُ نسوةٍ - معناه ثبوتُ المزيَّة للأوَّل على المتفاضلين واحدًا واحدًا، أو اثنين اثنين، أو جماعةً جماعةً. وإن كان المضاف إليه مشتقًّا جاز إفرادُه مع كون الأول غيرَ مفرد.

ش: إذا أُضيف في التفضيل أَفْعَلُ إلى نكرة بقي أَفْعَلُ مفردًا مذكرًا كحاله إذا كان بِمِنْ، وكان معنى قولك هو أفضلُ رجلٍ: أفضل مِن كلِّ رجلٍ قيسَ فضلُه بفضله، وفي التثنية: أفضل مِن كلِّ رجلين قيسَ فضلُهما بفضلهما، وفي الجمع: أفضل مِن كلِّ رجالٍ قيسَ فضلُهم بفضلهم، فحُذف «مِنْ» و«كلّ»، وأُضيف أَفْعَلُ

---

(١) قال: «الرُّمكاءُ بُهيا، والحمراءُ صُبرى، والخَوَّارةُ غُزْرى، والصَّهباءُ سُرْعى». تهذيب اللغة ٦: ١١٢، ٤٥٩ واللسان (صهب) و(بها).

(٢) يعني أبا نواس يصف الخمر، وهذه قطعة من قوله:

كأنَّ صُغرى وكُبْرى مِن فَواقعِها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

الديوان ص ٧٢ تحقيق أحمد الغزالي وثمار القلوب ص ١٦٦ والمفصل ص ٢٣٠ وشرح أبيات المغني ٦: ١٧٤ - ١٧٦ [٦١١]. فواقعها: جمع فاقعة، وروي بدله: من فَقاقعها، جمع فُقّاعة، وهي النُّفّاخات التي تكون على وجه الماء. فيما عدا د: «كأنَّ كبرى وصغرى». وفي د ورد الشطر الأول كله.

إلى ما كان «كلٌّ» مضافا إليه. والكلام في المؤنث كهو في المذكر. ولزم إفرادُه وتذكيره لشبهه بالعاري في التنكير وجواز ظهور مِنْ بعدها جارَّةً لـ«كُلّ».

ولا يجوز أن تكون النكرة المضاف إليها أَفْعَلُ إلا من جنس ما أُسند إليه أَفْعَلُ، فلا يقال: زيدٌ أفضلُ امرأةٍ.

والمجرور بالإضافة مطابقٌ لِما قبلَ أَفْعَلَ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وزعم الفراء أنه يجوز أن تؤنَّث أَفْعَلُ وتثَّنى إذا أُضيفت إلى نكرة مُدناة من المعرفة بصلة وإيضاح، فتقول: هندٌ فُضْلَى امرأةٍ تقصدنا، ودعدٌ خُورَى امرأةٍ تُلِمُّ بنا، والهندانِ فُضْلَيا امرأتينِ تَزوراننا.

وأجاز الفراء أيضًا تأنيث المضاف إلى نكرة وتثنية المضاف إليه مع كون كلمة التفضيل خبرًا عن مفرد، فأجاز: هندٌ فُضلَى امرأتين تَزورانِنا، قال: شبَّهوا جاريتُك فُضلَى جاريتين مَلَكتُهما بـ«صاحبُك أكرمُ صاحِبَينا» لإدناء الصلة الموصول من المعرفة. ويعنون بالصلة هنا الفعل الواقع صفة، وبالموصول هنا النكرة؛ إذ مِن مذهبهم أنَّ النكرة توصل بالفعل.

وقال أبو بكر بن الأنباري: إذا أُضيف أَفْعَلُ التفضيل إلى نكرة توافق معناه كان كلَّها، فقيل: أبوك أفضلُ عالِمٍ، وأخوك أكملُ فارسٍ، وتقديره: أبوك العالِمُ الأفضلُ، وأخوك الفارسُ الأكملُ، فأُضيف أَفْعَلُ إلى ما هوَ هو في المعنى كما فُعل ذلك في: حبة الخضراءِ، وليلة القَمراء، ومسجد الجامعِ، وباب الحديدِ.

ولهذا قال هشام والفراء: إذا أُضيف أَفْعَلُ إلى نكرة فهو جميع النكرة، إلا أنه يحتمل في الإضافة إلى النكرة طريقًا آخر يخالف المعنى الذي فسَّرناه، وهو أنه إذا أُضيف إلى نكرة تخالف معناه كانت النكرة حُكمُها حُكمُ المميِّز والمفسِّر، تحتمل من النصب والخفض ما يحتمله المميِّز والمفسِّر، فتقول: أخوك أَوسَعُ دارٍ، ودارًا، وأخوك أَبسَطُ جاهٍ، وجاهًا. مَن خَفض عمل على إضافة أَفْعَلَ إلى المفسِّر، وأنَّ حكمه الخفض كما يُرى مخفوضًا في: ثلاثةِ /أثوابٍ، ومئةِ دينارٍ، وعشرين دينارًا، [٥: ٢٦/أ]

أصله: عشرو دينارٍ، وانتصب الدينار لدخول النون. ومَن نَصب فقال أبوك أوسَعُ دارًا لزم الدارَ النصبُ حين سدَّت مسدَّ المضاف إليه، ولو ظهرتْ مِن لم يكن في الدار إلا النصب؛ لأنه لا يضاف حرف إلى حرفين مفردين متباينين.

والفرق بين هذا والذي قبله أنَّ المنكور بعد أفْعَلَ في ذا الباب لا يثنَّى كما لا يثنَّى المفسَّر، وهو في الباب الأول لا يمتنع من التثنية، فمن قال أبوك أوسَعُ دارًا لا يجوز له أن يقول: أبوك أوسَعُ دارَين، وأخوك أكبَرُ دارَين، والباب الأول يثنَّى فيه ما بعد أفعَلَ، فيقال: أخواك أكمَلُ فارسَينِ، وعَمَّاك أنبَلُ عالِمَينِ.

واتفق النحويون على إبطال الخفض في «أنت أكرَمُ أبًا مِن غيرك» للعلة التي ذكرت، فإن لم تذكر «مِنْ» كان الكلام على قسمين: إن نويت «مِن» نصبت الأب، وإن لم تنو خُفض، فكلام العرب: أنت أكرَمُ أبٍ، وأبًا، والله أصدَقُ قِيلٍ وقِيلاً. فإنْ قيلَ «أحْسَنُ قِيلاً مِنَ المخلوق» كان محالاً خفضُ القِيل مع ظهور مِن.

والمنكور الذي يضاف أفعَلُ فيه الذي يوافق معنَى أفْعَلَ ولا يكون جنسًا إذا أُريدَ نصبه كان حالاً للفاعل، فقيل: أبوك أكمَلُ فارسًا، وأخوك أكرَمُ إنسانًا، فتنصب فارسًا على الحال، ولا يُنصب إنسان هنا إلا على الحال؛ لأنه وصف الأخ، وما لنصب التفسير هنا وجه؛ إذ كان نعت المحدَّث عنه والتثنية مستعملة فيه، وما يثنَّى المفسر، وما ينبغي أن يغلط في قول العرب «هو أنظفُ ثوبين» غالط؛ لأنَّ ثوبين هنا بمنْزلة ثوب؛ إذ كان أهل الحزم لا يُعرَف لهم إلا لبس ثوبين، فجرى ذلك مجرى: هو أحسنُ نَعلَين، وأنظفُ خُفَّينِ؛ لأنَّ الخُفَّينِ في ذا المعنى كالدار المفردة مما لا يُحَدُّ، هو مفسَّر، وما يثنَّى ويُحَدُّ فهو حال، وفي قول العرب كم مِن درهمٍ عندك وامتناعهم من أن يقولوا كم مِن دراهم عندك دلالةٌ على استحقاق المفسَّر التوحيد، وما يُشَكُّ في أنَّ الذي تدخل عليه مِن في هذا المكان تمييز. انتهى ما لُخِّصَ من كلام ابن الأنباريّ.

وما ذكر من جواز الجر والنصب في النكرة بعد أَفعَلَ إذا كانت تخالف ما قبل أَفْعَلَ في نحو: أخوك أَوسَعُ دارٍ، ودارًا، وأخوك أَبسَطُ جاهٍ، وجاهًا، واللهُ أَصدَقُ قيلٍ، وقيلاً، وذلك إذا لم تُذكَر مِنْ، فإن ذُكِرتْ مِنْ فالنصب لا غير - شيء لا نعرفه، ولا يُنقل فيه عن شيوخنا إلا النصب، فلا يجوز في زيدٌ أحسنُ وجهًا ولا أوسعُ دارًا إلا النصب، ولا يجوز في ذلك الجر. وإن كان الاسم يحتمل وجهين، نحو: زيدٌ أشرفُ أبٍ - فيجرّ إن كان زيد هو الأب، ويُنصب إن كان المقصود ذكر شرف أبيه؛ لأنّ أباه ليس إياه.

فروع: للكوفيين ... [1] /...................... [٥: ٢٦/ب]

وقوله وإن كان المضافُ إليه مشتقًّا إلى آخره[2] قال المصنف في الشرح[3]: «ولا بُدَّ مِن كون المضاف إليه - أي: إلى أَفْعَلَ[4] - مطابقًا لِما قبلَ المضاف ما لم يكن المضاف إليه مشتقًّا، فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف، ومنه قول تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍ / بِهِۦ﴾[5]، وقد تضمَّن المطابقةَ والإفراد ما أنشد الفراء من قول الشاعر[6]: [٥: ٢٧/أ]

فإذا هُمُ طَعِمُوا فَأَلأَمُ طاعِمٍ وإذا هُمُ جاعُوا فَشَرُّ جِياعِ

---

(١) هنا بياض في ك مقداره صفحة، يبدأ قبل نهاية هذه الصفحة من المخطوطة بسطرين، وينتهي قبل بداية الصفحة التالية بثلاثة أسطر. وفي د، ظ مقداره نصف صفحة. والكلام متصل في ن بلا إشارة إلى وجود سقط.

(٢) يعني قوله: «وإن كان المضاف إليه مشتقًّا جاز إفرادُه مع كون الأول غيرَ مفرد».

(٣) ٣: ٦٢.

(٤) كذا! وينبغي أن يقول: إليه أفعل. والمقصود: وإن كانت النكرة المضاف إليها أفعل مشتقّة.

(٥) سورة البقرة: الآية ٤١.

(٦) البيت لرجل جاهلي في النوادر ص ٤٣٤ وقبله بيتان. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١: ٣٣ وتفسير الطبري ١: ٥٦٢ [دار المعارف] والاشتقاق ص ٤١٧.

وإنما جاز الوجهان مع المشتقِّ لأنه وأَفْعَلَ مقدَّران بِمَنْ والفعل، ومَن المعنيُّ بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ والجمع باعتبار المعنى» انتهى.

ويدلُّ قوله **مع كون الأول غير مفرد** وتعليلُه جواز ذلك أنه يجوز الإفراد والمطابقة إذا كان قبل أَفْعَلَ تثنية، فتقول: الزيدان أفضَلُ مؤمنٍ، وأفضلُ مؤمنَين.

وقد تُؤُوِّلَ قوله ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ﴾ على حذف موصوف هو جمع في المعنى: أَوَّلَ فريقٍ كافرٍ[1].

فأمَّا قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥﴾[2]، فأتى جمعًا، والذي قبله مفرد - فالذي سوَّغ ذلك كون ذلك المفرد أُريدَ به الجنس، فليس مفردًا بالشخص، وهو قوله ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾. والدليل على أنَّ المراد به الجنس كونه استُثني منه، فقيل﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾. وحَسُنَ الجمع هنا على الإفراد لأنه فاصلة، فناسب ﴿أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥﴾ قوله قبل ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢﴾، وبعده ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦﴾ إلى آخر السورة. وفي قوله ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾[3] ليس فاصلة، فاختير فيه الإفراد لأنه أخفُّ، ويُغني عن الجمع.

وقال بعض أصحابنا: عِلَّةُ لزوم التنكير أنَّ أَفْعَلَ بعضُ ما يضاف إليه، فلا بُدَّ أن يكون المضاف إليه أَفْعَلُ جمعًا؛ لأنَّ الواحد لا يكون بعضًا لواحد، فلما لزم أن يكون جمعًا، وعلم ذلك من جهة أَفْعَلَ - اختُصر، فصُيِّرَ المفرد في موضعه لعدم

---

(١) هذا تأويل البصريين. وقال الأخفش: معناه: أولَ مَن كفرَ به. معاني القرآن وإعرابه ١: ١٢٣ وإعراب القرآن للنحاس ١: ٢١٨. وتقديره عند الفراء: أول من يكفر به. معاني القرآن ١: ٣٢ - ٣٣.

(٢) سورة التين: الآية ٥. ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ۝٣ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾.

(٣) سورة البقرة: الآية ٤١.

اللبس، ولم يمكن أن يكون فيه أل لأنه مفرد في معنى جمع، والمفرد إذا كان في موضع جمعًا لا بُدَّ أن يكون نكرة، فإن أتيت بالجمع فلا بُدَّ من أل؛ لأنهم إن آثروا الرجوع إلى الأصل من الجمع لم يكونوا ليرجعوا في بعض ولا يرجعوا في آخر؛ فلا يجوز: أفضلُ رجالٍ. وإنما لم يجز لأنه لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنَّ كل شخص لا بُدَّ أن تكون له جماعة مجهولة يفضلها، وهذا غير مستنكَر، وإنما الفائدة في أن تقول: أفضلُ الرجالِ، تريد الجنس أو جماعةً بأعيانهم.

فأمَّا قوله ﴿ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ﴾[1] فيتخرج على أن يكون ما أُضيفت إليه أَفْعَلُ محذوفًا، وقامت صفته مقامه، أي: أسفَلَ قومٍ سافلين، ولا خلاف في أنه يضاف إلى اسم الجمع، فتقول: أفضلُ القومِ، وأفضلُ الناسِ، ويجوز: أفضلُ قومٍ، وأفضلُ ناسٍ، تريد: أفضلُ القومِ، وأفضلُ الناسِ. وجاز تنكير هذا ولم يَجز في الجمع لأنَّ القوم ليس من ألفاظ الجموع، وإنما هو من الألفاظ المفردة، فلهم أن يخففوه بترك أل.

ص: وأُلحق بـ«أَسْبَقَ» مطلقًا «أَوَّلُ» صفةً، وإن نُويتْ إضافتُه بُني على الضمِّ، وربَّما أُعطي مع نِيَّتها ما له مع وجودها، وإن جُرِّدَ عن الوصفيَّة جَرى مَجرى أَفْكَل. وأُلحق «آخَرُ» بـ«أوَّلَ» غيرِ المجرَّد فيما له مع الإفراد /والتذكير [٥: ٢٧/ب] **وفروعهما من الأوزان، إلا أنَّ «آخَرَ» يُطابق في التعريف والتنكير ما هو له، ولا تليه «مِنْ» وتاليها، ولا يضاف، بخلاف «أَوَّلَ». وقد تُنَكَّرُ «الدُّنيا» و«الجُلَّى» لِشَبَهِهِما بالجوامد، وأمَّا «حُسْنَى» و«سُوءَى» فمصدران.**

ش: «أَوَّلُ» صفة أَفْعَلُ تفضيل، فيُفرَد إذا أُضيف إلى نكرة أو استُعمل بِمِنْ، فتقول: هذا أَوَّلُ رجلٍ وردَ إلينا، قال تعالى﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ ﴾[2]، وتقول:

---

(١) سورة التين: الآية ٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٦.

ما رأيتُه مُذْ أوَّلَ مِن أمسِ. ويضاف إلى معرفة، كقوله ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]. وتقول: الأوَّلانِ والأوَّلونَ والأوائل، والأُولى والأُولَيانِ والأُوَل. ويَثبت له جميع أحكام ما ثبت لأفْعَلِ التفضيل، وإنما هو فرع من أصل أفْعَلِ التفضيل، وإنما أُفرِد بالذكر لأنه قد يُجَرَّد عن الوصفيَّة، فيصير له حكم آخر.

وقوله **وإن نُويتْ إضافتُه بني على الضم** قال س[2]: «وتقول ابدأْ بهذا أوَّلُ»، يعني فيضمّ، والمعنى: أوَّلَ الأشياء، فنُويت الإضافة، وقُطع عنها، وبُني على الضم كما بُني ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[3]، ولا يجوز ذلك في غيره من أفْعَلِ التفضيل، لا يجوز: ابدأْ بهذا أسْبَقُ، تريد: أسْبَقَ الأشياء.

وحكى الفارسي: ابدأْ بهذا مِنْ أوَّلُ، بالضم - وتقدَّم توجيهه - وبالفتح، مُنع الصرف للوصف والوزن، وبالجر من غير تنوين على تقدير الإضافة إلى مقدَّرِ الثبوت، كما قال الراجز[4]:

خالَطَ مِنْ سَلْمَى خَياشِيمَ وَفَا

حَذف المضاف إليه، وقَدَّر ثبوته، وتَرك المضاف على حاله.

وقوله **وإنْ جُرِّدَ عن الوصفيَّة جَرى مَجرى أفْكَلٍ** يعني أنه اسم لا صفة، فيكون مصروفًا إذ ليس فيه إلا علَّة واحدة، وهي وزن الفعل، فهو كأفْكَلٍ، وهي الرِّعْدة، فهو مصروف نحو: ما له أولٌ ولا آخرٌ[5]. وفي محفوظي أنَّ مؤنث هذا أوَّلة. إلا إن سُمِّي به فيمتنع الصرف، كما لو سَمَّيتَ بأفْكَل، وصار فيه علتان: وزن الفعل، والعلمية، وقال الشاعر[6]:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٤٣.

(٢) الكتاب ١: ١٦، ٣: ٢٨٧.

(٣) سورة الروم: الآية ٤.

(٤) تقدم في ١: ١٨٥، ٧: ١٦٩.

(٥) قالت العرب: ما تركتُ له أوَّلاً ولا آخرًا. الكتاب ٣: ٢٨٨.

(٦) جاهلي. جمهرة اللغة ٣: ١٣١١ والأيام والليالي والشهور ص ٣٧ والزاهر ٢: ٣٩١ والتمام ص ١٩٥ وشرح المصنف ٣: ٦٣. أَهْوَن: يوم الاثنين. وجُبار: يوم الثلاثاء.

أُؤَمِّـــلُ أنْ أَعِـــيشَ ، وأنَّ يَـــومِي بِـــأَوَّلَ ، أو بِـــأَهْوَنَ ، أو جُبَـــارِ

فـ«أوَّلَ» هنا علم ليوم الأحد ممنوع الصرف، قال معناه المصنف[1]، ولا يلزم من كون أَوَّلَ علمًا ليوم الأحد أن يكون منقولاً من أَوَّلَ الذي هو وصف ممنوع الصرف.

وفي البسيط: وتقول: لقيتُه أَوَّلَ مِن أمسِ، فهو على معنى: لقيتُه[2] يومًا أَوَّلَ مِن أمسِ[3]، فحذف. وأَوَّلُ يكون صفة بمعنى أَفْعَلَ، ويكون اسمًا، كقولك: ما تركَ له أَوَّلاً ولا آخرًا، وظرفًا، نحو: مُذْ عامٌ أَوَّلَ[4]، كأنك قلت: عامًا قبلَ عامنا، فتقول العرب على ما قاله اللحياني: مضى عامُ الأَوَّلِ بما فيه، والعامُ الأَوَّلُ، وعامُ أَوَّلٍ، وعامُ أَوَّلَ بما فيه، وعامٌ أَوَّلٌ، وعامٌ أَوَّلُ[5]، فتضيف العام إلى أَوَّل، فتصرف ولا تصرف، وترفعه على النعت، فتصرف ولا تصرف؛ لأنَّ أول يكون معرفة /ونكرة. ويكون ظرفًا واسمًا، فتقول: ابدأْ بهذا أَوَّلُ، فتبنيه على الضم، والحمدُ لله أَوَّلاً وآخرًا، يُعرب ويُصرف نكرة، وفعلتُ ذلك عامًا أَوَّلَ، وعامَ أَوَّلٍ وأَوَّلَ [٥: ٢٨/أ]

وقوله **وأُلحِقَ آخَرُ بِأَوَّلَ غيرِ المجرَّد** يعني من الوصف، بل أُلحق بِأَوَّل الوصف. ومعنى **فيما له مع الإفراد والتذكير وفروعهما من الأوزان** فتقول: الآخَر والآخَران والآخَرون والأواخِر، والأُخرَى والأُخْرَيان والأُخْرَيات والأُخَر.

وقوله **إلا أنَّ آخَرَ يُطابق في التعريف والتنكير ما هو له** يعني أنه إن كان جاريًا على نكرة كان نكرة[6]، أو على معرفة كان معرفة، نحو: مررتُ بزيدٍ ورجلٍ آخَرَ، ورجلَين آخَرَين، ورجالٍ آخَرِين. وكذلك في التأنيث.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٦٣.

(٢) ك، ن، د، ظ: أتيته.

(٣) الأزمنة والأمكنة ١: ٢١٦.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٩.

(٥) وعامٌ أولُ: انفردت به ظ.

(٦) كان نكرة: سقط من ك، ن.

وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَلِ التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير، وألاّ يؤنَّث ولا يثنَّى ولا يُجمَع إلا معرَّفًا كما كان أَفْعَلُ التفضيل، فمُنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى، فلذلك مُنع آخَرُ من الصرف، وأُجري مُجرى ثُلاثَ وأخواته.

وقوله **ولا تليه مِنْ وتاليها** وإنما لم تلها مِنْ وتاليها لأنه لا دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بتأويل كما صلح في أَوَّلَ أَسْبَقُ، وفي أَلَصَّ أَسْرَقُ، وفي أَقْيَرَ أَمَرُّ.

وقوله **ولا يضاف بخلاف أَوَّلَ** تقول: أَوَّلُ الفُرسانِ، وأَوَّلُ أصحابِك، ولا يجوز ذلك في آخَرَ، لا تقول: آخَرُ رجلٍ، ولا آخَرُ الرجالِ، ولا آخَرُ أصحابِك.

وقوله **وقد تُنَكَّرُ الدُّنيا والجُلَّى لشَبَهِهما بالجوامد** الدُّنيا والجُلَّى مؤنَّثا الأدنَى والأَجَلّ، فحقهما ألا يُنَكَّرا إلا إذا ذُكِّرا، لكنهما كثُر استعمالهما استعمال الأسماء المحضة، فلذلك جاز تنكيرهما، كقولِ الراجز(١):

في سَعْيِ دُنْيا طالما قد مُدَّتِ

وقولِ الآخر(٢):

وإنْ دَعَوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمةٍ يومًا سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقولُه **وأمَّا حُسْنَى وسُوءَى فمصدران** قرئ في الشاذّ ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَى﴾(٣)، وهو مصدر على فُعْلى كالرُّجْعى، والحُسْنُ والحُسْنَى، والعُذْرُ والعُذْرَى، والسُّوءُ والسُّوءَى - من المصادر التي جاءت على فُعْلٍ وفُعْلَى بمعنًى واحد.

---

(١) هو العجاج. الديوان ١: ٤١٠ ومقاييس المقصور والممدود ص ٨٢، وفيه تخريجه.

(٢) هو بشامة بن حزن النهشلي أو غيره. الحماسة ١: ٧٧ [١٤] والتنبيه لابن جني ص ٥٩ والمرزوقي ص ١٠١ والمفضليات ص ٤٣١.

(٣) سورة البقرة: الآية ٨٣. وهذه قراءة أُبيّ وطلحة بن مصرّف. البحر المحيط ١: ٤٥٣.

ص: فصل

لا يَرفَعُ أَفْعَلُ التفضيل في الأعرَف ظاهرًا إلا قبلَ مَفضولٍ هُوَ هو مذكورٍ أو مقدَّرٍ، وبعدَ ضميرٍ مذكورٍ أو مقدَّرٍ مفسَّرٍ بعدَ نَفيٍ أو شبهِهِ يُصاحب أفْعَلَ. ولا ينصبُ مفعولاً به، وقد يدلُّ على ناصبه، وإن أُوِّلَ بما لا تفضيلَ فيه جازَ على رأيٍ أن ينصِبَه، وتتعلَّقُ به حروفُ الجرِّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به.

ش: لأفْعَلِ التفضيلِ شَبَهٌ بأَفْعَلَ في التعجب، فلذلك قَصُر عن الصفة المشبهة في اللفظ بالتزام لفظ واحــد حالة تنكيره، /وفي العمل بكونه لا يعمل رفعًا في اسم ظاهر. [٥: ٢٨/ب]

واحترز بقوله **في الأعرف** مِن لغةٍ ضعيفةٍ يَرفع فيها الظاهرَ، فتقول: مررتُ برجلٍ أفضَلَ منه أبوه، أي: زائد عليه في الفضل أبوه، حكاها س[1] وغيره[2].

وقوله **إلا قبلَ مفضولٍ هُو هو مذكورٍ** يعني أنه يرفع الظاهر بهذه الشروط التي ذكرها، وذلك عند جميع العرب، والمثال في ذلك: ما رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ، فالكحلُ فاعلٌ بأحسنَ، والمفضول هو الكحل، وهو مذكور بقوله «منه»، وهو الزائد في الفضل، فهو هو، ولكنه اختلف محلُّه. وقال الشاعر[3]:

ما عَلِمتُ امرأً أَحَبَّ إليه الْـــ ـــبَذْلُ منهُ إليكَ يا بْنَ سِنانِ

وقال الآخر[3]:

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤.

(٢) الأصول ٢: ٢٩، ٣٠ - ٣١.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٥.

لا قَولَ أَبعَدَ عنه نَفعٌ منه عن   نَهْيِ الخَلِيِّ عن الغَرامِ مُتَيَّمَا

أو **مُقَدَّرٍ** مثاله: ما رأيتُ كزيدٍ رجلاً أبغَضَ إليه الشرُّ، التقدير: ما رأيتُ رجلاً أبغَضَ إليه الشرُّ منه إليه كزيد، فحذف المفضول، وهو: منه، وحذف «إليه»، للعلم بهما. وقال الشاعر[1]:

مَرَرتُ على وادي السِّباعِ، ولا أَرَى   كَوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ واديا

أَقَلَّ بهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً   وأَخْوَفَ، إلا ما وَقَى اللّهُ، ساريا

الأصل: ولا أرى واديًا أَقَلَّ به رَكبٌ منه بوادي السِّباع، فحُذف المفضول للعلم به، ولم يُقَم مقامه شيء. وقال الآخر[2]:

ما إنْ رأيتُ كعبدِ اللهِ مِن أحدٍ   أولَى بهِ الحَمدُ في وَجْدٍ وإعْدامِ

وقد يُحذف ما دخلت عليه مِنْ، فتدخل على المحلّ أو على صاحب المحلّ، مثال ما تدخل على المحلّ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكُحلُ مِن عينِ زيد، التقدير: مِن كُحلِ عينِ زيد، حذف كُحلاً، وأقامَ المضاف إليه مُقامَه. ومن ذلك قولهم: ما رأيتُ كَذبةً أكثَرَ عليها شاهدٌ مِن كَذبةِ أميرٍ على منبرٍ، التقدير: مِن شُهودِ كَذبةِ أميرٍ، فحَذف شهودًا، وأقام المضاف إليه مُقامه.

ومثال ما تدخل على ذي المحلّ: ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكُحلُ مِن زيد، والتقدير: مِن كُحلِ عينِ زيد، فحَذف مضافين كما حذف في قولهم[3]: لا أفعَلُ ذلك هُبَيرةَ بنَ سعدٍ، فحذف مضافين، أي: مدةَ مَغيبِ هُبَيرة.

---

(١) هو سُحَيم بن وَثيل. الكتاب ٢: ٣٢ - ٣٣ وإيضاح الشعر ص ٣٧٩، ٤٠٩ والخزانة ٨: ٣٢٧ - ٣٣١ [٦٢٨]. ووادي السباع: وادٍ بين البصرة ومكة. والتئيَّة: التلبُّث والتوقف. والساري: من يسير ليلاً.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٦.

(٣) المستقصى ٢: ٢٥١ وشرح المصنف ٣: ٦٦.

وقال المصنف في الشرح[1]: «وقد يُستغنَى عن تقدير مضاف في: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ مِن زيدٍ، بأن يقال: إنَّ تقديره: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ بالكحلِ مِن زيدٍ. فأدخلوا مِنْ على زيد مع ارتفاع الكحل على حدٍّ إدخالها عليه مع جَرِّه لأنَّ المعنى واحد. /وهذا وجه حَسَنٌ لا تَكَلُّفَ فيه، وله نظائر يُلحظ فيها [٥: ٢٩/أ]
المعنى، ويُرَتَّب الحكم عليه مع تناسي اللفظ. ومن نظائره قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[2]، فدخلت الباء على خبر أنَّ لتقدُّم[3] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وجعلها الكلام بمعنى: أَوَليسَ الذي خلقَ السمواتِ والأرضَ بقادرٍ. وعلى هذا التقدير يقدَّر: ما رأيتُ كَذبةً أكثَرَ عليها شاهدٌ مِن كَذبةِ أميرٍ على منبرٍ. وكذلك ما أشبه ذلك حيث[4] ما ورد» انتهى.

وينبغي ألا يجوز هذا الوجه الذي أجازه؛ لأنه ليس نظير ما مثَّل به؛ لأنَّ الباء في ﴿بِقَادِرٍ﴾زائدة؛ لأنه خبر أنَّ، وليس بموضع زيادها، ولكنه لَمَّا انسحب النفي المتقدم زيدت، ولا يقاس على زيادها ما ليس بزائد؛ ألا ترى أنَّ الباء في تقدير ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ بالكحلِ ليست بزائدة، وهذا التقدير تركيب آخر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى، أمَّا من حيث اللفظ فظاهر، وأمَّا من حيث المعنى فلأنه في قولك ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكحلُ مِن زيدٍ المحكومُ عليه بالأَحسَنيَّة هو الكحل باعتبار محلِّيه، وأمَّا في التقدير فالمحكوم عليه بالأَحسَنيَّة هو الرجل إذا حَسُنَ مسندًا إلى ضميره، وبالكحل فضلة تُبين مِن أيِّ جهة حَسُنَ. ويحتمل أن تتعلق الباء بأحسن، وتكون الباء سببيَّة. ويحتمل أن تكون للحال، فوضح قُبح هذا الوجه الذي ذكره المصنف لا حُسنه.

---

(١) ٣: ٦٦ - ٦٧.

(٢) سورة الأحقاف: الآية ٣٣.

(٣) ك، د، ن: لتقدم.

(٤) ك، ن: بحيث.

وقوله وبعدَ ضميرٍ مذكورٍ أي: مذكورٍ بين أَفْعَلَ والظاهر المرفوع، وهو عائد على الموصوف بأفعَلَ كما تقدَّم في المُثُل المذكورة، كقوله: أَحَبَّ إليه البَذلُ، وقوله: أبعَدَ عنه نفعٌ، وقوله: أحسَنَ في عينه الكحلُ، وقوله: أَكثَرَ عليها شاهدٌ، وقوله: أبغَضَ إليه الشرُّ، وقوله: أَقَلَّ به رَكبٌ، وقوله: أَولَى به الحمدُ.

وقوله أو مقدَّرٍ يعني أنه يجوز أن يُحذف الضمير إذا كان معلومًا، ومِن المسموع في ذلك قولُ بعضهم[1]: ما رأيتُ قومًا أَشْبَهَ بعضٌ ببعضٍ مِن قومِك، قدَّره المصنف في الشرح بقوله[2]: «ما رأيتُ قومًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعض مِن شَبَهِ بعضِ قومِك ببعضٍ، ثم كمل الاختصار لوضوح المعنى» انتهى.

وعلى التقدير الذي تقدَّم ذكره يكون التقدير: ما رأيتُ قومًا أَبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعضٍ منه في قومِك، ثم حُذف الضمير الذي هو «منه» العائد على شَبَه، وأُدخلت مِنْ على شَبَه، فصار التقدير: مِن شَبَهِ بعضِ قومِك ببعض، ثم حُذف[3] «شَبَهٌ» و«بعض»، وأُدخلت «مِنْ» على «قومك»، وحُذف متعلّق شَبَهٍ - وهو ببعض - كحذف ما تعلّق به، فبقي: مِن قومِك، وهو على تقدير حذف اسمين.

قال المصنف في الشرح[2]: «ومَن قَدَّرَ (ما رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكحلُ مِن زيدٍ) بـ(ما رأيتُ أحدًا أحسنَ بالكحلِ مِن زيدٍ) يُقَدِّر هذا: ما رأيتُ قومًا أَشَدَّ تَشابُهًا مِن قومِك» انتهى. وقد تقدَّم لنا أنَّ هذا التقدير لا يسوغ لمخالفته في التركيب والمعنى.

وقوله مفسَّرٍ بعدَ نَفيٍ أو شبهِه يُصاحب أَفْعَلَ أي: مفسَّر ذلك الضمير /المذكور أو المقدَّر يصاحب أَفْعَلَ، أي: المرفوع بأَفْعَلَ، وهو الكحل، فالضمير في «عينه» عائد على الموصوف، والضمير في «منه» عائد على الكحل. [٥: ٢٩/ب]

(١) الأصول ٢: ٤٤.

(٢) ٣: ٦٧.

(٣) ثم حذف شبه ... وهو ببعض: سقط من ك، ن.

قال المصنف في الشرح[1]: «والسبب في رفع أَفْعَلِ التفضيلِ الظاهرَ في هذه الأمثلة ونحوها تَهيُّؤه بالقرائن التي قارنَتْه لمعاقبةِ الفعلِ إيَّاه على وجهٍ لا يكون بدونها؛ ألا ترى أنَّ قولك: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، لو قلت بدله: ما رأيتُ أحدًا يَحسُن في عينه الكحلُ كحُسنه في عينِ زيد - لكان المعنى واحدًا، بخلاف قولك في الإثبات: رأيتُ رجلاً أَحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، فإنَّ إيقاع الفعل فيه موقع أَفْعَلَ يغيِّر المعنى» انتهى.

وهذه خطابة، وليس معنى أَحْسَنَ يَحسُنُ، بل معناه: يَزيد حُسنُ الكحلِ في عينه على حُسنه في عينِ زيد، وعلى تقديره بـ«يَحسُن» لا يغيِّر المعنى إلا من حيث إنَّ الإيجاب يغاير النفي، ولو جاء ذلك في الإثبات لكان صحيح المعنى، والتقدير: رأيتُ رجلاً يَحسُن الكحلُ في عينه كحسنه في عينِ زيد، وهذا معنًى صحيح لا ينكره عاقل.

وقال المصنف في الشرح[2]: «فكان رفع أَفْعَلَ للظاهر لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغيِّر المعنى بمنْزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنًى إذا وُصل بالألف واللام؛ فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلمَّا وقع صلة قُدِّر بفعل وفاعل ليكون جملة؛ فإنَّ المفرد لا يُوصَل به موصول، فانجبرَ بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتًا من الشبه، فأُعطي العمل بعد أن مُنعه، فكذلك أَفْعَلُ الواقع في الموقع المشار إليه، حدثَ له بالقرائن التي قارنَتْه فيه معاقبتُه للفعل على وجه لم يكن بدونها، فرفعَ الفاعلَ الظاهر بعد أن كان لا يرفعه.

وأيضًا فإنه حدثَ له في الموقع المشار إليه معنًى زائدٌ على التفضيل، وذلك أنك إذا قلت: ما الكحلُ في عين زيد أحسن منه في عين عمرو، لم يكن فيه تعرض

(١) ٣: ٦٧.

(٢) ٣: ٦٧ - ٦٨.

لنفي المساواة، وإنما تعرض فيه لنفي المزية، بخلاف قولك: ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد، فإنّ المقصود منه نفي المساواة ونفي المزية، ولهذا قدره سيبويه[1] بما رأيتُ أحدًا يَعمل في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد، فكان لأَفْعَلَ في هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية، فاستحقَّ بذلك التفضيل على أفعَلَ المقصور على المزية، ففُضِّل برفعه الظاهر» انتهى.

وهو كلام فيه تكثير لا طائل تحته، ودعوى أنّ قولك ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ قُصد به نفي المساواة ونفي المزية لا دليل على ذلك؛ بل لا فرق بين قولك «ما رأيتُ أحدًا الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عينِ زيد» وبين المثال السابق، كلاهما فيه نفي المزية لا نفي المساواة، وأَفْعَلُ التفضيل [٥: ٣٠/أ] /سواءٌ أَرَفَعَتِ المضمرَ أم المظهرَ إنما تدلُّ على الزيادة في ذلك الوصف، فإن كان الكلام مثبتًا كانت تلك الزيادة ثابتة، وإن كان نفيًا كانت تلك الزيادة منفيَّة، ولا يدلُّ انتفاء تلك الزيادة على انتفاء المساواة بوجه.

وأمَّا قول المصنف «ولهذا قدَّره سيبويه إلى آخره» فليس على ما فهمه، وإنما أراد س أن يبيِّن أنّ رفع الكحل بأحسنَ هو على طريق الفاعلية، وأنه جرى في ذلك مجرى الفعل، فكما رفع الفعلُ الظاهرَ كذلك رفعه هنا أفعَلُ التفضيل، وأمَّا أن يريد بذلك أنه انتفت المزية والمساواة فلا.

وأمَّا قوله «فكان لأَفْعَلَ في هذا الموضع ما للصفة المشبهة من تناول المساواة والمزية، فاستحق بذلك التفضيل على أفعَلَ المقصورِ على المزية، ففُضِّل برفعه الظاهر» - فلا أدري كيف كان للصفة المشبهة تناول المساواة والمزية.

وقال المصنف في الشرح[2]: «وأيضًا فإنّ قاصد المعنى المفهوم من ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ إمَّا أن يجعل أفعلَ صفة لِما قبلها رافعة

(١) الكتاب ٢: ٣١.

(٢) ٣: ٦٨.

لما بعدها، وإمَّا أن يجعله خبرًا للكحل. فهذا الوجه ممتنع بإجماع العرب لاستلزامه الفصل بالمبتدأ بين أفعَلَ و«مِنْ» مع كونهما بمنْزلة المضاف والمضاف إليه. والوجه الآخر لم يُجمع العرب على منعه، بل هو جائز عند بعضهم، فلما ألجأت الحاجة إليه اتُّفق عليه» انتهى.

وقوله «مع كونهما بمنْزلة المضاف والمضاف إليه» ليس بصحيح؛ ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالتمييز، والظرف، والمجرور، ولو ومتعلقها، وغير ذلك، وإلى جواز تقديم مِن ومجرورها على أفعَلَ في موضع وجوبًا، وكل هذا دليل على أنهما ليسا كالمضاف والمضاف إليه.

وقال المصنف في الشرح أيضًا[1]: «فإن قيل: لا نُسَلِّم الالتجاء إليه لإمكان أن يقال: ما رأيتُ أحدًا الكحلُ أحسَنُ في عينه منه في عينِ زيد.

فالجواب: أنَّ إمكان هذا اللفظ مسلَّم، ولكن ليس بمسلَّم إفادته ما يفيده اللفظ الآخر من اقتضاء المزية والمساواة معًا، وإنما مقتضى ما رأيتُ أحدًا الكحلُ أَحسَنُ في عينه منه في عينِ زيد نفيُ رؤيةِ الزائدِ حُسنُه لا نفيُ رؤية المساوي، وإذا لم يُتَوَصَّل إلى ذلك المعنى إلا بالترتيب المنصوص عليه صحَّ القول بالالتجاء إليه» انتهى.

وقد بيَّنَّا أنَّ ذلك دعوى لا تصح البتة، ولا فرق بين تقدُّم الوصف ورفع الاسم به، أو تأخُّره وجعله خبرًا للاسم؛ ألا ترى أنه لا فرق بين ما رأيتُ رجلاً قائمًا أبوه، ولا بين: ما رأيتُ رجلاً أبوه قائمٌ.

وفي «الإفصاح»[2]: لو رفعت أَحْسَنَ هنا فإمَّا بالابتداء، وخبره الكحل، أو تعكس، و«في عينه» و«منه في عين زيد» كله في صلة أَحسَنَ متعلِّق به، /فيفرق بينه [٥: ٣٠/ب]

(١) ٣: ٦٨.

(٢) ك، ن: وفي الإيضاح.

وبينها بـ(الكحل) الذي هو مبتدأ أو خبر. وسبيله أن يكون مؤخَّرًا عن الجميع أو مقدَّمًا، فإنْ أخَّرته فالهاء في (منه) للكحل، وقد قدَّمته على الكحل، ولا يجوز إن كان خبرًا لتقدُّمه لفظًا ومعنى، ويجوز إن كان مبتدأ، ويمتنع للفصل بين (أَحسَنَ) وبين (في عين)، فلمَّا كان رفع (أَحسَنَ) مع التقديم يؤدي إلى ما لا يجوز امتنع، ولزم حمله على الصفة، ولهذا قال جماعة من النحويين: إنّ الإتباع هنا للموصوف ضروريّ ورفع الكحل به. فإن أرادوا ذلك والمسألةُ على ما هي عليه فصحيح، وإن أطلقوا فباطل، لا يمتنع تأخير الكحل مبتدأ وأَحسَنُ خبره، فتقول: أَحسَنُ منه في عينِ زيدٍ الكحلُ، كأنك قلت: برجلٍ الكحلُ أَحسَنُ في عينه منه في عينِ زيدٍ، فلم تَفصل هنا، ولم تقدِّم ضميرًا على متأخِّر في اللفظ والتقدير، وقد ذكر هذا أبو العباس[1]. وإنما منعها س[2] على جهة الابتداء والخبر على ما هي عليه كما سمعها[3] من العرب.

وفي «البسيط»: أصل هذه المسألة أنّ التفضيل إن كان للشيء الواحد على نفسه فيكون باختلاف صفاته وأحواله؛ والصفات تكون أحوالاً وغير أحوال، وبالجملة فيؤخذ من حيث هو فاضلٌ بأمر لا يؤخذ به من حيث هو مفضول، وذلك إمَّا بزمان أو مكان أو حال أو شرط، فتقول: الصومُ في أيام ذي الحجَّة أَحَبُّ إلى الله منه في شَوَّال، وزيدٌ في داره أَحسَنُ منه في السوق، ومثله: الكحلُ في عينِ زيدٍ أَحسَنُ منه في عينِ عمرٍو، وهي أصل المسألة، ويجوز: الكحلُ في عينِ عمرٍو أَحسَنُ منه الكحلُ في عينِ زيدٍ، وكلٌّ ذلك لا مانع فيه من الابتداء والخبر. ويجوز في أصل المسألة: زيدٌ الكحلُ في عينه أَحسَنُ منه في عينِ عمرٍو، وكان أيضًا على الابتداء. فإذا قلت: زيدٌ أَحسَنُ في عينه الكحلُ منه في عينِ عمرٍو، امتنع هنا

---

(١) المقتضب ٣: ٢٤٨ - ٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢: ٣٢.

(٣) ك، ن: يسمعها.

الرفع بالابتداء، فكذلك لو قلت أولاً: عمرٌو أَحسَنُ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ، لم يَجز لِما نذكره، لكنه ينقلب المعنى، ولا يجري على أصله إلا في النفي على ما نذكره؛ لأنَّ أَحْسَنَ لا يخلو إمَّا أن يكون خبرًا أو مبتدأ، فإن كان مبتدأً[1] فَصَلتَ بينه وبين ما هو صلته - وهو مِنْ - بأجنبي، وهو الكحل، ولو قدّمت مِنْ لعاد الضمير على الكحل، وهو متأخر لفظًا ومعنًى، ولا يجوز. وإن كان خبرًا فكذلك يوجد الفصل، فلزم رفعه بأحسَن حتى يكون من الصلة، وصار بمنْزلة الحال من النكرة إذا تقدَّمت، لم يجز غيره؛ لأنه لا يتأتى فيه الأصل، فكذلك الاستثناء المقدَّم في النفي إذا قلت: ما قام إلا زيدًا أحدٌ؛ لأنه لا يتأتى الأصل، كذلك هذا لَمَّا لم يُمكن القطع - وهو الأصل - ارتفع بالأول مع جواز ذلك في الأصل، وهذا ظاهر كلام النحويين.

وقوله **بعدَ نفيٍ أو شِبْهِه** النفي تقدَّم التمثيل به في الصور السابقة، وشِبهُ النفي هو النهي والاستفهام. قال المصنف في الشرح[2]: «ولم يَرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأَفْعَلِ التفضيل /إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يَكُنْ غيرُك أَحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أَحَقُّ به الحمدُ منه بِمُحسِنٍ لا يَمُنّ» انتهى. [٥: ٣١/أ]

وإذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتِّباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب؛ ولا يقاس عليه النهي ولا الاستفهام الذي يراد به النفي، لاسيما ورفعه الظاهرَ إنما جاء في لغة شاذَّة، فينبغي أن يُقتصر في ذلك على مورد السماع، على أنَّ إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس، ولكن الأَولَى اتِّباع السماع.

---

(١) فإن كان مبتدأ: سقط من ك، ن.

(٢) ٣: ٦٨.

وقوله **ولا يَنصب مفعولاً به** يعني أنه إذا كان مشتقًا من مصدرٍ يتعدَّى فعلُه إلى مفعول به فإنه لا يَنصب المفعول به، بل يتعَدَّى إليه باللام إن كان الفعل يتعدَّى إلى واحد، تقول: زيدٌ أَبْذَلُ للمعروف، فإن كان الفعل يُفهم جهلاً أو علمًا تعدَّى بالباء، نحو: زيدٌ أعْرَفُ بالنحوِ وأَجْهَلُ بالفقهِ. وإن كان مبنيًا مِن فِعل المفعول تعدَّى بإلى إلى الفاعل معنًى، نحو: زيدٌ أَحَبُّ إلى عمرٍو مِن خالدٍ، وأَبْغَضُ إلى بكرٍ مِن عبدِ الله، وبـ«في» إلى المفعول، نحو: زيدٌ أَحَبُّ فيَّ مِن خالدٍ، وأَبْغَضُ في عمرٍو مِن جعفرٍ.

وقوله **وقد يَدُلُّ على ناصبه** مثاله قولُ الشاعر[1]:

فلم أرَ مِثْلَ الحَيِّ حَيًّا مُصَبَّحًا ... ولا مِثْلَنا يومَ الْتَقَينا فَوارِسا
أَكَرَّ وأَحْمَى لِلحَقيقةِ منهمُ ... وأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيوفِ، القَوانِسا

وقولُ الآخر[2]:

فما ظَفِرَتْ نَفسُ امرِئٍ يَبتَغي الْمُنَى ... بِأَبْذَلَ مِن يحيى، جَزيلَ الْمَواهِبِ

أي: نَضربُ القَوانس، ويَبذلُ جَزيلَ المواهب.

قال المصنف في الشرح[3]: «ومنه قوله تعالى ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[4]، فـ(حيث) هنا ليس بظرف، وإنما هو مفعول به، وناصبُه فعلٌ مدلولٌ عليه بـ(أعْلَم)، والتقدير: اللهُ أعلَمُ يَعلَمُ مكانَ جعلِ رسالتِه» انتهى.

---

(١) هو العباس بن مرداس. النوادر ص ٢٦٠ والأصمعيات ص ٢٠٥ [٧٠] والخزانة ٨: ٣١٩ - ٣٢٧ [٦٢٧]. أكرّ: أحسن كرًّا. وأحمى: أبلغ حماية. والحقيقة: ما يجب على المرء أن يحميه. والقوانس: جمع قَونَس، وهو أعلى بيضة الرأس.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٦٩ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٧٢.

(٣) ٣: ٦٩.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٢٤. ك: رسالاته. وكذا في الموضع التالي، وهي قراءة السبعة عدا ابن كثير وعاصم في رواية حفص. التيسير ص ٢٨٢.

وقد خرَّجناه نحن في كتابنا في التفسير المسمى بـ«البحر المحيط» على أن تكون حيثُ باقية على بابها من الظرفية؛ لأنَّ حيثُ من الظروف التي لم يُتَصَرَّف فيها بابتدائيَّة ولا فاعليَّة ولا مفعوليَّة، فنَصبُها على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ مُخْرِجٌ لها عن بابها، والتخريجُ الذي خرَّجناه عليه هو[1].

/وقال المصنف في الشرح[2]: «وإنْ كان من متعدٍّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما باللام، وأُضمر ناصب للثاني، كقولك: هو أكْسَى للفقراءِ الثيابَ، أي: يَكسوهم الثيابَ» انتهى. وينبغي ألا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعًا من لسانهم. [٥: ٣١/ب]

وقوله **وإنْ أُوِّلَ بما لا تَفضيلَ فيه جاز على رأيٍ أن ينصبه** هذا الرأي ضعيف؛ لأنه وإنْ أُوِّلَ بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تَعَدِّيه كتَعَدِّيه، والتراكيبُ خصوصيات؛ ألا ترى أنَّ فَعُولاً وأخواتها تعمل، وفَعِيل لا يعمل، نحو شَرِيب وطَبِيخ، لا يقال: هذا شَرِيبٌ الماءَ، ولا: طَبِيخٌ الطعامَ، وإن كان يقال: هذا شَرَّابٌ الماءَ، وطَبَّاخٌ الطعامَ.

وقوله **وتتعلق به حروف الجر إلى آخره**[3] قال المصنف في الشرح[4]: «فيقال: زيدٌ أرغَبُ في الخير مِن عمرٍو، وعمرٌو أجمَعُ للمال مِن زيدٍ، ومحمدٌ أرْأَفُ بنا مِن غيره» انتهى. وليس قوله «وعمرٌو أجمَعُ للمال مِن زيدٍ» من هذا الفصل، بل

---

(١) هنا بياض في المخطوطات مقداره بضعة أسطر، وفي حاشية ك: «كذا وجد». وفي حاشية ن ما نصه: «كذا وجد في الأصل مكشوفًا ناقصًا». وفي حاشية مصورة د كلام ظهر منه: «كذا» فقط. وليس في حاشية ظ شيء. قال في البحر المحيط ٤: ٢١٨ - ٢١٩: «والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية، على أن تضمن أعلم معنى ما يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالاته، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز كما قلنا».

(٢) ٣: ٦٨.

(٣) يعني قوله: وتتعلقُ به حروفُ الجرِّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفْعَلَ المتعجَّبِ به.

(٤) ٣: ٦٩.

من بابِ ما يتعدَّى الفعل فيه إلى مفعول به، تقول: جَمَعَ زيدٌ المالَ، فـ«أَجْمَعُ للمالِ» من فصل: أَضْرَبُ لِزيدٍ، وأَشْرَبُ لِلماءِ.

ص: باب اسم الفاعل

وهو الصِّفةُ الدالَّة على فاعِلٍ جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي. ويُوازن في الثلاثي المجرَّد فاعلاً، وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخر مبدوءًا بميمٍ مضمومة. ورُبَّما كُسِرَتْ في مُفْعِلٍ أو ضُمَّتْ عينُه، ورُبَّما ضُمَّتْ عينُ مُنفَعِلٍ مرفوعًا. ورُبَّما استُغنِيَ عن فاعِلٍ بمُفْعِلٍ، وعن مُفْعَلٍ بِمَفعُولٍ فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ له، وعن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوه، أو بمُفْعَلٍ، وعن فاعِلٍ بِمُفعِلٍ أو مِفْعَلٍ. ورُبَّما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعُولاً، ومَفعُولٌ فاعِلاً.

ش: قوله وهو الصفة هذا جنس يشمل جميع الصفات من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبَّهة وغير مشبَّهة وأمثلة المبالغة. وقال المصنف في الشرح[1]: «ذِكرُ الصفة مُخرج للأسماء الجامدة» انتهى. والجنس لا يُذكر لإخراج شيء، إنما يُذكر لإخراجِ الشيءِ الفصلُ، والجنسُ إنما يؤتى به جامعًا لأشياء، ثم تخرج بالفصل حتى يتميز المحدود. ثم قد ذَكر هو ما استُعمل وصفًا وهو جامد، كلَوْذَعِيّ وجُرْشُع وشَمَرْدَل وصَمَحْمَح وغير ذلك في باب النعت[2]، وهي جوامد؛ إذ ليست مشتقَّة من شيء، ولكن العرب استعملتها صفات، وأُجريت مُجرى ما ليس بجامد من المشتقَّات.

وقوله الدالَّةُ على فاعِلٍ فصلٌ مُخرجٌ لاسم المفعول، وما أدَّى معناه، كالمصدر الموصوف به في نحو: هذا درهمٌ ضَربُ الأميرِ.

---

(١) ٣: ٧٠.

(٢) التسهيل ص ١٦٨. وشرحه ٣: ٣١٣، ٣١٤، قال في الشرح: «فلَوْذَعِيّ يجري مجرى فَطِن وذكي، وجُرْشُع يجري مجرى غليظ وسمين، وصَمَحْمَح يجري مجرى شديد». والشَّمَرْدَل: الفتيّ السريع من الإبل وغيره الحسن الخَلْق.

وقوله **جاريةً في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها** يعني في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وهو شامل لاسم الفاعل لفظًا لا معنًى، نحو: ضامر الكَشح، ومُنطَلِق اللسان، ولنحو أهْيَف وأعْمى /من الصفات التي على أَفْعَلَ [٥: ٣٢/أ] وفعلُها على فَعِلَ. وهو فصل يَخرج به ما ليس بجارٍ على المضارع مما هو جارٍ على الماضي، كفَرِحٍ ويَقِظٍ وما ليس بجارٍ عليه، كسَهْلٍ وكَرِيم. وخَرَج به أيضًا باب أَهْيَفَ؛ لأنَّ مؤنثه على فَعْلاء، فلم يَجر على المضارع إلا في حال التذكير، بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا تتغير بنيته، فالجريان يصحبه في التذكير والتأنيث؛ لأنَّ التأنيث بالتاء في نيَّة الانفصال. وخَرَج به أيضًا أمثلة المبالغة.

وقوله **لمعناه** أي: لمعنى المضارع من الحال والاستقبال، أو معنى الماضي. وهذا فصل يَخرج به بابُ ضامِر، فإنه لا يُنوى به استقبال ولا مضيّ، وإنما يراد به معنًى ثابت، قال المصنف في الشرح(١): «ولذلك أضيف إلى ما هو فاعل في المعنى كما تضاف الصفة التي لا تجري على المضارع، فيقال: ضامِرُ الكَشْح، كما يقال: لَطيفُ الكَشْح».

وقوله **ويُوازِنُ في الثلاثيِّ الْمُجَرَّدِ فاعِلاً** يعني: المجرَّد من حروف الزيادة. وهذا الذي ذكر هو القياس، فإذا أردت أن تبني اسم الفاعل من نحو فَرِحَ وثَقُلَ وهو مذهوب به مذهب الزمان قلت فارِحٌ وثاقِلٌ، فتأتي به على مناسبة المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وهذا الذي ذكر المصنف من أنَّ اسم الفاعل من الثلاثيِّ يكون على فاعِلٍ شاملٌ لأضرُبه الثلاثة: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ.

وقال النحويون: قد جاء اسم الفاعل من فَعِلَ المتعدي على غير فاعِل، ولا ينقاس، فجاء على فَعِيل، نحو عَشِيق، وعلى فَعِلَة، نحو عَلِقَة، وفَعَلْنة، نحو عَلَقْنة، من عَلِقَتْ نفسُه الشيءَ، وعلى فَعِلٍ، قالوا رَضِعَ فهو رَضِعٌ.

---

(١) ٣: ٧٠.

وأمَّا مِن فَعِلَ اللازمِ ففاعِلٌ فيه قليل، نحو: سَلِمَ فهو سالِمٌ. وقد جاء فيه فَعيل، نحو حَزِين وسَمِين. وقال المصنف في بعض تصانيفه[1]: «قياسه فَعِلٌ وفَعْلانُ وأَفْعَلُ، نحو: أَشِرٍ وصَدْيانَ وأَجْهَرَ[2]».

وقال بعض أصحابنا: قياسه أن يكون في الآفات والخِلَق والألوان على أَفْعَلَ، نحو: عَمِيَ فهو أَعْمَى، وشَنِبَ[3] فهو أَشْنَبُ، وشَهِبَ فهو أَشْهَبُ. وفي الامتلاء وضدِّه على فَعْلانَ، نحو: رَيَّانَ وصَدْيانَ، وفيما سوى ذلك على فَعِلٍ نحو أَشِرٍ. وإذا كان معتلَّ اللامِ لَزِمَ فَعِيلاً، نحو: حَيِيَ فهو حَيِيٌّ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ ، وشَقِيَ فهو شَقِيٌّ.

وقد جاء اسم الفاعل من فَعَلَ على غير زنة الفاعِل، ففي المتعدي على فُعَلٍ، نحو قُطَعٍ، من قَطَعَ رَحِمَه، وفَيْعِلٍ، نحو سَيِّدٍ، من سادَ قومَه. وفي اللازم على فَعِيلٍ، نحو عَرِيف وعَرِيج، من عَرَفَ وعَرَجَ. وفَعَّالٍ، نحو جَواد، مِن جادَ. وفَيْعِلٍ، نحو مَيِّت، من ماتَ، وفَيْعِلان، نحو بَيِّحان، من باحَ[4]، وقد خفَّفوا، فقيل: مَيْتٌ وبَيْحان. وفَعْلان، قالوا: نَعْسان ونَعْسى، من نَعَسَ. وفَوْعَلٍ، نحو خَوْتَعٍ، مِن خَتَعَ: صار تحت الظُّلمة.

/ وأمَّا فاعِلٌ من فَعُلَ فقليل ، قالوا في نحو حَمُضَ ومَثُلَ وكَمُلَ وطَهُرَ وفَرُهَ وفَضُلَ ووَدُعَ[5] : حامِضٌ وماثِل وكامِل وطاهِر وفــارِه وفاضِل ووادِع، وقال [٥: ٣٢/ب]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ٢٢٢٧.

(٢) الأجهر: الذي لا يبصر في الشمس.

(٣) شنب الثغر: رقَّت أسنانه وابيضَّت.

(٤) باح بسرِّه: أظهره. د: «تيحان من تاح». قلت: تَيَّحان: فَيْعَلان، بفتح العين، وقد نصَّ الرُّعَيني على أنَّ اسم الفاعِل جاء على فَيْعِلان بكسر العين، ومثَّل له بِبَيِّحان. شرح ألفية ابن معطٍ (السفر السابع) ص ١١٦ [رسالة].

(٥) مثُل الرجل: صار فاضلاً. وفرُه: كان حاذقًا في أموره. وفضُل الشيء: بقيت منه بقية. ووَدُع الرجل: سكن.

ابن خالويه[1]: لم يشذ إلا قولهم فَرُهَ فهو فارِه، وباقيها فيها الفتح والضم، فاستُغني باسم الفاعل من فَعَلَ عن اسم الفاعل من فَعُلَ.

وذكروا أنّ باب اسم الفاعل من فَعُلَ بابه فَعِيل، وهو القياس، ولا ينقاس فيه غيره. وقال المصنف في بعض تصانيفه[2]: جاء فيه فَعْلٌ، نحو: سَهْلٍ وحَزْنٍ وصَعْبٍ. ومَن قاسه لعدم السماع فمُصيب.

وقد جاء فيه على غير هذين الوزنين، فجاء فيه جَبَانٌ وشُجاعٌ وفُراتٌ وأَشْجَعُ وشُجَعَةٌ وصَرْعانُ وحَصِفٌ[3] وحَسَنٌ ووُضَّاءٌ وعَفِرٌ[4] وغَمْرٌ[5] وحَصُورٌ، أي: ضاقَ مجرى لبنها، وماضيها كلها على فَعُلَ.

وقوله **وفي غيره** - أي: في غير الثلاثي - **المضارع إلى آخره**[6] نحو مُكْرِم ومُقْتَدِر ومُستَخرِج، وكذا من باقي أوزان ما زاد على ثلاثة.

وقوله **ورُبَّما كُسِرت في مُفْعِل** أي: كُسرت الميم، قالوا أَنْتَنَ فهو مُنْتِن، على القياس، وقالوا أيضًا مِنْتِن، بإتباع الميم العين، ومُنْتُن بإتباع العين الميم، وقالوا في المُغيرة مِغِيرة.

وقوله **ورُبَّما ضُمَّتْ عينُ مُنفَعِلٍ مرفوعًا** حكاه ابنُ جِنِّيٍّ[7] وغيرُه[8] في مُنْحَدِر مرفوعًا[9].

---

(١) ليس في كلام العرب ص ١٢٠.

(٢) كالألفية، انظر شرحها لابن الناظم ص ٤٤١ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٠٣، ٧٠٧.

(٣) حَصِفٌ: جيد الرأي محكم العقل. ظ: وخصب.

(٤) عَفِرٌ: شجاع ماكر.

(٥) غَمْر: لم يجرب الأمور.

(٦) يعني قوله: «وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ ما قبلَ الآخر مبدوءًا بميم مضمومة».

(٧) الخصائص ٢: ٣٣، وفي ص ١٤٣، ٣٣٦ ضبط بضم الحاء والدال.

(٨) حكاه سيبويه في الكتاب ٤: ١٤٦.

(٩) وقوله ورُبَّما ضُمَّتْ ... في مُنْحَدِر مرفوعًا: سقط من ك، ن. يعني أنهم يقولون في هو مُنْحَدِرٌ: هو مُنْحَدُرٌ من الجبل، بضم الدال.

وقوله ورُبَّما استُغنِيَ إلى آخره[1] قالوا: حَبَّه فهو مُحِبٌّ، ولم يقولوا حابٌّ. ومثالُ الاستغناء عن مُفعَل بمَفْعُول فيما له ثلاثي قولُهم: أَحْزَنَه الأمرُ فهو مَحزُون، أَغْناهم عن مُحْزَن، وأَحبَّه فهو مَحبُوب، أَغْناهم عن مُحَبّ، وندرَ قولُ عنترة[2]:

.... مِنِّـــي بِمَنْزِلَـــةِ الْمُحَـــبِّ الْمُكْـــرَمِ

ومثالُه فيما لا ثلاثيَّ له قولُهم مَرْقُوق، مِن أَرَقَّه، أي: مَلَكَه، وقول الشاعر[3]:

مَعِـــي رُدَيْنِـــيُّ أَقْـــوامٍ ، أَذُودُ بِـــهِ   عن عِرْضِهِمْ ، وفَريصِي غيرُ مَرعُـــودِ

ولم يقولوا: رَعدَ ولا رَقَّ، إنما قالوا: أُرعِدَت وأُرِقَّ.

ومثال الاستغناء عن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوه قالوا: أَيْفَعَ الغلامُ - إذا شَبَّ - فهو يافِعٌ، وأَوْرَسَ الرِّمثُ - وهو شجرٌ -: إذا اصفرَّ، فهو وارِسٌ، وأَقْرَبَ القومُ فهم قارِبون: إذا كان إبلُهم قَوارِب[4]، ولا يقال: هم مُقْرِبُون، وأَوْرَقَ الشجرُ فهو وارِقٌ، كما قال[5]:

.... تَعْطُو إِلَى وارِقِ السَّلَمْ

والقياس مُوفِعٌ ومُورِسٌ ومُقرِبٌ ومُورِقٌ، وقد سُمع: وَرِسَ الشجرُ، ويَفَعَ الغلامُ، فيكونون قد استغنَوا عن اسم فاعل أَوْرَسَ وأَيْفَعَ باسم فاعل يَفَعَ ووَرِسَ.

---

(١) يعني قوله: ((ورُبَّما استُغنِيَ عن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ، وعن مُفْعَلٍ بِمَفعُولٍ فيما له ثلاثيٌّ وفيما لا ثُلاثيَّ له، وعن مُفْعِلٍ بفاعِلٍ ونحوِه، أو بِمُفْعَلٍ، وعن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ أو مِفعَلٍ. ورُبَّما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعُولاً، ومَفعُولٌ فاعِلاً)).

(٢) هذا عجز بيت تقدم في ٦: ١٤.

(٣) هو الشماخ. الديوان ص ١١٩. الفريص: أوداج العنق. ومرعود: مضطرب.

(٤) وذلك إذا بقي بينهم وبين الماء ليلة.

(٥) هذه قطعة من بيت تقدم في ٥: ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤.

وقالت العرب: أعَقَّتِ الفَرَسُ فهي عَقُوقٌ: إذا حَمَلَتْ، قال أبو علي القالي: «ولا يقال مُعِقّ»[1]. وقالوا: أَحْصَرَتِ الناقةُ فهي حَصُور: إذا ضاقَ مَجرى لبنها، وقالوا عَقَّتْ وحَصَرَتْ، فيكون ذلك من باب الاستغناء.

ومثالُ ما استُغنِي فيه بِمُفْعَل أَسْهَبَ الرجلُ في الكلام - إذا كَثُرَ كلامُه - فهو مُسْهَبٌ، وكذلك إذا ذهبَ عقلُه من لدغ الحية، وأَلْفَجَ - ذهبَ مالُه - فهو مُلْفَجٌ، وفي الحديث: (ارْحَمُوا مُلْفَجِيكم)[2]، وأَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وقالوا أُلْفِجَ ذو المال، وأُسْهِبَ اللديغُ، وأُحْصِنَ، /مبنيًّا للمفعول، فيكون في بنائه للفاعل قد استَغنَوا باسم المفعول عن اسم الفاعل. وقالت العرب: اجْرَأَشَّتِ الإبلُ - إذا سَمِنَت - فهي مُجْرَأَشَّة، بفتح الهمزة، وهو شاذّ. [٥: ٣٣/أ]

ولم يَرد في «أَسْهَبَ في الكلام» إلا مبنيًّا للمفعول، وإذا كان أَسْهَبَ بمعنَى فَصُحَ، أو بَلَغَ الرَّملَ[3] في حفره، أو أَكثَرَ العطاءَ، أو تغيَّرَ وجهُه، أو نزلَ السَّهْبَ - أي: المكانَ السَّهل - أو أَسْهَبَ الفرسُ: سَبَق - فاسم الفاعل منه بكسر الهاء على القياس.

ومثالُ ما استُغنِي فيه عن فاعِلٍ بِمُفْعِلٍ أو مِفْعَلٍ قولُهم: عَمَّ الرجلُ بمعروفه، ولَمَّ متاعَ القوم، فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ، ولم يُقل بهذا المعنى عامٌّ ولا لامٌّ، ولا نظير لهما، حكاه ابن سيده[4].

---

(١) الأمالي ١: ١٢٨، وقال: «وهذا قول الأصمعي، وقد قال بعض اللغويين: يقال عَقُوقٌ وُعِقٌّ». وذكر هذا قبله ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢٣٦ وابن قتيبة في أدب الكاتب ص ٦١٢.

(٢) النهاية في غريب الحديث ٤: ٢٥٩: «وأطعموا ملفجيكم».

(٣) ك، ن: السهل.

(٤) المحكم ١: ٥٤ (العين والميم).

ومثالُ ما خَلَفَ فاعِلٌ مَفعولاً قولُ الشاعر[1]:

لقد عَيَّلَ الأَيتامَ طَعنةُ ناشِرَهْ أناشِرَ ، لا زالتْ يَمينُكَ آشِرَهْ

أي: مأشورة، والمأشورة: المقطوعة بالمئشار[2].

ومثالُ ما خَلَفَ مَفعُولٌ فاعِلاً قولُهم: قَطَّ السِّعرُ: غلا، فهو مَقْطُوطٌ، ولم يقولوا قاطٌّ، ذكره ابن سيده[3]، وهو نادر. وقال المصنف في الشرح[4]: «كاسٍ بمعنى مَكْسُوّ» انتهى. والأصحُّ أنَّ كاسٍ اسمُ فاعِلٍ من كَسِيَ الرجلُ، كما قال[5]:

وأنْ يِعْرَيْن إن كَسِيَ الجواري ....

---

(١) نسب البيت لأم ناشرة هند بنت معاوية بن الحارث في أسماء المغتالين لمحمد بن حبيب المطبوع ضمن نوادر المخطوطات ٢: ١٣٠. ونسبه ابن بري في التنبيه والإيضاح (أشر) ٢: ٧٨ إلى نائحة همّام. وقيل: هو لأمّ همّام. انظر حاشية جمهرة اللغة ٢: ٧٣٤ واللسان (أشر). وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٤١ والخصائص ١: ١٥٢ وغيرهما. ناشرة: هو ناشرة بن أغواث الذي قتل همّام بن مرّة غدرًا.

(٢) المئشار: المنشار.

(٣) المحكم (قطط) ٦: ٧١، وفيه: «فهو قاطّ ومقطوط».

(٤) ٣: ٧٢.

(٥) هذا صدر بيت تقدم في ١: ٢١٥، ٧: ٢٧، وص ٢٥٢ من هذا الجزء.

ص: فصل[1]

يَعملُ اسمُ الفاعلِ غيرُ المصغَّرِ والموصوفِ، خلافًا للكسائي، مفردًا وغيرَ مفردٍ عَمَلَ فِعلِه مُطلقًا.

ش: اختلفوا في اسم الفاعل إذا كان ماضيًا بغير أل هل يرفع الفاعل، فالظاهر من كلام س[2] أنه يرفع الفاعل، وأنّ الماضي وغيره مشتركان في ذلك. ومن النحويين من قال[3]: لا يرفع الفاعل، وإنه صار كالكاهل. وهذا الخلاف في الفاعل الظاهر. والجمهور على أنه يرفع المضمر. وبعضهم قال: ولا يرفع المضمر.

وإذا صُغِّر اسم الفاعل ففي إعماله في المفعول به خلاف:

ذهب البصريون[4] والفراء إلى أنه لا يعمل، وأنه تجب إضافته، فتقول: هذا ضُوَيْرِبُ زيدٍ. وعلّة منعه من ذلك أنه إذا صُغِّرَ دخلته خاصّةٌ من خواصِّ الأسماء، فبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي كانت عمدة في الشبه.

وذهب الكسائي وباقي الكوفيين[5]، وتابعهم[6] أبو جعفر النحاس - إلى أنه يجوز إعماله مصغَّرًا؛ لأنه ليس من أصول الكوفيين شبهه له في الصورة بل في المعنى. واستدلّ الكسائيُّ على ذلك بقول العرب: أَظُنُّني مُرتَحِلاً فَسُوَيْئِرًا

---

(١) فصل: انفردت به ن. وهو في التسهيل، وشرح المصنف، وشرح ناظر الجيش.

(٢) الكتاب ٢: ١٨ - ١٩ وشرحه للسيرافي ٦: ٩٤ - ٩٨.

(٣) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٣.

(٤) الكتاب ٣: ٤٨٠ والتعليقة للفارسي ٣: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٥) نسبه ابن عصفور في شرح الجمل ١: ٥٥٤ للكوفيين، ولم يستثن منهم الفراء.

(٦) وتابعهم أبو جعفر ... ليس من أصول الكوفيين: سقط من ك، ن.

فَرْسَخًا[1]. ولا حجة فيه؛ لأنه لم يعمل في مفعول به صريح، وإنما عمل في الظرف، وروائحُ الأفعال قد تعمل في الظروف والمجرورات.

وقال النحاس: ليس تصغيره أعظم من تكسيره، وهو يعمل إذا كان مكسَّرًا، فأحرى أن يعمل إذا كان مصغَّرًا؛ لأنَّ التصغير قد يوجد في ضرب من الأفعال، والتكسير لا يوجد فيها.

والجواب عما قاله أنَّ التكسير إنما وقع في اسم الفاعل بعد استقرار العمل فيه قبل التكسير بسبب الجريان، فلم يؤثر فيه.

والصحيح أنه لا يجوز إعماله مصغَّرًا؛ لأنَّ /ذلك لم يُحفظ[2] من كلامهم. [٥: ٣٣/ب]

وقال بعض شيوخنا[3]: إذا كان الوصف لا يُستعمل إلا مصغَّرًا و لم يُلفظ به مكبَّرًا جاز إعماله، ومن ذلك قول الشاعر[4]:

فما طَعْمُ راحٍ في الزُّجاجِ مُدامةٍ ... تَرَقْرَقُ في الأيدي كُمَيْتٍ عَصيرُها

وقوله والموصوفِ هذا معطوف على المصغر، أي: وغيرُ الموصوفِ. إذا وُصف اسم الفاعل قبل أن يأخذ معموله؛ لأنه زال شبهه للمضارع بالوصف؛ لأنه من خواص الأسماء - فإنْ أخذَ معموله جاز أن يوصف بعد ذلك، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، ويجوز: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ[5]. هذا مذهب البصريين والفراء.

---

(١) شرح المصنف ٣: ٧٤.

(٢) ك، ن: لأن ذلك يحفظ.

(٣) نص في الارتشاف ٥: ٢٢٦٨ على أنه ابن عصفور.

(٤) هو مُضَرِّس بن رِبعيّ الأسدي. شعره ص ٧١ [مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد ٣٧: الجزء الأول، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م] والعيني ٣: ٥٦٧. وليس في قصيدته التي في الحماسة البصرية ٣: ١٣٠٧ - ١٣٠٩ [١١٩٥]، وقد اختلف في نسبتها.

(٥) عاقل: سقط من ك.

وأجاز الكسائيُّ وباقي الكوفيين إعماله موصوفًا قبل أن يأخذ معموله، فأجازوا: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا. وأجاز الكسائيُّ أن يقال: أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، على أن يكون زيد منصوبًا بضارِب وقد وُصف بـ«أيّ ضارب»، وهي صفة لا يُفصل بينها وبين موصوفها بشيء لا بمعمول ولا بغيره.

واستدلَّ مَن أجاز ذلك بالسماع، قال[1]:

إذا فاقِدٌ خَطْباءُ فَرخَينِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُبايِنِ

وقال الآخر[2]:

وقائلةٍ تَخْشَى عليَّ: أظُنُّه سَيُودِي بِهِ تَرْحالُهُ وجَعائلُهْ

وقال الآخر[3]:

وراكِضةٍ ما تَستَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعيرَ حِلالٍ، غادَرَتْهُ، مُجَعْفَلِ

فـ«فَرخَين» عندهم منصوب بـ«فاقد»، وقد وُصف بـ«خَطباء»، و«أظُنُّه» معمول لـ«قائلة»، وقد وُصف بـ«تخشى عليَّ»، و«بعير» منصوب بـ«راكِضة»، وقد وُصف[4] بـ«تَستَجِنُّ». وتأوَّلَ مَن منعَ هذا كلَّه.

---

(١) نسب في الحجة ٥: ٢٢٥ والمقاصد النحوية ٣: ٥٦٠ - ٥٦٣ إلى بشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه. والبيت بلا نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤٤ والإغفال ٢: ٢٠٦ والمقرب ١: ١٢٤ وشرح المصنف ٣: ٧٤ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٤٢. ويروى آخره: «المزايل». حمامة فاقد: سُبِعَ فرخُها. والخطباء: التي في لونها خُطْبة، والخُطبة: لون يضرب إلى الكدرة مشرب حمرة في صفرة.

(٢) كذا آخره هنا وفي شرح أبيات المغني ٦: ٣١٤ - ٣١٥ [٦٧٥]! والبيت لذي الرمة، وهو آخر قصيدة بائية في ديوانه ٢: ٨٥٨ والحجة ٥: ٢٢٥، وآخره فيهما: «ومَذاهِبُهْ».

(٣) هو طفيل الغنوي. الديوان ص ٩٢ [دار صادر] والأمالي ١: ١٠٤ والسمط ص ٣١٩ - ٣٢٠. والبيت بلا نسبة في الحجة ٥: ٢٢٥. الراكضة التي عنى: هي بنت طفيل بن مالك فارس قُرْزُل، وذلك أنها خرجت عريانة مذعورة، فاعْرَوْرَتْ بعيراً لها لتهرب عليه، وغادرت حلالها مطروحاً - وهو مركب من مراكب النساء - فلم ترحله للعجلة والذعر. والمجعفل: المصروع.

(٤) فيما عدا ن: فصل.

أمّا ما أجازه الكسائيُّ من التمثيل المذكور فلم يَقل إنه رواه عن العرب، وإنما هو من تمثيله، على أنه لو كان سماعًا من العرب لجاز أن يكون منصوبًا بضارِب، وضارِب خبر عن أنا تقدَّم معموله، و«أيُّ ضاربٍ» خبرٌ ثانٍ لا وصفٌ لضارِب.

وأمَّا «إذا فاقدٌ خَطْباءُ فَرخَين» فتُؤُوِّلَ[1] على أنَّ فَرخَينِ منصوب بإضمار فعلٍ يفسِّره فاقِدٌ، ويدل عليه، وتقديره: فَقَدَتْ فَرخَينِ. ويؤيد أنه ليس منصوبًا بفاقد أنَّ فاقدًا صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث؛ ألا ترى أنَّ اسم الفاعل إذا لم يَجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل، لا يجوز: هذه امرأةٌ مرضعٌ ولدَها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يُذهب به إذ ذاك مذهب الفعل، إنما ذُهب به مذهب النسب، فإذا قلت امرأةٌ مُرضعٌ فالمعنى ذات رَضاع، كما تقول: رجلٌ دارِعٌ، أي: ذو دِرع، فإن ذَهبتَ بِمُرْضِعٍ مذهبَ / الزمان فلا بدَّ من التاء، ويعمل إذ ذاك، [٥: ٣٤/أ] كما قال[2]:

كَمُرْضِعةٍ أولادَ أُخرَى ، وضَيَّعَتْ بَني بَطْنِها ، هذا الضَّلالُ عَنِ القَصْدِ

فأمَّا البيتان الآخران فتُؤُوِّلا على أنَّ قوله: ما تَستَجِنُّ بِجُنَّة، وتَخشى عليَّ - حال[3] من الضمير المستكنّ في اسم الفاعل. أو معمولان لمحذوف[4]، تقديره: قالتْ أو تقول أظُنُّه، أو رَكَضَتْ بَعيرَ [حِلالِ][5].

(١) الحجة ٥: ٢٢٥ والمقرب ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح المصنف ٣: ٧٤.

(٢) هو العُدَيل بن الفَرخ العجليّ. الحماسة ١: ٣٧٨ [٢٦٠] والمرزوقي ص ٧٣٦ [٢٤٩] والأعلم ص ١٩٣ [٥٤]. وقال أبو رياش: القصيدة لأبي الأخيل العجلي.

(٣) مغني اللبيب ٢: ٤٨٣، وفيه تأويل بيت ذي الرمة فقط هذا التأويل.

(٤) الحجة ٥: ٢٢٥. وفي شرح المصنف ٣: ٧٥ تأويل بيت ذي الرمة فقط هذا التأويل.

(٥) حلال: تكملة يلتئم بها السياق.

وقال المصنف في الشرح ما نصه[1]: «ووافق بعضُ أصحابنا الكسائيَّ في إعمال الموصوف قبل الصفة؛ لأنَّ ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبلها[2]، فأجاز: أنا زيدًا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ، ومنع: أنا ضاربٌ أيُّ ضاربٍ زيدًا. واستدلَّ صاحب هذا الرأي بقول الشاعر[3]:

وَوَلَّى كَشُؤْبُوبِ العَشِيِّ بِوابِلٍ ... ويَخْرُجْنَ مِن جَعْدٍ ثَراهُ مُنَصَّبِ

فرفع ثَراه بِجَعْدٍ، ثم نعته بِمُنَصَّب» انتهى.

وهذا الذي ذكره لا نعلم فيه خلافًا من أنه إذا وُصف بعد أخذِه مفعولَه جاز ذلك؛ وليس وصفه بعد أن أخذَ معمولَه قادحًا في عمله. ويظهر من كلام المصنف أنه متى وُصف لم يعمل، ولذلك ذكرَ وصفَه بعد العمل عن بعض أصحابنا.

وقوله **مفردًا وغيرَ مفرد** أي: يعمل مفردًا ومثنًّى ومجموعًا جمع سلامة وجمع تكسير، وإذا جاز أن يعمل مكسَّرًا وقد تغيرتْ فيه بنيته التي بها أشبَهَ المضارعَ فعملَ فالأولى أن يعمل مع جمع التصحيح والتثنية؛ إذ لم يتغير نظم المفرد فيهما.

وإذا كان اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة بالواو والنون في موضع يعرى فيه الفعل فلا يعمل، تقول: مررتُ برجلٍ ضارباه الزيدان، وبرجالٍ ضاربوهم إخوهم[4]، صار كالاسم، كقولك: مررتُ برجلٍ أخواه الزيدان، وعليه

---

(١) هذا ليس في المطبوع، وهو في شرح المصنف بتحقيق د. محمد إبراهيم ٢: ٧١٦ [رسالة].

(٢) الذي في المخطوطات: «بعد ذكرها وقبلها»، صوابه في شرح المصنف.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٥٠. ولّى: يعني الفرس. والشؤبوب: الدفعة من المطر. والوابل: المطر الغليظ القطر. ويخرجن: يعني النعاج. والجعد: الشديد النداوة. والمنصَّب: المرتفع المنتصب، أو المتراكب بعضه على بعض.

(٤) ك: وبرجال ضاربوه أجود. ظ، د: وبرجال ضاربوهم أخوه. ن: وبرجال ضابوه إخوته. وانظر الأصول ١: ١٢٦.

(أوَمُخرِجيَّ هُمْ)[1]، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ ضاربين غلمانُه زيدًا، بل يُقطع[2] على مذهب س والخليل وجماعة النحويين.

وخالف المبرد[3]، وقال: إنه يعمل؛ لأنه حالَ اللحاق قَوِيَ شبهُه بالفعل؛ لأنه لحقه ما لحق الفعل، وسلم بناؤه، وإذا كان في المكسَّر لا يُقطَع وقد تغيَّر بناؤه فأَحرَى فيما لا يتغير بناؤه.

ورُدَّ عليه بأنه لا يشبهه؛ لأنه لحقه شيء لا يلحق الفعل لو كان ثمة، ولأنَّ الفرق بينه وبين المكسر أنَّ المكسَّر حُكمُه حُكمُ مفرده؛ لأنه لا يُعرب وفيه هذه الحروف، ويُصغر وغير ذلك، فجرى مجرى المفرد، بخلاف المسلَّم، فلذلك كان القطع فيه دون المكسَّر. انتهى من البسيط. ويأتي في آخر الصفة المشبهة الكلام على إسناد الصفة للظاهر بعدها.

وقوله **عَمَلَ فِعلِه مطلقًا** يعني أنه إن كان فعله لازمًا كان اسم الفاعل لازمًا، وإن كان متعديًا إلى واحد كان اسم فاعله متعديًا إلى واحد، وإن كان لاثنين كان اسم الفاعل متعديًا إلى اثنين، وإن كان إلى ثلاثة تعدى اسم الفاعل إلى ثلاثة.

ص: وكذا إنْ حُوِّل للمبالغة من فاعلٍ إلى فَعَّال أو /فَعُول أو مِفْعال، خلافًا للكوفيين. ورُبَّما عَمِلَ مُحَوَّلاً إلى فَعِيلٍ وفَعِلٍ. ورُبَّما بُنِيَ فَعَّالٌ ومِفعالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ مِن أَفْعَلَ. [٥: ٣٤/ب]

ش: هذه تسمى بالأمثلة الخمسة، وهي فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِيلٌ وفَعِلٌ. وهذه الأمثلة في إعمالها خلاف:

ذهب الكوفيون[4] إلى أنها لا تعمل؛ لأنها لَمَّا جاءت للمبالغة زادت معنًى على الفعل؛ لأنَّ أفعالها لا مبالغة فيها، فلا يجوز إعمالها.

---

(١) هذا جزء من حديث تقدم تخريجه في ٣: ٢٧١.

(٢) ك، ن: بالقطع.

(٣) مذهبه في المقتضب ٤: ١٤٨ موافق لمذهب سيبويه.

(٤) مجالس ثعلب ص ١٩٦ وشرح الكافية ٢: ٧٣٥.

وذهب س[1] إلى جواز إعمالها بالشروط التي هي مُشتَرَطة في اسم الفاعل.

ومنعَ أكثرُ البصريين[2] - منهم المازنيُّ[3]، والزِّياديُّ، والمبردُ[4] - إعمالَ فَعِيلٍ وفَعِلٍ.

وفرق الجرمي[5] بينهما، فأجاز إعمال فَعِلٍ، و لم يُجز إعمال فَعِيلٍ.

وفرق أبو عمرو بينهما، فأجاز إعمال فَعِلٍ على ضعف، وخالف في فَعِيلٍ، قال: تقول: أنا حَذِرٌ زيدًا وفَرِقٌ عمرًا، تريد: مِن زيدٍ ومِن عمرٍو.

والصحيح مذهب س لورود السماع بذلك نثرًا ونظمًا، فمِن إعمال فَعُولٍ ما رواه الكسائي عن العرب من قولهم: أنتَ غَيُوظٌ ما عَلِمتُ أكبادَ الرجالِ، وقال الشاعر[6]:

هَجُوم عليها نَفْسَه غيرَ أنَّهُ ... مَتَى يُرْمَ في عَيَنَيهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

وقال الآخر[7]:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لو تَراءتْ لِراهبٍ ... بِدَوْمَةَ ، تَجْرٌ عندَه وحَجِيجُ

---

(١) الكتاب ١: ١١٠ - ١١٢.

(٢) الأصول ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٤ - ٢١٦.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٢ والبسيط في شرح جمل الزجاجي ص ١٠٥٨ - ١٠٦٠.

(٤) المقتضب ٢: ١١٤ - ١١٧ والانتصار ص ٦٨ - ٧٢.

(٥) الأصول ١: ١٢٤ - ١٢٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٦ والتبصرة ص ٢٢٧ والبديع ١: ٥٠٩.

(٦) ذو الرمة يصف ظَلِيمًا، وهو ذكر النعام. الديوان ٣: ١٨٣٢ والكتاب ١: ١١٠. هجوم عليها: يعني الظليم، يرمي نفسه على بَيضه يحضنه. والشَّبْح: الشخص.

(٧) هو الراعي. الديوان ص ٢٤ [تحقيق راينهرت فايبرت]. ونسب الثاني لأبي ذؤيب الهذلي في الكتاب ١: ١١١، وقال السيرافي في شرح الكتاب ٣: ٢١٢: ((وهو غلط، وإنما هو للراعي)). إخوان العزاء: ذوو الصبر.

قَلَى دِينَهُ ، واهْتاجَ لِلشَّوقِ ، إنَّها   على الشَّوقِ إخْوانَ العَزاءِ هَيُوجُ

وقال الآخر[1]:

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها   إذا عَدِمُوا زادًا فإنَّكَ عاقِرُ

وقال الآخر[2]:

بَكَيتُ أخا لأْواءَ ، يُحْمَدُ يَومُهُ   كَرِيمٌ ، رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

وقال الآخر[3]:

....   علــى جَـرْداءَ مِـسْحَلَها عَلُوكـا

وقال الآخر[4]:

طَحُورانِ عُوَّارَ القَذَى ، فَتَراهُما   كَمَكْحُولَتَيْ مَذْعُورةٍ أُمِّ فَرْقَدِ

وقال آخر في جمع فَعُول[5]:

ثُـمَّ زادُوا أنَّهُـمْ في قَـومِهِمْ   غُفُـرٌ ذَنْـبَهُمُ غَـيرُ فُخُـرْ

---

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب يرثي أبا أمية بن المغيرة زوج أخته عاتكة. والبيت له في الكتاب ١: ١١١ والخزانة ٤: ٢٤٢ - ٢٥٠ [٢٩٢]. نصل السيف: شفرته.

(٢) البيت في الكتاب ١: ١١١ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٤١٢ وللأعلم ص ١١٣. اللأواء: الشدّة. والدارع: اللابس الدرع.

(٣) صدر البيت: «ألا سِيَّانِ ما عمرٌو مُشيحًا». وهو لأخت طرفة، أو للخِرنق بنت هِفّان في شرح القصائد السبع ص ١٢٩. المشيح: الجادّ، والحذِر. المسحل: الحديدة المعترضة من اللجام في فم الفرس. وعلوك: فعول من علك، أي: عضّ. وآخره في ك، ظ، ن: علوك. وفي د: هلوك. والتصويب من شرح القصائد؛ فهو من قطعة كافية مفتوحة الروي. ويروى آخره: «عروكا».

(٤) هو طرفة. الديوان ص ٢٣ وشرح القصائد السبع ص ١٧٦. طحوران: دفوعان طروحان، يعني العينين. والعُوَّار: القطعة من الرمد. والقذى: وسخ العين وما سقط فيها. وكمكحولتي مذعورة: يريد: كعيني بقرة وحشية مذعورة. والفرقد: ولد البقرة.

(٥) هو طرفة. الديوان ص ٦٤ والكتاب ١: ١١٣ والخزانة ٨: ١٨٨ - ١٩٢ [٦٠٧].

فغَفُور مفرد غُفُر.

ومِن إعمال فَعَّال قولُ مَن سمعه س[1]: «أمَّا العَسَلَ فأنا شرَّابٌ»، وقال الشاعر[2]:

أخا الحَربِ لبَّاسًا إليها جِلالَها وليسَ بِوَلَّاجِ الخَوالِفِ أعْقَلا

[٥: ٣٥/أ] وقال الآخر[3]:/

رأى الناسَ إلا مَن رأى مثلَ رأيِهِ خَوارِجَ تَرَّاكينَ قَصدَ المَخارِجِ

وقال الآخر[4]:

أَبْـــيَض ضَـــرَّاب بِحَـــدّ المُنْـــصُلِ قَوانِسَ البَـــيضِ كَنَقْـــفِ الحَنْظَـــلِ

وقال رؤبة[5]:

حـــتى وَقَمْنـــا كَيـــدَهُ بـــالرِّجْزِ بِـــرَأْسِ دَمَّـــاغٍ رُؤوسَ العِـــزِّ

وقال آخر[6]:

أَبابيلُ دَبْرٍ شُمَّسٍ دُونَ لَحمِهِ حَمَتْ لَحْمَ شَهَّادٍ عَظيمَ المَلاحِمِ

---

(١) الكتاب ١: ١١١.

(٢) هو القُلاخ بن حَزن. الكتاب ١: ١١١ وشرح أبياته ١: ٣٦٣. أخو الحرب: الملازم لها المتهيئ المستعدّ. والجِلال: جمع جُلّ، وهو ما يغطى به جسم الفرس وغيره، وأراد به هنا لأمة الحرب. والخوالف: جمع الخالفة، وهي عمود في مؤخر البيت. والأعقل: الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفًا.

(٣) تقدم البيت في ٦: ٣٨. وأوله في ك: أرى.

(٤) لم أقف عليه. القوانس: جمع قَوْنَس، وهو أعلى البيضة. والنَّقف: الكسر.

(٥) الديوان ص ٦٤. وقمنا: رددنا. والرجز: أغلظ العذاب وأشده. ك: حتى وقفنا.

(٦) هو حسان، ديوانه ١: ٥١٣ والسيرة النبوية ٢: ١٨١. الأبابيل: الجماعات. والدبر: الزنابير. والشُّمَّس: المدافعة. والملاحم: جمع ملحمة، وهي الحرب. ك: دون لجة. أراد بقوله «شهاد عظيم الملاحم» عاصم بن ثابت - ﷺ - الذي سُمِّي حَمِيّ الدَّبْر.

ومن إعمال مِفْعال قولُ بعض العرب: إنه لَمِنْحارٌ بَوائكَها[1]، وقال الشاعر[2]:

شُمٌّ مَهاوِينَ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخا ... مِيصِ العَشِيَّاتِ ، لا خُورٍ ولا قَزَمِ

فمَهاوين جمع مِهْوان، وكان أصله مُهِينًا، فبُني على مِفْعال لقصد المبالغة، واستُصحِب العمل له مفردًا ومجموعًا كما أعمَلوا فُعُلاً جمع فَعُول. ولو كُسِّر فَعَّالٌ لاستُصحِب له العمل، إلا أنَّ العرب استَغنَت بتصحيحه عن تكسيره.

وقوله **ورُبَّما عَمِلَ مُحَوَّلاً إلى فَعِيلٍ وفَعِلٍ** مثالُ ذلك في إعمال فَعِيلٍ قولُ بعض العرب[3]: إنَّ اللهَ سَميعٌ دُعاءَ مَن دَعاه، رواه بعض الثقات، وقالوا: هو حَفيظٌ عِلمَه وعِلمَ غيرِه، وقال الشاعر[4]:

فَتاتــانِ : أَمَّــا مِنــهُما فَــشَبِيهةٌ ... هِلالاً ، وأُخرَى مِنهُما تُشْبِهُ الشَّمْسَا

أَعملَ شَبيهة مؤنث شَبيه[5] مع كونه مِن أَشْبَهَ، كنَذير مِن أَنْذَرَ. وقد يقال إنه على إسقاط حرف الجر، أي: فشَبِيهةٌ بِهلالٍ؛ لأنَّ شَبيهًا يتعدى بالباء، قالوا: ما زيدٌ كعمرٍو ولا شَبيهًا به.

---

(١) الكتاب ١: ١١٢. بوائك: جمع بائكة، يقال: ناقة بائكة، أي: سمينة خيار فتية حسنة.

(٢) نسب البيت في الكتاب ١: ١١٤ إلى الكميت. ونسبه ابن السيرافي في شرح أبياته ١: ٢١٥ لابن مقبل. وليس في ديوانه. وانظر الخزانة ٨: ١٥٠ - ١٥٤ [٦٠٣] وديوان الكميت ص ٣٨٧ - ٣٨٨. أبدان: جمع بدنة، وهي الناقة المسمنة المتخذة للنحر. وكذلك الجزور. ومخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. وخور: جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم: رُذال الناس وسَفِلَتهم. ك: لا خورٌ ولا قُزمُ.

(٣) شرح المصنف ٣: ٨١ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٣٧.

(٤) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. الديوان ص ٣٤ وشرح المصنف ٣: ٨١ وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠٣٧ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٠. وآخره في ك، ن، د، ظ، وكتب المصنف: البدرا. وهو من مقطوعة سينية.

(٥) شبيه: سقط من ك.

وفي «البسيط»: «وحكي: وهو السَّميعُ الدعاءَ. وكلُّ ما جُمع فيه بين الألف واللام والإضافة فإنه يجوز نصبه، نحو: الضاربُ الرجلَ، والحسنُ الوجهَ، ولا يقال إنَّ السَّميع الدعاءَ بمنْزلة الحسن الوجهَ؛ لأنَّ الوجه في الأصل فاعل، والدعاء ليس كذلك. وحكى اللحياني في نوادره: اللهُ سَميعٌ دُعائي ودعاءَك» انتهى.

ومن إعمال فَعِلٍ قول زيد الخيل[1]:

أتـــانِي أنَّهُـــمْ مَزِقُـــونَ عِرضـــي ... جِحـــاشُ الكِـــرْمِلَينِ لهـــا فَديـــدُ

فأعمل مَزِق، وهو مصروف للمبالغة من مازِق، وأنشد س[2]:

حَـــذِرٌ أُمُـــورًا ، لا تَـــضِيرُ وآمِـــنٌ ... مـــا لـــيسَ مُنْجِيَـــهُ مِـــنَ الأَقْـــدارِ

وقد طُعن في هذا البيت بما رواه المازني[3]، وهو أنَّ اللاحقي قال: سألني س عن شاهد في تعدي فَعِلٍ، فعملتُ له هذا البيت. ويُنسب مثل هذا القول أيضًا إلى ابن المقفع[4]. /وكونهم اختلفوا في تسمية هذا الواضع دليل على أنها رواية [٥: ٣٥/ب]
موضوعة. وأيضًا فقد أقرَّ هذا الواضعُ على نفسه بالكذب والوضع على العرب، فلا يُقبل قوله. وأيضًا فلم يكن س ليروي عن وَضَّاع، وإنما يروي عن ثقة.

وأنشد س قول ساعدة بن جُؤَيَّة[5]:

حتى شآها كَليلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ ... باتتْ طِرابًا ، وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

---

(١) الديوان ص ١٧٦ [صنعة د. أحمد البزرة] وتحصيل عين الذهب ص ١١٦ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١. الكرملين: اسم ماء في جبل طيئ. وفديد: صوت.

(٢) الكتاب ١: ١١٣ وشرحه للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح أبياته ١: ٤١٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٦ والخزانة ٨: ١٦٩ - ١٧٨ [٦٠٥].

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٥ وشرح أبيات سيبويه ١: ٤٠٩ - ٤١٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ص ٧٩ - ٨٠ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١ وشرح الجمل لابن خروف ص ٥٥٥. وردُّ هذا القول. انظر الخزانة ٨: ١٦٩ - ١٧٨ [٦٠٥].

(٤) إصلاح الخلل ص ٢٠٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ١٣١.

(٥) تقدم البيت في ٤: ١٤١.

على إعمال فَعِيل، ففهم منه أصحابنا[1] أنَّ كَليلاً بمعنى مُكِلّ، ومَوهِنًا منصوب على أنه مفعول به، أي: يُكِلُّ أوقاتَ الليل من كثرة العمل. وتوزعوا في ذلك، فقيل: كَليل بمعنى كالّ، ومَوهِنًا منصوب على الظرف[2]. وهذا التأويل ليس بجيد؛ لأنه يتنافى صدر البيت وعجزه؛ لأنه قال: وباتَ الليلَ لم ينم، ولا يمكن أن يوصف بأنه كالٌّ في أوقات الليل. وأيضًا فإنه قال: عَملٌ، وهو يدلُّ على كثرة العمل. ولا التفات إلى قول أبي الحكم بن بَرَّجان اللغويّ[3] من أنَّ عَمِلاً في البيت معناه تَعِبٌ؛ لأنَّ آخر البيت يدفع هذا التأويل[4].

وقال السهيلي: «لم يوجد قَطُّ كَليل في نظم ولا نثر إلا بمعنى حَسيرٍ أو تَعِبٍ، وإنما هو من كَلَلْتُ من الإعياء، وهو غير متعدٍّ، ولم يوجد بمعنى مُكِلّ، فيكون موهنًا مفعولاً به، ولا نقول انتصب مَوهِنًا على الظرف، بل هو مرفوع في المعنى، والمعنى: كَليلٌ مَوهِنُه، كما تقول: نائمٌ لَيلُك، ثم تنصبه كما تنصب وجهًا في: حَسَنٌ وجهًا، إمَّا على التمييز، وإمَّا على التشبيه بالمفعول به».

وأنشد س[5]:

---

(١) النكت للأعلم ١: ٢٤٨ وتحصيل عين الذهب ص ١١٦ والحلل ص ٢١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٤ وشرح الجزولية للأبذي ٢: ٥٠ [مخطوط]. وذكر هذا التخريج قبلهم السيرافي في شرح الكتاب ٣: ٢١٦.

(٢) هذا قول المازني كما في البديع ١: ٥٠٨ - ٥٠٩. وانظر المقتضب ٢: ١١٥ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢١٦ وتحصيل عين الذهب ص ١١٦.

(٣) عبد السلام بن عبد الرحمن اللخميّ الإشبيليّ [- ٦٢٧هـ] أخذ اللغة والعربية عن ابن ملكون، ولازمه كثيرًا، صدوق ثقة، وله ردّ على ابن سيده. بغية الوعاة ٢: ٩٥.

(٤) يعني أنَّ آخره يدل على أنه نشيط، وأوَّله على هذا التفسير يدلُّ على أنه تعب، فتناقضا.

(٥) عجز البيت: «بِسَراته نَدَبٌ لها وكُلُومُ». وروي أيضًا: «بِسَراتها نَدَبٌ له وكُلُومُ». وهو للبيد من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٢٥ ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٢٨. ونسب في الكتاب ١: ١١٢ لعمرو بن أحمر. يصف حمارًا وحشيًّا شبَّه ناقته به. المسحل: الحمار الوحشي. وشنج: مبالغة شانج، أي: ملازم. والسمحج: الأتان الطويلة الظهر، وعضادتها: أحد شقَّيها. والسراة: أعلى الظهر. وندب: آثار. وكلوم: جراح من عضِّها إياه.

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ ....

البيت. ففَهِم منه أصحابنا[1] أنه أعمل شَنِج بمعنى مُشْنِج في عِضادة، فهي منصوبة مفعولاً.

وخرَّجه أبو عمرو بن العلاء[2] على أنه منصوب على الظرف؛ لأنَّ شَنِجًا لا يتعدى، أي: متقبِّض في عِضادة سَمْحَجٍ. وهذا ضعيف لأنَّ الأسماء لا تنتصب ظروفًا بقياس.

وقال المصنف في الشرح[3]: «إنما ذكر س هذا البيت - يعني: حتى شآها كَليلٌ مَوْهِنًا - شاهدًا على أنَّ فاعِلاً قد يُعدَل به إلى فَعيلٍ وفَعِلٍ على سبيل المبالغة، كما يُعدَل به إلى فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعالٍ، فذكر هذا البيت لاشتماله على كَليل للعدل به عن كالٍّ، وعلى عَمِلٍ للعــدل به عن عامِــل، ولم يتعرض لوقــوع الإعمــال» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: أمَّا فَعِلٌ وفَعيلٌ، نحو: ضَرِبٌ زيدًا، ولَبيسٌ الثيابَ - فغير مشتقٌ من المتعدي، هذا على جهة الإعمال، وكيف يُتكلم على ما لم يسمع من العرب؟ وكيف يَتركب الخلاف على غير موجود؟ وهل هذان إلا كضَرْوَب[4] وضَيْرَب وضَرْيَب وغير ذلك من الأبنية التي لم تكلم بها العرب، ولا سُمعت من العرب في معنى اسم الفاعل، وما لم يُسمع لا يقاس على ما سمع، ولا يُبنَى عليه اتفاق ولا اختلاف.

---

(١) إصلاح الخلل ص ٢٠٧ - ٢٠٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٣.

(٢) الانتصار ص ٦٨. ونسب في إصلاح الخلل ص ٢٠٨ إليه وإلى الأصمعي والجرمي والمازني. ونسب السيرافي هذا التخريج للنحويين، ولم يسمّ أحدًا منهم. شرح الكتاب ٣: ٢١٤.

(٣) ٣: ٨٠ - ٨١.

(٤) ظ: كضورب.

وقال ابن عصفور: «حكى ابن سِيْدَه[1] عن العرب: هو عَليمٌ علمَك وعِلمَ غيرِك». قال: «وهو نَصٌّ لا يحتمل التأويل» انتهى.

ويحتمل /أن يكون مصدرًا تشبيهيًّا، نحو: هو ضارِبٌ ضَربَك، أي: عَليمٌ عِلمًا مثلَ عِلمِك وعِلمِ غيرِك. [٥: ٣٦/أ]

وإنما وافق الجرميُّ س في إعمال فَعِلٍ لأنه على وزن الفعل، فجاز أن يجرى مجراه[2]، ويحق[3] أن يكثر استعماله لأنه مقصور فاعِل، ومنه قول الشاعر[4]:

أَصــــبحَ قَلبِـــــي صَـــــرِدَا لا يَـــــشتَهي أنْ يَـــــرِدَا
إلا عَـــــرَادًا عَـــــرِدَا أو صِــــــلِّيانًا بَــــــرِدَا

أراد: عارِدًا، وبارِدًا. وكثُر ذلك في المضاعف، كقولهم بَرٌّ وسَرٌّ، بمعنى: بارّ وسارّ.

وذهب ابن وَلاَّد[5] وابن خروف[6] وبعض النحويين إلى أنَّ فعِّيلاً من أبنية المبالغة يجوز له أن يعمل كما أُعمل فَعَّال وأخواته؛ فأجاز: هذا رجلٌ شِرِّيبٌ الماءَ، وطِبِّيخٌ اللحمَ. والصحيح المنع؛ لأنه لم يُسمع.

والإنصافُ في هذه المسألة القياسُ على فَعُولٍ وفَعَّالٍ ومِفْعالٍ، والاقتصارُ في فَعِيلٍ وفَعِلٍ على مورد السماع.

---

(١) المحكم : (الحاء والفاء والظاء) ٣: ٢١٢، ولفظه: «هو حفيظٌ علمَك وعلمَ غيرك».

(٢) التبصرة ص ٢٢٧.

(٣) د: ويجوز. ن: والحق.

(٤) هذا مما وضعته العرب على ألسنة البهائم، فقد زعمت أنَّ هذا قول الضب للضفدع حين نادت: يا ضَبُّ وِرْدًا وِردًا، كما في الحيوان ٦: ١٢٥، وهو في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ص ٢٨٩، وفيه تخريجه. الصرد: البارد. والعراد: حشيش طيب الريح. والعرد: القوي. والصليان: نبت.

(٥) الانتصار لسيبويه ص ٧٢.

(٦) شرح الجمل له ص ٥٥١.

وأمَّا الكوفيون فتأوَّلوا[1] السماع على أنه على إضمارِ فعلٍ يفسِّره المثال، فتقول في نحو: أنتَ غَيُوظٌ ما علمتُ أكبادَ الرجال، أي: تقديره: تَغيظُ أكبادَ الرجالِ، وكذلك في الباقي. قالوا: وهذه الأمثلة خارجة عن بناء الفعل وجارية مجرى الأسماء التي يُمدَح بها ويُذَمّ، ولذلك لا يجوز تقديم المنصوب بعد هذه الأمثلة؛ لأنَّ الفعل إنما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه، فإذا تقدَّم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلُّ على الفعل.

وما ذهبوا إليه فاسد لكثرة ورود السماع به، فالأصل أن يكون معمولاً لهذه الأمثلة؛ لأنَّ الإضمار على خلاف الأصل؛ ولأنَّ تقديم هذا المفعول على المثال مسموع، وقد تقدَّمت شواهد على ذلك.

ولَمَّا كانت هذه الأمثلة موضوعة للتكثير فلا يقال: هذا قَتَّالٌ زيدًا، ولا من الموت موَّات، ويقال: هذا قَتَّالٌ الناسَ، فأمَّا قول حُميد بن ثَور[2]:

مُحَلاَّةُ طَوقٍ لَم يَكُنْ عن تَميمةٍ ولا ضَرْبِ صَوَّاغٍ بِكَفَّيهِ دِرْهَمَا

فأعملوا صَوَّاغًا في درهم، وهو واحد - فالمراد هنا: درهمًا فما فوقه، كما تقول: ما رأيتُ نافِخَ ضَرَمةٍ[3] كزيد واحدًا فما فوقه. وهذا العموم يكون مع النفي كما كان في هذا البيت حيث قال: ولا ضَرْبِ صَوَّاغٍ.

وأحكام هذه الأمثلة أحكام اسم الفاعل، إلا أنَّ ما كان منها بغير أل في جواز إعماله خلاف: ذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف[4] إلى جواز إعماله ماضيًا، وذلك لِما فيه من المبالغة وللسماع الوارد بذلك، قال[5]:

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٤، ١٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦١.

(٢) يصف حمامة. ديوانه ص ٢٥ والسمط ص ٣٨٢.

(٣) الضرمة: السَّعَفة أو الشِّيحة في طرفها نار، والجمرة، وقيل: النار نفسها.

(٤) شرح الجمل له ص ٥٥١ ولابن عصفور ١: ٥٦٤ ولابن أبي الربيع ٢: ١٠٥٦.

(٥) تقدم في ص ٣١١.

بَكَيتُ أخا لأْواءَ ....

البيت؛ ألا ترى أنه يَندب ميّتا، فدلّ ذلك على أنه يريد بضَرُوب معنى الماضي.

ورُدَّ هذا[1] بأنه محمول على حكاية الحال، كما قالوا في قوله ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[2].

/وقوله وربَّما بُني فعَّال إلى آخره[3] مثال ذلك: دَرَّاك مِن أَدْرَكَ، وسَآّر مِن أسْأرَ[4]، ومِعْطاء ومِهْداء ومِعْوان مِن أعطى وأهدى وأعان، ونَذير وأَليم وسَميع مِن أَنْذَرَ وآلَمَ وأَسْمَعَ، ومنه قول الشاعر[5]: [٥: ٣٦/ب]

أَمِنْ رَيحانةَ الدَّاعي السَّميعُ يُؤَرِّقُني ، وأَصْحابِي هُجُوعُ

ورَهُوق من أرْهَقَ، قال الشاعر[6]:

جَهُولٌ ، وكانَ الجَهلُ منها سَجِيَّةً غَشَمْشَمةٌ ، لِلقائدينَ رَهُوقُ

يصف ناقة، ومعنى غَشَمْشَمة: عزيزة النفس، ورَهُوق: كثيرة الإرهاق لمن يقودها.

ص: ولا يَعمل غيرُ المعتمِد على صاحبِ مذكورٍ أو منويٍّ، أو على نفيٍ صريحٍ أو مؤوَّلٍ، أو استفهامٍ موجودٍ أو مقدَّرٍ، ولا الماضي غيرُ الموصول به

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٦٥.

(٢) سورة الكهف: الآية ١٨. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥١.

(٣) هو قوله: «وربَّما بُنِيَ فَعَّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ مِن أَفْعَلَ».

(٤) أسأر: أبقى.

(٥) هو عمرو بن مَعْدِي كَرِبَ. شعره ص ١٤٠ والأصمعيات ص ١٧٢ [٦١] والكامل ١: ٢٦١ والخزانة ٨: ١٧٨ - ١٨٧ [٦٠٦]، والبيت مطلع الأصمعية. السَّميع: المُسْمِع.

(٦) هو حميد بن ثور. الديوان ص ٣٦. والبيت ملفق من بيتين في منتهى الطلب ٧: ٣٨٠ [٣٩٨]، والمحكم ٥: ٢٣٨ واللسان (غشم)، وآخره في منتهى الطلب والمحكم: زهوق.

«أل»، أو محكيٌّ به الحال، خلافًا للكسائي، بل يَدُلُّ على فعلٍ ناصبٍ لِما يقع بعدَه مِن مفعولٍ به يُتَوَهَّمُ أنه معموله. وليس نصبُ ما بعدَ المقرونِ بـ«أل» مخصوصًا بالمضيِّ، خِلافًا للرُّمَّانِيِّ ومَن وافَقَه، ولا على التَّشبيه بالمفعول به، خِلافًا للأخفش، ولا بفعلٍ مُضمَرٍ، خِلافًا لقومٍ.

ش: أمَّا اشتراط اعتماده على ما سنذكر فهو مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش[1] والكوفيون[1] إلى أنه لا يُشترط في إعماله الاعتماد. واستدلَّ الأخفش على إعماله غيرَ معتمد بقوله تعالى ﴿ودانيةٌ عَلَيۡهِمۡ ظِلَٰلُهَا﴾[2] في قراءة من رفع (دانية)، فـ(دانيةٌ) عنده مبتدأ، و(عليهم) متعلق به، و(ظلالُها) فاعل بـ(دانية). وقد تقدَّم هذا المذهب في باب المبتدأ[3]. ولا حجة له في هذه الآية لاحتمال أن تكون (دانيةٌ) خبرًا مقدمًا، و(ظلالُها) مبتدأ.

ومثال اعتماده على صاحبٍ مذكورٍ ما مثَّل به المصنف[4] من قوله: زيدٌ مُكرِمٌ رجلاً طالبًا العلمَ مُحَقِّقًا معناه، فمَثَّلَ بما وقع خبرًا وصفةً وحالاً، واكتفى بقوله مُكرِمٌ رجلاً عن أن يعتمد ثانيًا لأداة النسخ، نحو: كان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وإنَّ زيدًا ضاربٌ عمرًا، وظننتُ زيدًا ضاربًا عمرًا، وأعلَمتُ زيدًا عمرًا ضاربًا جعفرًا.

وأصحابنا يفصِّلون الاعتماد، فيقولون[5]: شرطه أن يعتمد على أداة نفي أو أداة استفهام، أو يقع صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبرًا لذي خبر، أو ثانيًا لظننتُ، أو ثالثًا لأعلَمتُ.

---

(١) تقدم تخريجه في ١: ٤٣، وانظر أيضًا ٣: ٢٧٢، ٣٣٣.

(٢) سورة الإنسان: الآية ١٤. وتقدم تخريجها في ٣: ٣٣٣.

(٣) ٣: ٢٧٢، ٣٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٧٣.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٣.

ولو تقدَّم الوصف على ما هو خبر له، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٌ أخوه زيدًا، على معنى: أخوه ضاربٌ زيدًا، بالابتداء والخبر - لكان قبيحًا. ومنهم من جوَّزه على ضعف.

ومثالُ اعتماده على صاحب مَنْوِيٍّ قولُ الشاعر(١):

وما كُلُّ ذي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ وما كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

وقولُ الآخر(٢): / [٥: ٣٧/أ]

إنِّي حَلَفْتُ برافِعِينَ أَكُفَّهُمْ بينَ الحَطِيمِ وبينَ حَوضَيْ زَمْزَمِ

وقولُ الآخر(٣):

فَريقانِ : مِنهم جازِعٌ بَطْنَ نَخْلةٍ وآخَرُ مِنهمْ قاطِعٌ نَجْدَ كَبْكَبِ

وقولُ الآخر(٤):

إنَّ النَّدَى وأبا العَبَّاسِ فارْتَحِلُوا مِثلُ الفُراتِ إذا ما مَوْجُهُ زَخَرَا

إنْ تَبْلُغُوهُ تَكُونُوا مِثْلَ مُنْتَجِعٍ غَيْثًا يَمُجُّ ثَراهُ الماءَ والزَّهَرَا

وقال السهيلي: «يقبح إعماله في المفعول إذا جعلتَه فاعلاً أو مبتدأ، أو أدخلتَ عليه عوامل الأسماء كحروف الجر، أو جعلتَه مفعولاً لِما تمحض معنى الاسم» انتهى كلامه. ولذلك شرط في إعماله أن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو يقع صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبرًا. قال السهيليُّ: «وأمَّا(٥):

---

(١) هو أبو الأسود الدؤلي. الديوان ص ٤٥، والبيت له في الحيوان ٥: ٦٠١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٤٣٨ والمؤتلف ص ٢٢٤ والعمدة ١: ٥٦٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٢٧ - ٢٣٠ [٣٢٧]. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤: ٤٤١. وقيل: هو لمودود العنبري.

(٢) هو الفرزدق. الديوان ص ٧٦١.

(٣) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٤٣. جازع: قاطع. والنجد: الطريق العالي. وكبكب: اسم جبل.

(٤) هو الفرزدق يمدح العباس بن الوليد بن عبد الملك. الديوان ص ٤٢٣.

(٥) تقدم البيت في ص ٣٩.

وكَمْ مالِئٍ عَينَيه مِنْ شيءِ غَيرِهِ		إذا راحَ نحوَ الجَمرةِ البِيضُ كالدُّمَى

فحَسُنَ إعماله لأنه نعت، والمعنى: وكم رَجُلٍ مالِئٍ عينيه. ولا يشبه: هذا غلامُ ضاربٍ زيدًا وإن كان معناه: هذا غلامُ رجلٍ ضاربٍ زيدًا؛ لأنك إذا حذفت المنعوت بعد «كم» كانت كم هي ذلك الاسم في المعنى، بخلاف قولك: غلامُ رجلٍ ضاربٍ زيدًا؛ لأنَّ الغلام ليس هو الرجل في المعنى، فمِن ثَمَّ لم يَنُب مَنابَه إذا حُذف؛ لأنه غيره، فهذا الفرق بينهما. ويجوز على هذا القياس: كلُّ مُكرِمٍ زيدًا فأَكرِمْه؛ لأنَّ كلاًّ بِمنْزلة كم في النيابة عن المنعوت؛ إذ ليس بغير له» انتهى. والسماع في الأبيات السابقة يردُّ على السهيليِّ ما قاله.

وقوله **أو مؤوَّل** يعني بالنفي الصريح، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

وإنَّ امـــرأً لم يُغْـــنَ إلا بِـــصالحٍ		لَغَـــيرُ مُهِـــينٍ نَفـــسَهُ بِالَمطـــامعِ

وفي البسيط: «وأمَّا ما هو معمول للتابع الحقيقي فهل هو في حكم ما هو تابع، كقولك: مررتُ برجلٍ غيرِ ضاربٍ أخوه عمرًا، وهذا رجلٌ غيرُ ضاربٍ أخوه عمرًا، فجوَّزه بعضهم، وبعضهم لم يجوز هذا، بل قال: يحتاج فيه إلى اعتماد. وإنما جاز هذا المثال المذكور لأنَّ غيرًا فيها معنى النفي، فهو معتمد على النفي، فلو قلت زيد مثلُ ضاربٍ أخوه عمرًا لم يجز، وفيه نظر».

وقوله **أو استفهامٍ موجود** مثاله قوله[2]:

أنـــاوٍ رِجالُـــكَ قَتـــلَ امْـــرئٍ		مِنَ العِـــزِّ في حُبِّـــكَ اعْتـــاضَ ذُلاًّ

وقوله **أو مُقَدَّر** مثاله[3]:

ليتَ شِعْري مُقـــيمٌ العُـــذْرَ قَـــومي		لِيَ أَمْ هُمْ في الحُـــبِّ لِـــي عاذِلُونـــا

[٥: ٣٧/ب] /تقديره: أمُقيمٌ.

---

(١) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٣.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٣ و ٣: ٥٦٦.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٤.

وذكر المصنف في غير هذا الكتاب[1] من وجوه الاعتماد أن يعتمد على حرف النداء، وأنشدَ قول الشاعر[2]:

فيا مُوقِـدًا نـارًا لِغَـيرِكَ ضَـوءُها ... ويا حاطِبًا في غَيرِ حَبْلِـكَ تَحْطِـبُ

ولم يذكر ذلك أصحابنا.

وقد نازع المصنفَ ابنُه بدر الدين، فقال[3]: «المسوّغ في النداء هو اعتماده على موصوف محذوف، وليس حرف النداء؛ لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأنَّ النداء من خواص الأسماء».

وزاد بعض النحويين[4] في وجوه الاعتماد أن يعتمد على إنّ، فأجاز: إنَّ قائمًا زيدٌ، على أن يكون قائمًا اسم إنَّ، وزيد فاعل به أغنى عن الخبر. ونسبه الصَّيْمَرِيُّ[5] إلى البصريين. والصحيح أنَّ «إنَّ» حرفٌ غيرُ طالب للفعل، وأنه يختصُّ بالمبتدأ، ولا يُبطل عملَه تأخيرُه؛ لأنه قويٌّ كالفعل.

وذهب بعض النحويين[6] إلى أنه إذا تباعد عنه معموله مقدَّمًا عليه لم يعمل فيه، كقولك: عبدَ اللهِ جاريتُك أبوها ضاربٌ، وأكثر النحويين يجيزونه، كأبي العباس[7] وغيره[8].

---

(١) ذكر ذلك في الألفية. شرح الألفية لابن عقيل ٣: ١٠٧.

(٢) هو الكميت. الديوان ص ٥٣٥ [دار صادر]. ولم أقف عليه في كتب ابن مالك.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٢٤.

(٤) الأصول ١: ٢٣٢، وقد نسبه إلى أصحابه، يعني البصريين.

(٥) التبصرة ص ٢١٣.

(٦) ذهب إلى ذلك الكسائي والفراء كما في المسائل البصريات ص ٥٤٥.

(٧) المقتضب ٤: ١٥٦ والمسائل البصريات ص ٥٤٥ والتبصرة ص ٢١٨.

(٨) منهم الفارسي. المسائل البصريات ص ٥٤٥ - ٥٤٧.

وقوله ولا الماضي غيرُ الموصول به إلى آخر المسألة[1] اسمُ الفاعل إذا كان ماضيًا وليست فيه أل في إعماله خلاف:

ذهب البصريون[2] إلى منع إعماله؛ لأنَّ اسم الفاعل إنما شُبِّهَ بالمضارع، فهو يعمل بمعنى الحال والاستقبال.

وفي البسيط: «الماضي يُشبِه فعلَه في المعنى في أنَّ له تعرُّضًا للزمان الخاصِّ به، وما ليس كذلك يُشبِهه في أمرٍ معنويٍّ، وهو تعرضه للزمان الخاصِّ به، ولفظيٍّ، وهو مشابهته في عِدَّة الحروف وموازنة الحركات، فيكون هذا الضرب أقوى في قصد الفعل، ويبعد به عن الوصف، لكنَّ شبهته أنه لَمَّا اشتُقَّ للصفة في أنه دالٌّ على حصول معنًى في محلٍّ صحَّ جريانه وصفًا، والماضي أبعَد، فيَقرُب من الوصف، فلذلك لا خلاف في إعمال الأول لحصول المشابهة، واختلفوا في إعمال الماضي» انتهى.

وذهب الكسائيُّ[3] وهشام وأبو جعفر بن مضاء صاحب «كتاب المُشرق» - قيل: والعراقيون - إلى جواز إعماله ماضيًا. ويسميه العراقيون إذا عمل فِعلاً، وإذا لم يعمل اسمًا، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح. واستدلُّوا بأنه إنما عَمل لكونه في معناه ومشتقًّا منه، ولأنه يَطلب ما يَطلب الفعل، والفعلُ إنما عَمل لكونه يَطلب في المعنى، وكذلك هذا، فليعمل، ولا يتخصص به ماضٍ من مستقبل[4]. واستدلُّوا على جواز

(١) هو قوله «ولا الماضي غيرُ الموصول به أل، أو محكيٌّ به الحال، خلافًا للكسائي، بل يَدُلُّ على فعلٍ ناصبٍ لِما يقع بعدَه مِن مفعولٍ به يُتَوَهَّمُ أنه معموله».

(٢) البديع ١: ٥١٤.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٠٤ والمقتصد ١: ٥١٢ - ٥١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٠.

(٤) ولا يتخصص به ماض من مستقبل واستدلوا: سقط من ك، ن.

ذلك من السماع بقوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[1]، وبقول الشاعر[2]:

ومَجْرٍ كَغُلاَّنِ الأُنَيْعِمِ بالغٍ ... ديارَ العَدُوِّ ذي زُهاءٍ وأَرْكانِ

وبقول الآخر[3]:

فَرِيقانِ : مِنهُم جازِعٌ بَطْـنَ نَخْلَـةٍ ... .

البيت. فـ«باسِطٌ» بمعنى بَسَطَ؛ لأنه إخبار عما مضى. وواو رُبَّ[4] كرُبَّ، تخلص ما تدخل عليه إلى الماضي. و«جازِعٌ بَطنَ نخلةٍ» إخبار عما مضى؛[5] بدليل قوله[6]:/ [٥: ٣٨/أ]

ولِلّهِ عَيْنا مَنْ رأى مِنْ تَفَرُّقٍ ... أَشَتَّ وأَنْأَى مِنْ فِراقِ الْمُحَصَّبِ

وقالت العرب: هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فَسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا[7].

وتأوَّلَ مَن منع ذلك هذا السماعَ بأنَّ ذلك حكاية حال، قالوا: والدليل على أنَّ اسم الفاعل إذا أُعمل والمعنى على المضيِّ المرادُ به حكاية الحال أنه لا يوجد عاملاً إلا في موضع يَسوغ فيه وقوع الفعل المضارع؛ نحو قولك: كان زيدٌ ضاربًا

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٨.

(٢) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٩٣ والمعاني الكبير ٢: ٩١٢. المجر: الجيش الضخم. والغلاَّن: جمع غالّ، وهو نبت. والأنيعم: اسم وادٍ. والزهاء: المقدار في العدد، يريد: إنه لا يمكن ضبطه بالعدد، وإنما يحزر حزرًا. والأركان: جوانبه المحيطة به.

(٣) هذا صدر بيت تقدم في ص ٣٢١.

(٤) أي: الواو في قوله: ومَجْرٍ.

(٥) وواو رُبَّ كرُبَّ ... وجازع بطن نخلة إخبار عما مضى: سقط من ك.

(٦) هو امرؤ القيس. الديوان ص ٤٣. وهذا البيت قبل البيت السابق بلا فاصل. المحصَّب: موضع رمي الجمار بمنى.

(٧) حكاه الكسائي عن العرب. شرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٠.

عمرًا، فالضرب ماضٍ من جهة المعنى، وقد عَمل اسم الفاعل، ولو صَرَّحتَ هنا بالفعل كان مضارعًا. ووقوعُ الماضي ضعيف، فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال في هذا الموضع ما كان وجهٌ لوقوع المضارع فيه. وكذلك: جاء زيدٌ واضعًا يدَه على رأسه، لو أتيتَ بالفعل لقلت: جاء زيدٌ يضعُ يدَه على رأسه، فدلَّ على أنهم قصدوا حكاية الحال. ولذلك أعربه النحويون في هذا الكلام حالاً وإن كان المعنى على المضيِّ. فالواو في ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ﴾ واو الحال، فهو إذًا من المواضع التي يقع فيها المضارع وإن كان ماضيًا من جهة المعنى، تقول: جاء زيدٌ وأبوه يَضحك، ولا يَحسُن: وأبوه ضَحِكَ.

وأمَّا «بالِغِ ديار» فساغ ذلك لأنك لو أتيت مكانه بمضارع لساغَ؛ لأنَّ رُبَّ تَصرف معناه إلى المضيِّ دون لفظه. وخرَّجه ابن طاهر على إضمار فعل، أي: يَبلُغ ديارَ العدوّ.

وإنما يثبت ما قال الكسائيُّ ومَن معه أنْ لو حُكي من كلامهم: هذا ضاربٌ عمرًا أمسِ؛ لأنك لو أتيت منها بالفعل وجب أن يكون ماضيًا، فكنت تقول: هذا ضربَ زيدًا أمسِ، ولا يحسُن: هذا يضرب زيدًا أمسِ. وأمَّا هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فلا حجة فيه؛ لأنه عَمل في المجرور، وليس بمفعول صحيح، والظرف والمجرور يعمل فيهما اللفظ المتحمِّل لمعنى الفعل وإن لم يكن مشتقًّا، فالأحرى أن يعمل فيه اسم الفاعل بمعنى المضيِّ لأنه مشتقّ.

ومما يُبين فساد هذا المذهب أيضًا تعريف اسم الفاعل الماضي بالإضافة إلى المعرفة؛ ولو كانت إضافتُه مِن نصبٍ لم يتعرَّف، كحاله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ ومن تعريفه بالإضافة قول الشاعر[1]:

لئن كنتَ قد بُلِّغْتَ عَنِّي خِيانةً   لَمُبْلِغُكَ الواشي أَغَشُّ وأَكْذَبُ

(١) تقدم البيت في ص ٢٦٨.

فـ«مُبْلِغُكَ» اسم فاعل بمعنى الماضي، وقد تعرَّف بالإضافة، ولذلك وصفه بالمعرفة، وهو الواشي، ولا يوجد من لسانهم: مررتُ بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحكٍ.

وزعم الفراء[1] أنَّ مِن العرب مَن لا يُعَرِّف اسم الفاعل بمعنى المضيِّ بالإضافة، كما أنه بمعنى الحال والاستقبال كذلك، وأنشد[1]:

يا رُبَّ هاجي مِنْقَرٍ يَبْتغي به لِيَكْرُمَ لَمَّا أَعْوَزَتْهُ الْمَكارِمُ

واستدلُّوا على المضيِّ بقوله: لَمَّا أَعْوَزَتْه. قال[2]: «وسَمِع أعرابيًا يقول بعد انصرام /رمضان: يا رُبَّ صائمه لن يَصومَه وقائمِه لن يَقومَه». قال: وكَثُرَ في كلامهم: الضارِبُه[3] والشاتِمُه، لَمَّا لم يتعرَّف بالإضافة. [٥: ٣٨/ب]

وهذا عند البصريين متأوَّل، أمَّا «يا رُبَّ هاجِي مِنْقَرٍ» فقد يكون هاجي أضيف بمعنى الحال. وأمَّا «يا رُبَّ صائمه» فيريد: يا رُبَّ مُقَدِّرٍ في نفسه صومَه، والعرب تقول: إنه مسافرٌ غدًا، أي: يُقَدِّرُ في نفسه السفرَ غدًا، ومنه: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا[4]. وأمَّا «الضارِبُه» فالهاء عند البصريين مفعوله. وإنما بَنى الفراء على أصله في جواز: الضاربُ زيدٍ[5].

وحكى بعض شيوخنا الإجماع على أنَّ اسم الفاعل الماضي يتعرف بما أضيف إليه.

وهذا الخلاف الذي ذكرناه في عمل اسم الفاعل الماضي دون «أل» هو بالنسبة إلى المفعول به، فأمَّا هل يرفع الفاعل فمسألة خلاف: ذهب بعضهم إلى أنه

---

(١) معاني القرآن له ٢: ١٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥. وأوله فيه: «وسمع الكسائي أعرابيًّا».

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٢٦.

(٤) الكتاب ٢: ٥٢.

(٥) الأصول ٢: ١٤ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٢ والمفصل ص ١٠٠ والبديع ص ٥١١. وتأويله عنده: الذي هو ضاربُ زيدٍ.

لا يعمل في الفاعل كما لا يعمل في المفعول به، وبه قال ابن جني، قال في حرف الواو من «سر الصناعة» له: «إنّ اسم الفاعل بمعنى المضي لا يرفع الظاهر»[1]. وهو اختيار الأستاذ أبي علي[2] والمتأخرين من أصحابنا.

وذهب بعضهم[3] إلى أنه يرفع الفاعل. واختاره ابن عصفور. وهذا الخلاف إذا كان الفاعل ظاهرًا.

فإن كان مضمرًا فحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه. وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يرفعه. وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف[4] إلى أنه لا يرفع المضمر. والذي تلقّفناه[5] أنه لاشتقاقه يتحمل الضمير.

وهنا فرع اختلف فيه البصريون، وهو إذا كان اسم الفاعل ماضيًا، وكان فعله مما يتعدّى إلى أكثرَ من واحد، وذلك نحو: هذا مُعطي زيدٍ درهمًا أمسِ، فذهب الجرميُّ والفارسيُّ[6] والجمهور[7] إلى أنّ الثاني منصوب بفعلٍ مضمرٍ يفسّره اسمُ الفاعل. ووقفوا في ذلك مع الأصل، وهو أنّ اسم الفاعل بغيرِ «أل» لا يعمل إذا كان ماضيًا، فالتقدير: أعطاه درهمًا.

---

(١) سر صناعة الإعراب ص ٦٤٣.

(٢) التوطئة ص ٢٦١.

(٣) تقدم في ص ٣٠٤ أنّ هذا هو الظاهر من كلام سيبويه.

(٤) قال: «فإن كان اسم الفاعل والمفعول لِما مضى لم يعملا في مفعول، وضعُف رفعُهما للظاهر، وأضيفا إلى ما بعدهما، كشاتم زيدٍ، وصاحب عمرٍو» شرح الجمل له ص ٥٣٢.

(٥) ظ، د: تلقيناه. ن: تلقفنا.

(٦) الإيضاح العضدي ص ١٤٣ - ١٤٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٣: ٢٠٤ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح المصنف ٣: ٧٨.

وذهب السيرافيُّ[(1)] والأعلمُ وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي عليٍّ[(2)] وأكثر أصحابه[(3)] إلى أنه منصوب بنفس اسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي. وهو اختيار أبي جعفر بن مضاء. قالوا: لأنه قَوِيَ شَبَهُه بالفعل هنا، وذلك أنه يطلب ما بعده من جهة المعنى، ولا يُمكِنُ إضافتُه إليه؛ لأنه قد استقلَّ لإضافته إلى الأول، فأشبهَ الفعلَ بهذا؛ لأنَّ الفعل يطلب ما بعده، ولا يُمكن إضافته إليه، وصار في ذلك كالمعرَّف بالألف واللام، فكما أنَّ اسم الفاعل المعرَّف بالألف واللام يعمل - وإن كان بمعنى المضي - لنيابته مناب الفعل، على ما سيذكر إن شاء الله - فكذلك يَعمل في الثاني إذا كان معرَّفًا بالإضافة إجراءً له مُجراه لِشَبَهِه به من حيث كونه معرفة مثله.

واستُدِلَّ[(4)] لصحة هذا القول باسم الفاعل من باب ظَنَّ إذا قلت: /هذا ظانٌّ زيدٍ قائمًا أمسِ، فظانٌّ يطلب اسمين، ولا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا، فلو نصبتَ قائمًا بمضمر لَزِمك حذف الثاني الذي يطلبه ظانٌّ، ولا يجوز حذفه اقتصارًا، فيبقى حذفه اختصارًا، والمحذوف اختصارًا بمنْزلة الثابت، فيلزم أن يكون اسم الفاعل عاملاً فيه، أو تقدّر لذلك المحذوف عاملاً، فيلزم حذف الثاني لاسم الفاعل، ويرجع الكلام في هذا المحذوف الثاني، ويتسلسل إلى ما لا نهاية له. وبهذا اعتَرضَ أبو الفتح[(5)] على أبي عليٍّ، فسكت. [٥: ٣٩/أ]

قال بعض أصحابنا: «وإذا لزم إعمال ظانٌّ بمعنى الماضي في الاسم الثاني وجب أن يُعتقد مثل ذلك في مُعطي زيدٍ أمسِ درهمًا وأمثاله. وهذا الإلزام لا مخلص

(١) شرح الكتاب له ٣: ٢٠٤ وشرح الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح المصنف ٣: ٧٨.
(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩.
(٣) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٢.
(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٧٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١: ٥٥٢.
(٥) هذا الاعتراض في كتاب «القَدّ» له كما في البسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٠٩ - ١٠١٠ والكافي لابن أبي الربيع ص ١٠٠٨.

منه لمن يعتقد أنَّ الثاني منصوب بفعل مضمر إلا أن تقول إنَّ العرب لا تقول هذا ظانٌّ زيدٍ أمسِ قائمًا. وإنما استغنت عنه بقولها: هذا ظَنَّ زيدًا أمس قائمًا، وفي ذلك خروج عما عهد في الأفعال المتصرفة من أنه يجوز أن يعني اسم الفاعل منها الحال والاستقبال والمضي» انتهى كلامه.

وسألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن بن الضائع عن هذه المسألة، وذكرتُ له هذين المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي عنه، فقال: سكوت أبي علي استهزاء به وبضعف اعتراضه لا قصور، والصحيح ما ذهب إليه أبو علي. ثم أملى عليَّ ما نصه:

«فإن قيل: هذا لا يُتَصَوَّر في باب الظن مِن قِبَلِ أنه لا يجوز فيه الاقتصار، وكذلك الاختصار؛ لأنَّ المحذوف اختصارًا كالمنطوق به، فإن قدَّرتَ عاملاً لزم التسلسل.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ قولهم هذا ظانٌّ زيدٍ إنما يكون على حد قولهم: ظننتُ بزيد، ثم جئت باسم الفاعل منه، فقلت: هذا ظانٌّ زيدٍ، فأصله: ظانٌّ بزيد، ولا يحتاج هذا إلى مفعولين ثم حَذفتَ وأَضَفتَ، فـ«زيد» في الموضعين ليس مذكورًا على أنه مفعول به، بل على أنه محلٌّ لوقوع الظن» انتهى هذا الوجه، وهو إحالة لصورة المسألة؛ لأنَّ الخلاف إنما وقع في اسم الفاعل الماضي المضاف إلى المفعول الأول والجائي بعده المفعول الثاني منصوبًا؛ فهل يُنسب العمل في الثاني إليه أو إلى فِعلٍ محذوف؟ ولم يقع الخلاف في هذا التركيب إلا على هذا التقدير.

وأمَّا إجازته على أنه اسم فاعِل من قولهم ظننتُ بزيدٍ، أي: جعلتُه مَوضِعَ ظَنِّي، ولا يتعدى إذ ذاك إلى مفعولين، نحو قوله[1]:

---

(١) تقدم البيت في ٦: ٣٥.

فَقُلتُ لهمْ : ظُنُّوا بــأَلْفَيْ مُــدَجَّجٍ سَــــراتُهُمُ في الــسَّابِرِيِّ الْمُــسَرَّدِ

فليس المتنازع فيه، بل تخريج هذا التركيب على هذا التأويل هو إقرار بصحة الإلزام.

وقد تنبه المصنف في الشرح لقريب من هذا التخريج الذي خَرّجه شيخنا أبو الحسن، فقال[1]: «وأمَّا هو ظانٌّ زيدٍ فاضلاً - يعني وهو ماضٍ - فليس فيه إلا حذف أوَّل مفعولي ظنّ /المدلول عليه بظانّ، وذلك شبيه بحذف ثاني مفعولي ظنَّ المحذوف [٥: ٣٩/ب] في: أزيدًا ظننتَه فاضلاً، وأمَّا ظانّ فليست إضافته على نية العمل فيطلب مفعولا ثانيًا، ولكن إضافته كإضافة اسم جامد، وكاستعماله غير مضاف في نحو: هذا ظانٌّ أمسِ زيدًا فاضلاً، على نصب زيد وفاضل بـ«ظَنَّ» مدلولاً عليه باسم الفاعل، فهذا وأمثاله لا خلاف في جوازه، وبه يُتَخَلَّص من إعمال اسم الفاعل الماضي غير موصول به الألف واللام» انتهى كلامه.

والوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما الأستاذ أبو الحسن: «أنَّ حذف الاقتصار إنما امتنع حيث لا يذكر المفعول الثاني، فأمَّا إذا كان قد اشتمل على المعمولين معًا - وإن لم يذكر الثاني على أنه مفعول بذلك الفعل - فإنه يجوز، كقولهم: ظننتُ أنَّ زيدًا منطلقٌ، لَمَّا اشتمل الكلام على ذكر المفعولين معًا - وإن لم يكن لظننت إلا مفعول واحد هنا - جاز، فكذلك مسألتنا، قد اشتمل الكلام فيها على ذكر المفعولين معًا، وكذلك في الاشتغال إذا قلت: أزيدًا ظننتَه منطلقًا، فلا يحتاج هنا تقدير مفعول ثانٍ لظننتُ المحذوفة؛ لأنَّ المفعول الثاني قد ذُكر مع المفسِّر، ولذلك لم يحتج في أقائمٌ أخواك لتقدير خبر؛ لأنه قد اشتمل على ذكر الخبر والمخبر عنه. وكذلك قولهم: عسى أن تقوم، لا يحتاج إلى تقدير خبر لعسى؛ لأنَّ اسمها قد اشتمل على ذكر الاسم والخبر».

---

(١) ٣: ٧٨.

قال شيخنا أبو الحسن: «انفصل بهذا شيخنا أبو زكرياء بن ذي النون[1] عما ألزم أبو علي في قوله: إنه منصوب بإضمار فعل، وهو انفصال صحيح، ولم أره لغيره» انتهى.

وهذا الوجه الذي انفصل به أبو زكرياء عن الاعتراض قد تقدَّمه إلى مثله الأستاذ أبو جعفر أحمد بن الإمام أبي الحسن بن الباذش، نقلتُ من خطه: «مما يدلُّ على أنَّ قوله ﴿وجاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا﴾[2] منصوب بإضمار فعل على ما يذهب إليه أبو علي[3] قولُهم: عبدَ الله أظنُّه ذاهبًا، ولولا التباس إحدى الجملتين بالأخرى ما جاز أن تقول: أظنُّ عبدَ اللهِ؛ لأنَّ الاقتصار لا يجوز، ولكنَّ الحذف لدلالة المفعول في الجملة الثانية» انتهى ما نقلته من خطه.

ولما كان هذا الاعتراض قويًّا عند الأستاذ أبي الحسين بن أبي الربيع أنكرَ مجيء ذلك من لسان العرب، وقال[4]: «لا يجوز: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسِ؛ لأنك إن نصبتَ شاخصًا بإضمارِ فعلٍ كنتَ قد اقتصرتَ على واحد، ولا يجوز في باب ظنَّ، وإن نصبتَ بظانٍّ أعملتَ اسم الفاعل بمعنى الماضي، وهذا لم يثبت».

وقال أيضًا[5]: «كان الأستاذ أبو علي يأخذ في الانفصال عنه وجهين، يعني عن اعتراض ابن جني على أبي علي:

---

(١) هو يحيى بن ذي النون بن يحيى الإشبيلي النحوي أبو زكرياء. أخذ عن أبي الحسن الدَّبَّاج وأبي علي الشلوبين وابن الضائع، كان من جِلَّة الأسانيد النبهاء، توفي في مُرَّاكش وسنه نحو من ستين سنة. بغية الوعاة ٢: ٣٣٢.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٩٦. وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا﴾. السبعة ص ٢٦٣.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣: ٣٦٣.

(٤) الملخص ١: ٣٠١.

(٥) الكافي في الإفصاح ص ١٠٠٨ - ١٠٠٩.

أحدهما: أن يُفرق بين باب ظننتُ، فينصب باسم الفاعل لعدم جواز الاقتصار، وبين باب أعطيت، فينصب فيه بإضمار فعل لجواز الاقتصار.

الثاني: أن يُدَّعى أنَّ العرب لا تقول: هذا ظانٌّ زيدٍ شاخصًا أمسٍ، وإنما تقول: هذا الظانُّ زيدًا /شاخصًا أمسٍ؛ لأنَّ شاخصًا يتعذر أن يُنصب بظانّ؛ لأنه بمعنى الماضي، واسمُ الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، ويتعذر أن يُنصب بإضمارِ فعلٍ لما فيه من الاقتصار حيث لا يُقتصر» انتهى، وفيه بعض تلخيص. [٥: ٤٠/أ]

وقال أبو عبد الله بن هشام الخضراوي: «انقطاع أبي عليٍّ لأنَّ الفعل متصرف متعدٍّ إلى اثنين، فقياسه أن يجوز كسائر الأفعال المتصرفة، ولو رَكب أصله فقال: هذه المسألة لا تجوز لهذا الذي ذكرته، لم يُثبت فسادَ قوله إلا سَماعُها، وقد بحثتُ عن هذه المسألة، فما رأيتُ أحدًا حكاها مسموعة».

وفي «الإفصاح»: ويتخلص أبو علي بعد إجازة هذه المسألة لوجه قاله الناس، وشيخه ممن خالف فيه، وهو أنَّ ما حُذف واستُغنِي عنه لمفسِّر يُفَسِّره إنما يُقَدَّر للاحتياج إليه وإصلاحًا للَّفظ لا لعمل يعمل فيه طالبه من جهة المعنى؛ نحو ما يجوز في الشعر من قوله: كي زيدٌ يقومَ، وقوله[1]:

.... أينما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

فـ«زيدٌ» يرتفع عندهم بالفعل المقدَّر، وذلك الفعل غير منصوب بـ«كي»، وكذلك «الريحُ» مرفوعة بـ«تَميل» مقدرة، وهي غير مجزومة، والمنصوب الفعل الظاهر. وكذلك قوله: زيدٌ الخبزَ آكلُه، إذا نُصب الخبز بآكِلٍ مضمرة لا يكون ذلك المضمر خبرًا لزيدٍ ولا مرفوعًا به، وهذا الظاهر هو الخبر المرفوع بالمبتدأ. وكذلك: هذا مُعطي زيدٍ، وظانٌّ زيد، قد عُلم[2] مفعولهما، ولا يجوز ظهورهما في اللفظ لإغناء المذكور عنهما، ولا يُقَدَّر فيهما عمل كما تقدَّم، فإذا لم يُقَدَّر في محذوف ظانّ عمل، وكان في حكم الموجود - لم يلزم فيه إجازته.

---

(١) هذا عجز بيت تقدم في ٦: ٣٠٨.

(٢) علم: سقط من ك، ن.

وقد مثّل السيرافي[1] بظانّ زيدٍ قائمًا، وذكر أنّ النحويين ينصبون قائمًا بالمضمر، فلا يكون هذا القول إلا على هذا الوجه.

إلا أنّ شيخه أبا بكر كان يقول: العامل في الظاهر كي أخرى، وأينما أخرى[2]، وضاربًا ذُكر عوضًا مما أُضمر. ويقول في آكِل الظاهر: هو خبر مبتدأ، والضمير هو خبر الأول.

وكان ابن خروف يقول في هذه المسألة: «الظاهر تابع للمضمر في إعرابه المقدَّر». وخطّأه أشياخنا حين قال هذا القول؛ لأنّ التابع لم يوجد بدلاً من المتبوع. وقد رأيت أبا بكر بن طاهر أشار إلى هذا القول، فقال في «طُرَره على الإيضاح»: «هذا عالمُ زيدٍ أخاك، تنصبه بقول مضمر، وتحذف من الأول ما يكون في الثاني كما تحذف من الثاني». يعني: إذا قلت: هذا ظانٌّ زيدٍ منطلقًا وعمرٍو - تحذف منطلقًا لدلالة الأول عليه، وأصله أنّ ما حذف من هذا فالمذكور عوض منه، وهو غير مقدَّر، كحذف الاستقرار في: زيدٌ عندك، وحذف الفاعل في: ضُرِبَ زيدٌ، والمفعول في: وُلد له ستون عامًا[3].

وقوله وليس نَصبُ ما بعدَ المقرون بـ«أل» مخصوصًا بالمُضيِّ، خلافًا للرُّمَّانيِّ ومَن وافَقه اسم الفاعل إذا دخلته «أل» عمل مطلقًا ماضيًا ومستقبلاً وحالاً. /وإنما عمل ماضيًا - وإن كان لا يشبه المضارع - لأنّ عمله بالنيابة، فنابت أل عن الذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفعل الماضي، فقام تأوُّله بالفعل مع تأوُّل «أل» بـ«الذي» مقام ما فاته بالشبه اللفظي، كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير في الجمع مقام سببٍ ثانٍ في منع الصرف؛ وصار وقوعه صلة لـ«أل» مصححًا لعمله بعد أن لم يكن عاملاً، وقال الشاعر في إعماله ماضيًا[4]: [٥: ٤٠/ب]

---

(١) شرح الكتاب ٣: ٢٠٤.

(٢) الأصول ٢: ٢٣٢ - ٢٣٣.

(٣) الكتاب ١: ١٧٦، ٢٢٣، ٢٣٠.

(٤) هو امرؤ القيس. ديوانه ص ١٣٤. الحلاحل: السيد في عشيرته.

والله لا يَـــذهَبُ شَـــيخي بـــاطِلا   حـــتى أُبِـــيرَ مالِكًـــا وكـــاهِلا
القـــاتِلِينَ المَلِـــكَ الحُلاحِـــلا   خَـــيرَ مَعَـــدٍّ حَـــسَبًا ونـــائلا

وزعم قوم منهم الرماني أنه إذا دخلته «أل» لا يعمل إلا ماضيًا، ولا يعمل حالاً ولا مستقبلاً. وحملهم على ذلك أنَّ س حين ذكر اسم الفاعل بـ«أل» لم يُقدِّره إلا بـ«الذي فعل»[1]. وس إنما أراد أن يبين أنه إذا دخل عليه «أل» عمل بمعنى الماضي؛ لأنه كان قبل دخولها لا يعمل وهو ماضٍ، وأمَّا إذا كان بمعنى المضارع فإنه لا يحتاج إلى ذكره؛ لأنه كان قد صحَّ له العمل قبل أل، فإذا اقترنت به أل كان أحقَّ بالعمل وأولَى؛ لأنها إذا كانت مصحِّحة لعملِ ما كان لا يعمل فأَحْرَى أن يكون أولَى بالعمل ما دخلت عليه مما كان عاملاً دونها، وقد وردَ السماع بذلك، قال الشاعر[2]:

إذا كُنتَ مَعْنِيًّا بِجُودٍ وسُؤْدَدٍ   فلا تَكُ إلا الْمُجْمِلَ القَولَ والفِعْلا

وقال عمرو بن كلثوم[3]:

وأنّـــا الْمُنعِمُـــونَ إذا قَـــدَرْنا   وأنّـــا الْمُهلِكُـــونَ إذا أُتينـــا
وأنّـــا الـــشَّارِبُونَ المـــاءَ صَـــفْوًا   ويَـــشْرَبُ غيرُنـــا كَـــدَرًا وطِينـــا

وقال تعالى﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[4].

ولقائل أن يقول: عمل في الظرف، ورائحة الفعل تعمل في الظرف، وما عمل في المفعول احتمل أن يكون بعضه ماضيًا.

---

(١) الكتاب ١: ١٨١.

(٢) البيت في شرح المصنف ٣: ٧٧. ك: معنيًّا بمجد.

(٣) جمهرة أشعار العرب ١: ٤١١ وشرح القصائد العشر ص ٣٥٩ - ٣٦٠.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٥.

ومما يدلُّ على عمله غيرَ ماض قوله[1]:

الشاتِمَيْ عِرْضِي ، ولَـمْ أشْـتُمْهُما   والناذِرَينِ إذا لَـمَ الْقَهُمـا دَمِـي

وقوله **ولا على التشبيه بالمفعول به، خلافًا للأخفش** أل عند الجمهور[2] إذا دخلت على اسم الفاعل كانت موصولة. وذهب الأخفش[3] إلى أنها ليست موصولة، بل هي حرف تعريف كهي في الرجل، ودخولُها على اسم الفاعل يُبطل عمله كما يُبطله التصغير والوصف؛ لأنه يَبعُد عن الفعل بدخول ما هو من خواصِّ الاسم عليه، والمنتصب بعده إنما هو على التشبيه بالمفعول به[4]، مثل الوجه في

[٥: ٤١/أ] قولك: الحسنُ الوجهَ، فلذلك لا يتقدم /عليه، كما لا يتقدم الوجه على الحسن.

ورُدَّ هذا المذهب بأنَّ المنصوب بالصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًّا مشروطًا فيه شروط تُذكر في باب الصفة المشبَّهة؛ وهذا ينصب السَّبَبِيَّ والأجنبِيَّ، نحو: مررتُ بالضاربِ غلامَه، وبالضاربِ زيدًا.

ورُدَّ أيضًا بأنَّ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ لو كان المنتصب بعده على طريق التشبيه لجاز أن ينتصب الاسم بعده وإن لم تدخل عليه أل؛ فلمَّا لم ينتصب بعده دلَّ على بطلان مذهبه. ويبين أنه مفعول باسم الفاعل - وعمل اسم الفاعل كما قلنا إذا لحقته أل في الأحوال الثلاثة - أنَّ عمله إذ ذاك من جهة أنه ناب مناب الفعل لا للشَّبَه، فإذا قلت الضارب فهو في معنى: الذي ضرب، أو: الذي يضرب.

ويدلُّ على ذلك عطف الفعل عليه في نحو ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟﴾[5]، والرجوع إلى الفعل في الضرورة، قال[6]:

---

(١) هو عنترة. الديوان ص ٢٢٢ وشرح القصائد السبع ص ٣٦٤.

(٢) تقدم تفصيل ذلك في ٣: ٦٠ وما بعدها.

(٣) انظر مذهبه هذا والرد عليه فيما تقدم في ٣: ٥٩ - ٦٠.

(٤) شرح المفصل ٦: ٧٧ وشرح ألفية ابن معط ٢: ٩٨٢.

(٥) سورة الحديد: الآية ١٨. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾.

(٦) تقدم في ٣: ٦١، ٦٦.

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومتُهُ ....

وأصحاب الأخفش يقولون: إن قُصد بأل العهد فالنصب على التشبيه، وإن قُصد معنى الذي فالنصب باسم الفاعل.

وقوله **ولا بفعلٍ مضمرٍ، خِلافا لقوم**[1] فإذا قلت: جاءني الضاربُ زيدًا، فيقدرونه: ضربَ، أو: يضربُ زيدًا . وهذا إضمار غير محتاج إليه، فلا يُتَكَلَّف.

وتبيَّنَ بذكر هذا الخلاف في إعمال اسم الفاعل وفيه «أل» عدمُ اطِّلاع بدر الدين محمد ابن المصنف ، فإنه ذكر في شرحه أرجوزة أبيه ما نصه[2]: «وإعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً جائز، مرضيٌّ عند جميع النحويين».

ص: يُضافُ اسمُ الفاعلِ المجردُ الصالحُ للعمل إلى المفعول به جوازًا إن كان ظاهرًا متصلاً، ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً، خلافًا للأخفش وهشام في كونه منصوبَ المحلّ. وشذَّ فصلُ المضافِ إلى الظاهرِ بمفعولٍ أو ظرفٍ.

ش: يعني بـ«**المجرد**» العاريَ من «أل»، وستأتي إضافة المقرون بـ«أل». **والصالحُ للعمل** احتراز من الذي يُراد به المضيّ، فإنه يضاف إلى متعلقه وجوبًا كإضافة الأسماء الجوامد، ويسقط منه التنوين والنون للإضافة كما تسقط من نحو غلام وغلامين، وتبين، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، وهذان ضاربا زيدٍ أمسِ. وقال بعض المتأخرين في هذا قاتلُ عمرٍو أمسِ: «هي محال». ولا أدري ما الذي جعله به محالاً.

وقوله **إلى المفعول** يعني أو ما يشبه المفعول، نحو ما قال الخليل: هو كائنُ أخيك[3]، وكان ينبغي ألا يضاف؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، والخبر هو

---

(١) نقل هذا عن المازني. شرح الكافية ٢: ٧٣٠.

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٢٦.

(٣) الكتاب ١: ١٦٦.

الاسم في باب كان، وكونهم قد أضافوه دليل على أنَّ الإضافة على نية التنوين، ولولا ذلك ما ساغت الإضافة.

[٥: ٤١/ب] وقوله جوازًا يعني أنه تجوز الإضافة ، / ويجوز النصب ، فيثبت التنوين والنون، قال تعالى ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾[١]، وقال ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾[٢]، وقال ﴿إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ﴾[٣]، وقال تعالى ﴿وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[٤]، وقال ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[٥].

ولا يجوز حذف النون من المثنّى والمجموع إلا شاذًّا، كقراءة أبي السَّمَّال العَدَوِيّ ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا العذابَ الأليمَ﴾[٦] بالنصب، وقال أبو زيد[٧]: لَحَنَ أبو السَّمَّال في هذا الحرف بعد أن كان فصيحًا. ولا ينبغي أن يُلَحَّن؛ لأنَّ غيره قد قرأ ﴿غيرُ مُعْجِزِي اللهَ﴾[٨] بالنصب، و﴿إنَّا مُرْسِلُو الناقةَ﴾[٩]، وقال سُوَيْد[١٠]:

ومَساميحُ بِما ضُنَّ بِهِ حابِسُو الأَنْفُسَ عن سُوءِ الطَّمَعْ

وقال آخر[١١]:

---

(١) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٢) سورة المائدة: الآية ١.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٩.

(٤) سورة المائدة: الآية ٢، ٣.

(٥) سورة البقرة: الآية ٧٢.

(٦) سورة الصافات: الآية ٣٨. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧ والبحر ٧: ٣٤٣. وهذه القراءة في معاني القرآن للأخفش ص ٨٧ والمحتسب ٢: ٨١ بلا نسبة.

(٧) حكى هذا عنه المازني كما في الإيضاح العضدي ص ١٥٠.

(٨) سورة التوبة: الآية ٢. وقد نسبها الأخفش في معاني القرآن ص ٨٧ لأبي السَّمَّال، وفي المحتسب ٢: ٨٠ أنَّ أبا زيد حكاها عن أبي السمال أو غيره.

(٩) سورة القمر: الآية ٢٧. إعراب القراءات الشواذ ٢: ٥٣٣.

(١٠) تقدم البيت في ١: ٢٨٥.

(١١) ضرائر الشعر ص ١٠٧.

يقولـــون : ارْتَحِـــلْ قَتِّـــلْ قُرَيـــشًا وهُـــمْ مُتَكَنِّفُـــو البيـــتَ الحَرامـــا

بنصب الأنفس والبيت، والأمثلةُ الخمسة حكمُها في ذلك كاسم الفاعل.

وظاهر كلام س[1] يدلُّ على أنَّ النصب أَولى من الجرّ، وقال الكسائي: «هما سواء». والذي يظهر لي أنَّ الجر بالإضافة أولى؛ لأنَّ الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما كان بجهة الشَّبَه للمضارع، فالحملُ على الأصل أولى، وهو الإضافة.

واحترز بقوله **متصلاً** من ألاَّ يتصل المفعول باسم الفاعل، فإنه إذ ذاك ينتصب لا غير، كقوله ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2].

ومثالُ ما كان ضميرًا متصلاً قولُك: زيدٌ مُكرِمُك، وهذان مُكرِماك، وهؤلاء مُكرِمُوك. ويعني باتصاله أن يتصل باسم الفاعل، فإن لم يتصل فالنصب، نحو قوله[3]:

لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ اللهِ ، إنَّ أَذًى واقِيكَهُ اللهُ لا يَنْفَكُّ مَأمُونا

فالهاء في «واقيكَهُ» ضمير لم يتصل باسم الفاعل، فهي في موضع نصب لا غير. وما ذكرناه من أنه تجب الإضافة إذا كان ضميرًا متصلاً باسم الفاعل هو مذهب س[4] والمحققين.

وذهب الأخفش[5] وهشام إلى أنَّ الضمير في موضع نصب، وأنَّ التنوين والنون حُذفا لِلَطافة الضمير. قالا: وموجب النصب المفعوليَّة، وهي محقَّقة، وموجب الجر الإضافة، وهي غير محقَّقة؛ إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين

---

(١) الكتاب ١: ١٦٤ - ١٦٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٣٧.

(٤) الكتاب ١: ١٨٧.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ والتبصرة ص ٢٢٣.

والنون، ولحذفها سبب غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً.

وما ذكراه ضعيف؛ لأنَّ النصب الذي تقتضيه المفعوليَّة لا يلزم كونه لفظيًّا، بل يُكتفى فيه بالتقدير، ولذلك جاز أن يزاد بعض حروف الجر مع بعض المفعولات، نحو ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، وخَشَّنتُ بصدره[2]، ولو كان كما ذكراه لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ، ولوجب النصب؛ لأنَّ مقتضي النصب موجود، وهو المفعوليَّة، وذلك لم يمتنع، فدلَّ على أنه ليس النصب لازمًا عن المفعوليَّة.

[٥: ٤٢/أ] وأمَّا جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير /المتصل من وقوعه منفصلاً فمستغنًى عنه؛ لأنَّ الإضافة تحصّل ذلك، ولأنَّ مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين والنون؛ لأنَّ نسبتهما من الاسم نسبة نون التوكيد من الفعل، فاتصال الضمير لا يزول بنون التوكيد، فكذلك لا يزول بالتنوين والنون.

والصحيح[3] ما ذهب إليه س؛ لأنَّ الظاهر هو الأصل، والمضمر نائب عنه، والظاهر إذا حذف التنوين والنون من اسم الفاعل كان مجرورًا، فكذلك المضمر الذي ناب عنه، وإذا كانوا قد نسبوا الجر للمضمر حيث لا يصلح للظاهر في نحو لولاك وعساك فأحرى أن يَنسبوا لما يظهر الجر في ظاهره.

وفي «البسيط»: وإنما يظهر الفرق بين المذهبين بالسماع، ولم أقف عليه، وذلك في العطف، فلو سمعناه معطوفًا عليه لظهر إمَّا الخفض وإمَّا النصب، وقال تعالى ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[4] نصبًا، لكن لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ﴿وَأَهْلَكَ﴾ منصوبًا بفعل مضمر، أو على الموضع.

---

(١) سورة النمل: الآية ٧٢. ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٢) خشّنت بصدره: أوغرته.

(٣) د: وكذلك. والصحيح ... إذا حذف التنوين والنون: سقط من ك، ن.

(٤) سورة العنكبوت: الآية ٣٣.

ومما استُدِلَّ به لـ«س» من جهة السماع أنَّ النون قد تثبت قليلاً مع المضمر، فدلَّ على أنه محذوف لا للمعاقبة، وجاء على الأصل مَنبَهة.

وذُكر أنَّ الأخفش استدلَّ على ذلك بأنَّ هذه الضمائر يلزم حذف التنوين لها لكونها لا تستقلُّ، فصارت بمنْزلة الألف واللام، والإضافة في المعاقبة هنا إنما هي تخفيف، وقد انحذف، فلزم النصب.

وأجاز هشام[1] إثبات النون والتنوين وإن كان الضمير متصلاً، فأجاز: هذا ضاربُنك وضارِبُني وضارِباني وضاربوني، وأنشد[2]:

وما أدري - وظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ - أَمُسْلِمُني إِلَى قَومِي شَراحِ

وقال آخر[3]:

وليسَ بِمُغْيِينِي ، وفي الناسِ مُمْتَعٌ ، رَفيقٌ ، إذا أعيا رَفيقٌ ومُمْتَعُ

وقال آخر[4]:

أَمُسْلِمُنِي لِلمَوتِ أنتِ فَمَيِّتٌ ....

وقال الآخر[5]:

.... وليسَ حامِلُني إلا ابْنُ حَمَّالِ

وقال آخر[6]:

ولم يَرْتَفِقْ ، والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَميعًا ، وأيدِي المُعْتَفِينَ رَواهِقُهْ

---

(١) تقدم مذهبه هذا في ٢: ١٨٩.

(٢) تقدم البيت في ٢: ١٨٧، ١٨٩.

(٣) تقدم في ٢: ١٨٨، وعجزه ثَمَّ: «صَديقٌ إذا أعيا عليَّ صَديقُ».

(٤) عجز البيت: «وهل للنُّفوسِ المُسْلَماتِ بَقاءُ». وهو لمجنون ليلى. الديوان ص ١٩ [شرح عدنان درويش] والتنبيه ص ٣٤٦.

(٥) هذا عجز بيت تقدم في ٢: ١٨٨.

(٦) تقدم البيت في ٢: ١٨٩.

وقرأ بعضهم ﴿هل أنتم مُطْلِعُونِ﴾[1]، حذف نون الجميع، وأثبت نون الوقاية على سبيل الشذوذ، والوجه: هل أنتم مُطْلِعِيَّ، كقوله: (أَوَمُخْرِجِيَّ هُم)[2].

وحمل غيره من النحويين[3] هذا على أنه إنما جاء في الشعر، ولا يجوز في الكلام، وإثبات التنوين أو إدخال نون الوقاية تشبيهًا لاسم الفاعل بالفعل ضرورة.

ويَرِد على قول المصنف **ووجوبًا إن كان ضميرًا متصلاً** وقد فسَّر هو[4] الاتصال بأن يكون الضمير يتصل باسم الفاعل مسألة يكون فيها الضمير متصلاً باسم الفاعل، ويجوز فيه الجر بالإضافة، والنصب، تقول: زيدٌ كائنٌ أخاك، وزيدٌ كائنُ أخيك، أجرَوا اسم الفاعل مِن كان الناقصة وخبره مُجرى اسم الفاعل /من [٥: ٤٢/ب] غيرها والمفعول، فإذا أتيتَ بالضمير بعد اسم الفاعل من كان الناقصة جاز فيه وجهان: أحدهما الجرّ بالإضافة، فتقول: المحسنُ زيدٌ كائنُه. والثاني نصبه، فينفصل، فتقول: المحسنُ زيدٌ كائنٌ إيَّاه، فهذا ضمير قد اتصل باسم الفاعل، ولم يجب فيه الإضافة.

وله أن يقول: كلامنا إنما هو في اسم الفاعل الطالب مفعولاً به، وهذا ليس بمفعول به حقيقة، وإنما هو مشبَّه بالمفعول.

وقوله **وشَذَّ فصلُ المضافِ إلى ظاهرٍ بمفعولٍ أو ظرف** مثالُ الفصل بالمفعول قراءةُ مَن قرأ ﴿مُخْلِفَ وعدَه رُسُلِهِ﴾[5] بنصب (وعده) وجر (رسله). ومثالُ الفصل بظرف قولُ الشاعر[6]:

---

(١) سورة الصافات: الآية ٥٤. وقد تقدمت هذه القراءة وتخريجها في ٢: ١٩٠، وزد على ما فيه شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٩ وإعراب القراءات الشواذ ٢: ٣٧٩، وفيه تخريجها.

(٢) هذا جزء من حديث تقدم في ٣: ٢٧١ وص ٣٠٩ من هذا الجزء.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦ وضرائر الشعر ص ٢٧ وشرح الجمل الكبير ١: ٥٥٨.

(٤) ٣: ٨٣.

(٥) سورة إبراهيم: الآية ٤٧. وهذه القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٨١ وللزجاج ٣: ١٦٨ وإعراب القراءات الشواذ ١: ٧٣٩.

(٦) هو الأخطل. شعره ص ٦٢٠ والكتاب ١: ١٧٧ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٩١ والخزانة ٨: ٢١٠ - ٢١٥ [٦٠٩]. المُجْحَر: المُلجأ إلى دخول جُحره. والحليل: الزوج.

وكَرَّارُ خلفَ الْمُجْحَرِينَ جَوادِهِ إذا لَمْ يُحامِ دُونَ أُنْثى حَليلُها

وقولُ الآخر[1]:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ طَبَّاخِ - ساعاتِ الكَرَى - زادِ الكَسِلْ

فصل بالظرف بين المثال والمجرور المضاف إليه، وحكمه حكم اسم الفاعل.

ص: ولا يُضافُ المقرونُ بالألف واللام إلا إذا كان مثنًى، أو مجموعًا على حدِّه، أو كان المفعولُ به معرَّفًا بهما، أو مضافًا إلى معرَّف بهما، أو إلى ضميره، ولا يُغني كونُ المفعول به معرَّفًا بغير ذلك، خلافًا للفراء، ولا كونُه ضميرًا، خلافًا للرمانيِّ والمبرِّد في أحد قوليه.

ش: اسم الفاعل ذو «أل» مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر يجوز أن يضاف إلى المفعول مطلقًا، سواء أكان نكرة أم معرفة، بأيٍّ جهة تعرَّف، وذلك إذا كان يليه، وإن لم يله فالنصب، وإذا وليَ فإن أثبتَّ النون فالنصب، وإن حذفتَها وقدَّرتَ حذفها للإضافة فالجرّ، وهو الأكثر، ولذلك أكثر القراء على الجرّ في قوله تعالى ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2]، وقال الشاعر في المجموع:[3]

ليسَ الأَخِلاَّءُ بِالْمُصْغِي مَسامِعِهِمْ إلى الوُشاةِ ولو كانُوا ذَوِي رَحِمِ

وقال آخر في المثنَّى[4]:

إنْ يَغْنَيا عَنِّيَ الْمُسْتَوطِنَا عَدَنٍ فإنَّني لَستُ يومًا عنهما بِغَنِي

وإن حذفتَها وقَدَّرتَ حذفها للطول تخفيفًا نصبتَ وإن كان لم يجز ذلك قبل دخول أل؛ لأنَّ اسم الفاعل بأل من قبيل الموصولات، فكما أنَّ حذف النون يجوز من الموصول في الذين واللذين لطوله بالصلة فكذلك يجوز في هذا، وقال[5]:

---

(١) تقدم الرجز في ٨: ٨٧.

(٢) سورة الحج: الآية ٣٥.

(٣) البيت في شرح المصنف ٣: ٨٥ والعيني ٣: ٣٩٤.

(٤) شرح المصنف ٣: ٨٥.

(٥) تقدم البيت في ١: ٢٨٣.

الحـــافظُو عَـــورةَ العَـــشيرةِ لا يَـــأتيهمُ مِـــن وَرائنـــا وَكَـــفُ

[٥: ٤٣/أ] وقال آخر[١]:/

قَتَلْنـــا ناجِيًـــا بِقَتيـــلِ عَمـــرٍو وخـــيرُ الطـــالِبِي التِّـــرةَ الغَـــشُومُ

هكذا رواه ابن جني[٢] بنصب التِّرة، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو ﴿وَٱلْمُقِيمِى الصلاةَ﴾[٣]، بنصب التاء، وأنشد المصنف دليلاً على النصب في المثنّى قولَ الشاعر[٤]:

خَلِيلَيَّ ، ما إنْ أنتما الصَّادِقا هَوًى إذا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا

ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون هوًى مجرورًا؛ لأنه مقصور، لا يظهر فيه نصب ولا جرّ.

وقوله **أو كان المفعولُ به معرَّفًا بهما** يعني أنّ اسم الفاعل إذا كان بأل وليس مثنًّى ولا مجموعًا فإنه تجوز إضافته إلى ما يليه مما ذكر؛ فمثالُ إضافته إلى ما فيه أل قولُ الشاعر[٥]:

أَبَأْنا بِها قَتْلَـــى ، ومـــا في دِمائِهـــا شِفاءٌ ، وهُنَّ الـــشافِياتُ الحَـــوائمِ

ومثالُ إضافته إلى مضافٍ إلى ما عُرِّفَ بهما قولُه[٦]:

---

(١) هو حاجز بن عوف الأزدي كما في منتهى الطلب ٨: ٢٩٦ [٤٥٣]، وفيه: «وخيرُ الطالبِ الترةَ». والبيت بلا نسبة في المحتسب ٢: ٨٠ واللسان (غشم).

(٢) المحتسب ٢: ٨٠.

(٣) المحتسب ٢: ٨٠، وزاد أنها قراءة ابن أبي إسحاق. وانظر تخريجها في إعراب القراءات الشواذ ٢: ١٣٩.

(٤) تقدم في ١: ٢٤٣.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ص ٨٥٤ وشرح المصنف ٣: ٨٥. الحوائم: العطاش التي تحوم حول الماء. ك: وفاء وهنَّ.

(٦) البيت في شرح المصنف ٣: ٨٦. ك: أفنية العدا.

لقد ظَفِـرَ الــزُّوَّارُ أَقْفِيــةِ العِــدَا   بما جاوَزَ الآمالَ مِ القَتــلِ والأَسْــرِ

وقوله **أو إلى ضميره** أي: يضاف اسم الفاعل إلى مضاف لضمير ما فيه أل. وهذه مسألة خلاف: ذهب المبرد[1] إلى أنه لا يجوز في هذا إلا النصب، ومنع الجرّ. والصحيح الجواز بدليل قوله[2]:

الــوُدُّ أنــتِ الْمُــستَحِقَّةُ صَــفْوِهِ   مِنِّــي وإنْ لَــمْ أَرْجُ مِنــكِ نَــوالا

هكذا رُوي بإضافة «المستَحِقّة» إلى «صَفوِه»، و«صَفوه» مضاف لضميرٍ مقرونٍ بأل، وهو الوُدّ. والأفصح في هذه المسائل الثلاث ترك الإضافة والنصب.

وقوله **ولا يُغني كونُ المفعول به معرَّفًا بغير ذلك، خلافًا للفراء** يعني بغير ذلك من أل؛ إذ الإضافة إلى معرَّف بهما أو إلى مضاف إلى ضمير ما عُرِّفَ بهما، فتعريف الإضمار والعلمية والإشارة والمضاف لضمير اسم الفاعل يجري عنده مجرى المضاف لواحد من تلك الثلاثة، نحو: هذا الضارِبُك، والضاربُ زيدٍ، والضاربُ ذَينك، والضاربُ عبدِه، فيجيز في هذه كلها الجرّ.

ومثّل المصنف في الشرح[2] بقوله: «المعينُ اللذين نصراك»؛ لأنّ أل فيه عنده زائدة. ومَن ذهب إلى أنه تعرَّف بأل كان ذلك عنده من قبيل «هذا الضاربُ الغلامِ» في الجواز.

وقال المصنف في الشرح[2]: «ولا مستند له - يعني للفراء - في هذا من نثر ولا نظم، وله من النظر حظٌّ، وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام، وهي إضافة كلا إضافة؛ إذ هي لمجرد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف، فإنّ مانع اجتماعهما مع الإضافة إنما هو توقّي اجتماع معرِّفين، /وهو مأمون فيما نحن بصدده، فلم يضر جوازه، ولا يلزم من ذلك جواز: الحسنُ وجهِه؛ [٥: ٤٣/ب]

---

(١) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٦.

(٢) شرح المصنف ٣: ٨٦.

لأنَّ المضاف والمضاف إليه فيه وفيما أشبهه شيء واحد في المعنى، فحقه أن يمنع هو وغيره مما إضافته كإضافته، إلا أنَّ المستعمل مقبول وإن خالف القياس، وما خالفَ القياس ولم يُستعمل تعيَّن اجتنابه، كالحسن وجهِه».

وقوله **ولا كونُه ضميرًا** إلى آخره[1] مثال ذلك، جاء الضاربُك والضارباك والضاربوك والضُّرَّابُك والضارباتُك والضَّوارِبُك.

فإذا كان اسم الفاعل غير مثنًّى ولا مجموع جمع سلامة في المذكر ففي الضمير خلاف: ذهب س[2] والأخفش[3] إلى أنه في موضع نصب؛ لأنَّ الظاهر أصل، والمضمر نائب عنه، فلو جعلت مكانه اسمًا ظاهرًا لم يكن إلا منصوبًا، فكذلك الضمير هو في موضع نصب.

وذهب أبو العباس[4] في أحد قوليه والرمانيُّ والفراءُ إلى أنه في موضع جرّ. أمَّا الفراء فإنه يُجيز فيه الجرَّ والنصب على أصله في إجراء المعارف كلها مُجرى ما فيه أل، أو ما أضيف إلى ما هما فيه، أو إلى مضافٍ إلى ضميرٍ ما عُرِّف بهما كما تقدَّم. وأمَّا الرمانيُّ وأبو العباس في أحد قوليه فإنهما يلزمان الحكم بالجرّ. وتبعهما في ذلك الزمخشريُّ[5] مع منعه جرَّ الظاهر الواقع موقعه.

---

(١) هو قوله: «ولا كونُه ضميرًا، خلافًا للرماني، والمبرد في أحد قوليه».

(٢) الكتاب ١: ١٣٠، ١٣١، ١٨١، ١٨٢ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ - ١٠٤٩ والكافي في الإفصاح ص ١٠٢٥، ١٠٠٣ - ١٠٠٥ وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط]. ونسب إليه القوّاس في شرحه ألفية ابن معطٍ ٢: ٩٨٣ القول بأنَّ الضمير في موضع جرّ قياسًا على الضارباك.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ وشرح الكافية ١: ٩٠٩ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٧ - ١٠٤٨ وشرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط] وشرح ألفية ابن معط ٢: ٩٨٣.

(٤) الأصول ٢: ١٤. والقول الآخر أنَّ الضمير في موضع نصب. المقتضب ٣: ٩١، ٤: ١٣٥، ٣٥٢ والأصول ٢: ١٥.

(٥) المفصل ص ١٠٠.

والذي يقتضيه النظر أنه لا ينبغي أن ينجرّ بعد اسم الفاعل بالإضافة إلا ما كان يسقط من اسم الفاعل لأجلها ما يسقط للإضافة من غيره؛ وهو التنوين أو نون التثنية والجمع، لكنه وجدت الإضافة إذا كانت فيه أل، وكان بعده معرَّف بها، أو مضاف إلى معرف[1] بها، أو إلى ضميرٍ ما عُرِّفَ بها وإن لم يسقط من اسم الفاعل شيء، حملاً على: الحسن الوجهِ، والحسن وجهِ الأخِ، كما حُمل: الحسن الوجهَ، والحسن وجهَ الأخِ، في النصب، على اسم الفاعل، فينبغي فيما ورد من ذلك الاقتصار عليه دون التعدي إلى سائر المعارف.

فإن كان اسم الفاعل مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة في المذكر فقال المصنف في الشرح[2]: «وأمَّا الضمير في نحو جاء الزائراك والمكرموك فجائز فيه الوجهان بإجماع؛ لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه» انتهى.

وإنما جاز لأنه يمكن حذف النون منهما للإضافة، فيكون في موضع جرّ، ويمكن حذفها منهما للطول، فيكون في موضع نصب، وقد تقدَّم أنَّ الجرَّ في الظاهر هو الأكثر، فالمضمر كالظاهر في ذلك لأنه نائب عنه.

ودعوى المصنف الإجماع على جواز الوجهين باطلة، بل في المسألة الخلاف: مذهب س[3] ما ذكر من جواز الوجهين. وخالفه الجرمي والمازني[4] والمبرد[5] وجماعة، فجعلوا الضمير في موضع جرّ فقط، وكان سقوط النون أصلها أن يكون

---

(١) إلى معرف: سقط من ك، ن.

(٢) ٣: ٨٦.

(٣) الكتاب ١: ١٨٧ وشرحه للسيرافي ٤: ٨٧ - ٨٨ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ - ١٠٤٩ وشرح الكافية ١: ٩٠٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية للأبذي ٢: ٤٨ [مخطوط].

(٥) انظر مذهب الثلاثة في الملخص ١: ٣٠٣ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٠٤، ١٠٢٦ وحاشية الكتاب ١: ١٨٨.

للإضافة، واحتمل هنا أن تسقط للإضافة، واحتمل أن تسقط للطول، فحملناه على الأصل إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، بخلاف الظاهر، فإنَّ ما ظهر فيه من النصب أحوج، واضطرنا إلى تقدير سقوطها /لغير الإضافة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك، فالوقوف مع الأصل هو الواجب. [٥: ٤٤/أ]

وفي «الإفصاح» تعليل منع تقدير النصب ما نصه: «لأنَّ النصب لا يكون إلا بالنون أو تقديرها، وإذا لم يصحّ هنا اللفظ بالنون فكذلك لا يصحّ تقديرها؛ لأنَّ ذلك يفصل، وإذا لم تكن نون ولا تقديرها وجب الاتصال، وهي الإضافة. وإنما تعاقبت الضمائر المتصلة مع التنوين لأنها متصلة لا تنفرد، فضارعت التنوين، ولأنَّ التنوين يفصل، وهي متصلة، فلم يجمعوا بين اتصال وانفصال» انتهى.

وفي «البسيط»: «وحاصل المذاهب في المتصل أربعة: فقيل: في موضع نصب مطلقًا[1]، وهو ظاهر قول المبرد[2]. وقيل: في موضع جرّ مطلقًا، إلا ما فيه تنوين إذا دخلت عليه الألف واللام، فإنه في موضع نصب. وقيل: ما فيه نون وألف ولام فيه الوجهان: النصب على تقدير حذف النون للتخفيف، والجرّ على تقدير الحذف للإضافة، وما عدا ذلك إن كان بغير لام التعريف فهو جرّ، وإن كان بها فهو نصب، وربما عُزي إلى س. والرابع: أن يكون في موضع جرّ مطلقًا، وهو قول الزمخشري».

ولا يجوز إثبات النون مع الضمير إلا في ضرورة، نحو قوله[3]:

هُمُ القائلـــونَ الخيرَ والآمِرُونَـــهُ   إذا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَما

---

(١) هذا مذهب الأخفش. شرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٨ والتبصرة ص ٢٢٣ والملخص ١: ٣٠٣ والبسيط في شرح الجمل ٢: ١٠٤٨ والكافي في الإفصاح ص ١٠٠٤، ١٠٢٥.

(٢) المقتضب ١: ٢٤٨، ٢٦٣.

(٣) تقدم البيت في ٢: ١٨٩.

وقد تأوَّل هذا البيتَ أبو العباس[1]، وزعم أنَّ الهاء في «الآمِرونَهُ» هاء السكت، لحقت نون الجمع، فأصله: والآمِرُونَهْ، ثم حرُكِّتَ بالضم على سبيل الضمير كما حركوها في قوله[2]:

يــــا مَرْحَبــــاهُ بِحِمــــارِ ناجِيَــــهْ   إذا دَنــــا قَرَّبْتُــــهُ لِلــــسَّانِيَهْ

وقيل[3]: هو مصنوع، فلا حجة فيه.

وقياس مذهب هشام في جواز ضاربانِك أن يجيز ذلك في اسم الفاعل إذا كان مقرونًا بأل.

[4]ص: ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذي الألف واللام إن كان مثله، أو مضافًا إلى مثله، أو إلى ضميره، لا إن كان غير ذلك، وِفاقًا لأبي العباس.

ش: مثال المسألة الأولى: جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ، ومثال الثانية: جاء الضاربُ الغلامِ وجاريةِ المرأةِ، ومثال الثالثة: جاء الضاربُ المرأةِ وأخيها[5]؛ لأنه بمنْزلة: جاء الضاربُ المرأةِ وجاريةِ المرأةِ، فالضمير عائد على المرأة، وقال[6]:

الواهِــبُ المِئــةِ الهِجــانِ وعَبــدِها   عُوذًا ، تُزَجِّــي خَلْفَهــا أطفالَهــا

---

(١) الكامل ص ٤٦٨.

(٢) تهذيب اللغة ١٣: ٧٦ والخصائص: ٢: ٣٥٨ والمنصف ٣: ١٤٢ والخزانة ٢: ٣٨٧ - ٣٨٩ [١٤٧]. ناجية: اسم صاحب الحمار. والسانية: الدلو العظيمة. وقيل: السانية هنا مصدر على فاعِلة بمعنى الاستقاء. وروي: بحمار ناهيه.

(٣) الكتاب ١: ١٨٨ والكامل ص ٤٦٨.

(٤) من هنا تبدأ النسخة المصرية (ق).

(٥) فيما عدا ق: وجارية أخيها.

(٦) هو الأعشى. الديوان ص ٧٩ والكتاب ١: ١٨٣ والخزانة ٤: ٢٥٦ - ٢٦٥ [٢٩٤]. الهجان: البيض. والعوذ: الحديثات النتاج. وتزجِّي: تسوق.

قال المصنف في الشرح[1]: «فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف» انتهى. وفي المسألة الثانية والثالثة خلاف، وهي أن يكون المعطوف مضافًا إلى ما فيه أل، أو إلى ضمير ما فيه أل، نحو: هذا الضاربُ المرأةِ وغلامِ الرجلِ، وهذا الضاربُ المرأةِ وغلامِها. قال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور[2]: «وخالف المبرد في المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، فلم يُجز إلا النصب على الموضع، ومنعَ الجر، كما خالفَ في مفعول اسم الفاعل إذا كان مضافًا إلى ما فيه الألف /واللام. والسماع يردُّ عليه، قال: [٥: ٤٤/ب]

الواهــبُ المئــةِ الهجــانِ وعَبــدِها ....

روي بنصب (وعبدها) وخفضه».

وحكى الأستاذ أبو علي[3] عن المبرد جواز: هو الضاربُ الرجلِ وغلامِه[4]، وكأنَّ حكمه حكم ما فيه أل، وأنه بذلك المعنى جاز عنده، وعليه البيت، وأنَّ جوازه عند س لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع. فبين حكاية ابن عصفور والأستاذ أبي علي عن المبرد اختلاف، ويمكن أن يكون القولان له، واطّلع كل واحد منهما على ما حكى عنه.

وقوله **لا إن كان غير ذلك وِفاقًا لأبي العباس** أي: لا إن كان غيرَ واحد من المسائل الثلاث، كأن يكون المعطوف علمًا، أو اسمَ إشارة، أو مضافًا إلى معرفة غير مصحوبة بأل، أو إلى ضمير ما يعود على أل، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ.

---

(١) ٣: ٨٧.

(٢) شرح الجمل الكبير ١: ٥٥٦.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٢. وانظر التوطئة ص ٢٦٢.

(٤) هذه الحكاية موافقة لما في المقتضب ٤: ١٦٢ - ١٦٤.

قال المصنف في الشرح[1]: «فإنَّ س[2] يُجيز جرَّه، ومنعَ من ذلك أبو العباس[3]، وهو المختار عند أبي بكر بن السراج[3]، وهو عندي أصحُّ القولين؛ لأنَّ العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه. واسم الفاعل المقرون بالألف واللام على مذهب س وغيره من البصريين لا يَجُرُّ زيدًا ونحوه، فلا يصح أن يُعطف على المجرور به، ولا حُجَّة في نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه[4]، ولا[5]:

أيُّ فَتَى هَيجاءَ أنتَ وجارِها ....

لأنهما في تقدير: رُبَّ رجلٍ وأخٍ له، وأيُّ فَتَى هيجاءَ أنتَ وجارٍ لها، ومثلُ هذا التقدير لا يتأتى فيما نحن بسبيله، فلا يصحُّ جوازه» انتهى.

ومثل ما حَكى المصنف عن س حَكى الأستاذ أبو علي، قال[6]: «مذهب س جواز: هذا الضارب الرجل وزيدٍ، وهو الذي منع المبرد». وكذا قال صاحب «رؤوس المسائل» في مسائل[7] الخلاف من تأليفه: «أجاز س: هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ، وهذا الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله، ومَنع ذلك المبرد» انتهى.

والذي يدل عليه ظاهر كلام س أنَّ مثل «هذا الضاربُ الرجلِ وزيدٍ» سماع من العرب، قال س[8]: «والذي قال: هو الضاربُ الرجلِ - قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله»، وكان قد قدَّم قبل هذا: «ولا يكون: هو الضاربُ عمرٍو كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ»[8]، ثم ساق مسألة العطف. فظاهر قوله: «والذي قال

---

(١) ٣: ٨٧.

(٢) الكتاب ١: ١٨٢.

(٣) الأصول ٢: ٣٠٨.

(٤) الكتاب ٢: ٥٤ - ٥٦.

(٥) هذا صدر بيت تقدم في ٨: ٧٧ وفي ص ١٨٢ من هذا الجزء.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢: ٨٨٠. وانظر التوطئة ص ٢٦٢.

(٧) في مسائل: سقط من ك.

(٨) الكتاب ١: ١٨٢.

كذا إلى آخره» هو سماع من العرب. وأرى س أنَّ حكم التابع بخلاف حكم المتبوع، وأنَّ الاسم بعينه يجوز فيه تابعًا ما لا يجوز فيه لو لم يكن تابعًا، وعلى هذا أنشد(١):

أنا ابنُ التارِكِ البَكريِّ بِشْرٍ ....

وفَرَّ مما يلزم فيه على أن يكون بدلاً إلى أنه عطف بيان.

وقد أجحَفَ المصنفُ في حكم تابع معمول اسم الفاعل، فلم يَذكر من التوابع إلا العطف، ولم يَذكر إلا حكمه مع اسم الفاعل الذي فيه الألف واللام، ونحن نبسط الكلام في ذلك، ونستوفيه بالنسبة لاسم الفاعل وبالنسبة للتابع لمعموله، فنقول:

إذا أتبعتَ معمولَ اسم الفاعل الصالح للعمل فإمَّا أن يكون منصوبًا أو [٥: ٤٥/أ] مخفوضًا، /إن كان منصوبًا كان التابع منصوبًا، فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا، لا يجوز في التابع إلا النصب.

وأجاز الكوفيون والبغداديون(٢) الخفض، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرٍو، حملاً على موضع زيد؛ لأنه يكون مخفوضًا، وحملوا على ذلك قول امرئ القيس مستدلّين به، وهو(٣):

وَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

عطفوا «أو قديرٍ» على موضع «صفيفَ»؛ لأنه يجوز خفضه بإضافة «مُنضِجٍ» إليه.

---

(١) عجز البيت: «عليهِ الطَّيرُ تَرقُبُه وُقوعا». وهو للمَرَّار بن سعيد الفقعسي. الكتاب ١: ١٨٢ والحماسة البصرية ١: ١٩ [٨] والخزانة ٤: ٢٨٤ - ٢٩٢ [٢٩٩].

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٣٤٦ وشرح القصائد السبع الطوال ص ٩٧ - ٩٨.

(٣) تقدم البيت في ٤: ٣١٨.

ولا حجة في ذلك ولا في كونه معطوفًا على الجوار، خلافًا لمن خرَّجه على ذلك؛ لأنه يمكن حمله على مُنْضِجٍ على تقدير محذوف[1]، أي: ومُنْضِجٍ قديرٍ، فحُذف، وجُعل كالثابت لتقدُّم ذكره، وأو[2] بمعنى الواو؛ لأنَّ «بينَ» تقتضي ذلك.

وخرَّجه بعض أصحابنا أيضًا أن يكون معطوفًا على «شِواءٍ»، وتكون أو بمعنى الواو. وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ البَينيَّة إنما هي في الطُّهاة لا في معمول اسم الفاعل، فصار نظير: الناسُ بين قارئٍ كتابَ أصولٍ ونحوٍ.

وإن كان المعمول مخفوضًا فإمَّا أن يكون التابع نعتًا أو تأكيدًا أو بدلاً أو عطفًا: إن كان نعتًا أو تأكيدًا فمِن النحويين مَن قال: يتبع على اللفظ فقط، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ الفاضلِ نفسِه. ومنهم من قال: يتبعه على اللفظ والموضع، فتجرّ أو تنصب.

وإن كان بدلاً أو عطفًا فإمَّا أن يكون اسم الفاعل عاريًا من أل أو مقرونًا بها: إن كان عاريًا من أل فالجرُّ والنصب، نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمرٍو، وهذا ضاربُ زيدٍ أخاك وعمرًا. وهذا عند مَن لم يشترط المُحْرِز للموضع كالأعلم، وأمَّا مَن شرَطَه فلا يجيز النصب، بل إن نَصب في العطف أَضمر له ناصبًا، وهو ظاهر قول س، قال س[3]: «وإن شئتَ نصبتَ على المعنى، تُضمر له ناصبًا».

وإن كان مقرونًا بأل فإمَّا أن يكون مثنًّى أو مجموعًا جمع سلامة في المذكر أو غيرهما، إن كان مثنًّى أو جمع[4] سلامة في المذكر فقال ابن عصفور[5]: «جاز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع، نحو: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو،

---

(١) إيضاح الشعر ص ٣٨٢ - ٣٨٣. وانظر ما تقدم في ٤: ٣١٨ - ٣١٩.

(٢) ق، ظ: فأو. وسقط أو من د.

(٣) الكتاب ١: ١٦٩.

(٤) الذي في المخطوطات: مجموع.

(٥) المقرب ١: ١٢٦ وشرح الجمل الكبير ١: ٥٥٥ - ٥٥٦.

وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وعمرٍو، ويجوز النصب في البدل والمعطوف، فتقول: أخاك وعمرًا».

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأُبَّذِيّ ذلك في مسألة العطف، قال: «والخفض والنصب». قال: «إذ يُتَصَوَّرُ أن يكون مُحْرِزًا على أن يكون حذف النون للطول، نحو: هذان الضاربا زيدٍ وعمرًا وعمرٍو، وهؤلاء الضاربو زيدٍ وعمرًا وعمرٍو». وقال أيضًا في البدل[1]: «على اللفظ وعلى الموضع، نحو: هذان الضاربا زيدٍ أخيك وأخاك، وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وأخاك» انتهى.

وما أجازاه لا يجوز لفقد المُحْرِز، وما ظنَّه شيخنا أبو الحسن مُحْرِزًا ليس بمُحْرِزٍ، وقد وهم في ذلك لأنَّ النون تتنَزل منْزلة التنوين، فحذفها للإضافة كحذفه، فإذا حُذفت للإضافة لم يبق مُحْرِز للنصب؛ لأنَّ النصب لا يجوز مع تقدير حذفها للإضافة، كما أنه لا يجوز النصب مع حذف /التنوين. وغرّهما أنه يجوز [٥: ٤٥/ب] النصب مع حذف النون للطول. وفرق بينهما؛ لأنَّ حذف النون للطول يجوز معه النصب كإثباتها، فتقديرها كالملفوظ بها، بخلاف حذفها للإضافة، فإنه لا يجوز فيه إلا الخفض، وهذا فرق فيه دِقَّة.

وإن كان غيرهما ـ وهو أن يكون مفردًا أو مكسرًا أو مجموعًا جمع سلامة في المؤنث ـ فإمَّا أن يكون التابع عاريًا من أل، أو من الإضافة إلى ما هي فيه، أو إلى ضميرٍ يعود على ذي أل، أو شيئًا من ذلك: إن كان عاريًا فالنصب، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ أخاك وزيدًا، والضُّرَّاب الرجلِ أخاك وبشرًا، والضاربات الرجلِ أخاك وبكرًا، ولذلك أعربوا[2]:

أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ....

(١) شرح المقدمة الجزولية ٢: ٤٧ [مخطوط].

(٢) تقدم في ص ٣٥٢.

عطف بيان ، و لم يعربوه بدلاً؛ لأنّ عطف البيان يجري مجرى النعت، والبدل على نيَّة تكرار العامل. ولا يجوز إضافة شيء من ذلك إلى أخيك. وأجاز س[1] العطف على اللفظ في ذلك، ومنعه أبو العباس[2].

وإن لم يكن عاريًا من شيء من ذلك فتقدَّم اختلاف النقل[3] عن المبرِّد في مسألة عطف المضاف إلى ما فيه أل، وعطف المضاف إلى ضميرِ ما فيه أل.

مسائل تتعلق باسم الفاعل:

الأولى[4]: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، فتقول: هذا زيدًا ضاربٌ، تريد: ضاربٌ زيدًا، إلا إن كان موصولاً بـ«أل» فلا يجوز تقديم معموله عليه، وقد سُمع التقديم للظرف والمجرور عليه. وفي إجازة ذلك وتأوُّله خلاف[5]. أو مجرورًا بإضافة أو بحرفِ جرٍّ غيرِ زائد فكذلك، لا يجوز في: جاءني غلامُ ملازمٍ بابَك، ومررتُ بضاربٍ زيدًا - إلا تأخيرُ المفعول.

وأجاز بعض النحويين التقديم إذا كان مضافًا إليه: غير، أو جِدّ، أو حَقّ، أو أوَّل، فأجاز: هذا زيدًا غيرُ ضاربٍ، وهذا زيدًا جِدُّ ضاربٍ، وهذا زيدًا حَقُّ ضاربٍ، وهذا زيدًا أوَّلُ ضاربٍ. والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز.

وإن كان مجرورًا بحرف جر زائد، نحو: ليس زيدٌ بضاربٍ عمرًا - فالمشهور والصحيح جواز التقديم، فتقول: ليس زيدٌ عمرًا بضاربٍ. وحُكي عن أبي العباس منعه[6].

---

(١) الكتاب ١: ١٨٢.

(٢) الأصول ٢: ٣٠٨.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٥٠.

(٤) انظر المسألة في شرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٧ [مخطوط].

(٥) الكامل ص ٥١ - ٥٢ والأصول ٢: ٢٢٣ - ٢٢٤ واللامات للزجاجي ص ٥٨ والمسائل البغداديات ص ٥٥٣ - ٥٥٤ والمسائل البصريات ص ٥٤١ وشرح الجمل الكبير ١: ١٨٧، ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٦) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٤٧ [مخطوط].

الثانية[1]: يجوز تقديم المفعول على المبتدأ إذا عَرِيَ المبتدأ من مانعِ تقديم، مثاله: زيدًا عمروٌ ضاربٌ، في: عمرٌو ضاربٌ زيدًا. فإن كان المعمول لشيء من سبب المبتدأ، نحو: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا - ففي تقديمه على المبتدأ خلاف: أجاز ذلك البصريون والكسائيّ، فتقول: عمرًا زيدٌ ضاربٌ أبوه، كما جاز ذلك حين رفع الضمير و لم يرفع السببيّ. ومنع ذلك الفراء.

فإن كان اسم الفاعل خبرَ مبتدأ هو من سبب المبتدأ الأول، نحو: زيدٌ أبوه ضاربٌ عمرًا - فمنعَ تقديمَه على المبتدأ الأوَّل الكسائيُّ والفراء، وأجاز ذلك البصريون.

الثالثة[2]: إذا كان اسم الفاعل وما عُطف عليه من اسمِ فاعلٍ خبرًا عن مثنًّى أو جمع، نحو: هذان ضاربٌ زيدًا وتاركُه - فالمنصوص /أنه لا يجوز[3] تقديم المفعول على اسم الفاعل، فلا تقول: هذان زيدًا ضاربٌ وتاركُه. قالوا: لأنَّ الفعل لا يصلح هنا، لو قلت: هذان يضربُ زيدًا ويتركُه - لم يَجُز. وعلى هذا الذي نَصُّوا يَجري المنع في: مررتُ برجلينِ ضاربِ عمرًا وتاركِه، وجاءني رجلانِ ضاربٌ عمرًا وتاركُه. [٥: ٤٦/أ]

الرابعة: يجوز فصيحًا في معمول اسم الفاعل المتأخِّر أن يُجَرَّ باللام، ولا يجوز ذلك في الفعل إلا مع التقديم، وأمَّا مع التأخير فبابُه الشعر، قال[4]:

ومُشَقَّقاتٍ لِلْجُيُوبِ ، عليَّ كالبَقَرِ الحَوائمْ

---

(١) انظر المسألة في المقتضب ٤: ١٥٦ والأصول ١: ١٢٨ والبصريات ص ٥٤٥ - ٥٤٨.

(٢) الأصول ٢: ٧٨.

(٣) ك، ن: أنه يجوز.

(٤) هو خُزَز بن لَوذان السدوسي. المؤتلف والمختلف ص ١٤٣.

وكذلك في أبنية المبالغة، قال تعالى ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[1] ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِلْعَبِيدِ﴾[2]، وقال الشاعر[3]:

.... قَؤُولٌ لِما قالَ الكِرامُ فَعُولُ

---

(١) سورة هود: الآية ١٠٧.

(٢) سورة فصلت: الآية ٤٦.

(٣) صدر البيت: «إذا سَيِّدٌ مِنّا خَلا قامَ سَيِّدٌ». وهو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي أو للسموءل أو لغيرهما. الحَماسة ١: ٨١ [١٥] والأمالي ١: ٢٧٠ والحماسة البصرية ١: ١٤٢ [٩٨].

ص: فصل

يَعمل اسمُ المفعول عملَ فعلِه مشروطًا فيه ما شُرِطَ في اسم الفاعل. وبناؤه من الثلاثيِّ على زِنة مَفْعُول، ومِن غيره على زِنةِ اسمِ فاعلِه مفتوحًا ما قبلَ آخره، ما لم يُسْتَغْنَ فيه[1] بمَفْعُولٍ عن مُفْعَلٍ[2].

ش: الضمير في قوله **عَمَلَ فِعلِه** عائد على المفعول، أي: عَمَلَ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، فيرفع المفعول به لفظًا أو محلاًّ، وما جاز أن يُقام مُقام الفاعل في الفعل جاز هنا.

وقوله **مشروطًا فيه** - أي: في عمله - **ما شُرِطَ في اسم الفاعل** يعني من كونه لا يعمل إلا معتمدًا، ولا يكون مصغَّرًا ولا موصوفًا قبل العمل. وحُكمُه في ذلك وفي اعتبارِ الزمان والحملِ على الموضع واتِّصالِ الضمائر به حُكمُ اسم الفاعل اتِّفاقًا واختلافًا، تقول: هذا مشروبٌ ماؤه، وممرورٌ به، ومَكْسُوٌّ ابنُه جُبَّةً، ومَظنونٌ أبوه قائمًا، ومُسَمًّى ابنُه زيدًا، ومُعْلَمٌ أخوه عمرًا ذاهبًا.

ومما جاء منه معتمدًا على موصوف منويٍّ قولُ الشاعر[3]:

وَنحن تَرَكْنـا تَغْلِـبَ بْنـةَ وائـلٍ ... كَمَضْرُوبةٍ رِجْلاهُ مُنْقَطِـعِ الظَّهْـرِ

وقول الآخر[4]:

فَهُنَّ مِن بَينِ مَتـروكٍ ، بـهِ رَمَـقٌ ... صَرْعَى ، وآخَرَ ، لم يُتْرَكْ به رَمَـقٌ

(١) الذي في المخطوطات: «عنه»، والتصويب مما يأتي بعد قليل في الشرح.

(٢) ضبطت في ق بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين، وبفتح الفاء والعين وسكون الفاء.

(٣) هو ابن مقبل. الديوان ص ٩١.

(٤) هو الأخطل. الديوان ص ٦٠٨. هن: يعني كلاب الصيد.

أي: كرَجُلٍ مضروبةٍ رِجلاه، ومِن بينِ رَجُلٍ مَتروكٍ به رَمَقٌ.

وذكر المصنف في أرجوزته أنه قد يضاف هذا - [أي][1] اسم المفعول - إلى الاسم المرتفع به معنًى، فقال[2]:

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتَفِعْ مَعنًى ، كـ«مَحمُودُ المَقاصِدِ الوَرِعْ»

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، لا تقول في مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدًا: برجلٍ ضاربِ أبيه زيدًا، ويجوز ذلك في اسم المفعول، فيجوز في مررتُ برجلٍ مضروبٍ غلامٌ شتمَه أن تقول: مررتُ برجلٍ مضروبِ /غلامِ شتمَه، لكن الصحيح أنَّ هذه الإضافة إنما هي من منصوب لا من مرفوع، وتبيين ذلك في باب الصفة المشبهة إن شاء الله. [٥: ٤٦/ب]

وإذا تقرَّر هذا فإذا أضيف اسم المفعول إلى ما كان في الأصل مرفوعًا به فإن كان مما يتعدَّى لواحد فلا إشكال، نحو: مررتُ برجلٍ مضروبِ الظهرِ، أصله على الصحيح: مضروبٍ الظهرَ، فالإضافة من نصب. أو مما يتعدَّى إلى اثنين فأكثر فقياس هذا أن تقول: مررتُ برجلٍ مكسوِّ الأبِ جبَّةً، ومَظنونِ الأخِ قائمًا، ومُعْلَمِ الغلامِ عمرًا ضاحكًا، وقد منعوه. والسبب في منع ذلك أنَّ الإضافة هي من نصب على الصحيح، ورفضوا ذلك لأنه من حيث انتصابُ الثاني أو الثاني والثالث يكون حكمُه حكمَ اسم المفعول الذي يتعدَّى إلى المفعول به، ومن حيث انجرارُ ما يليه يكون حكمُه حكمَ الصفة المشبهة، ويختلف إذ ذاك حكمه بالنظر إلى المنصوبات؛ ألا ترى أنه يجوز في ذلك تقديم المنصوب لأنه مفعول به، ويلزم ألاَّ يجوز تقديم ما يلي اسم المفعول لو نُصب لأنه معمول الصفة المشبهة، وكل ما يُجَرّ في باب الصفة

---

(١) أي: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣: ١٢٢.

يجوز أن يُنصَب؛ لأنَّ الجر هو من النصب، ولا يوجد في كلامهم عامل يَنصب اسمين أحدهما مفعول به والآخر مشبَّه بالمفعول به فيتقدم المفعول به عليه؛ ولا يتقدم المشبَّه به، بل ما وُجد من ذلك يجوز تقديمه على العامل، فإذا قلت: هذا ضاربٌ اليومَ زيدًا، واتَّسعتَ في اليوم، فنصبتَه على التشبيه بالمفعول به - فإنه يجوز تقديمه على ضارِب كما تُقدم زيدًا عليه، فلمَّا كان ذلك مؤديًا إلى المنع في باب اسم المفعول المضاف إلى ما بعده وما بعده منصوب رُفض جواز ذلك.

وقوله **وبناؤه من الثلاثي على زنة مَفْعُول** تقول: زيدٌ مَضروبٌ، وعمرٌو مَمْرُورٌ به، وبَكرٌ مَغضُوبٌ عليه، وهذا مُطَّرِد لا ينكسر.

ويعني المصنف بقوله **من الثلاثي** أي: المتصرِّف، فإن كان لا يتصرَّف لم يُبْنَ منه اسم مفعول، نحو يَذَرُ ويَدَعُ.

وذكر بعض أصحابنا أنه قد بُني مَفعُول من غير فعِل، قالوا: رجلٌ مَفْؤُودٌ[١]، ولم يُصَرَّف منه فعِل.

وذكر الأهوازي النحوي[٢]، وليس بأبي علي الأهوازي المقرئ، في «شرح الموجز» للرماني أنَّ نفعَ من الثلاثي المتعدي لا تقول في المفعول منه زيدٌ مَنفُوع. فإن كان ذلك نقلاً عن العرب وقفْنا عنده، وإلا فالقياس لا يمنع منه.

وفي «البسيط»: اسم المفعول جارٍ على فعله - يعني المضارع - في الحركات والسكنات، وهو فيما كان زائدًا على الثلاثة والشبه فيه حاصل وغير جارٍ فيعمل

---

(١) حكاه أبو زيد، وذهب إلى أنه لا فعل له أبو علي في المسائل العسكريات ص ١٤٢، وابن جني في الخصائص ١: ٣٩٢. يقال: رجل مفؤود، أي: جبان ضعيف الفؤاد. وأمَّا مفؤود بمعنى: مصاب الفؤاد - فقد ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٧٠ أنَّ له فعلاً، فقال: «وإذا أصبتَ فؤاده قلت: فأدْتُه فهو مفؤود». وفي كتاب العين ٨: ٧٩ ما نصه: «وفُئدَ الرجل فهو مفؤود، أي: أصابه داء في فؤاده».

(٢) علي بن محمد أبو الحسن الأهوازي النحوي الأديب، له كتاب في علل العروض نحو عشر كراريس جيد. معجم الأدباء ١٥: ٥٥ - ٥٦ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣.

لأنه في معنى الجاري. وأصله أن يكون من الثلاثي على وزن مُفْعَل، ثم عُدل عنه إلى مَفعول. قيل: لأنه يلبس بما هو من أَفْعَلَ، فأصل مَفعُول مُفْعَل بالزيادة، وكان الثلاثيُّ أَولى بالزيادة لِخفَّتِه.

[٥: ٤٧/أ] وهو على قسمين: منه ما هو مبنيّ للمفعول. ومنه ما /اشتُقّ له اسم من الفعل على رأي ليس بجارٍ، وذلك نحو الحَلَب: اسم المحلوب، والطَّرَد: اسم للمطرود، وليس ذلك بقياس فتفعله في مَضروب من ضرب، والظاهر أنه يجري مجرى مَفعول في أنه لا يُراعى عدم جريانه، ولا يُذكَر مثله في الفاعل، أعني أن يشتقَّ له ما ليس جاريًا.

وقوله **ومِن غيرِه** - أي: من غير الثلاثي - **على زِنةِ اسمِ فاعِله فتقول مُكْرَم ومُسْتَخْرَج** ونحوهما.

وقوله **ما لم يُسْتَغْنَ فيه بِمَفْعُولٍ عن مُفْعَلٍ** مَثَّله المصنف بِمَزْكُوم ومَحمُوم ومَحْزُون، قال[1]: «ومنه مَحْبُوب في الأكثر». وقد تقدَّم له ذكرُ هذا الاستغناء في أوائل باب اسم الفاعل[2].

ص: ويَنوبُ في الدّلالةِ لا العملِ عن مَفعُولٍ بقِلَّةٍ فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعْلَةٌ، وبكثرةٍ فَعِيلٌ، وليس مَقيسًا، خلافًا لبعضهم، وقد يَنوبُ عن مُفْعَل.

ش: مثالُ فِعْلٍ ذِبْحٌ وطِحْنٌ ورِعْيٌ وطِرْحٌ. ومثالُ فَعَلٍ قَبَضٌ ونَقَضٌ[3] ولَقَطٌ ولَفَظٌ. ومثالُ فُعْلَةٍ أُكْلَةٌ وغُرْفَةٌ ولُقْمَةٌ ومُضْغَةٌ. هذا كله بمعنَى: مَذبُوح ومَطحُون ومَرعِيّ ومَطرُوح ومَقبُوض ومَنقُوض[4] ومَلقُوط ومَلفُوظ ومأكُول ومَغرُوف ومَلقُوم ومَمضُوغ.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٨٨.

(٢) شرح المصنف ٣: ٧٠، ٧١.

(٣) ك، ن، ق: ونقص.

(٤) ك، ق، ن: ومنقوص.

ولا يجوز لشيء منها أن يَرفع الفاعل، فلا يقال: مررتُ برجلٍ ذِبْحٍ كَبشُه، ولا: طِحْنٍ بُرُّه. وفي كلام ابن عصفور ما يدلُّ على الجواز ، قال في «شرح المقرب» في آخر باب ما لم يُسَمَّ فاعله: «واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حُكمُه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حُكمُ الفعل المبنيِّ للمفعول»[1] انتهى. ويحتاج ذلك إلى سماع.

ومثالُ نيابة فَعيلٍ جَريحٌ وقَتيلٌ وصَرِيعٌ ودَهِينٌ ورَمِيٌّ وأَخيذٌ ولَدِيغٌ وغَسِيلٌ، وهو كثير في لسان العرب، ومع كثرته لا ينقاس، لا يقال ضَرِيب في مَضرُوب، ولا عَلِيم في مَعلُوم، ولا قَوِيل في مَقُول، ولا بَيِيع في مَبِيع.

فعلى ما ذكره المصنف لا يجوز أن تقول: مررتُ برجلٍ جَريحٍ أبوه؛ لأنه جرى مجرى مَفعول في المعنى لا في العمل، وقد أجازه ابن عصفور[2]، ويحتاج في ذلك إلى سماع.

وقوله **وليس مقيسًا، خلافًا لبعضهم** ظاهره أنه أجاز بعضهم القياس على ما سُمع من ذلك، وكان ينبغي أن يقيّد ذلك، فإنَّ الذي أجاز القياس على ما سُمع من ذلك شَرَطَ فيه ألاَّ يكون له فَعِيل بمعنى فاعِل، فإن كان له ذلك لم يُجزْه، نحو عَلِيم بمعنَى عالِم، وقَدير بمعنى قادِر، وحَفيظ بمعنى حافِظ، فلا يُجيز أن يقال عَلِيم بمعنى مَعلوم، ولا قَدير بمعنى مَقدور، ولا حَفيظ بمعنى مَحفوظ؛ لئلا يُلبس، ويُجيز ذلك في نحو قَتيل، فإنه لا يُلبس.

وقد غاب عن ابن المصنف الخلافُ في هذه المسألة، فقال في شرحه أرجوزة أبيه[3]: «فَعِيل بمعنى مَفعول كثير في كلام العرب، وعلى كثرته لم يُقَس[4] عليه

---

(١) النص بلفظه في المقرب ١: ٨١.

(٢) المقرب ١: ٨١.

(٣) ص ٤٤٢.

(٤) ك: لا يقاس.

بإجماع». وقد ذكر أبوه الخلاف فيه، وقد تكرر لأبيه ذكر هذه المسألة في «باب التذكير والتأنيث»[1].

ودلَّ قولُ المصنف إنه **يَنوب في الدّلالة لا العمل** أنه لا يجوز أن يَعمل فتقول: مررتُ برجلٍ كَحيلٍ عينُه، ولا: مررتُ برجلٍ قَتيلٍ أبوه، فترفع /العين والأبَ كما يجوز ذلك إذا قلت: مررتُ برجلٍ مَكحولةٍ عينُه ومقتولٍ أبوه، ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقل صحيح عن العرب. [٥: ٤٧/ب]

وقوله **وقد يَنوبُ عن مُفْعَلٍ** مثالُه قولهم: أَعْقَدتُ العَسَلَ فهو عَقِيدٌ، بمعَنى مُعْقَد، وأَعَلَّه المَرَضُ[2] فهو عَلِيلٌ، بمعنَى مُعَلّ.

تم بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزء العاشر من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزء الحادي عشر، وأوله:

«باب الصفة المشبهة باسم الفاعل»

---

(١) التسهيل ص ٢٥٤.

(٢) ق: المريض.

فهرس الموضوعات